المكتبة اللغوية

شرح الوافية نظم الكافية

تصنيف

الشيخ العلامة الفقيه

إمام اللغة والنحو

أبي عمرو عثمان ابن الحاجب

المتوفى 646 هـ

تحقيق

محمد بن يوسف القاضى

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الإلكتروني:
Alsakafa_aldinaya@hotmail.com
هاتف : 2025922620+

فاكس: 2025936277+

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية:

شرح الوافية نظم الكافية

تأليف: ابي عمرو عثمان ابن الحاجب

1- اللغة العربية -النحو

ا- العنوان

رقم الإيداع: 2019/8389

الترقيم الدولي:978-977-341-738-3

شَرْحُ الوَافِية نَظْمُ الكَافِيَة

تَصْنِيفُ

الشَّيْخ العَلاَّمَة الفَقِيْه

إمام اللغة والنحو

أبي عمرو عثمان ابن الحاجب

المتوفى ٦٤٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله تفرد بالربوبية والألوهية كمالاً، واختص بالأسماء الحسنى والصفات العلى جلالاً، أحمده تعالى وأشكره على سوابغ نعمه إفضالاً، وجزيل عطائه نوالاً، وأسأله المزيد من فضله دعاءً وابتهالاً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر بالتمسك بالإسلام وسطية واعتدالاً، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، المبعوث بأوسط شريعة وأكملها خلالاً، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أكرم بهم صحباً وأنعم بهم آلا، والتابعين ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً تترى غدواً وآصالا.

أما بعد:

النحو هو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب. فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفتها فيها كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواءً أكانت خصائص نحوية كالابتداء والفاعلية والمفعولية أو أحكامًا نحوية كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء.

قال ابن جني في كتابه الخصائص: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك قصدت قصداً، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم".

فالنحو عند ابن جني على هذا هو : محاكاة العرب في طريقة كلمهم تجنباً للّحن، وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربيّ في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

فبعد المد الإسلامي في العالم واتساع رقعة الدولة، دخل كثير من الشعوب غير العربية في الإسلام، وانتشرت العربية كلغة بين هذه الشعوب، مما أدى إلى دخول اللحن في اللغة وتأثير ذلك على العرب. ودعت الحاجة علماء ذلك الزمان لتأصيل قواعد اللغة لمواجهة ظاهرة اللّحن خاصة في ما يتعلق بالقرآن والعلوم الإسلامية.

ويذكر من نحاة العرب عبد الله بن أبي إسحاق المتوفي عام ٧٣٥ م، وهو أول من يعرف منهم، وأبو الأسود الدؤلي والفراهيدي وسيبويه. ولم يتفق الناس علي القصة التي جعلتهم يفكرون في هذا العلم، ولكن القصة الأشهر أنّ أبا الأسود الدؤلي مرّ برجل يقرأ القرآن فقال: (إن الله بريء من المشركين ورسوله)، كان الرجل يقرأ: (رسولهِ) مجرورة. أي أنها معطوفة على (المشركين) أي: أنه غيّر المعنى؛ لأن (رسولُه) مرفوعة لأنها مبتدأ لجملة محذوفة تقديرها: (ورسولُه كذلك بريءٌ)، فذهب أبو الأسود إلى الإمام علي كرم الله وجهه فأخبره وشرح له وجهة نظره- أن العربية في خطر - فتناول الإمام علي رقعة ورقية وكتب عليها:

"بسم الله الرحمن الرحيم .. الكلام اسم وفعل وحرف .. الاسم ما أنبأ عن المسمى .. والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى .. والحرف ما أنبأ عن ما هو ليس اسماً ولا فعلاً.

ثم قال لأبي الأسود : انحُ هذا النحو.

ويروى أيضاً أن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه كان يقرأ رقعة، فدخل عليه أبو الأسود الدؤلي فقال له: ما هذه؟ قال الإمام علي: إني تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة الأعاجم، فأردت أن أصنع شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه. ثم قال لأبي الأسود: انح هذا النحو. وكان يقصد بذلك أن يضع القواعد للغة العربية.

وقد تبارى العلماء بعد ذلك في إثراء هذه اللغة، فحفظوا لنا تراثًا ضخمًا في شتى ميادين المعرفة، خاصة في لطائف هذه اللغة وأسرارها، ومن أهم كتب النحو "الكافية الحاجبية" تمييزًا له عن الكافية الشافية لابن مالك، وهي مقدمة وجيزة في النحو، لكنها أحاطت بمسائل النحو بطريقة رائعة ومنظمة، اختصر بها ابن الحاجب "مفصل" الزمخشري، وقد طبقت شهرتها الآفاق، فاهتم بها العلماء والدارسون اهتمامًا كبيرًا، تمثل في العدد الكبير من الشروح والحواشي والمنظومات التي دارت حولها، بدءًا من مؤلِّفها نفْسه، ومنهم مَن أعربها كلمةً كلمة، ومنهم مَن نظمها؛ ليسهل حفظها، ومنهم مَن اختصرها أيضًا، بل إنَّ منهم مَن ترجمها إلى غير العربية، وانتشرت مخطوطات متن الكافية في سائر البلدان، حتى قال بروكلمان: "ومخطوطاتها في كلِّ مكتبة من مكتبات

العالَم تقريبًا"، وأيضًا حظيت الكافية الحاجبية باهتمام كبير من قبل الدَّارسين المُحدَثين، وما ذلك إلَّا لحسن تصنيفها وجودته وإتقانه، إضافةً إلى ما حباها الله تعالى من قَبول، كسائر مصنَّفات ابن الحاجب.

وقد نظمها المؤلف ابن الحاجب نفسه نظمًا بديعًا أسماه: الوافية في نظم الكافية، وقام بشرحه شرحًا وافيًا، وسماه: شرح الوافية نظم الكافية. فصارت أربعة كتب لابن الحاجب كلها عن الكافية (المتن الأصلي، وشرح المتن - نظم الكافية، وشرح النظم).

وقد وفقنا الله في العثور على كتاب شرح الوافية نظم الكافية، وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية في أبهى صورة، وندعو من الله التوفيق.

وصلَّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يَوْم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

نبذة حول
كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب

درس ابن الحاجب كتاب سيبويه، وأمعن فيه بل شرحه، يؤيد هذا كثرة نقله عن سيبويه وتأثره به، وتأييده لأكثر آرائه.

ومعلوم أن كتاب سيبويه هو أول كتاب شامل لأبواب النحو، ولسعته وشموله أطلق عليه اسم (البحر) حتى قيل لمن يقرؤه: هل ركبت البحر؟

فكتاب سيبويه من هذه الناحية لا يضاهيه كتاب في علمه، وكل من صنف من بعده يغرف من بحره.

ومن ناحية أخرى لم يكن سيبويه في كتابه ينظر إلى المنهجية والترتيب، لذلك جاء خاليها منهما. فكانت أبوابه وموضوعاته متداخلة مرتبكة.

ولا جرم أن يكون كذلك، لأنه لم يكن مبنيًا على الاختيار من مادة نحوية مجموعة، حيث أن تأليفه يمثل المرحلة الأولى في التأليف النحوي.

ودرس ابن الحاجب كتاب " المفصل " للزمخشري، وبالغ في اهتمامه به، وشرحه.

وكتاب المفصل هو المرحلة الثانية من مراحل التصنيف في النحو حتى عده (النقاد ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه)، (فليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً شاملاً. فإنما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة أو في مباحث صرفية هي أقرب إلى الصيغة اللغوية. فكتاب المفصل يعتبر مرحلة تامة النمو، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية) وهذا يدل على المرحلة النحوية التي قام بها الزمخشري في تأليف المفصل الذي ظهرت فيه قوة التأليف ودقة الترتيب مما لم يظهر مثله في المؤلفات السابقة، وإن كنا لا ننسى خطوة سابقة في التأليف لابن السراج في كتابه (أصول النحو).

والسبب الذي جعل (المفصل) بهذه المكانة أنه مختلف في منهجه وتنسيقه عما ألف قبله فجاء مرتبا على فصول - ومن هنا جاءت تسميته بالمفصل - وجعل هذه الفصول تحت أصناف، والأصناف تحت أقسام. وقد عرض كل هذا في خطة بحث جعلها في خطبة الكتاب التي تعد - أيضاً - من الأمور الجديدة التي يختلف فيها عمن سبقه.

وبناء على ما ذكرنا عن كتابي سيبويه والزمخشري، وما أشرنا إليه من الكتب الأخرى، وهناك كتب أخرى في العربية استفاد منها ابن الحاجب في دراسته للعربية، وحريته في بعض آرائه وترجيحاته مثل المقدمة الجزولية والإيضاح لابن علي الفارسي - كما ذكرت سابقا في آثار ابن الحاجب أنه شرحهما - يضاف إلى ذلك ما لابن الحاجب من دراية وتمرس في هذا العلم، أصبحت أدوات التأليف ميسرة عنده فالمادة النحوية غزيرة ثرة في كتاب سيبويه، والتنسيق والتبويب والترتيب على أدق ما وصلت إليه في كتاب المفصل، ولكن لا بد له في تأليفه من أن يراعي حاجة طلاب هذا العلم الملحة إلى تجميع مادة النحو بأخصر أسلوب، ليحيطوا به من أقصر الطرق، فهو يقول في بعض ما اختاره في الكافية: (هذا أقرب على المتعلم من قولهم. . .) كما سيأتي.

فقد ألف كتابه (الكافية) بصياغة جديدة أهلته بأن يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي، تتميز بالمنهجية والاختصاص، وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول، وذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة، على أن ابن الحاجب لم يبتعد كثيراً عن المفصل فقد اقتفى أثر الزمخشري فيه في نواح عديدة.

شروح الكافية
وعناية العلماء بها

تسابق النحاة إلى شرحها، وذلك لملاءمتها للدرس النحوي من حيث أنها على وجازتها قد حوت مقاصد النحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهلتها لذلك، ومن النحاة من ولع بها ولعًا شديدًا حتى نسب إليها فاشتهر بالكافيجي.

ومن مظاهر إعجاب العلماء بها واعتزازهم كثرة ما قيل في حقها حتى أنها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيها شعراً، من ذلك قول بعضهم:

ما أبصرت عين بمثل الكافية مجموعة تدرى المآرب شافية
يا طالبا للنحو ألزم حفظها واعلم يقيناً أنها لك كافية

وقال الآخر:

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب درراً فأخفاها كغمز الحاجب
لما تواتر حسنها بين الورى قالت: أنا السحر الحلال فحاج بي

ومن شروحها:

١ - شرح إبراهيم بعروش، واسمه (الوافية في شرح الكافية).

٢ - شرح إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني (ت ٩٤٣هـ).

٣ - شرح إبراهيم أبي إسحاق بن محمد بن عبد القادر القاولي الرباطي.

٤ - شرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) واسمه (شكوك على الحاجبية).

٥ - شرح أحمد بن شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨هـ) واسمه (النهاية في شرح الكافية).

٦ - شرح ابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت ٩٩٠هـ).

٧ - شرح أحمد بن محمد الرصاصي (ت ٦٥٨هـ) واسمه (منهج الطالب).

٨ - شرح أحمد بن محمد الزبيدي الإسكندري المالكي (ت ٨٠١هـ).

٩ - شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤هـ).

١٠ـ شرح أحمد البارودي.

١١ـ شرح أحمد الجبلي.

١٢ـ شرح أحمد بن الهندي، تاريخ نسخها سنة ٩٥٢ هـ.

١٣ـ شرح بالفارسية لإعجاز أحمد في الكافية.

١٤ـ شرح إسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهوي.

١٥ـ شرح الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، فرغ من إملائه سنة ٧٩٥هـ.

١٦ـ شرح لإمام الحرمين اسمه (كفاية العافية).

١٧ـ شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسيوي (ت ٨٧٠هـ) واسمه (أوفى الوافية).

١٨ـ شرح بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٢٣هـ).

١٩ـ شرح بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) وهو تقريرات لوالده على الكافية جمعها وأضاف إليها شيئا من عنده.

٢٠ـ شرح البرقعلي.

٢١ـ شرح برهان الدين بن شهاب الدين عبدالله جاني، وهو باللغة الفارسية واسمه (حل تركيب الكافية).

٢٢ـ شرح أبي بكر الخبيصي (ت ٨٠١هـ) واسمه الموشح.

٢٣ـ شرح تاج الدين أحمد بن عبدالقادر بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ).

٢٤ـ شرح تاج الدين بن عبدالله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦هـ).

٢٥ـ شرح تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي.

٢٦ـ شرح تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبدالله بن ثابت النحوي الطائي واسمه (التحفة الوافية).

٢٧ـ شرح تقي الدين النيلي البغدادي واسمه (التحفة الشافية).

٢٨ـ شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني (ت ٧٢٠هـ).

٢٩ـ شرح لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري، واسمه (البرود الضافية والعقود الصافية للكافية بالمعاني الثمانية وافية).

٣٠ـ شرح المصنف جمال الدين عثمان بن الحاجب.

٣١. شرح حسن راست.

٣٢. شرح حسين بن أحمد زيني زادة. ألفه سنة ١١٦٧هـ. واسمه (معرب الكافية).

٣٣. شرح حسين بن عزمي زادة.

٣٤. شرح حكيم شاه محمد بن المبارك القزويني.

٣٥. شرح خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ).

٣٦. شرح خضر بن إلياس الكمولوجوني واسمه (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية).

٣٧. شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري.

٣٨. شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) هو من أشهر الشروح وأحسنها جمعا وشمولا وتحقيقا.

٣٩. ثلاث شروح لركن الدين حسن بن محمد الاسترابادي: الشرح الأكبر، والشرح المتوسط والشرح الصغير، والأول يسمى (البسيط) والثاني يسمى (الوافية) وهو المشهور.

٤٠. شرح ركين الدين الحسن بن محمد الحديثي العلوي (ت ٧١٥هـ).

٤١. شرح للشيخ رودس زادة، واسمه (الإيضاح).

٤٢. شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي.

٤٣. شرح الشيخ سعد بن أحمد التبلي.

٤٤. شرح باللغة التركية للمولى سودى (ت ١٠٠٠هـ).

٤٥. شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

٤٦. شرح للسيد الشريف الجرجاني بالفارسية واسمه (الترجمة الشريفية) وقد ذكره الجامي في شرحه كما سيأتي في مصادر الجامي.

٤٧. شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ).

٤٨. شرح شمس الدين أحمد بن عمر زاولي دولة آبادي (ت ٨٤٨هـ).

٤٩. شرح شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادي (ت ٨٤٩هـ) والمعروف بـ (شرح الهندي).

٥٠. شرح صفي الدين نصير، واسمه (غاية التحقيق).

٥١ـ شرح مقدمة الكافية لطاهر بن أحمد.

٥٢ – شرح عبد الغفور اللاري (ت ٩١٢هـ).

٥٣ـ شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد نكري واسمه (لامع الغموض).

٥٤ـ شرح لعبد الله بن يحيى الناظري، وألفه سنة ٨٩٦هـ، واسمه (اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية).

٥٥ـ شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب.

٥٦ـ شرح عز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، أكمله سنة (٦٩٤ هـ).

٥٧ـ شرح المولى عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣هـ).

٥٨ـ شرح علاء الدين البسطامس مصنفك (ت ٨٧٥هـ).

٥٩ـ شرح علاء الدين الغفاري.

٦٠ـ شرح عماد الدين يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ) واسمه (الأزهار الصافية).

٦١ـ شرح علم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة، واسمه (إيضاح المعاني السنية).

٦٢ـ شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦هـ).

٦٣ـ شرح فاضل أفندي.

٦٤ـ شرح فخر أحمد الجيلي الاصفندي.

٦٥ـ شرح الفقاعي.

٦٦ـ شرح لفلك العلا التبريزي (ت بعد سنة ٧٠٠هـ) واسمه (الهادية إلى حل الكافية).

٦٧ـ شرح كمال الدين محمد بن معين الدين محمد الفسوي القنوي الفارسي.

٦٨ـ شرح كمال الدين بن علي بن إسحاق، واسمه (عون الوافية بشرح كتاب الكافية).

٦٩ـ شرح محمد بن أحمد بن حسن الرصاص، واسمه (منهاج الطالب إلى فهم الكافية).

٧٠ـ شرح محمد تقي بن حسن، وألفه سنة ١٢٧٥هـ.

٧١. شرح محمد بن حسن الرؤوس (قبل سنة ٧١٣هـ) واسمه (التحفة الصافية في شرح الكافية).

٧٢. شرح محمد حسين كوكيلوئي، واسمه (حل تركيب الكافية).

٧٣. شرح محمد بن سعيد خان.

٧٤. شرح محمد عبد الحق حيدر آبادي، أكمله سنة ١٢٨٦هـ، واسمه (تسهيل الكافية).

٧٥. شرح محمد عبد الغني الأردبيلي.

٧٦. شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد.

٧٧. شرح محمد بن عز الدين مفتي (ت ١٠٥٠هـ).

٧٨. شرح محمد بن علي الطائي.

٧٩. شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي (ت ٨٠٨هـ) واسمه (المناهل الصافية في حل الكافية).

٨٠. شرح محمود بن أدهم (حوالي سنة ٩٠٠هـ) وعليه حاشية لعز الدين محمد المهدي (حوالي سنة ١٠١٠هـ).

٨١. شرح محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكتاني.

٨٢. شرح مسعود بن يحيى الكشافي. ألفه سنة ٨١٤هـ.

٨٣. شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي.

٨٤. شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي صاحب حماه (ت ٣٣٢هـ).

٨٥. شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت ٦٤٣هـ).

٨٦. شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥هـ).

٨٧. شرح مير حسين المبيدي واسمه (مرضى الرضى).

٨٨. شرح ناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٧١٦هـ) وعليه تعليقات لمولى صادق الكيلاني، أكملها سنة ٩٦١هـ.

٨٩. شرح نجم الدين أحمد بن محمد القمولي (ت ٧٢٧هـ).

٩٠. شرح نجم الدين الرضا.

٩١. شرح لنجم الدين سعيد العجمي، وهو شرح كبير تناول متن الكافية وشرح المصنف لها واسمه (الشرح السعيدي).

٩٢. شرح نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ).

٩٣. شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢هـ).

٩٤. شرح نور الدين بن شرف بن نور الله الشوشتري.

٩٥. شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي، واسمه (الفوائد الضيائية).

٩٦. شرح نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ السيد الشريف الجرجاني.

٩٧. شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض (ت ٨٤٥هـ).

٩٨. شرح يوسف بن أحمد النظامي.

هناك شروح لم تذكر أسماء شارحيها، منها:

- (الإفصاح) شرح لمجهول.
- (التحفة الشافية) شرح لمتأخر.
- (الدرة البيضاء) شرح لمتأخر.
- شرح لأحد تلاميذ ابن الحاجب في دمشق (بين سنة ٦١٧هـ وسنة ٦٤٦ ٦٤٦هـ).
- شرح مختصر لمجهول.
- (تركيب الكافية) شرح لمجهول.

ثانيًا: كتب إعراب الكافية:

١- أوفى الوافية في شرح وإعراب الكافية، لحاجي بابا بن إبراهيم بن عثمان الطوسي (حوالي سنة ٨٧٠ هـ).

٢- إعراب خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، ومنه نسخة في الظاهرية رقم ١٦٦٣ عام، و١٦٨١ عام، و١٦٨٢ عام.

٣- إعراب لإبراهيم بن عربشاه الإسفراييني (٩٤٣هـ)، ومنه عدة نسخ في تونس رقم: ٤٠٠٥، و٤٠٠٦، و٤٠٠٧.

٤- معرب الكافية، لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي.

٥- الإفصاح، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني، منه نسخة في الظاهرية رقم ٦٥٤٩ عام.

٦- إعراب الحاجبية، لمجهول، منه نسخ في صنعاء رقم ١٨٥٧ نحو.

٧- معرب الكافية، لحسين بن أحمد زيني زاده (١١٦٨هـ)، فرغ من تأليفه في الخامس من رمضان، سنة ١١٦٨هـ، وهي السنة التي توفي فيها.

ثالثًا: المختصرات:

١-لب اللباب في علم الإعراب، للبيضاوي (المتوفى سنة ٧١٦ هـ ١٣١٦ م) وشرحه محمد بير علي البرجلي (المتوفى سنة ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م).

٢-مختصر لعصام الدين الإسفرائني (المتوفى سنة ٩٤٣ هـ / ١٥٣٦ م).

٣-وهناك تهذيب للكافية بعنوان: (هداية النحو) لمجهول.

رابعًا: المنظومات:

١-منظومة للمؤلف بعنوان: (الوافية) وعليها شرح المؤلف، وشرح لمحمد بن عمر الحلبي. وشرح لمجهول.

٢-منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري، عملها سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م.

٣-منظومة لمجهول، عملها سنة ٧٥٢ هـ / ١٣٥١ م.

٤-نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزال الكوفي.

٥-منظومة لإبراهيم ششتري.

ترجمة المؤلف
الشَّيْخُ الإمام العلاَّمة ابن الحَاجِب

اسمه ونسبه:

هو الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ المُقْرِئُ الأُصُوْلِي الفَقِيْه النَّحْوِيّ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأصل، ثم المصري، ثم الدمشقي. يُكنى بأبي عمرو، ويُلَقَّب بجمال الدين، ويُعْرَف بابن الحاجب؛ لأن أباه كان حاجبًا لعز الدين موسك الصلاحي، ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي، وقيل: إن أباه لم يكن حاجبا، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات أبوه كان أبو عمرو صبيا فرباه فعرف به، والأول أشهر[1].

مولده ونشأته:

وُلِدَ الإمام ابن الحاجب رحمه الله تعالى بأسْنَا بالصعيد الأعلى في مصر[2] في أواخر سنة سبعين وخمس مائة للهجرة، ولم تطل إقامته بمسقط رأسه أسْنَا؛ حيث غادرها صغيرًا إلى القاهرة.

وقد حرص والده على تعليمه، فألحقه بحلقات العلم، فاشتغل أبو عمرو في صغره بحفظ القرآن الكريم حتى أتمه، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات، فحرر النحو تحريرًا بليغًا، وتفقه وساد أهل عصره في علوم كثيرة أتقنها وبرز فيها، حتى وُصِف بالعلامة المُتَبَحِّر، ومن بين هذه العلوم: الأصول، والفروع، والعربية، والتصريف، والعَروض، والتفسير، وغير ذلك.

رحلاته:

إن مما يتميز به علماؤنا الأقدمون رحمهم الله تعالى تلك الرحلات التي يقومون بها شرقًا وغربًا؛ لطلب العلم ومذاكرته بين العلماء الأجلاء، والتنقل لنشر العلم في أرجاء العالم الإسلامي.

فقد دخل ابن الحاجب رحمه الله مصر وهو صغير، فدَرَس العلوم الشرعية والعربية فيها، ثم غادرها بعد أن حَصَّلَ هذه العلوم، ورحل إلى دمشق سنة (٦١٧ هـ) وهناك

---

(١) انظر: الطالع السعيد ٣٥٦.

(٢) انظر: معجم البلدان ٢/ ٤٩١.

عمل مدرسًا للمالكية، فكان يُدَّرِس بجامعها في زاوية المالكية والمدرسة النورية، فأَكَبَّ عليه الفضلاء للنهل من معين علومه المتعددة، حيث كان شيخًا للوافدين عليه في علمَيْ القراءات والعربية، ثم خرج منها برفقة الشيخ عز الدين بن عبد السلام سنة (٦٣٨هـ) مناصرةً له، فتوجه إلى الكرك، وصنف فيها أرجوزة في النحو؛ بناءً على طلب السلطان بها، ثم عاد إلى القاهرة وتصدر للتدريس بالفاضلية ولازمه الطلبة، ثم رحل إلى الإسكندرية؛ ليقيم فيها، ولم تطل مدته بها؛ حيث تُوُفِّي فيها رحمه الله سنة (٦٤٦ هـ).

شيوخه:

تلقى ابن الحاجب تعليمه على يد ثُلَّة من العلماء المشهود لهم بالفضل، والرياسة في العلم، فتتلمذ عليهم ينهل من معين علمهم في شتى فنون العلم، حتى صار علامة في العربية، والفقه، وغيرها، ومن بين هؤلاء الشيوخ ما يلي:

١ - الشاطبي[١] (٥٣٨ – ٥٩٠ هـ): أبو محمد القاسم بن فيرة[٢] بن أبي القاسم بن خلف الرعيني، الشاطبي، الضرير، كان عالمًا بكتاب الله تعالى، قراءةً، وتفسيرًا، وبحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام مبرزًا فيه، صاحب النظم المعروف بـ " حرز الأماني " في القراءات السبع عمدة القراء، قرأ عليه ابن الحاجب بعض القراءات، وسمع منه " التيسير "، و" الشاطبية "، وتأدب به، وحضر مجلسه في إقراء النحو.

٢ – الأزدي (٥١٧ – ٥٩٧ هـ): أبو منصور ظافر بن الحسين الأزدي، الإسكندراني، شيخ المالكية، تولى التدريس، والإفتاء، تفقه عليه ابن الحاجب، وقرأ عليه الأصول.

٣ – البوصيري[٣] (٥٠٦ – ٥٩٨ هـ): أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري، البوصيري، مسند الديار المصرية، أديب كاتب، سمع منه ابن الحاجب الحديث، وحدَّث عنه.

---

(١) انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/ ١٠، وغاية النهاية للجزري ٢/ ٢٢٠.

(٢) فيرة: بكسر الفاء وتشديد الراء وضمها.

(٣) انظر ترجمته في: حسن المحاضرة ١/ ٣٧٥، وشذرات الذهب ٤/ ٣٣٨.

٤ – الأبياري[١] (٥٥٧ – ٦١٦ هـ): أبو الحسن، شمس الدين، علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الصنهاجي، فقيه أصولي، محدث. له التصانيف الحسنة، منها: " شرح كتاب البرهان "، تفقه عليه ابن الحاجب، وكان عليه اعتماده.

٥- غياث الدين بن فارس بن مكي المنذري[٢] أبو الجود اللخمي، الفقيه الفرضي، النحوي المتوفى سنة (٦٠٥هـ).

تلاميذه:

من نعم الله تعالى على عبده أن هيأ له القبول في نفوس الناس، والإقبال عليه، وقد وصف الله سبحانه وتعالى نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة، قال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولقد كثر طلاب العلم لدى ابن الحاجب؛ فأكب الخلق على الاشتغال عليه، وتخرج عليه الأصحاب؛ حيث أقبلوا يأخذون عنه شتى أنواع المعارف من فقه، وأصول، ونحو، وصرف، وقراءات، وغيرها.

ومن بين هؤلاء الجموع المشهود لهم بالعلم والفضل:

١- الحموي: (٥٧٤ – ٦٢٦ هـ): أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الروني مولى عسكر الحموي، السفار، النحوي، الإخباري، له معجم الأدباء، ومعجم البلدان، وغيرهما. روى عن ابن الحاجب.

٢- ابن الخطيب: (... – ٦٥١ هـ): أبو المكارم كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني، المعروف بابن الخطيب، عالم، أديب، له مؤلفات منها: " البيان "، وغيره، أخذ عن ابن الحاجب.

٣- المنذري[٣] (٥٨١ ـ ٦٥٦ هـ): أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري المصري الشافعي، كان إمامًا بارعًا في الفقه، والعربية، والقراءات.

---

(١) انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٤٧٧.

(٢) انظر ترجمته في: حسن المحاضرة ١/ ١٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ١٧، وغاية النهاية ٢/ ٤.

(٣) انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/ ٢١٢، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٦.

لـه مصـنفات منهـا: " شـرح علـى التنبيـه "، " اختصـار صـحيح مسـلم ". سـمع مـن ابـن الحاجب، وروى عنه.

٤- القرافي (... – ٦٨٤ هـ): أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، المصري، الإمام العلامة، عمدة أهل التحقيق، والرسوخ. انتهت إليه رئاسة الفقه المالكي. ألف التآليف البديعة منها: " التنقيح وشرحه في أصول الفقه "، " الذخيرة "، " الفروق "، " القواعد "، و" شرح الجلاب "، و" الإحكام في الفرق بين الفتاوي والأحكام "، وغيرها. أخذ عن ابن الحاجب، وروى عنه.

٥- الحافظ منصور بن سليم الإسكندري[١]، المتوفى سنة "٦٧٧هـ".

٦ - الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي[٢]، أبو محمد المتوفى سنة "٧٠٥هـ".

٧ - زين الدين أبو محمد عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي[٣]، قاضي القضاة المالكية بدمشق، المتوفى سنة "٦٨١هـ".

٨ - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك[٤]، أبو عبد الله الطائي الجياني النحوي، المتوفى سنة "٦٧٢هـ" عليهم رحمة الله جميعًا.

أقوال العلماء فيه:

يحظى الإمام الجليل ابن الحاجب رحمه الله تعالى، بمكانة علمية كبيرة يشهد له بها القاصي والداني في أنحاء المعمورة قديمًا وحديثًا، سُطِّرَت تلك المكانة في كتب التراث الزاخر بأمجاد الأمة الإسلامية آنذاك، والتي نسأل الله تعالى أن تعود؛ فإن تذاكرت الأمة الإسلامية الفقهاء ومكانتهم وسيرتهم، انبرى من بين الكبار المشهود لهم بالعلم والأمانة والديانة والرياسة، فهو فقيه، مفتٍ، مناظر، متبحر؛ فقد دَرَس مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وكان على معرفة به معرفة تامة، حتى عُدَّ من شيوخ المذهب المبرزين، ومما يشهد له في ذلك تصنيفه كتاب " جامع الأمهات "، وإن

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٦٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣٤١.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٧، وشذرات الذهب ٦/ ١٢.

(٣) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥/ ٣٧٤، والعبر ٥/ ٣٣٥.

(٤) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ١٣٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

تذاكرت الأمة الإسلامية اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها، برز فيها، حتى قيل عنه: إنه رأس في العربية، نتيجة تحقيقه تلك العلوم، ومعرفته بها المعرفة التامة، فقد مزج الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات يعسر الجواب عنها، فكان من أحسن الناس ذهنًا، فلله دره من إمام جليل، حق للنبلاء أن يثنوا عليه ويجلوه، ومن بين هؤلاء النبلاء ابن سدي (ت ٦٦٣ هـ)، حيث قال عنه: كان علامة زمانه، ورئيس أقرانه، خاض بحار العلوم، واستخرج ماءها من در الفهوم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد المباني، وتفقه على مذهب مالك، فكان علم اهتداء تلك المسالك، وكان قليل العناية بعلم الرواية.

وقال أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ)، وهو معاصر له: كان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعًا في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، متقنًا لمذهب مالك بن أنس رحمه الله، وكان من أذكى الأمَّة قريحة، وكان ثقة حجة، متواضعًا، عفيفًا، كثير الحياء، منصفًا، محبًا للعلم وأهله، ناشرًا له، محتملا للأذى، صبورًا على البلوى).

قال ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، وهو معاصر له: برع في علومه، وأتقنها غاية الإتقان، وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تعد بالآلاف، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام ....

وقال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ): فتيسرت له البلاغة، فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة، فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز، فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل[1].

وقال الزملكاني (ت ٧٢٧ هـ): كان وحيد عصره علمًا وفضلا وأخلاقًا.

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): كان من أذكياء العالم، رأسًا في العربية، وعلم النظر ...، وسارت بمصنفاته الركبان، خالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة. وقال أيضًا: هو فقيه، مفت، مناظر، مبرز في عدة علوم، متبحر.

---

(١) انظر: البدر الطالع ص٣٥٣.

وقال ابن كثير: (ت ٧٧٤ هـ): العلامة أبو عمرو شيخ المالكية ...، حرر النحو تحريرًا بليغًا، وتفقه وساد أهل عصره، ثم كان رأسًا في علوم كثيرة منها: الأصول والفروع، والعربية، والتصريف، والعروض، والتفسير، وغير ذلك.

وقال ابن عبد السلام الأموي (ت القرن التاسع): هو الإمام العالم الرباني، المتفق على إمامته وديانته،..، الفقيه المقرئ الأصولي النحوي العروضي، ...، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا.

وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة، يعسرالجواب عنها، وكان فقيهًا، مناظرًا، مفتيًا، مبرزًا في عدة علوم، متبحرًا، ثقة، دَيِّنًا، ورعًا، متواضعًا، مُطَّرحًا للتكليف.

مؤلفاته:

ترك الإمام ابن الحاجب رحمه الله علمًا عظيمًا سطره في مؤلفاته النفيسة في موضوعها، والتي وصفت بأنها نهاية الحُسْن والإفادة مُتقنة كثيرة التحقيق والتدقيق. سارت بمصنفاته الركبان، وما ذلك إلا بفضل ما حباه الله تعالى من عظم الذهن وحسن التصور، فقد ألف في الفقه، والأصول، والقراءات، والنحو، والصرف، والعروض، والتاريخ، وغيره، ومن هذه المصنفات ما يلي:

١ – في القراءات: ألف كتابا في القراءات.

٢ – في العقيدة: له مؤلف يعرف بـ " عقيدة ابن الحاجب ".

٣- في الأصول:

أ – " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل "[(١)].

ب – " مختصر المنتهى في الأصول "[(٢)]: وهو اختصار للمؤلف السابق، وهو كتاب الناس شرقًا وغربًا. يُعْرَف بـ " مختصر الحاجب الأصلي "، تمييزًا له من مختصره الفرعي.

---

(١) وقد طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٢٦هـ باسم "منتهى الوصول والأمل ... إلخ".

(٢) وهذا هو الكتاب الذي قام الحافظ ابن كثير بتخريج أحاديثه، وقد طبع في القاهرة عام ١٣٢٦هـ بمطبعة كردستان العلمية. ولم يطبع بعد ذلك فيما أعلم على أهمية الكتاب ونفاد نسخه من الأسواق، وتوجد نسخة خطية للكتاب في مكتبة فيض الله أفندي "ملّت" بإسلام بول، تحت رقم "٦٣٨" بخط

ج – " عيون الأدلة "، وهو مختصر أيضًا " لمنتهى السؤال والأمل ".

٤ – في الفقه: ألف " جامع الأمهات"، ويسمى بـ " المختصر الفقهي "، أو "المختصر الفرعي "، أو " مختصر ابن الحاجب ".

٥ – في التاريخ:

أ- ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥١٧ هـ).

ب – " معجم الشيوخ ".

٦ – في اللغة العربية وتشمل:

أ – في النحو:

١ – إعراب بعض آيات القرآن العظيم.

٢ – " الأمالي النحوية " في ثلاث مجلدات، موصوفة بأنها في غاية التحقيق والإفادة والإجادة، أملاها في أماكن متفرقة، وجمع فيها بعضا من الآيات والأحاديث والأبيات الشعرية.

٣ – " الإيضاح في شرح المفصل ".

٤ – " رسالة في العشر ".

٥ – " الكافية ": وهي من أشهر كتبه، عبارة عن مقدمة وجيزة في النحو، لها شروح عديدة، وقد شرحها المؤلف ونظمها.

٦ – " شرح الوافية نظم الكافية ".

٧ – " شرح المقدمة الجزولية ".

٨ – " الوافية في نظم الكافية ".

٩ – " شرح كتاب سيبويه ".

١٠ – " القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ".

١١ – " المكتفى للمبتدي شرح الإيضاح ".

=

نسخ ممتاز وعليها تعليقات كثيرة، ويقع في ١٢٤ ورقة بمعدل ١٣ سطرا في كل سطر ١٠ كلمات، وقد وقَفْتُ عليها.

ب – في الصرف: " الشافية ": وهي مقدمة في التصريف مفيد شرحها مؤلفها وآخرون.

ج – في العروض: " المقصد الجليل في علم الخليل ".

د –في الأدب: " جمال العرب في علم الأدب ".

وفاته:

انتقل ابن الحاجب رحمه الله تعالى إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، حيث تُوُفِّيَ بها ضحى يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وست مائة. عليه رحمة الله تعالى وعلى جميع مشايخنا، وكل العلماء العاملين والمسلمين أجمعين.

ولما مات رثاه الفقيه أبو العباس ناصر الدين أحمد بن المنير ، وكتبت على قبره هذه الأبيات:

ألا أيُّها المختالُ في مطرفِ العُمْرِ ... هلُـمَّ إلـى قبـرِ الفَقيـهِ أبـي عمـرو

تَرى العِلمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقَى ... ونيـل المُنـى والعِـزَّ غُيِّبن فـي قبـرِ

وتُوقِـــن أنْ لا بُـــدَّ تَرجـــعُ مَـــرَّةً ... إلى صدفِ الأجداثِ مكنونةَ الدُّرِ

فتدْعـو لـهُ الـرحمنَ دَعـوةَ رحمـةٍ ... يُكـافئ بِهـا فـي مِثـلِ منزلـهِ القفـرِ

مصادر ومراجع الترجمة:

- المنهل الصافي (٧/٤٢١- ٤٢٤).
- الطالع السعيد للإدفوي ص (٣٥٢ - ٣٥٧).
- البداية والنهاية (١٧/٣٠٠- ٣٠٢).
- الديباج المذهب ص (٢٨٩-٢٩١).
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ص (١٤٠).
- غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٥٠٨، ٥٠٩).
- بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ١٣٥،١٣٤).
- حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٤٥٦).
- شذرات الذهب ص (٥/٢٣٤).
- شجرة النور الزكية (١/ ١٦٧، ١٦٨).

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢/٦٥، ٦٦).
- الذيل على الروضتين ص (١٨٢).
- وفيات الأعيان (٣/٢٤٨).
- نهاية الأرب (٢٩/٣٣٠).
- سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٤-٢٦٦).
- معرفة القراء الكبار (٢/٥١٦).

وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب الطيب المبارك على ثلاث نسخ خطية، وهي كالآتي:

النسخة الأولى: وهي نسخة محفوظة في مكتبة الاسكوريال برقم (١٤٦)، وهي تقع في (١٢٣) لوحة، وهي نسخة جيدة في الصفحة حوالي (١٩) سطرًا، وفي السطر حوالي (٨) كلمات.

النسخة الثانية: وهي نسخة محفوظة في معهد المخطوطات العربية، وهي تقع في (١٠٢) لوحة، وفي الصفحة حوالي (١٩) سطرًا، وفي السطر حوالي (١٥) كلمة، وهي نسخة جيدة جدًا وكُتبت بخط نسخ عادي.

النسخة الثالثة: وهي نسخة لأرجوزة الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٥١٩٦) ، وهي تقع في (٣٠) لوحة، وفي الصفحة حوالي (١١) سطرًا، ومقاس الورق (١٩,٥×١٣سم)، وهي نسخ جيدة كتبت بخط نسخ عادي.

منهج التحقيق

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ النص نسخًا علميًا دقيقًا.

٢- مطابقة النص ومراجعته على النسخ الخطية.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٦- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٧- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٨- صنع مقدمة حول متن الكافية واعتناء العلماء بها.

٩- صنع ترجمة وافية للمؤلف الإمام لابن الحاجب.

١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخ الخطية

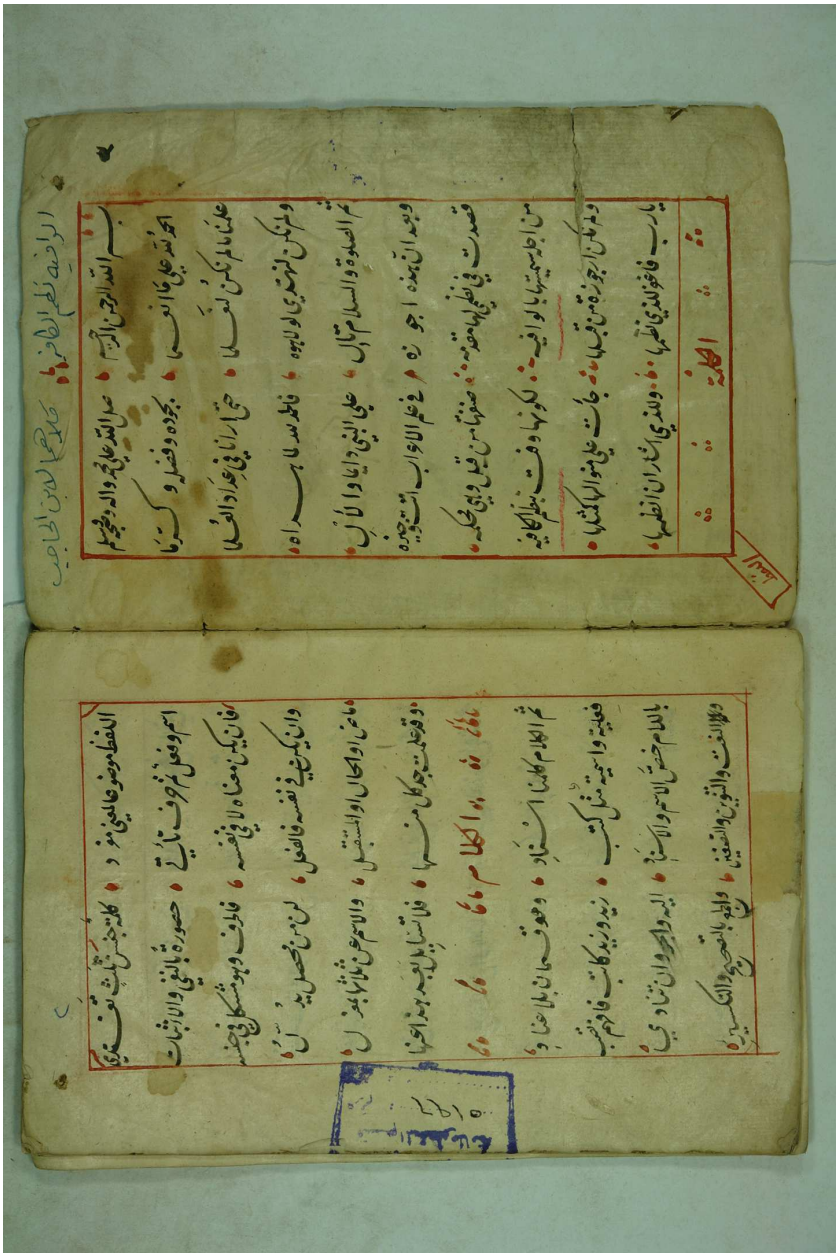

صور النسخ الخطية

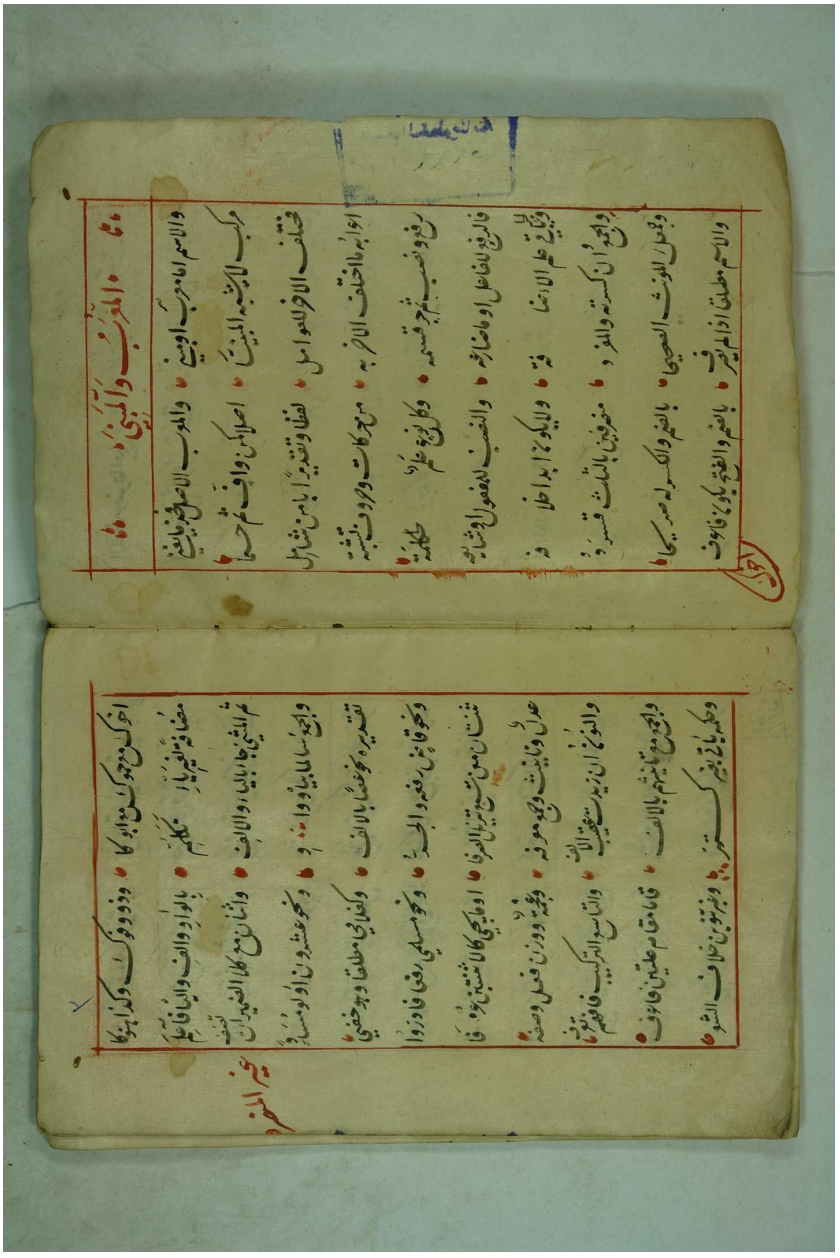

صور النسخ الخطية

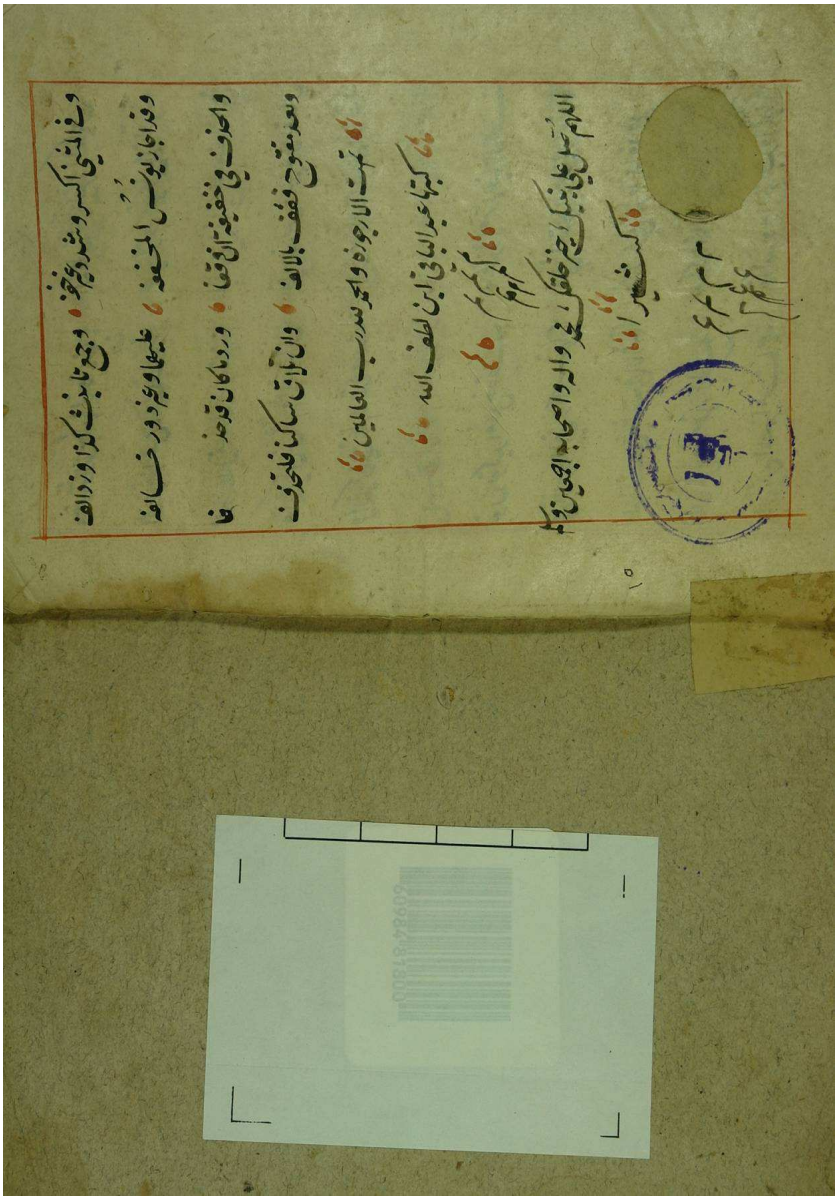

صور النسخ الخطية

كتاب شرح الكافية
نظم الكافية
كلام الشيخ الإمام العلامة المفوه الفقيه
أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب المالكي
رحمه الله تعالى

صور النسخ الخطية

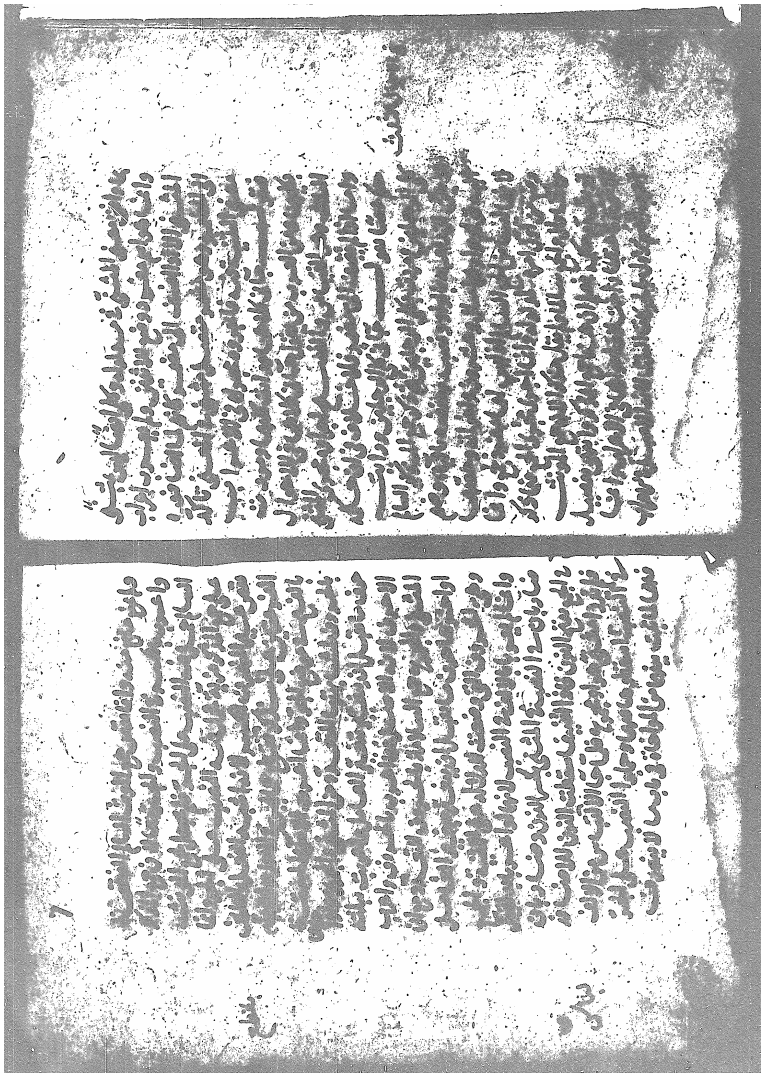

صور النسخ الخطية

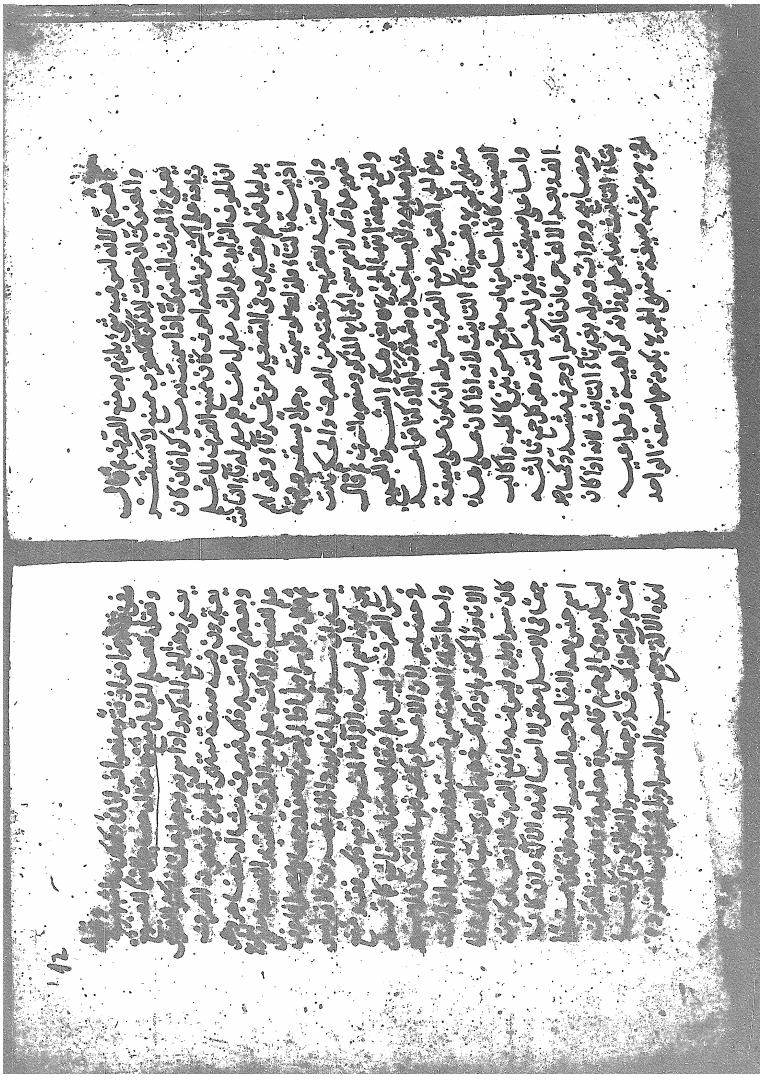

صور النسخ الخطية

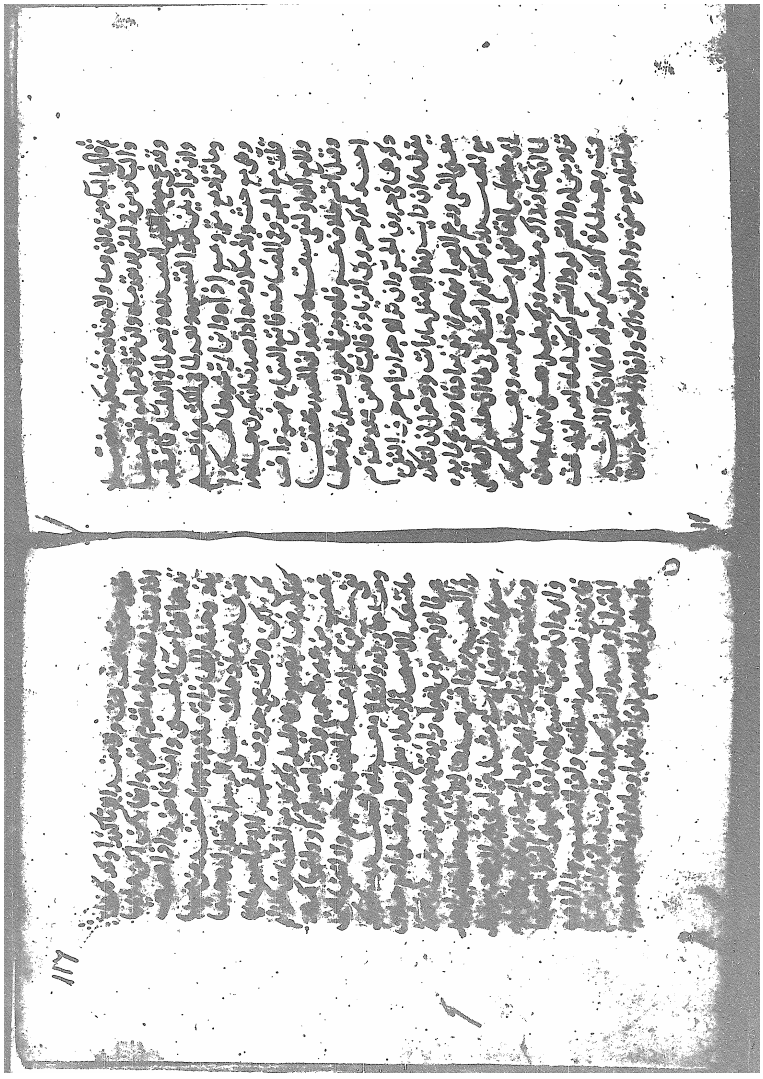

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه العصمة:

الحمدُ لله عَلى مَا أنْعَما ... بجودِهِ وَفَضْلِهِ وَكَرَّما

عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَكُنِ لِنَعْلَما ... حتى أرَانا في عِدَادِ العُلما

وَلَمْ نَكُنْ لنَهْتَدي لَوْلاهُ ... والحمدُ للهِ بِمَا أوْلاهُ

ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ تالي ... على النَّبِي دَائِمًا والآل

وَبَعْدُ؛ إنَّ هَذهِ أرجُوزه ... فِي عِلْمِ الإعرابِ أَتَتْ وَجِيزه

قَصَدْتُ فِي نَظْمِي لَهَا مُقدمة ... صَنَّفْتُها مِنْ قَبْل وَهِي مُحْكَمَه

مِن أَجْلِهَا سَمّيْتُها بالوَافِية ... لِكَوْنِهَا وَفتْ بِنَظْمِ الكَافِيَة

وَالملكُ النَاصِرُ عَزَّ نَاصِره ... وَلَمْ يَزَل مُمتَثلا أَوامرهُ

دَاودُ نجلَ الملكِ المعظم ... أوْزعهُ الرحمن شكرُ النِّعَمِ

مَنْ أَصْبحَ العلمُ بهِ قد اشتهر ... وكلُ ذي فَضْلٍ لقدره قدر

أَشَارَ أنْ أنظمها بأمر ... فلَمْ يسع لي دفعه بعُذْرِ

فَقُمْتُ فيها واستعْنتُ الله ... وَكَانَ نورُ سعدهِ جَلاهَا

وَلَمْ تَكُن أرْجُوزة من قبلها ... جَاءتْ عَلَى منوَالِهَا كَمثْلِها

يا ربّ فاغْفِرْ للذي نظّمها ... وللذي أشارَ أنْ أنظمها

(الكلمة[1])

اللفـظُ مَوْضُـوعًا لِمَعْنَـى مُفـرد كلمـة جـنس ثـلاث تغتـدي

---

(١) الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارة عن: (**اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها**).

ف (**اللفظ**) جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل: كديز، والمستعمل: كعمرو.

و (**مفيد**) أخرج المهمل.

و (**فائدة يحسن السكوت عليها**) أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم كـ (قام زيد) وكقول القائل: (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر، وفاعل مستتر، والتقدير: (استقم أنت) فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها.

والكلام في اصطلاح اللغويين: (**هو اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد**).

والكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضًا على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. والكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم: (إن قام زيد)، ومثال انفراد الكلام: (زيد قائم).

والكلام: عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مشتق من (الكلم) وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فليزم أن يكون الكلام مؤثرا في نفس السامع.

والثاني: أن الكلام يؤكد به (تكلمت) كقولك: تكلمت كلاما، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل، وكما أن الفعل والفاعل جملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام.

الثالث: أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم، وكلاهما مشدد العين، والتشديد للتكثير، وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة. [اللباب في علل النحو ٦٥/١]

بيان لحد الكلمة، فقوله: " لفظ " يشمل الكلمة وغيرها؛ لأنه لما يتلفظ به، قوله: "موضوعًا لمعنى" يخرج المهملات مثل: ديز، ولاز، مما لم يوضع، وقوله: " مفرد " يخرج المتعدد من الجمل وغيرها، مثل: زيد قام، وغلام زيد من المركبات، وانتصب "موضوعًا" على الحال من الضمير المقدر في قوله: " اللفظ "؛ لأن اللفظ بمعنى الملفوظ، أي: ما يتلفظ به في حال كونه موضوعًا.

ثم ذكر أن هذه الكلمة المحدودة جنس تحته ثلاثة أنواع، ثم ذكرها فقال:

(أقسام الكلمة)

اسـمٌ وفِعْـلُ ثُـمّ حـرف تَـأتِي محصـورةً بـالنفي والإثبـات

ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع، ذكر ما يدل على الحصر، والنفي والإثبات أقوى الأدلة على الحصر، فقال: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسه، أولا، والثاني الحرف، والأول إما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، أولا، والثاني الاسم، والأول الفعل، فتبين بهذا الحصر الدائرة بين النفي والإثبات، انحصارها في ثلاثة الأقسام المذكورة، وقوله: " جنس ثلاث " وهي أنواع، لكونها في المعنى كلمات، وهذا الحصر هو قوله:

فَـإنْ يَكُـنْ معنـاهُ لا فـي نفسـه فـالحرفُ وهـو مشـكل فـي جِنْسـهِ

ومعنى قولهم: " في نفسه "، أي: تستقل الكلمة بالدلالة على معناها الإفرادي من غير انضمام أمر آخر إليها، وقولهم؛ " لا في نفسه "، أي: ألا تستقل الكلمة بالدلالة على معناها الإفرادي إلا بانضمام متعلقها إليها، كـ (من)، و(إلى)، و(الواو)، و(ثم)، ونحو ذلك.

وقوله:

وإنْ يَكُـنْ فِـي نفسـهِ فالفعـلُ لِـزَمَنٍ مُحَصّـلٍ بَـدُل

يعني بالمحصل: الماضي، والحاضر، والمستقبل؛ وإنما عدي " بدل " باللام لما تضمنت معنى يوضع؛ لأن الدلالة الوضعية متضمنة معنى الوضع، ثم بين معنى الزمان المحصل فقال:

مَــاضٍ أو الحــال أو المُسْــتَقبل والاســمُ عــن ثلاثهــا بِمَعْــزل

أي: ليس له دلالة وضعية على زمان بعينه من هذه الأزمنة.

ثم قال:

وَقَــد عَلِمْــتَ حــد كُــل مِنْهَــا فــلا تَسَــائل بعــد هَــذا عَنْهَــا

يعني: أنه قد تبين جنس ثلاثة الأنواع، وهو ما يدل على معنى مفرد بالوضع، وتبين فصل كل واحد منها على الوجه المستقيم، وقد علم أن الحد المستقيم هو الجنس الأقرب والفصل، وقد تبينا بما تقدم.

واعلم أن الحدود النحوية الألفاظ المفردة، باعتبار التركيب ونفيه، والمركبة باعتبار التركيب، إنما يتميز بما جعله الواضع مدلولا، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها، باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة، باعتبار الوضع، فيقدر ما جعلته موضوعًا له، كأنه ذاتي لها، وتحد على تقدير ذلك، فلما كان الاسم في وضعهم لمعنى في نفسه، من غير دلالة على زمن محصل، جعل ذلك حدا له، وكذلك الفعل يجرى فيه على ما ذكرت لك في الاسم، وإذا حددت المفرد باعتبار التركيب كالفاعل، والمفعول، والحال، والتمييز، وغير ذلك عملت ذلك العمل، فتقول: في حد الفاعل: هو الذي يدل على من قام بالفعل، وهو بمعنى من نسب الفعل إليه.

وإذا حددت المفعول قلت: هو الذي يدل على من وقع عليه الفعل؛ لأنه وضع للدلالة على ذلك، وإذا حددت الحال، قلت: هو الذي يدل على هيئه فاعل، أو مفعول، لأنه أنما وضع لذلك، وإذا جددت التمييز، قلت: هو الذي يدل على رفع الإبهام عن مفرد أو جمله، لأنه وضع لذلك، وكل حد نحوي فمعناه هو الذي يدل على كذا، فإذا أسقط لفظ الدلالة، فهي مرادة، وإنما أسقط، لكونه معلوما؛ ولأن غرضهم أن يجري فها لفظ الحدود على وزان الحدود الحقيقية.

ولما فرغ من بيان مفردات هذا العلم بالحد من حيث كان المركب لا يتحقق قبل تحقيق مفرداته، شرع يذكر حد المركب، وهو الكلام، فقال:

ثُــمَّ الكَــلامُ كِلْمَتَــا إسْــنَاد وَهُــوَ قســمان بــلا عِنَــاد

فقوله: " الكلام " هو المحدود، وقوله: " كلمتا إسناد "، هو الحد فالكلمتان الجنس؛ لأن ذلك يشمل الكلام وغيره، لأن قولك: غلام زيد كلمتان، وليستا بكلام.

وقوله: " إسناد " يخرج ما ليس بكلام، ويعني بالإسناد: الحكم على أحد الجزئين بالآخر، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده، وقوله: " وهو قسمان بلا عناد " يعني: أن هذا المحدود لا يكون إلا قسمين: اسم واسم، وفعل واسم، وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، والمركب، فيها لا يزيد على ستة تقديرات: اسم واسم، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وفعل، وفعل وحرف، وحرف وحرف، فالاسم والاسم، والاسم والفعل، هما قسما الكلام، والباقي لا يستقيم كلاما، أما الاسم والحرف فلا يستقيم؛ لأن الحرف لا يصلح حكما ولا محكوما عليه، وأما الفعل والفعل فلأن الفعل لا يكون محكوما عليه، وأما الفعل والحرف، فأبعد، وأما الحرف والحرف فأبعد، وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكما ولا محكوما عليه، لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقة من اسم أو فعل، فلا يكون بانفراده حكما ولا محكوما عليه، وإنما لم يستقم أن يكون الفعل محكومًا عليه؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بمعنى التنكير، ولا يكون الحكم محكوما عليه، فوضع بذلك أنه لا يستقيم كلام إلا من اسمين، أو من فعل واسم، ووجب أن يكون قولهم: يا زيد ونحوه متأولا بفعل مقدر؛ أي: أريد أو أعني، أو أنادي، ونحو ذلك، وهذا معنى قول النحويين، لا يتأتى كلام إلا من اسمين، أو من فعل واسم، وقد وضح ذلك بما تقدم، ثم بين الاسمية والفعلية فقال:

فِعْليةٌ واسميةٌ نحو: كتبت زيد وزيد كاتب فافهم نصب
باللام خُص الاسم والإسناد إليه والجر وأن تنادي
وَالنَّعْتِ والتنوين والتصغير والجمعِ بالتصحيح والتكسير

فذكر خصائص الاسم، ويعني بالخصيصة الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء، فيطرد باعتبار المعروف ولا ينعكس، ولذلك لو جعل حدا، كان أخص من المحدود، فمنها لام التعرف؛ لأن الفعل حكم لا يقبل التعريف، ومنها الإسناد إليه، أي: الحكم عليه؛ لأن الفعل حكم لا يحكم عليه، ومنها الجر؛ لأن

الجر في المعنى منسوب إليه، ومنها النداء؛ لأن المنادي مفعول، والمفعول في المعنى محكوم عليه، ومنها النعت لأنه حكم في المعنى على المنعوت. ومنها التصغير؛ لأنه في معنى النعت.

ومنها التنوين؛ يعني تنوين التمكين والتنكير، أما تنوين التمكين، فدال على أن المنون به غير مشبه بالفعل، ولا يستقيم إلا في الاسم، وأما تنوين التنكير فلأن الفعل وضعه للتنكير، فلا يحتاج إلى تنوين تنكير، فوجب اختصاصه بالاسم، ثم قال:

والاسمُ إمّا مُعرب أو مبني والمعربُ الأصل فخُذ ما يُغْني

فقسم الاسم إلى معرب ومبني، ثم شرع يحد المعرب، ثم لا يزال يتكلم في المعرب حتى ينتهي، فإذا انتهى انتقل إلى الكلام على المبني، وقوله: " المعرب الأصل"، لأن النحويين يقولون: إن أصل الأسماء الإعراب، ولذلك يقال: في الاسم المبني لم بني؟ ولا يقال: في الاسم المعرب لم أعرب؟

وقوله: " خذ ما يغني "، في حده وهو ما ذكره في قوله:

مُرَكّبٌ لا يُشبِهُ المَبْنيا أصلا كمن وأفِّ ثم حَيّا

فتعرض في وحده لما كان سبب إعرابه لغة للمانع مع وجود السبب، وذلك أن الإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب؛ لأن وضعه لتبين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيد، ورفعت علمت الفاعلية، وإذا نصبت علمت المفعولية، وإذا خفضت علمت الإضافية، فلولا الإعراب، لما عرفت هذه المعاني، ولكانت تختلط، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب، لم يكن إعراب كقولك: ألف، با، تا، ثا، وكقولك: واحد اثنان، ونحو ذلك مما تعدده تعديدا من غير إسناد، ثم قال: " لا يشبه المبنيا أصلا "، يعني: أن المعرب هو المركب إذا انتفى المانع، وهو شبهه بمبني الأصل، كالحرف في مثل: من أبوك؟

فالتركيب موجود، والإعراب ملتف لحصول المانع، وكالفعل الماضي، مثل هيهات ذلك، وأف لزيد، أي: بعد ذلك. وتضجرت، وكفعل الأمر مثل حي، أي اقبل، فمثل بالثلاثة، وهي المبني أصلا. ثم قال:

مُخْتَلِفُ الآخر للعَوَامِلِ لَفْظًا وتقديرًا بأمر شَامِل

يعني: أن هذا المعرب المحدود يختلف آخره باختلاف العوامل، ثم قسم اختلافه إلى مختلف في اللفظ، وإلى مختلف في التقدير، وذلك شامل لجميع الأسماء المعربة، وسببين اللفظي والتقديري بحصر التقديري، ثم شرع يبين الأعراب، فقال:

إعرابُهُ ما اختلَفَ الآخِرُ به مِنْ حَركات وحروف تشبه

يعني: أن المسمى بالأعراب هي الحركات، والحروف التي يختلف الآخر بها من الضمة، والفتحة، والكسرة، والواو، والألف، والياء، وإنما قال تشتبه؛ لأنها تلتبس قبل بيانها، ثم قال:

رفعٌ ونَصبٌ ثُمَّ جرّ قِسمَهْ وَكُلُّ نوع علم لحكمه

فذكر أنواع الأعراب، وأن كل نوع منها وضع علما على معنى، ثم قال:

فالرَّفْعُ للفَاعِلِ أو ما ضَارعه والنَّصْبُ للمفعول أو شايعه

والجرُّ يأتي عَلَمَ الإضافة ولا يكونُ أبَدًا خِلافَه

فذكر كل نوع ومدلوله، فالرفع للفاعلية، يعني للفاعل وما أشبه الفاعل، والنصب للمفعولية، أي: للمفعول وما أشبه المفعول، والجر علم الإضافة، لا بكون الجر إلا دليلا عليها، كقولك: غلام زيد، ومررت زيد، ثم قال:

(المعرب بالحروف[1]):

والجمْـــعُ إنْ كَسَـــرتهُ والمُفـــردُ مُنصَـــــرَفيْنِ بـــــالثلاث يُسْـــــرُدُ
وجَمْعُـــك المؤنـــث الصـــحيحا بالضَّـــمِ والكَسْـــرِ لَـــهُ صَـــرِيحا
والاســمُ مُطْلَقًــا إذا لَــمْ يُصــرف بالضَّـــمِ والفـــتحِ يكـــونُ فـــاعرف
أخُـــوك مَـــعْ حَمُـــوك مـــع أبُوكـــا وذُو وفُـــــوك وكـــــذا هَنُوكـــــا
مُضـــــافَة لِغَيْـــــر يـــــا تَكَلُّـــــم بـــالواو والألـــف وباليـــا فـــاعلم
ثـــم المُثنـــى جـــاء باليـــا والألـــف واثنـــان مـــع كلـــي ضـــمير إن تضـــف
والجمـــعُ ســـالمًا بيـــا أو واو نحـــو: عِشـــرُون أو لـــو مُســـاو

فقسم الأسماء باعتبار ما اتفقت فيه من الإعراب، ليبين رفع كل قسم ونصبه وجره، فقال: "والجمع إن كسرته والمفرد"يعني: أن كل اسم مفرد منصرف، وجمع مكسر منصرف، رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وخفضه بالكسر.

وقال: "منصرفين" ليخرج ما ليس بمنصرف، لأنه لا يكون الخفض فيه بالكسرة، وقال: " في الجمع إن كسرته" ليخرج الجمع السالم من المذكر والمؤنث؛ لأنه إعرابه لا يكون كذالك، ثم ذكر جمع المؤنث السالم، وبين أن رفعه بالضمة ونصبه وخفضه بالكسرة. ثم ذكر الاسم غير المنصرف، وبين أن رفعه بالضمة، ونصبه وجره بالفتحة.

ثم لما انتهى المعرب بالحركات أخذ يذكر المعرب بالحروف، فذكر الأسماء الستة وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، وبين أنها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، فرفعها بالواو ونصبها بالألف، وخفضها بالياء.

---

(١) الحُروفُ التي تكُونُ عَلامَةً عَلَى الإعْرَابِ أرْبَعَةٌ، وَهِيَ: الألفُ، والوَاوُ، والياءُ، والنُّونُ.
والَّذِي يُعْرَبُ بهذِهِ الحروفِ أرْبَعَةُ أَشْيَاءَ.
١- التَّثْنِيَةُ: والمُرَادُ بهَا المُثنَّى، ومِثَالُهُ: (المِصْرَانِ، وَالمُحَمَّدَانِ، وَالبَكْرَانِ، وَالرَّجُلاَنِ).
٢- جمْعُ المذكَّرِ السَّالمُ، ومِثَالُهُ: (المُسْلِمُونَ، وَالبَكْرُونَ، وَالمُحَمَّدُونَ).
٣- الأسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: (أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ).
٤- الأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، ومِثَالُهَا:(يَضْرِبَانِ، وَتَكْتُبَانِ، وَيَفْهَمُونَ، وَتَحْفَظُونَ، وَتَسْهَرِينَ).

ثم ذكر المثنى، وبين أن رفعه بالألف، ونصبه وخفضه بالياء، وضم إليه اثنين، و(كلا) إذا أضيف إي مضمر وخصها؛ لأنها ليسا من؛ لأن المثنى المراد به اسم لمفرد زيد عليه ألف ونون، ليدل على أن معه مثله من جنسه وليس اثنان كذلك، لأن قولك: (اثن) ليس موضوعا لشيء، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأمر، وإنما جرى مجرى المثنى في الأعراب لما وافق معنى المثنى في مدلوله.

وكلا أيضًا ليس بمثنى، وإنما هو اسم مفرد وضع للاثنين، ولم يعرف إعراب المثنى إلا إذا أضيف إلى مضمر، كأنهم لما أضافوه إلى المضمر، وهو مضمر متصل مثنى في المعنى تأكد التثنية فيه فأجروه مجراه في الأعراب، فتقول: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، ومن المعرب من يقول: جاءني كلاهما في الأحوال الثلاث، وهو القياس، والفصيح إجراؤه مجرى المثنى.

وإذا لم يضف إلى مضمر فلا خلاف في أن حكمه حكم عصا ما تقول: جاءني كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

ثم ذكر الجمع المذكر السالم، وبين أن رفعه بالواو، ونصبه وخفضه بالياء، وضم إليه قولهم: أولو مال، وعشرون وأخواته، وخصهما؛ لأنهما ليسا من الجمع السالم إذ ليس لهما مفرد جمع، وإنما وضع من أول أمره لمدلوله، وإنما أجرى مجرى الجمع فيما ذكر، وإنما قال: والجمع سالما ولم يقل مذكرا؛ لأن جمع المؤنث قد تقدم حكمه فعلم أن هذا جمع المذكر، وانتهى تفصيل الأسماء باعتبار اختلاف أحوالها في الإعراب، وإنما أعراب القسم الأول بالحركات الثلاث؛ لأنه الأصل في الأعراب، ولم يمنع مانع منه، وإنما نقص جمع المؤنث السالم الفتحة، وأعراب بالكسر في النصب والجر معا؛ لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر، ولم يجعل لجمع المؤنث على المذكر مزية، فحمل فيه النصب على الجر وإنما نقص غير المنصرف للكسر؛ لأنه أشبه الفعل بالعلتين الفرعيتين –على ما ستذكر – فقطع عما ليس في الفعل، وأعراب بالفتح في موضع الجر.

وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعدد من المثنى والمجموع، وأواخرها ما تقبل أن تتغير بتغير العامل، واعرب بثلاثة الأحرف، لأنه الأصل فيما

أعرب بالحروف. وأعرب المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف المتعدد مع أن أواخرها ما تقبل أن تتغير بتغير العامل، وهي الحروف إلي وضعت للدلالة على التثنية والجمع، وإنما لم يعربا بالألف في النصب؛ لأنهما لو أعربا به لقيل: ضاربان في النصب في المثنى بكسر النون، وضاربان في الجمع بفتح النون، فإذا أضيفا سقطت النون للإضافة فلم يدر: أمثنى هو أم مجموع؟ فلما جاء بسقوطها الالتباس من الألف في النصب أسقطوها فيهما وحملوا النصب على الجر فيهما لما ثبت بينهما من المُواخاة في باب ما لا ينصرف، ثم لما علموا أن الألف أخف الحروف، رأوا ان يجعلوها في الأعراب عوضا عما هو أثقل منهما، وفجعلوها عوضًا عن الواو في الرفع، وجعلوها في المثنى؛ لأنه سابق في التقدير على الجمع، فصار إعراب المجموع بالواو في الرفع، وبالياء في النصب والجر، وإعراب المثنى بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر.

ثم قال:

تَقْـدِيرهُ نحـو عَصَـا بـالألف وكغُلامـي مُطْلَقًـا وهـو خَفِـي

ونَحْـوَ قَـاضٍ رفعَـهُ والجـرُّ ونَحْـوَ مُسـلِمَيّ رفعـا فـأدرُوا

لما تقدم أن الأعراب يكون لفظًا وتقديرًا، أخذ يبين مواضع التقدير فيعلم أن ما عداه يكون معربًا لفظًا، فقال: التقدير في كل ما كان آخره ألفا حذفت للتنوين، أو لم تحذف؛ لأنهل لا تقبل حركة لفظا، وفى كل ما أضيف إلى ياء المتكلم من نحو: غلامي ودلوي، وقوله "مطلقًا"، يعني: في الرفع والنصب والجر في البابين، وقوله: "وهو خفي"، لما وقع فيه من الاختلاف؛ لأن بعضهم يقول: هو مبني في الأحوال الثلاث، وبعضهم يقول: معرب لفظا في حال الخفض بالكسر، والصحيح ما قدمناه؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء، ولأن كسرة ما قبل ياء المتكلم لأجل الياء، وهي في التقدير سابقة على العامل، واقوي في السببية، فلا وجه لحذفها وإبدال كسرة منها. وقوله: "ونحو قاض رفعه والجر "، يعنى: ومما اعراب تقديرا في حال رفعه وجره، كل اسم آخره ياء قبلها كسرة استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فإن كان معه تنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين وإلا بقيت الياء ساكنة، وفي حال النصب يعرب لفظًا

لخفة الفتحة على الياء، فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض، ورأيت قاضيًا، قوله: "ونحو مسلمي رفعا " يعني: أن كل جمع مذكر سالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع، يكون معربًا تقديرًا بالواو، لأن أصل مسلمي: مسلمون، فلما اضيف إلى ياء المتكلم، حذفت النون للإضافة، فبقى مسلموي قلبت الواو ياء، وادغمت في الياء، وكسر ما قبل الياء حيث كان مضموما، فقيل: مسلمي، ومصطفي كذلك، إلا أن ما قبل الياء يبقى مفتوحا على حاله.

[الممنوع من الصرف[1]]

ثم شرع يذكر غير المنصرف فقال:

ثِلْثَـان مِـن تِسْـعٍ تُزيـل الصـرْفَا أو مـا يجـي كـالاثنتين عرفـا

أو واحد منها يقوم مقامها. ثم عددها فقال:

عَـدْلٌ وتأنيـثٌ وجَمْـعٌ مَعْرِفـه وعُجْمـةٌ وَوَزنُ فِعْـلٍ وَصِـفَه

---

(١) الممنوع من الصرف: اسم معرب لا يدخله تنوين التمكين ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان مضافا أو دخلته أل التعريف فإنه يجر بالكسرة.

الأسماء التي تمنع من الصرف هي

- الأسماء التي تحوي ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة مثل ليلى، شقراء.

- الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع أي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف بشرط أن يكون الحرف الأوسط من هذه ساكنا. وتكون على وزن (مفاعل، مفاعيل، فواعل) مثل : مساجد، مجاميع، سواعد.

- العلم المركب تركيبا مزجيا مثل حضرموت، بعلبك.

- العلم المزيد بألف ونون مزيدتين مثل: شعبان، رمضان.

- العلم المختوم بتاء التأنيث يمنع من الصرف سواء كان الاسم مؤنثا أم مذكرا مثل معاوية، فاطمة الخ.

- يمنع من الصرف العلم المؤنث غير المختوم بتاء التأنيث شرط أن يزيد عن ٣ أحرف، مثل: سعاد، زينب، رحاب الخ، وإن كان العلم المؤنث يتكون من ٣ أحرف فيمنع من الصرف إن كان محرك الوسط مثل: سحر، قمر، أمل الخ وإن كان ساكن الوسط يجوز الحالين مثل: مصر ، هند الخ

فنقول ذهبت لمصرَ أو ذهبت لمصرٍ

باختصار فالعلم المؤنث سواء وجدت تاء التأنيث في أخره أم لا وسواء كان تأنيثه لفظيا أم فعليا، كله ممنوع من الصرف إلا إن كان ثلاثيا ساكن الوسط فيجوز الحالين.

- يمنع من الصرف العلم الأعجمي بشرط ألا يكون ثلاثيا مثل: إبراهيم، اسماعيل وإن كان ثلاثيا صرف مثل رأيت نوحاً

- إذا كان العلم على وزن الفعل مثل يزيد، يعيش فهو ممنوع من الصرف.

- إذا كان العلم معدولا أي تحول الاسم من وزن إلى وزن آخر، والأغلب أن يكون على وزن فُعل مثل عمر وزحل فأصلهما عامر وزاحل، وكذلك ألفاظ التوكيد التي على وزن فُعل مثل: جُمَع وكُتع.

والنـونُ إنْ زِيـدتْ عقِـبَ الألـف والتاسِـعُ التركِيـبُ فـافهم تصـرف
وحُكْمُـــهُ يَـــأتِي بغيـــر كَسْـــرِ وَغَيْـــرِ تنـــوينٍ خـــلاف الشـــعر
وفـــي التناسُـــب يكـــون قـــابلا صَـــرْفًا قـــواريرا وقـــل سلاســـلا

وإنما امتنع الاسم بهما من الصرف؛ لأنه يصبر بهما فرعا من جهتين، فأشبه الفعل من حيث كان فرعا على الاسم من جهتين، أما كون الاسم يصير بهما فرعا من جهتين فواضح؛ لأنها كلها فروع، وأما كون الفعل فرعا على الاسم من جهتين، فلأن الفعل مشتق من الاسم الذي هو مصدر، والمشتق فرع على المشتق منه، والثاني أن الاسم وقع محكوما علبه ومحكوما به، والفعل لم يوضع إلا محكوما به، فالاسم مستغن عنه، والفعل غير مستغن عنه، فلما اسبه الفعل بما ذكر قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين، تنوين الصرف، والجر تابع لذهاب التنوين بالعلتين عند الأكثر، فلذالك قال: وحكمه أن لا كسر ولا تنوين صرف، ويكون في موضع الجر مفتوحا، هذا إن كان في الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا، ويفتح إن كان يقبل الفتح، فمن ثم كان (قائمات) لو سمي به امرأة غير منصرف، وهو ما كان عليه قبل العلتين؛ لأن الكسر ليس مخصوصا بالجر، لو لم يكن غير منصرف؛ لأنه لا يقبل الفتح، فهو بتقدير العلتين ومدهما على حال واحدة لما ذكرت، وكذلك ضاربان وضاربون بتقدير العلتين ومدهما.

وقوله: "خلاف الشعر "، يعني: أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر؛ لأنه رد إلى أصله، قوله: "في التناسب. يكون قابلا صرفا "، يعني أن التناسب يجر صرف غير المنصرف، والتناسب على قسمين: تناسب في رؤوس الآي والفواصل، كقوله: مع (قوارير) الأول، لأنه رأس آية، فإذا صرف لون فوقف عليه بالألف فتناسب مع بقية الآي، فلذلك جاز صرفه، وتناسب لكلمات منصرفة انضمت اليه مثل (قوارير) الثاني؛ لأنه وإن لم يكن رأس آية، فاذا نون الذي قبله ناسب أن ينون الآخر، ليتناسب، ومن ثم لم ينون الثاني إلا من ينون الأول.

ومن التناسب الثاني، قوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَاۚ وَسَعِيرًا ٤﴾ [الإنسان:٤] لولا قوله: ﴿وَأَغۡلَٰلَاۚ وَسَعِيرًا ٤﴾ لم يكن صرف ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ إلا ضرورة، ولا يكون في القرآن. قوله:

وَذَاك فـي الجَمْـعِ أتـى كثِيـرًا حتـى ادّعـى قـومٌ بـه التَخْيِيـرا

يقول: كثر صرف هذا الجمع باعتبار التناسب المذكور حتى ظن قوم أن الصرف فيه حائز مطلقًا من غير تناسب، وليس بسديد؛ لأنه لم يأت صرفه في التسعه إلا مع التناسب المذكور، ثم شرع يبين ما يقوم مقام علتين، فقال:

والجمـعُ مَـعْ تـأنيثهم بـالألف قـام مقـامَ عِلَّتـين فـاعْرِفِ

فالعـدلُ تَحْقِيقـا ثـلاث وأخـر جمـعٌ أو للتقـدير فـي نحـو عُمـر

أما الجمع فسيأتي تمامه، وأما الألف فلأنها لما كانت لا ينفك عن الإثم وصارت لازمة، نزل لزومها منزلة تأنيث ثان.

ثم أخذ يبين العلل واحدا واحدا بشرائطها، وما يتعلق بها، فالعدل على ضربين: تحقيقي، وتقديري: وأعني بالتحقيق: ما تثبت معرفته صرف أو لم يصرف، ونعني بالتقديري: ما تتوقف معرفته على منع الصرف فيقدر العدل؛ لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة، وهو منع الصرف من غير علتين، وكلا العدلين لا بد أن يكون خروجا به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي، وإلا أدى إلى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ، فمن التحقيقي: مثنى وثلاث ورباع وأحاد وثناء، وكذلك موحد ومثنى مثلث ومربع بمعنى واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، والصحيح أنه لا يتعدى ذلك إلى عشرة فقد عدل بثلاث عن لفظ ثلاثة، وعن معناه الأصلي، والعدد إلى معنى انقسام الجملة إلى هذه الصفة من الثلاثة، ونحوها، وكذلك البواقي، ومن ذلك قولهم: أخر فإنه جمع أخرى، وأخرى تأنيث آخر، وهو باب أفعل، وقياسه اذا قطع عن "من" وعن الإضافة أن يستعمل بالألف واللام، فهو أذا معدول عن الآخر، وعن معناه الأصلي في التأخير الوجودي، حتى صار للمذكور ثانيا متقدما كان في الوجود أو متأخرا، وهكذا جميع بابه، ومن ثم لم يقولوا: جمادى الأخرى؛ لأنه لا يتعين لبيان التأخير الوجودي، وغرضهم في وضع جمادى الثاني للدلالة على ذلك، فمن ثم وجب أن يقولوا: جمادى الآخر كما قالوا: ربيع الآخر بكسر: الخاء، ولم يقولوا: الآخر، فقد ثبت ما ذكرنا من العدول عن اللفظ والمعنى، ومن ذلك، (جمع)؛ فإنه جمع جمعاء

مؤنث أجمع، وقياسه أن يجمع على (جمع) بإسكان الميم كأحمر وحمر وأصفر وصفر، فعدل به إلى (جمع)؛ يفتح الميم، وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جمله تأكيدا للشمول في المتعدد وجودا أو حكما غير المثنى، وبذلك على أنه في الأصل صفة، ما جاء في الحديث (بهيسه جمعاء)؛ أي: سالمة لا عاهة فيها (بينة هل يحسن فيها من جدعاء)، أي: مقطوعة الأذن، فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعا، والعدول التقديري، نحو: عمر حيث سمع في كلامهم غير مصروف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، فوجب تقدير علة أخرى، وما أمكن تقدير علة من العلل سوى العدل، فوجب تقديره إذا صار الأمر مترددا بين خرم قاعدة معلومة، وهو منع الصرف بمجرد العلمية، وبين تقدير العدل على استبعاد، فوجب تقدير المستبعد؛ لما ذكرنا فقدرنا، كأنهم قصدوا به التسمية بعامر ثم عدلوا إلى عمر، وعدلوا في المعنى من اسم الجنس إلى العلمية، ولما ورد (أدد) في كلامهم منصرفا لم يجز تقدير العدل فيه عكس ما تقدم.

ثم قال:

تـــأنِيثُهمْ بِتَائـــه والمَعْنَـــوِي مُشْـــتَرطٌ فـــي عَلَـــم كَمَـــا رُوِي

يعنى: أن التأنيث بالتاء مطلقًا لفظًا أو تقديرًا لا تعتبر أحدى العلتين إلا العلمية؛ لأن التأنيث بالتاء غير لازم للكلمة، كقولهم: ضاربة وضارب، فإذا حصلت العلمية حصل التأنيث لازما بسبب العلمية، وجعلت العلمية عله ثانية فكانت في التأنيث وعله ثانية، ثم استدل على اشتراط العلمية في ذلك فقال:

وَصَـــرْفُهمْ قائمـــة قتيـــل علـــى الـــذي ذكَرْتُـــهُ دَلِيـــل

يقول: لو لم تكن العلمية مشترطة في التأنيث لا منع صرف قائمة وقتيل؛ لأن فيه للتأنيث والصفة فلما صرف هنا، ولم يصرف عند جعله علما، دل على اشتراط العلمية في التأنيث.

ثم قال:

وجـائز صـرف الثلاثـي المعنـوي يسـكن لا مـع عجمـة بهـا قـوى

يقول: ويجوز صرف المؤنث الثلاثي المعنوي، إذا كان، ساكن الأوساط كهند ورعد.

وقوله: "لا مع عجمة بها قوى " يعني: إلا أن يكون أعجما، فإنه حينئذ بقوى بترجيح العجمة، وإن لم تكن العجمة عله في مثله باتفاق، إذ لا خلاف أن نحو نوح ولوط منصرف، وما ذكره صاحب المفصل وهم غير مستقيم، وإنما غرهم التزامهم منع نحو: ماه وجور، فظن أن العجمة فيه عله ثالثة، فقابل السكون بالتأنيث لخفته، بقيت علتان لا مقابل لهما، وليس بمستقيم، لأن إجماعه على صرف نوح ولوط لا على أن العجمة ليست علة في مثله، لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة، أو متحرك الأوساط عند قوم، وإذا ثبت ذلك، وجب أن نعتقد أن لزوم منع صرف ماه وجور لتقوية التأنيث بصورة العجمة، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة، وصح قوله بعد ذلك:

فجور ثم زينب ثم سقر لازمة المنع وهند قد ظهر

لأن في جور العجمة المقوية التأنيث، فلم يقو السكون لمقاومته، وزينب أكثر من ثلاثة أحرف، وسقر متحرك الأوسط، وقوله: "وهند قد ظهر " أي: ظهر جواز صرفه، كما تقدم، لأنه ليس فيه شيء يلزم به منع الصرف. ثم قال:

والمعنوي إن جعلت للذكر كعقرب ممتنع لا كسقر

يعنى: المؤنث المعنوي إذا سميت به مذكرا، فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف كان، ممتنع الصرف، لما علم أن الحرف الزائد على ثلاثة منزل عندهم منزلة تاء التأنيث بدليل قولهم: عُقيرب في التصغير من غير تاء، وقولهم: أُذَيْنَةُ بالتاء، فلذلك لو سميت رجلا بسقر صرفته، وإن سميته بعقرب لم تصرف، والحكم. ثم قال:

والجمعُ صيغة انتهاء الجموع يغير هاء الشرط للجميع
مثل مصابيح وقل مساجد شددت أو لا وكذى قواعد

يعني: والجمع المعتبر في منع الصرف شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع بغير تاء التأنيث؛ لأنه إذا كان على هذه الصفة كان إما من باب ما جمع مرتين كأكلب وأكالب، وإما على صيته، فنزل منزله، وهو كل جمع ثالثه ألف وبعد الألف حرفان

فأكثر، أو حرف مشدده كمساجد ومصابيح ودواب، وقوله: "بغير تاء التأنيث " فإنه إذا كان بتاء التأنيث، صار على وزن كراهية وطواعية، فخرج عن شبه صيغة منى الجموع بكونه على صيغة الواحد، فمن ثم صرفوا فرازنة ومنعوا فرازين، وكذلك مت أشبه. وقوله:

ونقلــه للعلــم الجــل منــع   مثالــه حضــاجر آســما للضــبع

يعني: وهذا الجمع المذكور إذا سمي به وجعل علما، فأكثر النحويين يعتبرون فيه صيغة، مثاله حضاجر علم للضبع، والأكثر على الصرف اعتبارا لصيغة منهي الجموع ثم قال:

وقــل: ســراويل إذا لــم يصــرف   مقــدر جمعــا فــي الأصــل فــاعرف

يعني: أن سراويل إنما يرد إذا لم يصرف؛ لأنه ليس بجمع، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة، ومع ذلك فقد منع من الصرف وليس بعلم، فيقال: منقول عن الجمع كما قيل في حضاجر؛ لأنه الأعلام كثر فيها النقل، ولا يستبعد، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل، إذا لم يثبت إلا أن يكون نادرا كخازباز، وكذلك (ذهبوا أيدي سبا) على رأي، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعا في الأصل منقولا اسما لهذه الآلة، وإن كان اسم جنس بعد النقل كونه جمعا في الأصل إليه، وإن كان مستبعد؛ لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة، وهو منع الصرف بغير عله، فلذلك قدر جمعا لسرواله التي هي أيضًا اسم لهذه الآلة وجمع سرواله:

سراويل ثم نقل اسما لمفرده فبقى على ما كان من منع الصرف، كما قيل: في حضاجر، ثم قال:

نحـــو جـــوار حكمـــه كقـــاض   فـــي الرفـــع والجـــر بـــلا انتقـــاض

يقول: إن كل ما كان من هذا الباب آخره ياء قبلها كسرة، فإنه يجرى مجرى قاض في الرفع والجر، وتقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وتقول: في النصب رأيت جواري بالفتح، وبعض العرب يقول: في البحر مررت بجواري – بالفتح – وهي ضعيفة، ووجهها أنهم يقدرونه غير منصرف، فتكون الفتحة علامة للخفض، فتحتملها الياء

ويصير كحال النصب، والفصحاء يقدر وله في الأصل منصرفا، ففي الرفع: جواري، كرهوا الضمة على الياء فسكنت فأجتمع ساكنان، هي والتنوين فحذفت لالتقاء الساكنين، ثم قال سيبويه: حذفت تنوين الصرف؛ لأنه غير منصرف؛ لأن المقدر كالمحقق ثم عوض الاسم تنوين عوض عن إعلال الياء، وهكذا يقول: في البحر، قال المبرد: هو منصرف لفوات الصيغة المعتبرة في منع الصرف، لذهاب الياء فصار كسلام وكلام، ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأن الياء مرادة بدليل بقاء كسر ما قبلها، ولو كان كسلام لكان معربا كسلام، وهو فاسد، ولأن قاطعون بمنع صرفه، نحو: أعلى وأحلى وبابه، وأصله (أعلى) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فأجتمع ساكنان: لألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف فوجب حذف التنوين، فوجدت الألف لذهاب الموجب لحذفها، ولو كان ما ذكروه مستقيما، لوجب أن يقال: أعلى بالتنوين؛ لأنه خرج بالإعلال عن صيغة (أفعل)، كما خرج (جوار) عن صيغة (مساجد)، فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف، وجب أن يعتبر المحذوف في (جوار)؛ وإنما استبعد ذلك في (جوار) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف، واستبعاد ذلك تنوين العوض، ولا يقوي قولهم: لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون خير وشر، وسويد في تصغير: أسود غير منصرف، لأن أصلة (أفعل)، لأنا نقول: فرق بين ما حذف للإعلال، وبين ما حذف لمجرد تخفيف، فما حذف لإعلال هو الذي يقدر كالموجود، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالعدم يدل عليه ومنع صرف أعلى، وصف خير وشر وسويد، واعتبار الياء المحذوفة قي (بقاء)، نحو: كسرة (قاض)، وزوال اعتبارها في نحو يد ودم. ثم قال:

والعجمية أشرط أن تكون في العلم منقولة كذاك في وضع العجم

وإن تزيد عن ثلاث في القدر وقيل: أو تحرك نحو: شر

يقول: شرط العجمة المعتبرة في منع الصرف أن يكون مع العلمية في كلام العجم حتى لو كان الاسم أعجميًا ليس بعلم، ثم جعل علما في كلام العرب، لم يعتد بها بدليل أنك إذا سميت بديباج صرفته مع كونه أعجميًا لما لم تكون العلمية فيه من وضع العجم؛ وإنما كان كذلك، لأنه إذا كان اسم العجمية كان قابلا لدخول لام التعريف،

والإضافة، وضعف أمر العجمية، وشرطه عند سيبويه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف أو كان متحرك متوسط، وغير متحرك كنوح ولوط فاتفاق صرفه إذا لم يسمع إلا كذلك، وأما متحرك الأوسط، فلم يثبت عنده منعه لذلك.

وقال قوم: إن كان متحرك الأوسط، نزل تحركه منزلة الحرف الزائد في منع الصرف، بدليل لزوم منع صرفه سقر دون هند ودعد، وليس ببعيد، وهو معنى قوله: "وقيل: أو تحرك نحو: شتر "، وشتر أعجمي: علم على قرية، ولا يتضح به ما ذكر إلا أن يقدر به اسم مكان، فلا يكون إلا التعريف، والعجمة باعتبار تحرك الأوسط. وأما إن قدر مؤنثا، ففيه التعريف والتأنيث المقوي بالعجمة، وإذا امتنع الساكن الأوسط من الصرف بتقوية العجمة فلان يمتنع المتحرك بذلك. وقوله:

فنـــوح أصـــرفه بـــلا خـــلاف ومنـــع إبـــراهيم غيـــر خـــاف

واضح، ثم أخذ يذكر وزن الفعل، فقال:

والـــوزن إمـــا أن يخـــص الفعـــل أو بزيـــــادات نأيـــــت قـــــبلا
والـــوزن أمـــا باختصـــاص الفعـــل أو كالمضـــارع الـــذي يســـتعلى
فـــــأول ضـــــرب أو كثمـــــرا والثـــاني مثـــل أحمـــد ويشـــكرا

يقول: وزن الفعل شرطه، إما أن يختص بالفعل كشمر. وضرب، وإما أن يكون أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع، وهي: حروف نأيت، كأحمد وإصبع علما. ثم مثل بالقسمين. ثم قال:

والوصـف أصـلا لا يضـر إن لـب اســما وإن طــرا فلــيس بســبب
لـــذلك كانـــت أربـــع منصـــرفه فـــي نســـوة أربـــع الجـــاري صـــفه
وأســـود الحيـــة ثـــم أرقـــم ممتنـــع والقيـــد فيـــه أنهـــم
ومنـــع أفعـــى ضـــعفوا وأخيـــل لطـــائر والصـــقر فيـــه أجـــدل

يقول: شرط الوصف أن يكون الاسم صفة في الأصل، فلا يضر إن أغلب في الاسمية وخرج عن الوصفية، وإن طرأت الوصفية ولم تكن صفة في الأصل، لم يفد ذلك ولا يعتبر سببا، وهو قوله: " وإن طرا فليس بسبب "، يعني: لا يعتبر، ثم مثل

بالقسمين فقال: " لذلك كانت أربع منصرفة " في قولهم: مررت بنسوة أربع؛ لأن قولك: (أربع) من اسماء الاعداد، فليس صفة في الأصل، فلما لم يستعمل صفة لم تعتبر الوصفية، حيث لم تكن في الاصل صفة.

وأسود وارقم للحية، وادهم للقيد، لما كان في الأصل صفة، ثم غلب في الاسمية لهذه الأجناس لم يخرج بذلك عن السببية، فلذلك منع من الصرف مع كونه لهذه الأجناس غير صفة، فمن اجل ذلك صرف أربع، وامتنع أسود وارقم للحية، وأدهم للقيد من الصرف، ثم ذكر أن أفعى للحية وأخيلا لطائر، وأجدلا للصقر، مما صرفه الفصحاء؛ لأنها ليست في الأصل صفة؛ وانما منع صرفه قوم ضعفاء لتوهم الوصفية في اخيل، حيث كان اسما لطائر فيه خيلان، وتوهم الوصفية في اجدل، لأن الجدل القوة، والصقر من الطيور القوية، وتوهم معنى الخبث في أفعى؛ لأفه الحية، ولا ينفك عن ذلك، وهذا معنى كلام سيبويه.

فان قلت: لعلى أربعا في قولهم: مررت بنسوة اربع، إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث، كما قال أبو علي: في قولهم جمل يعمل؛ انما انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله التاء، لأنهم يقولون: فاقة يعملة، قلت: يمكن أن يقال ذلك في البابين معا أعني: باب (أربع) وباب (يعمل)، ويمكن أن يقال في البابين إنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن ان يفرق بينهما وتجعل تاء التأنيث المعتبرة، هي الجارية على القياس، وقد علم ان تاء التأنيث في أربع إنما تأتى في المذكر، فاعتد بها في (يعمل) حيث كانت الجارية على القياس ولم يعتد بها في اربع. ثم قال:

والنون مع ألفها في الاسم مشترط في علم بعلم
وفي الصفات فانتفا فعلانه وقيل: بل فعلى اعتبر وجدانه
من ثم في رحمن خلف وخلا سكران مع ندمان من خلف الملا

يقول: الألف والنون إن كانت في اسم غير صفة، فشرط اعتبارها العلمية، لكون بابه يقبل التاء، كقولك: مرجان ومرجانة، والألف والنون إنما اعتبرت من العلل لشبهها بألفي التأنيث، فلما كان بابه يقبل التاء، بعد بذلك عن الشبه المذكور، فإذا كان علما

امتنع قبول التاء، فاعتبر لحصول شرطها، وإن كانت في اسم هو صفة، فالمعتبر فيه ألا يكون له (فعلانه) لما ذكرناه في غير الصفة، وقيل: المعتبر وجود (فعلى)، ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران وندمان) فمن قال: المعتبر انتفاء، (فعلانه) منعه الصرف لحصول الشرط، وهو انتفاء (فعلانه)، إذ لا يقال فيه: (رحمانة)، ومن قال: الشرط وجود (فعلى) صرفه لانتفاء الشرط إذ لا يقال: (رحمى)، فالشرط منتف، وأما (سكران)، فممتنع على القولين، و(ندمان) منصرف على القولين. ثم قال:

تـــركيبهم كبعلبـــك لـــم يضـــف ولا يكـــون مســـندًا ولا تخـــف

يقول: إن التركيب شرطه أن لا يكون تركيب إضافة، ولا تركيب إسناد، أما الإضافة، فيجعل غير المنصرف في حكم المنصرف، أو منصرفا على القولين، فلا يستقيم أن يكون التركيب بها مانعا، وأما الإسناد، فانه موجب للبناء وغير المنصرف نوع من المعرب، فلا دخول للمبني فيه، وقوله: " تركيبهم كبعلبك " يشير الى ان شرطه العلمية، من حيث إن التركيب في أسماء الأجناس مستبعد، وقوله:

وكـــــل ذي معرفـــــة مـــــؤثره فاصـــرفه إن قصـــدت أن تـــذكره

يقول: كل ما كان إحدى علتيه التعريف، ونكرته يجب صرفه، وقوله: " مؤثره "، ليخرج نحو (مساجد) علما ونحو: (صحراء) علما ونحوه، فإنه وإن كان علما فليس للعلمية فيه تأثير لاستقلال صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث بمنع الصرف، فلو لم يحترز منه، لكان الحكم عليه عند التنكير بالصرف خطأ، وإنما صرف عند التنكير لما تبين أن العلمية لا تجامع، وهي مؤثرة إلا العدل ووزن الفعل ولا يجتمعان؛ لأن أوزان المعدولات لا توافق أوزان الفعل، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما، فإذا نكر، فان لم يكن عدل ولا وزن فعل بقي بلا سبب، بزوال العلمية بالتنكير وزوال شرط ما فيه من غيره، وإذا انتفى الشرط، انتفي المشروط وان كان معها عدل أو وزن فعل، فإذا نكر بقي على سبب واحد. ثم قال:

إلا الصـفات، نحـو: أحمـر العلـم فـالمنع عنـد سـيبويه قـد علـم

يعني: إلا الصفات، إذا سمي بها وجعلت اعلاما ثم نكرت بعد جعلها أعلاما، فسيبويه يخالف هذه القاعدة المذكورة، ويمنعه الصرف، كرجل سمي بأحمر وسكران ونحوه، لأنه قبل التسمية فيه الصفة ووزن الفعل، فلما سمي به، صار المعتبر العلمية ووزن الفعل، وبطل اعتبار الصفة، لأنها لا تعتبر مع العلمية، فلما نكر زال المانع من اعتبار الصفة الأصلية، فوجب اعتبارها، وهذا هو الصحيح، بدليل اعتبار الصفة الأصلية، في نحو أسود، وأرقم، وأدهم، ولهذا قال:

والأخفش الجاري بتلك القاعدة أبعد والدليل لن يساعده

وإن يرد حاتم في الأعلام فهو إذا مشترك الإلزام

ووجه إيراده: أنه لو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان فيه حال العلمية الصفة الأصلية ووزن الفعل والعلمية، ولو كان ذلك لكان في نحو. حاتم علتان فيجب منعه من الصرف، وهو خلاف الأجماع، وقوله: " فهو إذا مشترك الإلزام "، لأنا متفقون على اعتبار الصفة الأصلية، ونحن وأنت نحتاج إلى جواب في امتناع اعتبار الصفة الأصلية ثم أجاب بقوله:

يجاب أن المنع في أصل الصفة معتبر ما لم يكن في معرفة

يقول: إن الصفة الأصلية معتبرة، ما لم تجامع العلمية فذلك مانع من اعتبارها؛ لئلا يوهم اعتبار متضادين في حكم واحد، فمن ثم لم يعتبر في أحمر حال العلمية ولا في حاتم، فلما نكر أحمر، ذهب المانع من اعتبارها، فوجب اعتبارها على ما ذكر، وقوله:

وإن تكن إضافة أو لام فأجرره بالكسرة واللام

يقول: إذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخلته لام الجر بالكسرة، ومنهم من يقول: انصرف بناء على أن الجر إنما ذهب تبعا لذهاب التنوين بالعلتين، فلما زال التنوين

بغيرهما رجع، أو بناء على أن الألف واللام أو الإضافة قابلت المانع لخصوصها بالأسماء؛ فرجع الاسم منصرفًا.

[المرفوعات]
" الفاعل[١] "

ثم شرع في المرفوعات، وابتدأ بالفاعل؛ لأنه الأصل فيها، ومن ثم كان غيره مشبها به، فقال في حده:

مـــا أســـندوا اليـــه بعـــد فعـــل أو شـــبهه، ففاعـــل مســـتعل

يقول: كل اسم أسند الفعل أو شبهه اليه، فهو الفاعل وقوله: "بعد فعل "، لرفع (زيد قام) في أن (زيدا) فاعل، لتوهم أنه أسند الفعل اليه، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا إلى المضمر المستتر، فهو الفاعل، ولا يكون الفاعل أبدا إلا متأخرا عن فعله، ثم قال:

علـــى طريقـــة: فعلـــت أفعـــل يخرجـــوا، نحـــو: دعـــي ويســـأل

وهذا انما يحتاج اليه من يجعل مفعول ما لم يسم فاعله من غير باب الفاعل، فيحتاج إلى قيد يخرجه، وأما من يجعل ذلك من باب الفاعل، فلا يستقيم الاحتراز منه، ولذلك قال: " ليخرجوا، ما أسند اليه دعي ويسأل "، ثم قال:

والأصـل فيـه أن يلـي الفعـل فلـه جـــواز مســـألة ومنـــع مســـألة

يقول: الأصل في الفاعل أن يلي فعله، فان قدم على غيره، كان في النية مؤخرًا، وإنما كان كذلك، لأن الفعل واجب التقديم، ولا تتم جملته إلا بفاعله، وغير الفاعل فضلة، فكان القياس أن يلي الفعل ما هو محتاج اليه دون الفضلة، فلأجل ذلك جازت مسألة ضرب غلامه زيد، وامتنعت مسألة ضرب غلامه زيدا، لأن الضمير لزيد، وهو

---

(١) **الفاعل**: هو الذي يدل على مَن قام بالفعل، يأتي مرفوعاً بعد الفعل المبني للمعلوم، مثال: ذهب الطلابُ، أكل الأطفالُ. أنواع الفاعل: اسم ظاهر، مثال: درس الطالب المجتهد الكتاب في يوم، سار الولد على الطريق الصحيح. الفاعل هنا الطالب، الولد: اسم ظاهر.

ضمير، مثال: قرأت الكتاب، أحمد ذهب التاء في قرأت ضمير متصل في محل رفع فاعل. والفاعل في أحمد ذهب التقدير ذهب هو وإعراب هو: ضمير مستتر في الأصل في محل رفع فاعل.

أن يكون المصدر المؤول حرفاً مصدرياً. مثال: ألم يحن للمجرم أن يسلم نفسه للعدالة، تقدير الفاعل المصدر المؤول بالصريح " تسليم ".

المصدر المؤول من أن ومعموليها. مثال: راق لي أن الطعام لذيذ. والتقدير لذة الطعام.

متأخر لفظا ومعنى، أما تأخره لفظا، فمعلوم ضرورة، وأما تأخره المعنوي، فلأنه يعود على المفعول، وهو متأخر عن الفاعل معنى، ولولا ما ثبت من تقدم الفاعل في المعنى، لكانت المسألتان إما جائزتان معا او ممتنعتان معا، فلما جازت الأولى وامتنعت الثانية، علم أنه مبني على ما ذكرناه؛ لأنه مناسب، وثبت الحكم على وفقه. ثم قال:

إذا انتفى الإعراب والقرينه أو كان مضمرًا بوصل زينه

أو اثبت المفعول بعد نفي فلازم تقديمه بوعي

أخذ بذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل الذي كان أصله التقديم، فقال: " إذا انتفى الإعراب " فيهما معا، وانتفت القرائن المعنوية، كقولك: ضرب موسى عيسى، وجب تقديم الفاعل؛ لأنهم لو جوزوا تقديم المفعول، لجاء اللبس بخلاف: أكل موسى الكمثرى، فان القرينة تنفي اللبس، فمن ثم لم يجب تقديم الفاعل في مثله، وقوله: " أو كان مضمرًا بواصل زينه "، يقول: أو كان الفاعل مضمر متصلاً، كقولك: ضربت زيدًا، وضربتك ونحوه، لأنه لو أخر لوجب، انفصاله مع إمكان الاتصال، ولا يؤتي بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل، وقوله: " بوصل زينه "؛ لأن المضمر المتصل أحسن، وأخصر، وقوله: " أو أثبت المفعول بعد نفي "، كقولك: ما ضرب زيد إلا عمرًا، فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل أيضًا؛ لأن الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة، أي: لا مضروب لزيد سوى عمرو، فلو قدر له مضروب، آخر، لم يستقم بخلاف العكس، فان قيل ما المانع أن يقال فيهما: ما ضرب إلا عمرا زيد، ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل؟

قلت: لا يستقيم، لأنه إن جوز تعدد لمستثني المفرغ بعد إلا في قبيلتين في قولك: ما ضرب إلا زيد عمرا أي: ما ضرب أحد أحدًا إلا زيد عمرًا، لكان الحصر فيهما معا، والغرض الحصر في أحدهما، فرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود، وان لم يجوز كانت المسألة الأولى ممتنعة، لبقائها بلا فعل، ولا ما يقوم مقام الفعل؛ لأن التقدير حينئذ ضرب زيد فبقي (ضرب) الأول بغير فاعل، وفي الثانية يكون (عمرا) منصوبا بفعل مقدر غير (ضرب) الأول، فيصير جملتين، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول، ثم قال:

وإن تضف فاعله لمتصل أو جئت بالمفعول غير منفصل

أو اثبت الفاعل بعد نفي فلازم تقديمه بوعي

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول، وإن كان على خلاف الأصل، فمن ذلك أن يضاف الفاعل إلى ضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤]؛ لأنه لو لم يقدم المفعول، لكانت مثل: (ضرب غلامه زيدًا) فتمتنع كما تقدم فوجب تقديم المفعول لذلك، ومن ذلك أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً، كقولك: ضربك زيد، وضربني زيد، ونحوه، فإن قلت فيرد ضربتك؛ لأنه ضمير متصل، ومع ذلك لا يجوز تقديمه على الفاعل، قلت: قد تقدم أن الفاعل إذا كان متصلاً لم يجز تأخيره، فأعنى عن الاحتراز هاهنا، ومن ذلك إثبات الفاعل بعد النفي، كقولك: ما ضرب عمرا إلا زيد، والكلام فيه على نحو ما تقدم في: ما ضرب زيد إلا عمرًا، ثم قال:

ونحو من قام؟ تقول: عمرو الفعل محذوف جوازا فأدروا

كذا رجال قبله يسبح على الذي للباء فيها يفتح

و واجب الحذف كمثل إن أحد إذا استجار فسرت فلم تعد

أخذ يذكر حذف الفعل مع بقاء الفاعل، وأنه على ضربين: جائز وواجب، فالجائز قولك: زيد في جواب من قام؟ ونحوه، أي قام زيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ [النور:٣٦-٣٧]، فيمن قرأ بفتح الباء من (يسبح)، أي يسبحه رجال، إن شئت حذفت لدلالة القرينة، وإن شئت أظهرت لزيادة البيان، والواجب أن يجئ تفسيرا لفعلي بعد حذفه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة:٦]، لأن التقدير وإن استجارك أحد من المشركين، فلو ذهبت تظهر الفعل لجمعت بين المفسر والمفسر، ثم قال:

(التنازع[1]):

وإن أتى الفعلان بالتنازع لظاهر بعدهما فاسمع وع
فقد يكون فاعلا مفعولا مختلفا قسمان لن يحولا
وقد يكون فاعلا لا يختلف وقد يجي مفعولاً أيضًا فاعترف

يقول: إذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما. ومعنى تنازعها أن كلا منهما يصلح أن يكون عاملا في الظاهر، فقد يكون تنازعهما على جهة الفاعلية فيهما معًا، كقولك: ضربني وأكرمني زيد، وقد يكون على جهة المفعولية فيهما معا، كقولك: ضربت وأكرمت زيدا، وقد يكون الأول على جهة الفاعلية، والثاني على جهة المفعولية، كقولك: ضربني وأكرمت زيدا، وقد يكون عكس هذا، كقولك: ضربت وأكرمني زيدا، وقوله:

وعمل الثاني اختيار البصري و الأول الكوفي اختيارًا فادر

يقول: إن البصريين يختارون إعمال الثاني؛ لأن المعمول كالتتمة للعامل، فكان عمل الثاني فيه أولى. والكوفيون يختارون إعمال الأول؛ لأن السابق أولى بالاعتبار. ثم قال:

إن اعمل الثاني فأضمر أولا فاعله وفقا لظاهر جلا

يقول: فإن أعملت الثاني على اختيار البصريين، فإن كان الأول موجهًا على جهة الفاعلية كقولك: ضربني وضربت زيدًا، فأضمر في ضربني ضميرًا وفقًا لزيد؛ لأنه له في المعنى، ولا يظهر إذا كان مفردا بل يجب استنارة، وإنما يظهر في التثنية والجمع،

---

(١) التنازع في اصطلاح النحويين هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر، والمعمول يكون مطلوبا لكل منهما، والعامل قد يكون فعلا، وقد يكون ما يشبه الفعل، نحو اسم الفاعل، ويكون المعمول على علاقات متعددة بالنسبة إلى المتنازعين. وأنواعه أن يكون المتنازعان فعلين، نحو قولك: عرفتك تؤيد وتعظم قول الحق، ويكون أحدهما فعلا والآخر مشتقا، نحو: عرفتك مؤيدا تعظم قول الحق، فكل من مؤيدا وتعظم يتنازعان المعمول قول الحق، والأول اسم فاعل، والثاني فعل، ويكونان مشتقين، نحو: عرفتك مؤيدا معظما قول الحق، فالعاملان المتنازعان هما مؤيدا ومعظما وهما مشتقان.

كقولك: ضرباني وضربت الزيدين، وضربوني وضربت الزيدين، والفراء يمنعها لما يلزم من إضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل. والكسائي يجرها على حذف الفاعل. ثم قال:

ويحـــذف المفعـــول إلا إن أنـــى كظننـــي فالثـــاني أظهـــر مخبتًـــا

يقول: وإن كان الأول يحتاج الى مفعول، فأحذفه، فإن المفعول فضلة يستغنى عنه، ولا يضمر كما يضمر الفاعل من حيث كان الفاعل لا بد منه، وقوله: "إلا إن أتى كظنني"، يقول: إلا أن يكون المفعول هو الثاني من باب ظننت، مثل قولك: ظنني قائما وظننت زيد قائمًا، أعملت الثاني، والأول يحتاج إلى مفعول ثان، فلو أضمرته لقلت ظني إياه وظننت زيدا قائما لأضمرت المفعول قبل الذكر، ولو حذفته، لحذفت مفعولاً لا بد من ذكره، لأنه كخبر المبتدأ هذا قول النحويين، ولو قيل بجواز حذفه، لقيام القرينة عليه في جملته لم يكن بعيدا عن الصواب، كما يحذف خبر المبتدأ عن قيام القرينة، فقد حذف الأول، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ﴾ [آل عمران:١٨٠]، على قراءة غير حمزة، والمعنى بخلهم: (هو خير لهم)، ولا فرق بين الأول والثاني، وقوله: " فالثاني أظهر مخبتًا "أي طائعًا غير مخالف، ثم قال:

وعكســـه فاعـــل ثـــان أضـــمر واختبـر فـي المفعـول مـا لـم يعسـر

يقول وإن عملت الأول على اختيار الكوفيين فالثاني يحتاج إلى فاعل لم يختلف في إضمار الفاعل، وليس إضمارًا قبل الذكر، لأن التقدير ضربت زيدًا وضربني لكونه معمول الأول " وهو في التقدير ضربت يليه، فإذا أضمر الفاعل، فإنما أضمر لكونه مقدما في المعنى، فلذلك لم يخلف في الجواز في وجوب الإضمار وفق الظاهر.

وقوله: "واختبر في المفعول "، يعني: وإن كان الثاني محتاجا إلى المفعول، فالمختار إضمار لما ثبت أنه ليس إضمارًا قبل الذكر، واختبر؛ لأن المعنى عليه، وهو أرفع للبس، فكان إضمارا أحسن كقولك: ضربني وضربته زيد، وقوله: "ما لم يعسر " أي: الإضمار، وبتعذر كقولك: ظننت وظناني قائمًا الزيدين قائمين، لأنك لو قلت: ظننت وظناني إياه الزيدين قائمين " كان إياه ضمير قائمين، فلا يستقيم، لأنه مفرد عائد

على مثنى، وان غيرته إلى مثنى أو غيره، لم يستقم أيضًا؛ لأنه خبر عن مفرد، وهو المفعول الأول في (ظنني)، فلا بد من مطابقته له، فيتعذر الإضمار فوجبه الإظهار. ثم قال:

وقـــل كفـــاني رافـــع قليـــل ونصـــب أطلـــب مالـــه ســـبيل

يقول: وقول امرئ القيس[1]:

ولَـوْ أنَّ مـا أَسْـعَى لأدْنَـى مَعِيشَـةٍ كَفَـانِي وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيـلٌ مِـنَ الْمَـالِ

يجب رفع قليل بكفاني؛ لأنه لم يوجه اليه غيره، ولا يستقيم نصبه بأطلب؛ لأنه غير موجه اليه في المعنى، لأن صدر البيت " ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة "، فقد صرح بأنه غير ساع لأدنى معيشة؛ لأن كل مثبت بلو منفي في المعنى، في الوجود " فلو نصب "قليلا" بأطلب، وهو داخل في جواب (لو) لكان مصرحا بطلب القليل، وهو عين ما لقاه في صدر البيت، وأيضًا فإنه قد علم من سياقه ذلك بقوله[2]:

وَلَكِنَّمـــا أَسْـــعَى لَمَجْـــدٍ مُؤَثّـــلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ المجـدَ الْمؤثَّـلَ أَمْثَـالِي

فعلم بذلك تعذر نصب (قليل) بأطلب، وعلم أن المقصود: (كفاني قليل ولم أطلب الملك)، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه اليه الأول، فوجب رفع (قليل) إذ لا عامل له سواه " وهذا معنى كلام سيبويه. وقد أورد أبو علي البيت مستدلا به للكوفيين، ولم يخف عنه ما ذكرناه عن سيبويه وغيره " ولكنه لم يجعل الواو

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢؛ ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وتاج العروس (لو)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١،٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢١؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وجمهرة اللغة ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧؛ والدرر ٢٠٧/ ٢؛ ورصف المباني ص ٣١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ ولسان العرب ٩/ ١١ (أثر)؛ وتاج العروس (أثل)، الو)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٠ ٣٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

عاطفه حتى تدخل في سياق جواب (لو)، فيجئ المنع المذكور، وإنما جعلها واو الحال، كأنه يقول: كفاني قليل في حال كوني لم أطلبه " وبهذا الاعتبار يصح أن يكون من هذا الباب، وما ذكره سيبويه أظهر. ثم قال:

(نَائِبُ الْفَاعِلِ[1]):

مفعــول فعــل لــم يســم فاعلــه يرفــع حتمــا إذا زيــل فاعلــه

أخذ يذكر مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنه عنده قسم من أقسام المرفوعات غير الفاعل، ولذلك أخرجه من حد الفاعل فوجب لذلك ذكره، وهو كل مفعول لفعل حذف فاعله. وقوله: "يرفع حتما " لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل فلما حذفوه، ألزموا ما يقوم مقامه، ومن ثم جعله بعضهم فاعلا، وحد الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم. ثم قال:

والشرط في الماضي يكون فعلا ويفعــل الشــرط لــه مســتقبلا

يقول: شرط فعله إن كان ماضيا أن ينقل من فعل إلى فعل، وإن كان مستقبلا أن ينقل من (يفعل) إلى (يفعل) غير (فعل ويفعل) عن جميع الأفعال التي يذكر معها فاعلها، و(فعل) و(يفعل) عن جميع الأفعال التي حذفت فاعلها؛ لأن ذلك صار كاللقب لها: ثم قال:

واطرحــوه الثــاني مــن علمــت كــذلك الثالــث مــن أعلمــت

وعلــة الفعــل بنصــب لا تقــع وهكــذا المفعــول مــع واو لمــع

أخذ يبين ما لا يصلح من المفاعيل أن يقام مقام الفاعل، فيعلم أن ما عداه هو الذي يصح " فقال: لا يقع المفعول الثاني من باب (علمت)، ولا الثالث من باب (أعلمت)، ولا المفعول له، ولا المفعول معه، وإنما لم يقع المفعول الثاني من باب (علمت) هذا الموقع، لأنه في المعنى مخبر به عن الأول، وبمفعول ما لم يسم فاعله مخبر عنه،

---

(١) هو اسم مرفوع يأتي بعد الفعل المبني للمجهول، ويكون في الآصل مفعول به ينوب عن الفاعل عند غيابه فيحل محله في الإعراب، فيأتي على عدة صور:

مثل: اسم ظاهر أو كضمير متصل أو ضمير مستتر أو مصدر مؤول وسنقدم حالات الإعراب لكل مما سبق.

إعراب نائب الفاعل: يعرب نائب الفاعل بالرفع بالضمة.

يعرب في محل رفع نائب فاعل:

عندما يأتي ضمير سواء كان الضمير مستتر أو متصل.

عندما يكون مصدر مؤول.

فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبرًا به ومخبرًا عنه، وحكم الثالث من باب (أعلمت) حكم الثاني من باب (علمت) لأنه الخبر عن الثاني في المعنى، وإنما لم يقع المفعول من أجله هذا الموضع، لأن نصبه هو المشعر بالعلية إذ ليس في لفظه ما لا يشعر بالعلية، بخلاف الظرف، فإن في لفظه ما يشعر بالظرفية، ولأن التعليل قد يكون لأفعال متعددة كقولك: كسوت وأعطيت إكراما لك، فلو أقاموه مقام الفاعل تعين له الفعل الرافع، وبقى الفعل الآخر غير معلل، وإنما لم يقع المفعول معه هذا الموقع؛ لأن شرطه أن يكون مع الفاعل، وشرط هذا أن يحذف الفاعل، فيتناقضان، وأيضًا فأن المفعول معه يلزمه الواو، ومفعول لم يسم فاعله بغير واو، فيتناقضان، ثم قال:

وإن أتـــي المفعـــول بالصـــريح فارفعــه دون الغيــر فــي الصــحيح

يقول: إذا وجد المفعول به الصريح، تعين له دون غيره، كقولك: ضربت زيدًا ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير، فتعين (زيدًا) إذا بنيت فعله لما لم يسم فاعله، وتنصب البواقي؛ لأنه أقرب إلى الفاعل في المعنى، فكان متعينا لذلك، وقوله: " في الصحيح " إشارة إلى خلاف الكوفيين، فإنهم يجيزون إقامة غيره مقام الفاعل، فيرفعونه، ويبقون هذا منصوبا كغيره، ويستدلون بمثل قوله[1]:

ولــو ولــدت قُفيــرة جــرو كلــب لسُـــبَّ بـــذلك الجـــرو الكلابـــا

فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب الكلاب، وهو مفعول صريح، وجوابهم أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، فكان مردودًا. وقوله:

ثـــم المفاعيـــل ســـواء فـــارفع مـــا شـــئت والبـــاقي نصـــبا فـــدع

---

(١) البيت لجرير في خزانة الأدب ١/ ٣٣٧؛ والدرر ٢/ ٢٩٢. ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

يقول ابن بابشاذ في شرح الجمل (١/ ١٥٥) تعليقا على البيت السابق: «فـ (الكلاب) منصوب بـ (ولدت) لا بـ (سبّ) و (جرو كلب) على هذا نداء، والتقدير: ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو، فعلى هذا لا يكون فيه مناقضة كما أصلناه» اه.

أي: جميع المفاعيل غير المفعول الصريح سواء في صحة بنائها لما لم يسم فاعله، فأرفع ما شئت لقيامه مقام الفاعل، واترك البواقي منصوبات على ما كانت عليه؛ لأن المقتضى نصبها على ما كان عليه. وقوله:

وأول من باب أعطى أسنى لأنه كفاعل في المعنى

يقول: والأول من باب أعطى، أولى أن يقام مقام الفاعل؛ لأن فيه معنى فاعلية في محله؛ لأنه عاط، أي: متناول. ثم قال:

" الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (١) "

والمبتـــدأ مجـــرد ومســـند إليـــه معنـــى مثـــل: زيـــد أحمـــد
أو صـــفة بـــألف اســـتفهام أو مـــا لنفـــي فاســـتمع نظـــامي
هـــذا إذا كانـــت لرفـــع مظهـــر مفـــردة كالفعـــل لا لمضـــمر

أخذ يذكر القسم الثالث من المرفوعات، وهو المبتدأ، فقال: في المبتدأ، هو إما مجرد من العوامل مسند إليه، وإما صفة واقعة بعد ألف الاستفهام، أو ما النافية رافعة لظاهر، فمثال الأول: زيد أحمد، ومثال الثاني: أقائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان، وقوله: "هذا إذا كان لرفع مظهر "، يقول: ومن شرطها أن يكون المرفوع بها مظهرًا، ليخرج، نحو: أقائمان؟ وقوله: " مفردة كالفعل "؛ لأنها إذا رفعت الظاهر، لم يكن فيها ضمير، فتكون مفردة عن الضمير كالفعل إذا رفعت به الظاهر؛ لأن معنى قولك: أقائم الزيدان؟ أيقوم الزيدان؟ فلا يكون فيه ضمير. ثم قال:

والخبـــر المســـند إن تجـــردا غيـــر الصـــفات الواقعـــات مبتـــدأ

أخذ يذكر الرابع من المرفوعات، وهو الخبر، فقال: الخبر هو المسند - يعني: المخبر به - المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ، ولو لم يخصص منه الصفات، لدخل هذا المبتدأ في حد الخبر، لأنه مجرد عن العوامل مخبر به؛ لأنك إذا قلت أقائم الزيدان؟ كان المعنى: أيقوم الزيدان؟ فقولك: أقائم؟ خبر عن الزيدين، ولذلك لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات؛ لخرجت عن حد المبتدأ؛ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها. ثم قال:

والمبتـــدأ اســـم أصـــله أن يبتـــدا بـــه ومـــن ثـــم يســـمى مبتـــدا

يقول: إن المبتدأ في الحقيقة، هو الاسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام، وإنما لم يعرفه النحويون بذلك؛ لعسر تبينه على المبتدئين، فمن ثم عدلوا عن تعريفه

---

(١) المبتدأ : هو اسم مرفوع يقع أول الجملة غالبا .

الخبر : هو الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها ويحصل به مع المبتدأ تمام الفائدة . وتسمى الجملة التي تجمع المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية .

بأبين من ذلك، فألجأت الضرورة في ذلك إلى التفصيل، وقول النحويين: إن الخبر في: (أقائم الزيدان؟) محذوف تسامح، وإلا فالمبتدأ في المعنى: هو الذي أخبر به، و(الزيدان): فاعل، وتم الكلام، وليس ثمة محذوف، وقوله: " ومن ثم يسمى مبتدأ " أي: من أجل استحقاقه ابتداء الكلام سمي مبتدأ. ثم قال:

وجـــاز فـــي داره زيـــد، وامتنـــع صـــاحبها فـــي الـــدار حيثمـــا وقـــع

فذكر مسألتين: إحداهما جائزة، والأخرى ممتنعة؛ تدلان على أن اصل المبتدأ التقديم، كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز: (ضرب غلامه زيد)، وامتناع: (ضرب غلامه زيدا)؛ لأنه مقدم في المعنى، فكان الضمير راجعًا إلى متقدم في المعنى، والثانية: (صاحبها في الدار)، كما امتنع: (ضرب غلامه زيدًا)؛ لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظًا ومعنى، فكان ممتنعا. ثم قال:

وإن تكـــن فيـــه معـــاني الإنشـــاء أو أخبـــروا بفعلـــه زيـــد شـــا
أو قـــد تســـاويا كزيـــد الأفضـــل فـــاحكم بـــأن الابتـــداء أول

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ؛ لقيام الموجب، لتقديمه، فقال: منها إذا تضمن المبتدأ معنى إنشاء، وقد علم أن معاني الإنشاء لا تكون إلا أول الكلام، كقولك: (من أبوك؟) و(ما صناعتك؟) وجب تقديمه ليوفروا على معاني الإنشاء ما يقتضيه من وجوب التقديم.

ومنها أن يكون الخبر فعلا له، أي: فعلا للمبتدأ، كقولك: زيد سافر، زيد قام، وقوله: " بفعله " احتراز من مثل: (زيد قام أبوه)، فإنه يجوز تقديم الخبر؛ لأنه ليس فعلا للمبتدأ، فلا يختلط باب الفاعل بباب المبتدأ، بخلاف: (زيد قام)، إذا جوز تقديم (قام)، فلا يدري: أفاعل زيد أم مبتدأ؟ ومنها أن يتساويا في المعنى، كقولك: (زيد الأفضل)، فجعل المتقدم مبتدأ هو المستقيم؛ لأنه الأصل، فلا حاجة إلى تقدير تقديم وتأخير من ير فائدة. ثم قال:

والخبـــر المفـــرد ذو الإنشـــاء كـــأين زيـــد؟ ومتـــى اســـتوائي
أو كـان للتصـحيح في الـدار رجـل أو خبـرا عـن أن فتحـا لـم يحـل

كـذا علـى التمـرة أيضًـا مثلهـا زبـدا فقـل مقـدمات كلهـا

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أيضًا؛ لقيام الواجب لتقديمه، فقال: منها إذا تضمن الخبر المفرد معنى الإنشاء، كقولك: أين زيد؟ ومتى سفري؟ ومتى استوائي؟ وقوله، "المفرد " احتراز من مثل زيد متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه؛ لكونه جملة، وقد وقع الاستفهام فيها على ما يقتضيه التقديم أول جملته.

ومنها أن يكون تقديمه، هو المصحح للمبتدأ، كقولك: (في الدار رجل)، فإن تقديم الخبر هنا هو الصحيح للابتداء بالنكرة، فلو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة، فوجب التقديم.

ومنها أن يكون المبتدأ (أن) المفتوحة مع ما في حيزها فيجب تقديم الخبر؛ لأنها تقع بمعنى: (لعل) وتلك لا تقع إلا متقدمة لما فيها من معنى الإنشاء، فأوجبوا تقديم الخبر على هذه، ليحصل الفرق بينهما، كقولك: عندي أنك قائم، وفي ظني أنك مسافر، وقيل: كرهوا أن يوقعوها متقدمة، فتبقى عرضة لدخول (إن) عليها، وهم يكرهون مثل ذلك، فأوجبوا تقديم الخبر، ليصح دخول (إن) كقولك: (إن في ظني أنك مسافر) ونحوه، وهذا قول الأكثرين، والأول أظهر.

ومنها أن يكون في المبتدأ ضمير راجع إلى شيء من الخبر، كقولهم: (على التمرة مثلها زبدا)، فلو لم يقدم الخبر لرجع الضمير في (مثلها) على غير مذكور لفظا ولا معنى، فيمتنع وهي مثل: (ضرب زيدا غلامه) في وجوب تقديم المفعول، وقوله: "فقل مقدمات كلها "، بمعنى: أن هذه الأخبار كلها واجب تقديمها على المبتدأ. ثم قال:

وقـد يكـون الابتـدا بـالنكره إذا تخصصـت بوجـه شـهره
كصـفة وهمـزة اسـتفهام مـع أم ونفـي عـم بـالتزام
ومـا أتـي كفاعـل كشـر أهـر ذا نـاب فـلا تغـر
وقل سلام لك في ضرب المثل ونحـوه قولـك فـي الـدار رجـل

يقول: إن المبتدأ قد يكون نكرة بشرط أن يلحقه نوع من التخصيص، هذا مذهب البصريين، ولو قلت: (رجل في الدار) لم يجز، والكوفيون يجيزونه؛ لأن (رجل في

الدار)، و(في الدار رجل)، سواء، والصحيح الأول؛ لأن مثل هذا المعنى واقع كثيرا، فلو كان جائزا، لوقع على ما تقضيه العادة، ولو وقع، لنقل على ما تقضيه العادة من مثلها.

فمنها إذا وقع موصوفا كقولك: (رجل عالم في الدار). ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة كقولك: أرجل في الدار أم امرأة؟ لأن المتكلم به قد علم نسبته إلى أحدهما.

ومنها أن يقع في سياق النفي، كقولك: ما رجل أفضل منك، لإفادة العموم حتى ظن قوم أنه معرفة، وإيراد النحويين له في النكرة يدل على أنهم فهموا أن المعنى نفي واحد، ولزم نفي الجميع، لصدق الكلام؛ لأن مدلوله جميع الرجال كما يقوله بعضهم.

ومنها أن تقع بمعنى الفاعل المثبت بعد النفي، كقولهم[1]: (شرٌّ أَهَرّ ذَا نابٍ)، والمعنى: ما أهر ذا ناب إلا الشر، والفاعل لا يذكر إلا بعد تقدم حكمه فأشبه الموصوف، فمن ثم جاز أن يكون العامل نكرة مطلقًا، فلما أشبه هذا الباب الفاعل، أجري مجراه.

ومنها أن يقع في معنى المصدر المدعو به، كقولك سلام عليك، لأنه في معنى: سلامي عليك، أي: سلمت سلاما فأشبه الموصوف، لأن المعنى سلام مني عليك.

ومنها أن يقع الخبر مقدما عليه بشرط أن يكون ظرفا؛ لأنه إذا قدم عليه تعين للخبرية، فلم يأتي المبتدأ إلا بعد حكمه، فأشبه الفاعل، وإنما قال: يشترط أن يكون ظرفا ليتعين الخبرية، بخلاف (قائم رجل) فإنه لا يتعين الخبرية عند قولك: (قائم) لجواز أن يقول القائل: (قائم في الدار)، فيكون مبتدأ، بخلاف قولك: (في الدار) ونحوه، فإنه متعين للخبرية من أول الأمر، فمن ثم جاز في الدار رجل، ولم يجز قائم رجل. ثم قال:

والخبريـــــة تكـــــون خبـــــرا زيــد أنــي زيــد أبــوه ذو قــرى
فيلـــــزم الضـــــمير للإفـــــادة مــا لــم يكــن قــد علمــوه عــاده

---

(١) هذا مثلٌ يُضربُ في ظُهور أمارات الشّرّ ومَخَايِله؛ كأنّهم سمعوا هرير كلبٍ في وقتٍ لا يهرّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي: إنّ الكلب إنّما حمله على الهرير شرّ.

انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٧٢، والمستقصى ٢/ ١٣٠.

وما يقع ظرفًا فقال الأكثر فيه استقر جملة تقدر

يقول، فالجملة الخبرية تقع خبرًا المبتدأ بخلاف الجملة اللإنشائية (فإنها لا تقع) إلا بتأويل، ومثل بالجملة الفعلية، وهو قوله: "زيد أتى"، وبالجملة الاسمية، وهو قوله: "زيد أبوه ذو قرى"، وقوله، "فيلزم الضمير للإفادة"؛ لأنها إذا كانت من غير ضمير عائد على المبتدأ كانت أجنبية، فلا تحصل فائدة، كقولك: زيد قام عمرو، بخلاف زيد قام عمرو في داره، ونحوه، وقوله: "ما لم يكن قد علموه عاده" يعني: مثل قولهم: السمن منوان بدرهم، لأنه قد علم أن المراد، (السمن منوان منه بدرهم)، فإن شئت ذكرته، وإن شئت لم تذكره، وقوله: "وما وقع ظرفا فقال الأكثر"، يقول: وما يقع من الظرف خبرا كقولك: زيد في الدار، والخروج يوم الجمعة ونحوه، والأكثر على أن التقدير. (استقر في الدار)، فعلى هذا يكون الخبر في التقدير جملة في الأصل.

وقال قوم: التقدير (مستقر في الدار)، فيكون الخبر مفردا والصحيح الأول؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجز كل رجل في الدار فله درهم، كما لا يجوز كل رجل ضارب في الدار فله درهم، ويجوز كل رجل ضرب في الدار، فله درهم، فلما جازت هذه، وامتنعت تلك، دل على أن المتعلق فعل. ثم قال:

وشبهوا الموصل ثم النكرة بالفعل أو بالظرف حيث استحضره

بالشرط حتى جوزوا في الخبر دخول فاء السبب المعتبر

(لعل) ثم (ليت) مانعان وخلف (إن) واضح البيان

يقول: وقد شبهوا الموصول إذا وقع مبتدأ، وصلته فعل أو ظرف، كقولك: الذي يأتيني أو في الدار، فله درهم، والنكرة الموصوفة بهما، كقولك: كل رجل يأتيني أو في الدار، (فله درهم) بالشرط، حيث تضمن معنى العموم فاشتمل على ما يصلح أن يكون شرطا حتى أدخلوا في خبره الفاء، إذ قصدوا الدلالة على أن الأول سبب للثاني؛ لأن المعنى من يأتني فله درهم، فإن لم يقصد ذلك، اخبر بغير فاء على ما يقتضيه خبر المبتدأ، وقوله: "لعل ثم ليت مانعان"، يقول: إذا دخلت على هذا المبتدأ (ليت) أو (لعل) لم يصلح دخول الفاء اتفاقًا، من حيث كان جواب الشرط إخباريًا، وخبر (ليت ولعل)

إنشائيًا، ولا يستقيم أن يكون الشيء الواحد إنشائيا خبريا، فلا يجوز ليت الذي يأتيني فله درهم، فإن دخلت (إن) فالصحيح جواز دخول الفاء، إذا قصد معنى السببية، لأن خبرها ليس إنشائيًا، فلا منافاة بين الجزاء وبينه، وقد جاء ذلك في القرآن في غير موضع، وقد توهم قوم امتناع ذلك، فكأنهم رأوا أن (إن) لا تدخل على الشرط، فلا تدخل على ما أشبه الشرط، وهذه مناسبة ملغاة؛ لأن وقوع ذلك في كلامهم اقتضى إلغاءها، نعم لو لم يقع ذلك في كلامهم، صلح أن يكون ذلك علة في الامتناع. ثم قال:

والمبتدأ أحذف جائزا والخبرا مثل الهلال وسرى إذا الفرا

يقول: ويجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصوصها، ثم مثل بحذف المبتدأ كقولهم: (الهلال) والمعنى هذا الهلال، وذلك عند ترائي الهلال، فيعلم إذا قال أحدهم: (الهلال) أن المعنى: (هذا الهلال)، وحذف الخبر كقولهم: خرجت فإذا السبع، ومثل بقوله: "سرى إذا الفرا" والفرا: الحمار الوحشي، وهذه إذا التي للمفاجأة، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود، إذ لا يفاجئ الشيء إلا بعد وجوده، وقوله:

وواجب في نحو: لولا عمر ومثله لعمرك المقدر

يقول: ويجب حذف الخبر في كل موضع ينضم إلى القرينة الدالة على خصوصية لفظ يلزم في موضعه، كقولهم: لولا زيد لكان كذا، ففي (لولا) قرينة تدل على الوجود؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها، وقد التزم في موضع ذكر جواب (لولا) فحصل ما ذكرناه موجبا، فوجب الحذف فلو قلت: لولا زيد موجود، لكان كذا لم يجز. ومثل ذلك في وجوب حذف الخبر المبتدأ قولهم: لعمرك لأفعلن، لأن في (العمرك) ما يدل على أنه مقسم به، فعلم أن المعنى (لعمرك قسمي)، أو ما اقسم به، وقد التزم في موضع الخبر ذكر جواب الخبر، فحصل ما ذكرناه موجبًا. قوله:

ونحو: ضربي قائمًا وشيعته ونحو: كل رجل وصنعته

يقول: ومما يجب فيه حذف الخبر أن يكون المبتدأ مصدرا أو في حكمه منسوبا إلى فعله أو مفعوله أو إليهما، وبعده حال من متعلق خبره المحذوف، فإن تقدير (ضربي

زيدًا) قائمًا ضربي زيدًا حاصل إذا وجد قائمًا، حذف (حاصل) على القياس، بقي إذا وجد (قائمًا) حذفت (إذا) ومضافها، لدلالة الحال عليها، بقي (ضربي زيدًا قائمًا)، فصار (قائما) في موضع الخبر محذوف، فحصل ما ذكرناه موجبا، وإذا كان الخبر بمعنى: (مقترن) ووقع ما يدل عليه، لأن معنى: (وصنعته): وحرفته، وقد علم أن كل رجل مقترن مع (حرفته) حذف (مقترن) لدلالة ذلك عليه وصار (صنعته) في موضع الخبر محذوف، فحصل ما ذكرناه موجبًا. ثم قال:

[خبر إن وأخواتها[1]]

خبـــر إن مســـند مـــع إنـــا وكـــل بابهـــا كـــذاك يعنـــى
كخبـــر للمبتـــدأ فـــي العـــرف إلا إذا قـــدم غيـــر ظـــرف

أخذ يذكر الخامس من المرفوعات، فقال: خبر (إن) هو المسند، أي: المخبر به في الجملة التي دخلت عليها (إن)؛ لأنه لا يتميز إلا بدخول (إن)؛ لأن معنى (قائم) في (زيد قائم) كمعناه في (إن زيدا قائم)، وقوله: "وكل باب كذاك يعنى"، أي وأخبار أخواتها، وهي أن، وكأن، ولكن، وليت ولعل، وإن كان في بعضها يصير إنشاء لتضمن الحروف

---

(١) خبر هذه الأحرف باقٍ على حركته الإعرابية، فهو مرفوع في أصل الوضع وبعد دخول إنّ وأخواتها عليه ، ومعنى ذلك أن (إنّ وأخواتها) تنسخ لفظ هذا الخبر فقط فتتحول تسميته إلى خبر إنّ ، إشارة إلى أنه ليس خبر للمبتدأ في نحو قولنا : (إنّ المجتهدَ متفوقٌ) لأن المبتدأ قد نصب بعد دخول الناسخ عليه ، فكان قولنا: إن (متفوق) في المثال : خبر إنّ مرفوع، دلالة على أن العمل في جملة الإسناد(من المسند اليه والمستد) لـ (إنّ) ويقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفردا، نحو: (كأنّ الجنديَّ أسدٌ)، فـ (أسد) خبر لكأنّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو خبر مفرد. ويقع جملة فعلية نحو: (لعلّ الله يرحمنا) فـ(يرحمنا) مكونة من فعل مضارع مرفوع وفاعل ضمير مرفوع متصل،والجملة الفعلية في محل رفع خبر (لعلّ)، ويقع أيضا جملة اسمية نحو: (إنّ محمدا أسلوبُه جميلٌ)، فـ(أسلوبه: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف والهاء في محل جر مضاف اليه، و جميل : خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إنّ) . ويقع الخبر كذلك شبه جملة (وهو أن يكون الخبر مقدرا مدلولا عليه بظرف أو جار ومجرور يتعلقان به) نحو:(إنّ المؤمن تحت رحمة الله ، وإنّ المنافق في زمرة الشيطان). فـ(تحت: ظرف مكان وهو مضاف، و رحمة:مضاف اليه مجرور وهو مضاف، ولفظ الجلالة : مضاف اليه، وشبه الجملة الظرفية متعلقة بخبر محذوف دالة على ذلك الخبر،وهو خبر إنّ، والتقدير : إنّ المؤمن كائنٌ تحت رحمة الله) ، وفي الجملة الاخرى (في زمرة: جار ومجرور ، و زمرة مضاف ، الشيطان: مضاف اليه، وشبه الجملة من الجار والمجرورمتعلقة بخبر إنّ ، أي: وإن المنافق كائنٌ في زمرة الشيطان.

ملاحظة : إنما يُقدّر الخبر مع شبه الجملة بقسميها(الظرف والجار والمجرور) ، في نحو: إنّ زيدا في الدار، و إنّ عليا عندك) لأن الظرف والجار والمجرور ليسا هما المبتدأ والخبر في المعنى(مع ملاحظة أن المبتدأ هنا واقع اسما لإنّ) فـ(في الدار ليس هو زيد في المعنى ، وكذلك عندك مع عليّ) في حين ان الخبر يشترط فيه ان يكون هو المبتدأ في المعنى ،لأنه متمم لفائدة المبتدأ ، نحو قولنا: زيدٌ قادمٌ، و إنّ علياً حاضرٌ.

الداخلة عليه ذلك. وقوله: " كخبر للمبتدأ في العرف"، يقول: حكمه حكم خبر المبتدأ فيما ذكرناه من أقسامه، في كونه مفردا وجملة، وفي أحواله في كونه مثبتا ومحذوفا، وفي شرائطه في كونه إذا وقع جملة، فلا بد من ضمير يعود على الأول.

وقوله: "إلا إذا قدم غير الظرف " يقول: إلا في تقديمه، فإنه خبر المبتدأ يجوز تقديمه في الجملة، وهذا ممتنع إن كان غير ظرف، فإن كان ظرفا، فحكنه في التقديم كخبر المبتدأ، كأنهم قصدوا أن يفرقوا بين معمولي الفعل الصريح، وبين معمولي ما أشبه الفعل، أو التزموا فيه عمل الفعل الفرعي؛ لأنه فرع في العمل، وهو تقديم المنصوب، وسامحوا في الظرف لكونه متسعا فيه عندهم. ثم قال:

" خبر لا النافية للجنس "

خبــر (لا) التــي لنفــي الجــنس مســـــندها رفـــع بغيـــر لــــبس

وحذفـــه عــــن الحجـــاز كثـــرا وفــي تمــيم لفظــه لــيس يــرى

أخذ يذكر السادس من المرفوعات، فقال: " خبر (لا) التي لنفي الجنس" هو المسند معها، وكمل البيت بقوله: "رفع بغير لبس "، وقوله: "وحذفه عند الحجازي كثرا "، يقول: يجوز حذفه عند الحجازيين كثيرًا، كقولهم: لا إله إلا الله.

لا ســــــيف إلا ذو الفقــــــار ولا فتـــــــى إلا علـــــــي[1]

قوله: "وفي تميم لفظه ليس يرى"، يقول: إن بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا، وإذا قالوا: لا غلام رجل أفضل منك، نصبوا (أفضل) على الصفة ولا يرفعونه، لكنهم لو رفعوه تعين الخبر، وهم لا يثبتون الخبر فينصبونه على الصفة، فيكون الخبر محذوفًا.

وأما نحو: لا رجل كريم، فيرفع وينصب في اللغتين، ويحمل في لغة بني تميم على أنه صفة فيهما، لأنهم لا يثبتون الخبر، ويحمل في لغة (أهل الحجاز) في النصب على الصفة، ويكون الخبر محذوفًا. وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضًا يكون الخبر محذوفًا، وسيأتي بيان ذلك. ثم قال:

---

(١) ذكر في (أبو عثمان المازني المجدد) (ص ١٩٣) على أنه بيت من الكامل ولم أجده في غيره بهذا التخريج.

[اسم ما و لا المشبهات بليس[١]]

(١) الأحرفُ النَّاسِخَةُ : (مَا ، ولاَ ، ولاَتَ ، وإنْ) الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ.

شروط إعمال (ما):

تعمل ما عمل ليس في لغة الحجازيين ؛ وذلك لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيقولون : ما زيدٌ قائما . وقد وردت في القرآن على هذه اللغة ، قال تعالى : ((ما هذا بشرا)) وقال تعالى : ((ما هن أمهاتهم)) فاسم الإشارة هذا ، والضمير هنَّ : في محل رفع اسم ما الحجازية ، وبشرًا ، وأمهاتِهم : خبران لها منصوبان .

ولا تعمل عند بني تَمِيم ، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّة ؛ يقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، على أنّ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع ، وقائم : خبر مرفوع ؛ ذلك لأنها حرف غيرُ مُخْتص لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، ولدخوله على الفعل ، نحو : ما يقومُ زيدٌ ، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه ألاَّ يعملَ .

شروط إعمالها

١- ألاَّ يُزَاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطلَ عملُها ، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه.

٢- ألاَّ يَنْتَقِضَ النَّفي بـ (إلاَّ) فإن انتقض بإلاَّ بطل عملها ، نحو : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، كما في قوله تعالى : ((ما أنتم إلا بشر مثلنا)) وقوله تعالى : ((وما أنا إلا نذير مبين))

٣- ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها ، والخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًا ومجرورًا . فإن تقدّم وجب رفعه ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوز : ما قائمًا زيدٌ ؛ لأن الخبر تقدّم وهو ليس بظرفٍ ، ولا جارٍ ومجرور .

ويجوز قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو ؛ لأن الخبر شبه جملة .

٤- ألاَّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، والمعمول ليس ظرفًا، ولا جارًا ومجرورًا . فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . فلا يجوز نصب الخبر (آكل) لأنّ معموله (طعام) تقدّم على الاسم وهو ليس ظرفًا ، ولا جارًا ومجرورًا . ومَنْ يُجيز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيز كذلك بقاء العمل مع تقديم المعمول ، وقيل: لا يلزم ذلك ، لِمَا في الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا الفصلُ غير موجود مع تقدّم الخبر نفسه .

فإن كان المعمول ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيمًا ، ونحو : ما بي أنت مَعْنِيًّا ؛ لأن الظروف ، والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها .

٥- ألاَّ تَتَكَرَّر (ما) فإن تَكَرَّرَتْ بطل عملها ، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ ،فالأولى: نافية ، والثانية : نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات .

ولا يجوز نصب الخبر (قائم) وأجازه بعضهم .

حكمُ الاسمِ المعطوفِ على خبرِ (ما)

أما اسم (ما) و(لا) بمعنى ليسا فمسند إليه فافهم كيسا

يقول: اسم (ما) و(لا) المشبهتين (بليس) هو المسند إليه بعد دخولهما كقولك: ما زيد منطلقا، ولا رجل أفضل منك، وسيأتي إيضاح ذلك عند ذكر الخبر. ثم قال:

=

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف ، فله حالتان :

١- أَنْ يكون حرف العطف مما يقتضي أَنْ يكون المعطوف موجباً ، أي مثبتاً ، نحو : لَكِنْ ، وبَلْ . فإذا قلتَ : ما زيد قائما لكنْ قاعدٌ ، فإنك نفيت القيام عن زيد ، وأثبتَّ له القعود . وهذا هو معنى أن يكون المعطوف موجباً.

ومثله قولك : ما زيد حاضراً بل محمدٌ ، فالمعطوف (محمد) ثبت له الحضور.

٢- أن يكون حرف العطف غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ، كالواو، والفاء ، ونحوهما فإنها لاتقتضي أن يكون المعطوف موجبا. فإذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو : ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ ، أو : بل قاعدٌ ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعدٌ .

ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب . وإذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لايقتضي أن يكون المعطوف موجباً جاز النّصب والرفع ، والمختار النّصب، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . ويجوز الرفع ؛ فتقول : ولا قاعدٌ على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : ولا هو قاعدٌ .

[المفعول المطلق[١]]

والمطلق المفعول اسم ما فعل ... فاعل فعل وعلى معناه دل
مؤكد ثم لنوع وعدد ... ضربا وضربة وضربة فقد
قد تحذف الفعل كخبر مقدم ... لقادم من سفر مسلم
وواجب بالسمع نحو: سقيا حمدا ... وشكرا عجبا ورعيا
وقس على مثبت نفى قد جرى ... ولا يصبح خبرا بل مصدرا
كقولهم ما زيد إلا سيرا ... ونحوه: لأنت ضيرا ضيرا
ومنه آثار لمضمون الجمل ... مثل: فإما منا الجاري مثل

---

(١) هو أحد المفاعيل وهو اسم مصدر مشتق من الفعل من أجل تأكيد المعنى أو العدد أو النوع، أو هو مصدر يُذكر بعد فعل صريح من لفظه من أجل توكيد معناه أو بيان عدده او بيان نوعه بدلًا من إعادة ذكر الفعل. وسُمي هذا المفعول بالمطلق لأنه لا يعتمد على وجود أداة لغوية معينة تؤكد أنه مفعول، أي أنه حر لا تربطه أي قيود كالحروف والكلمات مثل باقي المفاعيل. وهو اسم فضلة بمعنى أنه إذا تم حذفه لن يؤثر ذلك على معنى الجملة.

مثال:

– الحروب تحصد الأرواح حصدًا (حصدًا: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– يصرخ المصاب صراخ الطفل (صراخ: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

إعراب المفعول المطلق:

لا يأتي المفعول المطلق إلا منصوبًا ولكن تختلف علامة النصب حسب نوع اللفظ، فيُنصب بالفتحة وهي العلامة الأصلية للنصب إذا كان مفرد أو جمع تكسير، ويُنصب بالياء إذا كان مثنى أو جمع ويُنصب بالكسرة إذا جاء جمع مؤنث سالم.

مثال:

– دافع الجندي عن الوطن دفاع الأبطال (دفاع: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– دارت الطائرة في الفضاء دورتين (دورتين: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى)

ومنــه ذو الشــبيه بعــد حملــه فيهــا اســمه وصــاحب الفعلــة
ومنـه مـا جـاء لمضـمون الجمـل مؤكــد الــنفس والغيــر وســل
علــي ألــف درهــم إقــرارا وبعتــه بــدرهم إخبــارا
مثلــه مــا اســتعملوا مثنــى لبيـك مـع سـعديك فـي ذا المعنـى

أخذ يذكر المنصوبات، وهي المفعول وما أشبه المفعول، والمفعول بخمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، وقدم المفعول المطلق، لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق، وغيره تعلق الفعل به أو وقع فيه أو وقع من أجله، أو وقع معه، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقًا؛ لأن غيره مقيد بما ذكرناه، فقال في حده: هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى، ليدخل نحو: قعدت جلوسا أ، نحوه، وقال: (اسم ما فعله)؛ لأنه لو قال: الدال على ما فعله فاعل الفعل، لدخل لفظ الفعل في قولك: ضربت ضربا ونحوه؛ لأنه دال على ما فعله فاعل الفعل، وقوله: "مؤكد ثم لنوع وعدد" تقسيم للمفعول المطلق. ثم مثل لكل واحدا منها. وقوله: " قد يحذف الفعل كخيبر مقدم " بيان؛ لأنه لا يجوز حذفه عند قيام القرينة، كقولك للقادم من سفر: خير مقدم، أي: قدمت خبر مقدم، وجاز حذف قدمت، لدلالة القرينة الحالية علية.

وقوله: "و واجب إلى آخره " يقول: وقد يكون حذف الفعل واجبا، وذلك على ضربين: سماعي وقياسي، أي: منه بابا لا يعرف إلا بالسماع ولا ينضبط بضابط يحصره؛ لأن حاصلة أنها مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفا، وليس للغوي توصل إلى أو يعرف ذلك بضابط، فعدده اللغوي، وأكثر النحوي من التمثيل، ليحصل منه ما يقوم مقام الضابط نحوه قولهم: حمدا، وشكرا، وسقيا، ورعيا، وجدعا؛ ويدل على وجوب الحذف أنه كثر استعمال هذا المعنى، ولم يسمع إلا بالفعل مفردا أو بالمصدر مفردا، فلو كان ذكر الفاعل مع المصدر جائزًا، لوقع في العادة مع كثرته، ولو وقع لنقل، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقع، ولما يقع دل أنه غير جائز.

وقوله: "وقس على مثبت نفي قد جرى ولا يصح خبرًا بل مصدرًا " يقول: وحذف الفعل وجوبًا بضابط قياسي في أبواب؛ ومنها أن يكون المصدر مثبتًا بعد نفي، ولا يصح

أن يكون خبرًا عن الاسم المتقدم، فإذا وجد ذلك، وجب حذف الفعل مثل: ما زيد إلا سيرا، فقوله: "مثبتًا " ليخرج (ما زيد سيرا).

وقوله: "بعد النفي" ليخرج (زيد سيرا)، وقوله: "لا يصح أن يكون خبرا " ليخرج (ما سيرا إلا سيرا)، وإنما وجب حذف الفعل لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق، ووقوع لفظ (إلا) أو تقديرها في قولك: (إنما زيد سيرا) في موضع الفعل المحذوف، فوجب الحذف لذلك.

وقوله: "ونحوه لأنت ضيرا ضيرا " يقول: إذا وقع المصدر مكررًا بعد اسم لا يصح أن يكون خبرا عنه، فالقرينة الدالة عليه حاصلة، ولفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف.

وقوله: " ومنه آثار لمضمون الجمل مثل: فإما منا الجاري مثل " يقول: ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوبا أن تقدم جملة لها آثار في الوجود فإذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل، وإن ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر، كقوله تعالى: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد:٤]؛ فقوله: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾ جملة متقدمة لها في الوجود آثار، وهو المن والفداء أو الاسترقاق أو القتل فإذا ذكرت هذه الآثار، وجب حذف الفعل؛ لأن الجملة قرنية تدل على آثارها، وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف.

وقوله: " ومنه ذو التشبيه بعد جملة فيها اسمه وصاحب للفعلة "، يقول: ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق أن يذكر المصد لتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه؛ كقولك: مررت فإذا له صوت صوت حمار، ولزيد صراخ صراخ الثكلى، قوله: "للتشبيه "ليخرج (له صوت صوت حسن).

وقوله: " بعد جملة " ليخرج (صوت زيد صوت حمار)، وقوله: " مشتملة على اسم بمعناه " ليخرج (له صوت صوت حمار)؛ قوله: " وصاحبه " ليخرج (في الدار صوت صوت حمار)؛ وإنما وجب الحذف، لأن في الكلام قرينة تدل عليه، والجملة المذكورة في موضع الفعل المقدر، فوجب الحذف، وقوله: " ومنه ما جاء لمضمون الجمل مؤكدا للنفس والغير وسل " يقول: ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق. أن يكون

المصدر بعد جملة مضمونها معني المصدر لا يحتمل غير ذلك، ويسمى توكيد لنفسه، لأنه إنما جئ به لتأكيده مضمون الجملة التي هي بمعناه، كقولك: خرج زيد خبرا، وعلي الف درهم إقرار، لأن مضمون قولك: (خرج زيد إخبار) لا يحتمل غير الخبر، وقولك علي الف درهم إقرار لا يحتمل غير ذلك فإن احتمله واحتمل غير ذلك سمي توكيدا لغيره أي توكيدا لأجل احتمال الغير؛ ليفيد أنه غير مقصود كقولك: (خرج زيد) خبر صدق.

وقوله: " بعته بدرهم إخبارا "؛ لأن مضمون قولك: (خرج زيد) يحتمل أن يكون خبر صدق وأن لا يكون (صدقا) فإذا قلت: (خبر صدق) فقد ذكرن أحد المحتملين لينتفي الآخر، وقوله: " وبعته بدرهم " يحتمل أن يكون إخبارًا وأن يكون إنشاء، فإذا قلت: (إخبارا) فقد ذكرت أحد المحتملين لينتفي الآخر، وقوله: " ومثله ما استعملوا مثنى "، يقول: ومما حذف فيه الفعل وجوبا ما استعملوه مثنى مثل: لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك، وقوله: في ذا المعنى، يقول: إذا كان التشبيه لغرض التأكيد لا لقصد التثنية المحققة، فإنك إذا قلت: (ضربته ضربتين) لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك. ثم قال:

"المفعول به[1]"

وما يقع عليه فعل الفاعل فذاك مفعول به وسائل

أخذ يذكر الثاني من المفاعيل وهو المفعول به، وحده بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل، وعني النحويون بالوقوع، التعلق ليدخل نحو: علمت وأدرت وقصدت، ونحو ذلك، وبهذا التعلق يفرق بين المتعدي وغيره من الأفعال على ما سيأتي.

---

(١) **المفعول به**: هو اسم يدل على من وقع عليه الفعل ويكون دائما في الجملة الفعلية، أي أن المفعول به يقع عليه فعل الفاعل.

مثال:

– قرأت الدرس (الدرس: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– شاهد محمد القطة (القطة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

إعراب المفعول به:

يكون المفعول به منصوب دائمًا، ولكن تختلف علامة النصب، فيُنصب بالفتحة الظاهرة على آخره إذا كان مفردًا غير معتل الآخر ، ويُنصب بالفتحة المقدرة إذا كان معتل الآخر، ويُنصب بالياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم، ويُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة إذا كان جمع مؤنث سالم، ويُنصب بالألف إن كان من الأسماء الخمسة (أب، أخ، حم، فو، ذو)

مثال:

– رأيت المعلم (المعلم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– شاهدنا المسرحيتين (المسرحيتين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى)

– عاقب المعلم المهملين (المهملين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم)

– رأيت مصطفى (مصطفى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة لأنه اسم منقوص)

– قرأت آيات من القرآن (آيات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم)

– نحترم ذا الأدب والعلم (ذا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة)

– أخرجت ما في حقيبتي (ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به)

– أخرجت هذه العبة (هذه: اسم إشارة مبني على السكون أو الكسر في محل نصب مفعول به)

– لاحق الشرطي الجاني (الجاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه اسم منقوص)

وقـــد يجـــيء كمـــا تـــرى وقـــد يجـــيء فعلـــه مقـــدرا

يعني: وقد يجيء هذا المفعول مقدمًا على الفعل بخلاف الفاعل كقولك: زيد ضربت، وقد يحذف الفعل الناصب له على سبيل الجواز، كقولك: لمن قال من ضربت؟ زيدًا، أي: ضربت زيدًا. قوله:

وقـد يجـيء واجبـا فـي أربعـة فـأول مـن شـرطه أن تسـمعه

مثـل امـرأ ونفسـه وأهـلا و كـانتهوا خيـرا لكـم وسـهل

يقول: وقد يحذف فعله على سبيل الوجوب في أربعة أبواب: الأول سماعي، نحو: امرأ ونفسه، وأهلا وسهلا، و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء:١٧١]، مما ينضبط بضابط يحصره كما ذكره في المفعول المطلق، ودليل وجوب الحذف مثل ما ذكر في المفعول المطلق.

[المنادى[1]]

والثـــاني جـــاء حذفـــه مقيســـا منـــه المنـــادى فاســـتمع نفيســـا

مطلـــوب الإقبـــال بحـــرف نابـــا منـــاب أدعـــو فاســـتمع صـــوابا

يعني: الثاني من أربعة الأبواب التي يجب حذف الفعل فيها بضابط قياسًا، وهو قوله: "منه المنادى "، وقوله: " مطلوب الإقبال بحرف نابا مناب أدعو " حد للمنادى، يقول: هو المطلوب إقبال بحرف ناب مناب أدعو، وهى حروف النداء ملفوظًا به أو مقدار، فقولهم: يا زيد، معناه: أدعو زيدًا، فهو مفعول به بفعل مقدر لا يجوز إظهاره، لو قلت يا أدعو زيدًا، لم يجز، وأنما وجب حذفه للقرينة الدالة، ولوقع حرف النداء موقع الفعل المحذوف كما في مثله، قوله:

فـــإن يكـــن معرفـــة ومفـــردا فـــأبن علـــى مـــا رفعـــوه أبـــدا

كمثـــل: زيـــد ومثـــل؛ يـــا رجـــل ومثلـــه: يـــا زيـــدان يـــا زيـــدون قـــل

أخذ يذكر حكم المنادى في البناء والإعراب، فقال إن كان المنادى مفردًا معرفة، كان مبنيا على ما يكون به مرفوعًا؛ وإنما بني، لشبه بالمضمر من حيث اللفظ والمعنى، وأما اللفظ فلكونه مفردًا، وأما المعنى، فلأن المنادى في المعنى لا ينفك عن كونه مخاطبًا، وحكم المخاطب أن يكون مضمرًا؛ وإنما بنيي على ما يرفع به، لأنه لو بني على السكون، لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الاسم فيه

---

(١) المنادى هو اسم يدل على طلب المتكلم من المخاطب الإقبال عليه بواسطة حرف من حروف النداء، او هو اسم ظاهر بعد أداة من أدوات النداء لطلب الحضور أو التنبيه.

أدوات النداء:

أدوات النداء خمس، الهمزة (أ) و (أي) لنداء القريب، و(أيا، هيا) لنداء البعيد لما فيها من مد صوت، و(يا) لنداء القريب والبعيد، و (وا) وتكون للندبة.

مثال:

– أي محمد، يا أخي، هيا رفاق، وا إسلاماه

أنواع المنادى:

هناك نوعان أساسيان للمنادى، وهما المنادى المعرب والمنادى المبنى.

ساكن كعمرو وبكر شبههما، ولو بني على الفتح، لم يعلم أمنصوب هو أم مبني؟ لأن علة بنائه خفية، ولو بني على الكسر، لالتبس بنحو: يا غلام، فلا يدرى أمفرد هو أم مضاف؟ فوجب بناؤه على الضم، أو على ما هو بمنزلته، ثم مثل بيا زيد، ويا رجل ويا زيدان، ويا زيدون، ليبين أنه إنما بني على ما يرفع به. ثم قال:

بـلام الاسـتغاثة أخفـض لا تقـف　　　و افـتح بـه الآخـر إن زدت الألـف

يقول: إن جئت بلام الاستغاثة في المنادى، فأخفضه بها؛ لأن حرف الجر لا يلغى معه، لأنه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المضمر المنصوب، وإذا بطل البناء، وجب الخفض بحرف الجر. وقوله: " وافتح به الآخر " يقول: إن جئت بالألف آخره فأفتحه، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. قوله:

ونصـــبوا المضـــاف والمشـــبه　　　والنكـــرات غيـــر مـــن ينبـــه

يقول: فإن لم يكن المنادى مفردا كالمضاف والمشبه بالمضاف كقولك يا عبد الله، ويا طالع جبلا، بطل البناء وأعرب على ما يقتضيه العامل، وقد تبين أنه مفعول به، فيجب نصبه، فيعطى علامات النصب حسب ما كان يقتضيه، وكذلك إذا كان نكرة، كقولك: يا رجلا لغير معين، لفوات مقتضى البناء. وقوله: "والنكرات غير من ينبه"، يقول: غير من يقصده قصده، فإنه يتعرف بالقصد، لئلا يتوهم أن قول القائل: يل رجل، (لرجل مقصود)، ومثل قوله: يا رجلا؛ لغير معين، لاتفاقهما في اللفظ.

[أحكام توابع المنادى[1]]

(١) **أقْسَامُ تَابِعِ المُنَادَى المبْني أربعة:**

(١) ما يَجِبُ نَصْبُهُ مُراعَاةً لمحَلِّ المُنَادَى.

(٢) ما يَجِبُ رَفْعُه مُرَاعَاةً لِلَفْظ المُنَادَى.

(٣) ما يجوزُ رَفْعُه ونصبُه.

(٤) ما يُعْطَى ما يَستَحِقُّه إذا كانَ مُنَادى.

وإليكَ التَّفْصِيل:

(١) ما يَجبُ نَصبُه مُرَاعَاةً لِمَحلِّ المُنَادَى المَبني، وهُوَ "المُضَافِ المُجَرَّدُ مِن أَلْ" نَعْتًا كانَ أو بَيَانًا أو تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا، نحو "يا أحمدُ ذَا الكَرَم" و "يا عَليُّ أَبَا عبدِ اللَّهِ" و "يا عَرَبُ كُلَّكُم" بفتح اللام بالخِطَاب؛ لأنهم مُخَاطَبُون بالنِّداء، ويَجُوزُ كلَّهم بالغَيْبة لِكَوْن المُنَادَى اسْمًا ظاهرًا.

(٢) ما يَجِبُ رَفْعُه مُرَاعَاةً لِلَفْظِ المُنَادى المَبْنِي، وهو نَعْتُ "أيَّ وَأَيَّة" ونَعْتُ "اسْمِ الإِشَارَةِ" إذا كانَ اسمُ الإِشارة وَصْلةً لِنِدائه (بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لعالم بين جهلاء: "يا ذا العالم". فإن قصدَ نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عَرِفَهُ المخاطَبُ بدون وصفٍ كوضعِ اليدِ عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع صفه)، نحو: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾ ﴿يَا أَيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾ (الآية "٢٧" من الفجر "٨٩") "يَا هَذا الرَّجُلُ".

ولا يُوصَفُ "أيّ وأيَّة" إلاّ بِمَا فيهِ "أَلْ" سَواءٌ أكانَ مُعرَّفًا بِها نحو "يا أَيُّها الرَّجُلُ" (أي منادى نكرة مقصودة مبني على الضم، و "الرجل" صفة لأي ويجب رفعه تبعًا للفظ) و"يا أيَّتُها المرْأةُ"، أم مَوْصُولًا نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذي نُزِّل عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ (الآية "٦" من سورة الحجر "١٥")، أو باسمِ الإشارَةِ نحو: "يَا أَيُّهذا الرَّجُلُ" وكقولك:

أَلاَ أَيُّهَـــذا البَـــاخِعُ الوَجْـــد نَفْسَـــهُ لِشَـــيءٍ نَحَتْـــهُ عَـــنْ يَدَيْـــه المَقَـــادرُ

(الباخع: المُهْلِك، الوَجْدِ: فاعل بالباخع، نَحَتْه: أبعَدَتْه، المَقَادر: المَقَادير).

(٣) ما يجوزُ رَفعُهُ ونَصْبُه في تَابِعِ المُنادَى المَبني، وذلِكَ في النَّعتِ المُضَافِ المَقرُونِ بـ "أل" نحو "يَا عَليُّ المُحكَمُ الرَّأي"، والمُفْرَد (وظاهر أنَّ المُراد مِنَ المُفرد لَيس مُضَافًا ولا شَبِيهًا به) من نَعتٍ نحو "يا مُحمدٌ الظَّريفَ أو الظَّرِيفُ"، والمُفْرَدُ من عَطفِ بيَان نحو "يَا غُلامُ بِشْرٌ أو بِشْرًا"، والمفرَدُ مِنْ تَوكِيد نحو "يَا قُرَيشُ أَجْمَعُونَ" أو "أَجْمَعين".

والمَعْطُوف المَقرُون بـ "أَلْ" نحو "يا أحمدُ القَاسِمُ والقَاسِمَ" قال تعالى: ﴿يَاجبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ﴾ (الآية "١٠" من سورة سبأ "٣٤")، أو﴿والطَّيرَ﴾ قُرِئ بهما. وكذا المُنَادى المبني قبلَ النِّداء فيُتْبَعُ فيه حَرَكةُ النِّداءِ المُقَدَّرة أو المَحَلّ، ولا يَجُوزُ إتْباعُ لَفْظِهِ نحو "ياسيبويهِ العَالمُ" رَفْعًا ونصبًا لاجَرًّا.

وتـــابع المبنـــي أن أفردنـــا أعربـــه بـــالوجهين لا ذممتـــا

أخذ يذكر أحكام توابع المنادى، وإنما ذكرها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها؛ لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها، وقوله: "تابع المبني" احتراز من توابع المعرب، وقوله: "إن أفردنا" احتراز من المضاف، وقوله: "أعربه بالوجهين"، يقول: أعربه على لفظ المنادى، وعلى محله، كقولك: يا زيد العاقل والعاقل، ويا غلام بشر وبشرا، ويا تميم أجمعون وأجمعين.

وإن عطفـت أبـدا نحـو الرجـل فللمبـرد انتصـاب قـد فضـل
وإن يسكن كالحسن اختر عنده رفعـا بـه ولا تسـاءل بعـده
والرفـع فيهمـا الخليـل غلبـا ثـم أبـو عمـرو جميعـا نصـبا

يقول: إن كان المعطوف على المنادى المبني نحو: الرجل مما يلزمه اللام لقصد التعريف أو غيره، فالنصب عند المبرد أوجه، وإن كان غير ذلك، فالرفع أوجه، فالأول قولك: يا زيد والرجل والصعق، والثاني، كقولك، يا زيد الحسن، وقال الخليل: الرفع أوجه فيهما معا، وقال أبو عمرو: النصب أوجه فيهما، فأبو عمرو راعى اعتبار المحل إذ

=

(٤) التَّابعُ للمُنادَى يُعطى ما يَستَحِقُّه لو كانَ مُنادَى، وهو"البَدَلُ، وعَطْفُ النَّسقَ المُجَرَّدُ من "أَلْ" وذلك لأنَّ البَدَلَ في نيّة تَكْرَارِ العَامِل، والعَاطِفُ كالنَّائِبِ عن العَامِل تقول: "يا محمَّدُ بِشْرُ" بالضَّم للبِنَاءِ، و"يا محمَّدُ وخَلِيلُ". وتقولُ: "يا خالدُ أبا الوَلِيدِ"، و"يا محمد أبَا القَاسم". وكذلك حُكمُها مَعَ المُنَادَى المَنْصُوبِ، نحو "يا أبا عَبْدِ اللَّهِ خَلِيلُ" و "يا أبَا عبدِ اللَّهِ وَخَليلُ".

(٥) المُنَادى بـ "أيّ" و "اسمِ الإشارةِ" لا يَكُونُ الوَصْفُ فِيهما إلاَّ مَرْفُوعًا؛ لأنَّهما بِمَنزِلَةِ اسمٍ واحِدٍ كما يَقُولُ سيبويه: تقول: "يا أيُّها الرَّجُلُ" و"يا أيَّها الرَّجُلان" و "يا أيُّها المَرأتان"، وتقول: "يا هذا الرَّجلُ" و "يا هَذَان الرَّجُلان". وهذه الصِّفاتُ التي تكونُ المُبْهَمَةَ بمنزلةِ اسمٍ واحِد إذا وُصِفَتْ بمُضَافٍ أو عَطْفِ بَيَانٍ على شيءٍ منهما كانَ رَفْعًا كَذَلِكَ، فمن ذلك قولُ رؤبة:

يا أيُّها الجاهلُ ذُو التَّنزِّي (التَّنَزِّي: خِفَّةُ الجَهْل، وأصلُ التَنَزِّي: التَّوثُّب). وتقول: "يا أَيُّها الرَّجُلُ زَيْدٌ أقبِلْ" فَزيدٌ عَطفُ بَيَانٍ مِنَ الرجلِ. وقد تُوصَفُ "أيَّ" باسم الإشَارةِ في قولِ ذي الرُّمَّة:

أَلاَ أَيُّهــاذَا المَنــزِلُ الــدَّارِسُ الــذي كأَنَّــكَ لَــم يَعْهــدْ بِــكَ الحَــيَّ عَاهِــدُ

(يقول: كأن هذا المنزل لِدُرُوسه لم يَقُم فيه أحدٌ ولا عَهِدَ به عاهد).

القياس في التوابع اعتبار المحال والمحل نصب، فكان النصب أوجه، والخليل رأى أن هذا المعطوف منادى في المعنى، فالأولى: أن تكون حركته كحركة المنادى تنبيها على ذلك، والمبرد رأى أن اللام في الرجل والصعق غير منفكة؛ لأنها للتعريف فكان جعله غير مستقل أولى، فكان النصب أوجه، ورأى أن اللام في نحو: الحسن العلم غير مقصودة، فكأنه قيل: يا زيد وحسن ومثل: ذلك إنما يكون مضمومًا. ثم قال:

ونحو: عطف غيره والبدل كالمستقل أبدا يستعمل

يقول: وإن كان المعطوف بغير لام أو كان التابع بدلا، كقولك: يا زيد وعمرو ونحوه، وكقولك: في البدل يا رجل زيد، كان هذا التابع كالمستقل، أي: قدره منادى وأعطه حكمه، فإن كان مفردا كان مضموما، وإن كان مضافًا كان منصوبًا.

وفي ندا ما عرفوا باللام يؤتى بأيها على الدوام

وأيهذا ثم هذا ثم ذا والتزموا الرفع به وحبذا

يقول: وإذا نودي المعروف باللام لم يجز أن يباشر بحرف النداء، ولكن يؤتى بأيها، وأيهذا، أوهذا، أو ذا، فيقال: يأيها الرجل، أو يأيهذا الرجل، أو يا ذا الرجل، كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف تعريف على حرف تعريف، فأتوا باسم مبهم، وجعلوه منادى في اللفظ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده، ومن ثم التزموا رفعه على الصحيح. وإن كان صفة لما قبله، ولكنه لما كان المقصود بالنداء، جعلوا حركته الحركة التي كانت تكون له لو باشره حرف النداء، تنبيها على أنه المنادى في المعنى، ولذلك قال: والتزموا الرفع به وحبذا الرفع لما ذكره.

وأرفع توابعا لذاك تصب لأنها توابع لمعرب

يقول: وإذا أتيت بتوابع لهذا المعرف باللام، ولا تكون إلا مرفوعة، لأنه معرب قد رفع، والمعرب لا يكون تابعه إلا على وفق إعرابه، فلذلك قال: "لأنها توابع لمعرب" فإذا قلت يا هذا الرجل ذو المال، لم يكن في (ذو المال) إلا الرفع؛ لأنه صفة لمرفوع معرب، وكان مثل قولك: جاءني زيد ذو المال، قال شاعرهم[1]:

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز. وتمامه:

يَـــا أَيُّهَـــا الْجَاهِـــلُ ذُو التَّنَـــزِّي

وقوله:

وقيـــــل: يـــــا ألله دون بابـــــه ويـــا التـــي شـــذ فـــلا تعبـــأ بـــه

يقول: وجوزوا دخول حرف النداء على اسم الله مع اللام خاصة، إما لكثرته، وإما لأنها عوض عن حرف أصلي، لأن أصله على المجاز الإله، وقوله: "ويا ألتي شذ فلا تعبأ به"، يقول: فلا تعبأ بما يأتيك من نحو: "يا ألتي"، فإنه شاذ غير معتد به.

ثم قال:

يـا زيـد إن وصـفت بـابن عمـرو ونحـــوه الفـــتح بـــه لعمـــري

يقول: العلم المنادى الموصوف بابن مضاف إلى علم المختار فتحه، ومنهم من يقول: يجب فتحه، وإنما أختبر أو وجب لكثرته في كلامهم، وطوله، فجعلت الفتحة عوضا عن الضمة لخفتها.

ثم قال:

يـــا تـــيم تـــيم بعـــده عـــدي الضـــم والنصـــب بـــه مرضـــي

يقول: إذا نودي المفرد، ثم كرر مضافا نحو: يا تيم تيم عدي، يا زيد زيد اليعملات الذبل، ففيه وجهان: ضم الأول ونصبه، فالضم على أنه منادى مفرد، والنصب على أنه إما قصد (يا تيم عدي)، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإما أن المقصود بالأول (يا

=

لا تُوعِدَنِّي حية بالنكز

اللغة: "ذو التنزي" -بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة- وهو نزع الإنسان إلى الشر، "بالنكز" -بفتح النون وسكون الكاف- من نكزت الحية بأنفها.

وقال ابن فارس: النكز بالشيء المحدد كالغرز.

الإعراب: "يا أيها" يا حرف نداء وأي منادى وها صفته، "الجاهل" صفة ها التي هي اسم الإشارة، "ذو" صفة الجاهل، "التنزي" مضاف إليه.

الشاهد فيه: "يا أيها الجاهل"، وصف "أيا" بما فيه أل، ووصف ما فيه "أل" بمضاف إلى ما فيه أل.

انظر: الأشموني ٢/ ٤٥٣، والكتاب لسيبويه ١/ ٣٠٨، والمحكم ٥/ ٥٤١، والمقتضب ١/ ٢٥٢.

تيم عدي) وكرر (تيم) تكريرا لفظيا، فوجب نصبهما معا، وإما نصب الثاني فلا أشكال فيه، لأنه مضاف أو توكيد لمضاف. ثم قال:

ويا غلامي يا غلاما بالألف والهاء وقفا يا غلام قد عرف

يقول: إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم كقولك: يا غلامي ويا عمي، ونحو ذلك فلك فيه وجوه، إن شئت أثبت الياء على الأصل مفتوحة أو ساكنة، وإن شئت أبدلتها ألفا فقلت: يا غلاما، ولك في الوقف في يا غلاما إلحاق الهاء، ولك أن تحذف الياء فتقول يا غلام، وذلك معروف، ومنهم من يجيز الضم، وهو بعيد. ثم قال:

ويا ابن أم ثم يا ابن عما الفتح فيه زائدا ألما

يقول: وأجري هذا المجرى، وإن كان مضافا إلى المضاف إلى ياء المتكلم، لأنه كثر كثرته بخلاف. يا أبن غلامي ونحوه، فجاز فيه ما جاز في يا غلامي، وجاز الفتح في الثاني لطوله وهو قوله: "الفتح فيه زائدا ألما ". ثم قال:

وجوزوا في يا أبت يا أخت كسرا وفتحا والألف فتمت

يقول: إذا قلت يا أبت يا أخت فلك أن تكسر التاء، لأنها عوض عن الياء، ولك أن تفتحها؛ لأنها حركة الياء التي أبدلت منها، وجاء يا أبتا، ولك في الوقف في يا أبتا إلحاق الهاء، ولا يجوز يا أبتي بإلحاق الياء، وقول الكوفيين: يا أبي جواز قلبها هاء. ثم قال:

ويا بني للكسر والفتح أنى ثم سكونه خفيفا ثبتا

يقول: وجوزوا في يا بني الكسر وهو الكثير، والفتح للاستثقال مع الكثرة، والسكون مع التخفيف وقرئ بالجميع. ثم قال:

[الترخيم[1]]

ورخمـــوا فـــي الســـعة المنـــادى وغيـــره فـــي الشـــعر جـــا منقـــادا

ثم أخذ يذكر الترخيم، لأنه من خصائص المنادى في سعة الكلام، ولذلك قال: "ورخموا في السعة المنادى" وقوله: "وغيره في الشعر" أي: وغير المنادى جاء في الشعر منقادا، أي: جائزًا. وقوله:

لا المستغاث والمضاف والجمل كشـــاب قرناهـــا لثالـــث مثـــل

يقول: ولا يرخم المستغاث، ولا المضاف، ولا الجملة المسمى بها، أما المستغاث؛ فلأنهم يزيدون فيه لغرض رفع الصوت، فلا يناسب الحذف، وأما المضاف، فلأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير المنادى، ولو حذفوا من الأول، حذفوا من وسط الكلمة فراعوا البناءين، فلم يرخموه، وأما الجمل المسمى بها، فلأنها كما ذكرناه في المضاف، ومثال الجملة المسمى بها قولهم: شاب قرناها، لأنه علم.

---

(١) الترخيم في اللغة: هو من التسهيل واللين والرقة، فيقال صوت رخيم، أي رقيق .

واصطلاحا: هو حذف آخر المنادى تخفيفا،مثل: يا فاطم، في يا فاطمة. والمنادى الذي يرخّم يسمى مرخّما.

والترخيم يكون في اثنين:

١. الاسم المختوم بتاء التأنيث،سواء أكان علما أم غير علم، مثل: فاطمة، عائشة ، عبلة، طلحة،هبة، جارية، عالمة، طالبة، فيقال: يا فاطم، يا عائشَ، يا عبلَ، يا طلحَ،يا هبَ،يا جاريَ، يا عالمَ، يا طالبَ.

٢. ما ليس مختوما بالتاء. وهو لا يرخم إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية:

علما ، رباعيا فأكثر، مبنيا على الضم. فلا يصح ترخيم نحو: محمدان أو محمدون، لان الأول مبني على الألف، والثاني مبني على الواو. فلا بد لصحة الترخيم من اجتماع هذه الشروط كما في: احمد وجعفر، وسعاد، وزينب، فيقال: يا احمَ، ويا جعفَ، ويا سعا، ويازينَ.وما كان ثلاثيا غير مختوم بالتاء فل يرخم مثل : زيد.أما المركب الإضافي فانه لا يرخم ،مثل :عبد الله وعبد شمس.وكذلك المركب الاسنادي، مثل شاب قرناها ، وتأبط شرا ، فلا يرخم أيضا. والمركب المزجي لم ترمه العرب ولكن النحاة أجازوا ترخيمه، مثل معديكرب، وسيبويه، وبعلبك، وبختنصر. فيقال فيها: يا معدي، ويا سيب، ويابختَ.

ما يحذف عند الترخيم: يحذف عند الترخيم حرف واحد،وهو الشائع ،مثل: عائشة،يا عائش ،نادية، يا نادي، خالد ، يا خالِ .

وشـــرطه التـــاء وإلا فعلـــم يزيـــد عـــن ثلاثـــة لا كحكـــم

يقول: وشرط المنادى في الترخيم أن يكون إما بتاء التأنيث فيجوز ترخيمه مطلقًا علما كان أو غير علم، وإن كان بغير تاء التأنيث، فشرطه أن يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف كجعفر وحاتم ونحوه، بخلاف زيد وعمرو وبلز، بخلاف حكم وحسن، كرهوا ترخيمه لئلا يؤدي إلى ما ليس من أبنية المعرب بعد الترخيم لا سيما على لغة من يجعله اسما برأسه. ثم قال:

ونحـو اسـم عـثم فـي اسـماءا عثمـان حرفـان لمعنـى جـاءا

كـذاك عـم ثـم مـنص مسـك يحـذف حرفـان بغيـر شـك

أخذ يذكر ما الذي يحذف عند الترخيم، وقسمه ثلاثة أقسام: قسم يحذف منه حرفان، وهو كل اسم آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة، كزيادة أسماء، وعثمان وطائفي، فإن ألف التأنيث الممدودة والألف والنون، ويأتي النسب في حكم زيادة واحدة أي: جيء بهما لمعنى واحد، وكذلك ما كان آخره حرف صحيح وقبله مدة، وهو على أكثر من أربعة أحرف، مثل منصور وعمار ومسكين، ومثل بذلك ليخرج نحو: (ثمود)، لأنه ليس (كمنصور)، فلذلك يحذف من نحو: (منصور) حرفان، ولا يحذف من (ثمود) إلا حرف واحد. وقوله:

وإن يكـــن مركبـــا فـــالآخر يحـذف نحـو: بعـل وهـو سـائر

يقول: وإن كان الاسم الذي يرخم مركبا حذف الاسم الآخر بكماله ومثل ببعلبك. ثم قال:

وغيـــر هـــذين بحـــرف واحـــد نحـــو: ثمـــود وحـــارث وحامـــد

يقول: وغير القسمين المذكورين، لا يخذف منه عند الترخيم سوى حرف واحد، نحو: ثمود وحارث وحامد، ونحو ذلك. ثم قال:

وأفصـــح الـــوجهين أن تقـــدرا مـــا حـــذفوه باقيـــا مـــا غيـــرا

بـــاكر والأول جـــار مـــع نمـــو ثـــان كـــرا حـــار ثمـــي واســـتعملوا

يقول: وأفصح الوجهين في المرخم أن يقدر المحذوف موجودا، فيبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه من الكسر، أو فتح، أو ضم، أو واو، أو غير ذلك، كقولك: يا حار بكسر الراء، في الترخيم (حارثه)، ويا كرو بواو مفتوحة، ويا ثمو بواو قبلها ضمة؛ لأن المحذوف مراد، هذه اللغة الكثرى.

والوجه الثاني: أن يجعل المحذوف نسيا منسيا، ويعامل الباقي بما يعامل به الاسم الذي لم يحذف منه شيء على ما يقتضيه قياس لغتهم، فيقال: (يا حار) بالضم، و(يا كرا) بالألف، لأن آخره واو متحرك قبله فتحة، وحكمها أن تقلب ألفا، ويقال: (يا ثمي)؛ لأن آخره واو قبلها ضمة، وحكمها في مثله أن تقلب ياء، فنقلب الضمة كثرة، فبقى (ثمي). ثم قال:

[المندوب[1]]

منـــدوبهم بيـــا ووا قـــد خصـــا وكالمنـــادى حكمـــه مختصـــا
ولـــك إن شـــئت زيـــادة الألـــف آخـــره والهـــاء معهـــا إن تقـــف
ومثـــل واغـــلا مكـــي باليـــاء ووا غـــلا مكـــم بـــواو جـــائي

أخذ يذكر حكم المندوب، وهو المتفجع عليه بياء وواو، واختص بواو، حكمه حكم المنادى في الأعراب والبناء، وقوله: "لك إن شئت زيادة الألف " أي: ولك أن تقول: وا زيدا فتزيد ألفا، ولك أن تلحقها هاء السكت في الوقف، فنقول وازيداه، ومثل "واغلامكي بالياء وواغلامكم بواو جائي "، يقول: فإن جاء ليس من الألف، في مثل وا غلامك في ندب غلام مخاطبة، لأنك لو قلت: واغلامكاه لألتبس بندب غلام مخاطب، فألحقت الكاف المكسورة ياء لذلك، وكذلك إذا ندبت غلام جماعة مخاطبين، ألحقت الميم واوا لا ألفا، لأنك لو ألحقت ألفا، لالتبس بندبة غلام مخاطبين.

ثم قال:

لا نـــدب فـــي منكـــر وجنبـــوا كـــل الصـــفات المـــد فيمـــا نـــدبوا

يقول: لا يُندب إلا المعرف، فلا ندب في منكر، لا يقال: وا رجلاه لعدم الفائدة، لأن الندبة إما لإظهار العذر لمن تتفجع عليه، وإما الاغلام بمن يتفجع عليه، وكلاهما يأبى أن يكون المندوب نكرة.

---

(١) **النّدبة ـ بالضم** : هى النواح على الميت بذكر خصاله الحميدة ، وتعديد محاسنه ، وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب.

والمندوب : هو المتفجع عليه إظهارا للحزن عليه ، أو المتوجع منه ، وهو محلّ الألم ، أو المتوجع له ، وهو سبب الألم ، بواسطة (وا) ، أو (يا) ، فالمندوب مدعوّ ؛ لكن على معانى غير معنى النداء ، ويختتم بألف ، أو ألف وهاء ، ليكون المندوب بين صوتين مديدين ، فيكون أكثر تناغما مع معنى الندبة.

ومن الأول قولك : وا علياه ، ومن الثانى قولك : وا ظهراه ، وا مصيبتاه.

وللعرب لغة أخرى فى المندوب ، وهو أن تنطقه على صورة المنادى.

قوله: "وجنبوا" إلى آخره، يقول: إذا وصفت المندوب فلا تلحق الصفة علامة الندبة، لا تقول: وا زيد الظريفاه، قال الخليل: لو جاز وا زيد الظريفاه، لجاز جاءني زيد الظريفاه، وتقريره: أنه لو جاز ذلك، لثبت جواز إلحاق علامة الندبة لما ليس مندوبا؛ لأن الظريف ليس هو المندوب، ولو جاز إلحاق علامة الندبة لما ليس بمندوب، لجاز: جاءني زيد الظريفاه، هذا تمام تقريره، ويونس يجيز وا زيد الظريفاه، ويرى أن الصفة مع الموصوف كالمضاف إليه مع المضاف، فكما جاز وا أمير المؤمنيناه جاز وا زيد الظريفاه، فليس ذلك بمستقيم، لأن أمير المؤمنين بكماله هو الاسم المندوب، وليس قولك: الطويل من تمام الاسم الذي هو زيد، فافترقا، وأيضًا فإنه قياس في اللغة. ثم قال:

والجنس مع إشارة والنادب والمستغاث الحرف فيها واجب

أخذ يذكر المواضع التي لا يجوز حذف حرف النداء فيها، ويكون واجبا، وهو اسم جنس، كقولك: يا رجل، ويا غلام، فلا تقول: رجل، ولا غلام. الثاني أسماء الإشارة، كقولك: يا هذا، ويا هذان، لو قلت: هذا، وهذان مناديا لم يجز، الثالث لفظ النادب، كقولك: وا زيدا أو يا زيدا، لو قلت: زيدا نادبا لم يجز.

الرابع المستغاث لو قلت: زيدا مستغيثا أو لزيد مستغيثا لم يجز، أما الجنس، فلأن الأصل يا أيها الرجل، ونحوه، واسم الإشارة يا أيهذا الرجل، فكرهوا الأخلال، وأما المندوب والمستغاث فيناسب التطويل ليحصل الغرض به، فلا يحسن الحذف مع مناسبه.

وشذ أصبح ليل مع أطرق كرا وتلك أمثال جرت كما ترى

يقول: وشذ قولهم: (أصبح ليل)، و(أطرق كرا)، والمعنى: (أصبح يا ليل)، و(أطرق يا كرا)، فهو اسم جنس منادى، وقد حذف معه حرف النداء. وبين العلة بقوله: "وتلك أمثال جرت"؛ لأن الأمثال يجوز فيها من الحذف والتخفيف ما لا يجوز في غيرها. ثم قال:

حذف المنادى جائز في مثل قول الكسائي يا سجدوا في النمل

قال: يجوز حذف المنادي للقرينة الدالة عليه، فمعنى قول القائل: يا أضرب زيدا، ويا أضربوا زيدا، أي: يا هذا ويا هؤلاء، فجاز حذفه للعلم به، وكذلك قراءة الكسائي[1]: (أَلَا يَا اسْجُدُوا) أي: يا هؤلاء اسجدوا، ثم قال:

(١) قرأ الكسائي، وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب بتخفيف "أَلَا" وقرأ باقي العشرة بتشديدها انظر: النشر: ٢/ ٣٢٣، والتيسير: ١٦٧، والإتحاف: ٣٣٦.

توجيه القراء ات: على قراءة الكسائي ومن معه بتخفيف "أَلَا" فيكون المعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، و"ألا" على هذه القراءة للتنبيه، و"يا" للنداء، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، و"اسجدوا" فعل أمر بني على حذف النون، والدليل على صحة هذا التخريج، أن الكسائي كان يقف على "ألا يا" ثم يبتدئ بـ "اسجدوا" إيضاح الوقف والابتداء: ١٦٩. وأما على قراءة تشديد اللام في "ألا" فعلى أنهما كلمتان، أن المصدرية، ولا النافية، ويكون بعدها "يسجدوا" فعل مضارع منصوب بـ "أن" المصدرية، والمصدر المنسبك من "أن وما بعدها" في محل نصب بدلا من "أعمالهم" على تقدير "لا" غير زائدة، أو في موضع جر على البدل من "السبل" على تقدير "لا زائدة" وكتابتها في المصحف: (أَلَّا يَسْجُدُوا) تؤيد هذه القراءة. انظر: البيان: ٢/ ٢٢١، والعكبري: ٢/ ٩٣، وتفسير القرطبي: ١٣/ ١٨٥، وزاد المسير: ٦/ ١٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٤٧..

[الاشتغال(١)]

والثالث المفعول منها اضمرا عامله بشرط أن يفسرا
اسم أتى من بعده فعل جرى مسطا على الضمير مخبرا
تسلط المفعول أن لو قدرا عمل في الأول من غير مرا
زيد ضربته مثال فأنتبه ومثله حبست أو مررت به

يقول: والثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها، وهو أيضًا قياسي كالثاني، وضابطه أن يتقدم اسم وبعده فعل، أو ما يقوم مقام الفعل مسلطا على ضميره، أو متعلقه تسلط المفعولية على وجه لو قدم على الأول لنصبه، كقولك: زيدا ضربته، وزيدا مررت به، وزيدا ضربت غلامه، وزيدا حبست عليه، أي: ضربت وجاوزت وأهنت ولابست، وإنما وجب حذف الفعل، لأنه فسر بعده، ولا يجمعون بين المفسر والمفسر، وما يتوهم من قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف:٤] إنه أتى بالفعل مع كونه قد فسر غير مستقيم، وإنما هو مثل قولك: علمت زيدا علمته كأننا لم نجيء بالفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الأول، وإنما جاءت الجملة الثانية تنبيها للجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له فافترقا. ثم قال:

---

(١) الاشتغال هو : أن يتقدَّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِيَّه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – فمثال المشتغل بالضمير : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بِهِ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً .

أما الفعل (مَرَّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصَّل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسَّبَبِيّ : زيداً ضربتُ غلامَهُ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالاسم الظاهر (غلامَه) ؛ لأنه سببيٌّ للاسم السابق ؛ وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيداً) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدِّم ونصبه على أنه مفعول به متقدِّم ، نحو : زيداً ضربتُ ، ونحو : بزيدٍ مررتُ . في هذا المثال توصَّل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيد) في محل نصب .

ونصـــبه يختـــار للتناســـب كقـــام زيـــد قبـــل ذاك فأنصـــب
وبعـــد الاســـتفهام أيضًـــا وإذا شـــرطية وحيـــث والنفـــي كـــذا
وإن يكـن مـن بعـده فعـل الطلـب لفظـا ومعنـى فهـو أقواهـا سـبب
كزيـــدا اضـــربه وزيـــدا غفـــرا لـــه الالـــه ذنبـــه وســـترا

أخذ يعدد المواضع التي يختار فيها النصب بضوابطها، فقال: منها أن تتقدم هذه الجملة جملة فعلية، كقولك: قام زيد وعمرا ضربته، فالنصب في عمرو أحسن؛ لأنه إذا انتصب بفعل مقدر، فيكون جملة فعلية معطوفه على فعلية، فيتناسبان وإذا رفعت، رفعت على الابتداء فلا تتناسب الجملتان، وبعد الاستفهام كقولك: أزيدا ضربته؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى، فكان تقدير الفعل أولى، وبعد النفي أولى؛ لأنه لازم تقدير الفعل، وبعد إذا، وحيث لما فيهما من معنى الشرط فكان تقدير الفعل أولى، وكذلك إذا وقع بعده فعل معناه الطلب، فإنه أقواها سببا في اختيار النصب كقولك: زيدا اضربه، وزيدا غفر الله ذنبه، لأن المعنى في غفر الله له: طلب الغفران له، وإنما جعلوه أقوى الأسباب؛ لأنه إنشاء وقع خبرا بتقدير الرفع فيحتاج في الرفع إلى تأويل، وإذا نصبت نصبت بفعل مقدر مثله، فلا يحتاج إلى تأويل، والذي يدل على جعلهم له أقوى الأسباب أن (أما) إذا وقعت مع غير ذلك من قرائن النصب غلبته، وكان الرفع المختار، كقولك: قام زيد وأما عمرو فقد ضربته، ولولا (أما) كان النصب أحسن، وإذا جاءت مع الطلب، كان الغلب للطلب، كقولك: أما عمرو فاضربه، وإذا غلب من غير قرينة، نصب، فلأن يغلب مع قرينة النصب أولى. وقوله:

ونحـــو: أمـــا خالـــد فســـقيا ومثـــل أمـــا جعفـــرا فرعيـــا

يقول: وكذلك إذا وقع المصدر بمعنى الطلب، فإن حكمه حكم الطلب الصريح في اختيار النصب. ثم قال:

والرفـــع مختـــار إذا لـــم تكـــن قـــرائن النصـــب علـــى تمكـــن

يقول: ومختار الرفع إذا فقدت قرائن النصب، كقولك: زيد ضربته؛ لأن الرفع غير محتاج إلى تقدير، ويحتاج النصب إلى تقدير الفعل الناصب، فكان الرفع أولى. وقوله:

وغلبوا (أما) وليست مع الطلب مع (إذا) مفاجئا فافهم تصب
كقولهم: قمت وأما جعفر فقد ضربته برفع أشهر

قد تقدم أن (أما) تغلب غير طلب من قرائن النصب، لاقتضائها المبتدأ غالبًا، فإذا جاء الطلب معها، قدم اعتباره عليها لما ذكرناه، وكذلك إذا التي للمفاجأة؛ لاقتضائها المبتدأ غالبًا، وبين ذلك بقوله:

"كقولهم: قمت وأما جعفر فقد ضربته برفع أشهر "
وإن تقل: قمت وأما عمرا فاضربه بالنصب بعمرو أحرى

فبين عليه الطلب لـ(أما) بخلاف غيره. ثم قال:

ويستوي من بعد: زيد قاما ونحوه الأمران مهما دا ما

يقول: ويستوي الرفع والنصب إذا تقدمت جملة ذات وجهين، كقولك: زيد قام وعمرو أكرمته؛ لأن الجملة الكبرى اسمية، والصغرى فعلية، فسوغوا في مثل قولك: (وعمرو أكرمته) بعدها الوجهين من غير ترجيح. ثم قال:

ونحو زيد قام أو قد سير به مغاير للباب فافهم وانتبه

أخذ يبين ما يتوهم أنه من هذا الباب، وقد تقد أن عقد الباب أنك لو سلط الفعل على الأول لنصبه، وقد علم أن (قام وسير به) لو سلط على الأول لم ينتصب لأنه لا اقتضاء للنصب فيه، فلذلك قال: مغاير للباب، فيجب الرفع على الابتداء والخبر. ثم قال:

وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ليس من الباب فبالرفع ذكر

يقول: وكذلك قوله: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر:٥٢] لأن فعلوه جملة وقعت صفة لشيء فلا يجوز أن تقدر ناصبه لما قبل الموصوف، وأيضًا فإنه يغير المعنى المقصود لو نصب، لأنه لا يرجع بالمعنى إلى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر وهو خلاف ما قصد وخلاف ما يستقيم. ثم قال:

وقيل إنا كل شيء فضلا بالنصب حتى ينفي المحتملا

يقول: وقبل قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩] المختار النصب لينتفي الاحتمال الذي يأتي من الرفع، ألا ترى أنك إذا رفعت جاز أن يكون خلقناه صفة لشيء، فلا يفيد المعنى المقصود من أنه خلق كل شيء، وإذا نصب تعين المعنى المقصود؛ لأنه يكون منصوبًا بتقدير خلقناه، فيفيد أنه خلق كل شيء، وهو المعنى المقصود. ثُم قال:

وإن يقع (هلا) و(إن) وما أقتضى فعلا فأوجب نصبه على رضا

أخذ يذكر ما يتعين فيه النصب من هذا الباب، فقال: وإن يقع حرف مما يقتضي الفعل لزوما قبل الاسم الواقع في هذا الباب، كقولك: إن زيدًا ضربته ضربته، وقولك: هلا زيدا ضربته، ونحو ذلك وجب النصب، ليوفر على الحرف ما يقتضيه وجوبا، وإذا وجب تقدير الفعل، وجب النصب؛ لأنه لازم لتقديره. ثم قال:

وفاجلدوا في (النور) بعد (الزانية) من جملة أخرى تكون ثانيه
أو فاؤه للشرط لا يعمل ما من بعد فيما قبلها مقدما
ومن يقل بل هو من ذا الباب فنصبه المختار في الصواب

أورد ذلك اعتراضا على قولهم: إن الجملة الطلبية في هذا الباب يختار معها النصب، وهي أقوى قرائن النصب، وقد أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور:٢]، ولا يجمع القراء على غير المختار، فاحتيج إلى الجواب عنه، فأجاب سيبويه بأن قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية بعد الجملة الأولى، والتقدير: (ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني)، ثم قدر سؤال عن حكمها، فقيل: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ﴾، ولا يعمل فعل في جملة في اسم من جملة أخرى قبلها فخرج بذلك عن أن يكون من هذا الباب، وقال المبرد: هو قول القائل: الذي يأتيني فأضربه، فالفاء في قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ لمعنى الشرط، ولا يعمل ما بعد فاء الشرط فيما قبلها، فخرج عن هذا الباب؛ لأن شرطه أنك لو سلطت الفاعل على الأول، لنصبه، فبهذين التقديرين يجب الرفع لخروجه عن هذا الباب، فلا يبقى إلا الرفع، وقوله: "ومن يقل بل هو من ذا الباب" يقول: ومن لا يقدر خروجه عن هذا الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قراءة شاذة. ثم قال:

[التحذير[١]]

ورابـــع مـــا نصـــبوا وحـــذروا مـــا بعـــده أو كـــرر المحـــذر
إيـــاك والأســـد أو أن تحـــذفا و الأســـد الأســـد أيضًـــا فاعرفـــا

يقول: الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل فيها بضابط قياسي أن يكون منصوبا على التحذير، وذكر بعد المحذور منه، وكذلك إذا كرر المحذور منه، ثم مثل بالقسمين، فالأول كقولك: إياك والأسد، و(رأسك والسيف)، و(إياك أن يحذف أحدكم الأرنب).

---

(١) **التحذير**: هو تنبيه المخاطب إلى أمر مذموم أو مكروه ليتجنبه، فإذا أردنا أن نحذر الإنسان من شيء مكروه أو يُخشى منه فإننا نستخدم هذا الأسلوب.

مثال:

الإهمال يا طلاب : هنا نحذر الطلاب من صفة الإهمال ليتجنبوها.

أركان أسلوب التحذير:

يتكون أسلوب التحذير من ثلاثة أركان وهم :

١-المحذَّر (بفتح الذال وتشديدها) وهو الشخص المتحدث.

٢-المحذِّر (بكسر الذال وتشديدها) وهو من نوجه إليه النصيحة.

٣-المحذَّر منه وهو الصفة السيئة أو الخلق الذميم أو الشيء الضار الذي نحذر المخاطب منه ليجتنبه.

مثال:

-إهمال الواجبات أيها الطالب : وهنا المحذَّر هو الشخص المتحدث الذي يوجه النصيحة أما المحذِّر فهو الطالب الذي نوجه إليه النصيحة، والمحذَّر منه هو الصفة السيئة وهي إهمال الواجبات التي نحذر الطالب منها ليجتنبها.

إعراب أسلوب التحذير:

يتم إعراب المحذر منه مفعول به منصوب على التحذير بفعل محذوف تقديره احذر أو اجتنب، فإذا كان في حالة الإفراد فيحذف الفعل جوازًا أو ذكره. أما في الصور الثلاث الأخرى (التكرار، العطف، لفظ إياك) وجب حذف الفعل لأن التكرار والعطف وإياك جميعًا تقوم مقام الفعل ولا يمكن الجمع بين المعوض والمعوض عنه.

والثاني كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار والصبي الصبي، أي باعد نفسك عن الأسد والأسد عنك، واتق الجدار، والصبي؛ وإنما التزموا حذف الفعل، لأن المعنى باعد نفسك وباعد الأسد، فجعلوا أحد عوضا عن النطق بالفعل، كما أنه لما كان معنى قولهم: الأسد الأسد أحذر الأسد أحذر الأسد، جعلوا أحدهما عوضا عن النطق بالفعل، ومن أجل ذلك إذا ذكر أحدهما في البابين، لم يجب حذف الفعل، ودليل وجوب أنه كثر في كلامهم ولم يسمع ذكر الفعل.

وحـذف واو العطـف فيـه ضـعفا خـلاف مـن فـي قـولهم أن تحـذفا

يقول: إن المعنى، إياك والأسد، أو إياك من الأسد، وكذلك إياك أن تحذف ولا يجوز أن تقول: إياك الأسد؛ لأن واو العطف لا تحذف، وحرف الجر لا يحذف مثل: (من الأسد) بخلاف قولك: إياك من أن تحذف، إذا قدرته بمن جاز أن تحذفها؛ لأن حروف الجر تحذف مع (أن)، و(أن) كثيرًا مستمرًا، فمن ثم جاز إياك أن تحذف، ولم يجز إياك الأسد. ثم قال:

" المفعول فيه[١] "

وكـــل مـــا وقـــع فيـــه فعـــل فأنصـبه إن قـدرت فـي مـن قبـل
واســم الزمــان كلــه قــد عصــما والشـرط فـي المكـان يـأتي مبهمـا
وهـو الجهـات السـت أو مـا عـدا مثـــل مكـــان ولـــدي وعنـــدا
وعممـــوا دخلـــت فـــي الأصـــح مثـل دخلـت الـدار فـأفهم نصـحي
و عامــل الظــرف يكــون مضــمرا يقـول يومـا فـي جـواب كـم سـرى
وقــد يجــي بعامــل قــد فســرا مثـل جميـع بـاب مـا قـد ذكـرا

أخذ يذكر المفعول فيه، ويعبر عنه بالظرف، وحده بأنه الذي يقع فيه فعل الفاعل، وبين أنه يكون منصوبا إن قدرت (في) قبله، يعني: وإن أتيت بها خفضت، وقوله: "واسم الزمان كله قد عجما " يقول: أسماء الزمان كلها يصح أن تقع ظروفا منصوبة بتقدير

---

(١) **المفعول فيه أو الظرف**: هو اسم منصوب يأتي معربًا أو مبنيًا في محل نصب، وينقسم هذا الظرف إلى ظرف زمان وظرف مكان.

– **ظرف زمان**: هو الكلمة التي تأتي لتوضيح زمن الجملة والإجابة عن سؤال متى مثل، صباحًا، مساءً، ظهرًا، ليلًا، صيفًا.

– **ظرف مكان**: هو الكلمة التي تأتي لتوضيح المكان وهي بمثابة إجابة عن سؤال أين، مثل وراء، فوق، تحت، أمام، خلف، بين.

إعراب المفعول فيه "الظرف":

يُعرف الظرف دائمًا منصوبًا، مثل:

– نستريح من عناء العمل ليلًا (ليلًا: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– نلبس الملابس الصوفية شتاءً (شتاء: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– تنزهت بين الأشجار (بين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– الجنة تحت أقدام الأمهات (تحت: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

– وكان وراءهم ملك (وراء: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وشبه الجملة في محل نصب خبر كان مقدم)

(في)، وأما أسماء المكان، فلم يقع منها هذا الموقع إلا ما كان مبهما، وإنما كان كذلك، لما في الفعل من الدلالة على الزمان المبهم، والمعين، ولما لم يكن للفعل دلالة على المكان المعين، لم يعد إليه، وعدي إلى المبهم، لما كان يتضمنه خاصة، وقوله:

وهو الجهات الست أو ما عدا نحو مكان ولدى وعندا

أخذ يفسر المكان المبهم، وأكثر المتقدمين فسروه بالجهات الست، وما في معناها، مثل: فوق، وتحت وأمام، ووراء، ويمين وشمال وأجروا مجراه لفظ مكان لكثرته، ولذا، وعند لتأكيد الإبهام فيهما وقوله: " وعملوا دخلت في الأصح "يقول: قد استعملوا دخلت في جميع ظروف المكان المختصة، لكثرته استعماله فيها، مثل: دخلت الدار والمسجد والسوق، ولذلك قال: "و عملوا " وقوله: "في الأصح " يشير إلى خلاف من يزعم أنه متعد، وأنها بعده مفعول به لا ظرف. ثم قال: "وعامل الظرف يكون مضمرًا " يقول: وقد ينتصب الظرف بعامل مضمر، أي: محذوف عند قيام القرينة، كقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة، وكذلك كم سرت؟: يوما أو يومين. ثم قال: وقد يجيء الظرف منصوبًا بعامل يفسره ما بعده، كباب (زيدا ضربته)، وتجري فيه جميع الوجوه المذكورة على تفصيلها، فتقول: (اليوم سرت فيه)، و(ما اليوم سرت فيه)، وأما (اليوم سرت فيه)، و(ليوم سر فيه)، فيكون النصب أولى، و(زيد قام واليوم سرت فيه)، فيستوي الأمران، و(إن اليوم سرت فيه)، فيجب النصب، فقس على ذلك جميع الباب. ثم قال:

[المفعول له[1]]

وعلــة الفعــل هــو المفعــول لــه ينصـــب عـــن تقـــدير لام قبلـــه

إن كـــان فعـــل الفاعـــل المعلـــل مـــع اقتـــران زمـــن محصـــل

أخذ يذكر الرابع من المفاعيل وهو المفعول له، وحده بأنه علة الفعل، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدرة، وأن يكون فاعل الفعل المعلل مقارنا له في الوجود، فأن فقد أحدهما، أظهرت اللام، كقولك: جئتك السمن واللبن ولا كرامك الزائر، وخرجت اليوم، لمخاطبتك زيدًا أمس. ثم قال:

مقــارن مفعــول فعــل فــي السـعه بـــواو معنـــى مـــع مفعـــول معـــه

فالفعــل لفظــا مــع جــواز العطــف يــأتي علــى وجهيهــا فــي العــرف

وإن يضــعف عطفــه فــي الحكــم جئـــت وزيـــدا نصـــبوا بعلـــم

---

(١) **المفعول له ، هو** : المصدرُ المبيّنُ لسببِ الفعلِ ، المشاركُ لفعله في الوقت ، وفي الفاعل .

ويُسمَّى : المفعول لأجله ، أو : من أجلِه .

شروطه : خمسة ، هي :

١- أن يكون مصدراً .

٢- أن يُفْهِم عِلَّة (أي : يُفيد التَّعليل) فهو صالح لجواب السؤال : لماذا ؟

٣- أن يكون قلبيّاً (أي : مِنْ أفعال النَّفس الباطنة ، كالرَّغْبَةِ ، والْحُبِّ ، والْخَوف) وليس من أفعال الحواس الظاهرة ،كالضَّرْب ، والقِراءة ، والمشْي ، والأكْل ، والقَتل (اشترط هذا الشرط بعض المتَأَخّرين) .

٤- أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الزَّمن .

٥- أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الفاعل .

(هذان الشرطان الأخيران اشترطهما الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيّ ، والمتأخِّرُون) .

وتتحقق هذه الشروط في قولك : اسْجُدْ لله شُكْراً . فشكراً : مفعول له منصوب ؛ لأنه مصدرٌ قَلْبي من أفعال النّفس الباطنة ، ويُفيد التعليل ؛ لأنَّه بَيَّنَ سبب وقوع الفعل (سجد) وهو مُتَّحد مع الفعل في الزمن ، فَزَمنُ الشكر هو زمن السجود ، ومُتحد مع الفعل في الفاعل ؛ لأن فاعل الشكر هو نفسه فاعل السجود . ومنه قول الناظم : جُدْ شكراً ودِنْ . وبقوله (دِنْ) يُفْهَمُ منه جواز حذف المفعول له إذا دلّ عليه دليل ، والتقدير: دِنْ لله شُكراً .

والفعل معنى عطفه معين إن صح أولا فانتصاب بين
والعطف فيما شان زيد وزفر والنصب فيما شأنه وابن عمر

أخذ يذكر الخامس من المفاعل، وهو المفعول معه، وحده بأنه المقارن لمعمول فعل بواو مع، وإنما قال: في حال السعة، لأن بعضهم يزعم أن المفعول معه قياسي، وفيما سمع ليس بقياسي، وقوله:

فالفعل لفظًا مع جواز العطف يأتي على وجهيهما في العرف

يقول: إن كان الفعل لفظيا وجاز العطف، فإن شئت عطفت وإن شئت نصبت على المفعول معه، كقولك: (ضربت أنا وزيد)، وقوله[1]:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكليَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ

لأن لفظ الفعل قوي في العمل، فان شئت عطفت، وإن شئت نصبت، وقوله: "وإن تضعف عطفه في الحكم " يقول: وإن يكن شرط العطف مفقودا، تعين النصب على المختار، لضعف العطف، ولفقدان شرطه في المختار، كقولك: جئت وزيدا، وقوله: " والفعل معنى عطفه معين " يقول: فان كان الفعل مقدرا من حيث المعنى مثل: ما شأنك ومالك وحسبك، فأن صح العطف تعين، وإن لم يصح العطف، تعين النصب على المفعول معه، ثم مثل بما يصح فيه العطف بقوله: " والعطف فيما شأن زيد وزفر "؛ لأن العطف على الظاهر يصح، فيتعين النصب، وقوله: " فيما شأنه وابن عمر "؛ أن العطف على المضمر المخفوض ضعيف، فتعين النصب في قوله: " وابن عمر " ثم قال:

---

(١) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله.

و (بني أبيكم) : أراد بهم الاخوة.

والمعنى – كما قال العينيّ –: "كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متّصلين اتّصال بعضكم ببعض كاتّصال الكُليتين وقربهما من الطّحال؛ وأراد الشّاعر بهذا الحثّ على الائتلاف والتّقارُب في المذهب، وضَرَبَ لهم مثلاً بقُرب الكليتين من الطّحال". المقاصد النّحويّة ٣/١٠٢.

والشّاهد فيه: (وبني أبيكم) حيث نصبه بالفعل الّذي قبله – فكونوا – بواسطة الواو.

انظر: الكتاب ١/٢٩٨، والأصول ١/٢١٠، ومجالس ثعلب ١/١٠٣، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٢٦، ٢/٦٤٠، والتّبصرة ١/٢٥٨، وشرح المفصّل ٢/٤٨، ٥٠، وأوضح المسالك ٢/٥٤، والمقاصد النّحويّة ٣/١٠٣، والتّصريح ١/٣٤٥، والهمع ٣/٢٤٤، والدّرر ٣/١٥٤.

[الحال[1]]

وهيئـــة الفاعـــل والمفعـــول حـال مـن المنصـوب فـي المنقـول
ضـــربت زيـــدا قائمـــا فاجعلهـــا حـال مـن المنصـوب فـي المنقـول
ضـــربت زيـــدا قائمـــا فجعلهـــا لمـــن تشـــاء منهمـــا واقبلهـــا
وقـــد يكـــون منهمـــا مجتمعـــه لقيتـــه مســـلمين فـــي دعـــه

أخذ يذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات، فأولها الحال، فقال: هي هيئة الفاعل أو المفعول، ثم مثل بقوله: " ضربت زيدًا قائمًا " ثم قال: " فاجعلها في هذا المثال لمن يشاء منهما "؛ لاحتمال أن يكون ههنا من الفاعل والمفعول، ثم قال: وقد تكون منهما مجتمعة " يقول: وقد يكون منهما معا بلفظ واحد كقوله: " لقيته مسلمين" (فمسلمين) حال من الفاعل والمفعول معا: ثم قال:

وشـــــرطها تنكيرهـــــا وأو وا أرســـلها ألعـــراك فيمـــا ينقـــل
ووحـــده المعنـــى بـــه منفـــردا فعلتـــه جهـــدك قـــل: مجتهـــدا

يقول: وشرطه الحال أن تكون نكرة، كراهة أن تلتبس بالصفة في مثل قولك: ضربت زيدا الراكب، و(أرسلها العراك)، مؤول بـ (معركة)، فهو وإن كان لفظ لفظ المعرفة فمعناه التنكير، وأبو علي يقول: تأويله تعترك العراك، (فتعرك) المقدر هو

---

(١) **الحال**: هو اسم منصوب يأتي لبيان هيئة صاحب الحال عند وقوع الفعل، ودائما ما يأتي الحال منكرًا ويأتي بمثابة جوابًا لجملة استفهامية تكون أداة الاستفهام فيها هي ''كيف'' ، أي كيف كان حال صاحب الحال.

مثال: دخل المعلم مبتسمًا

مبتسمًا هنا حال وصاحب الحال هو المعلم، فلو سألت كيف دخل المعلم ستكون الإجابة أنه دخل مبتسمًا، وبذلك يجيب الحال عن السؤال بكيف عن صاحب الحال.

إعراب الحال:

دائمًا يعرب الحال منصوبًا وعلامات نصب الحال هي الفتحة إذا كان مفرد أو جمع تكسير، والياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم، ويُنصب بالكسرة بدلًا عن الفتحة إذا كان جمع مؤنث سالم.

الحال، (والعراك) منصوب على المصدر، وكذلك مررت به وحده أي منفردا أو ينفرد وحده، وكذلك فعلته جهدك أي مجتهدا أو تجتهد جهدك.

وقـــدموا فـــي العامـــل الفعلـــي وشـــــبه خـــــلاف معنـــــوي

وقـــل مـــررت راكبًـــا بعمـــرو الحـــــال للضـــــمير لا للجـــــر

يقول: إن العامل في الحال يكون فعلا صريحا، كقولك: ضربت زيدًا قائمًا، وقد يكون شبه فعب كقولك: زيد ضارب، وقد يكون معنى فعل كقولك: هذا زيد قائما. فالأول والثاني يعملان في الحال متقدمة كقولك: قائما ضرب زيد وقائما زيد ضارب، ولا تقول: قائما هذا زيد، لضعفه، وقوة الأولين، ثم قال: " وقل مررت راكبًا بعمرو " يقول: ولا يتقدم حال المجرور عليه، فلذلك إذا قلت: مررت قائما بعمرو، كان الحال من المضمر الفاعل من المضمر الفاعل في مررت لا من عمرو، ويتبين بمثل مررت قائمة بهند فيتعين المنع، ومررت قائمًا بهند فيتعين الجواز.

هذا قول الأكثرين، وإنما منعوه، لأن الحال فيه معنى الوصفية فكرهوا أن يقدموها عليه، ويدل على الامتناع أن مثل ذلك وقع كثيرًا فلو كان جائز لوقع، ولو وقع لنقل، فدل على أنه ممتنع عندهم. ثم قال:

وأوقعوا في موضع الحال الجمل ما لـم تكـن مـن بـاب الإنشـاء وسـل

تلـــزم الاســـمية واو الحـــال وشـــد حـــذفها بـــلا مقـــال

وجـــوههم مســـودة تـــأو لـــو مفعـــولا أو لـــو وهـــا يســـتثقل

وحـــذفت فـــي مثبـــت المضـــارع ويـــره جـــواز بـــلا مـــدافع

يقول: إن الجملة الخبرية تقع حالا؛ لأنه في معنى الخبر، فكما لا يقع الإنشاء خبرا فكذلك لا يقع حالا، ثم ذكر أنها تكون اسمية وفعلية، والفعلية بفعل ماض ومضارع، وكل منهما يكون مثبتا ومنفيا، فقال: " تلزم الاسمية واو الحال " كقولك: جاء زيد ويده على رأسه، وحذف الواو معها استغناء بالضمير شاذ، وحذف الضمير استغناء بالواو فصيح، كقولك: جاء زيد وعمرو منطلق، ثم أورد اعتراضا وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠]؛ لأنه ظاهر في أن الجملة

الاسمية حال بغير واو، وأجاب بجوابين: أحدهما أنه متأول على وجهين أحدهما أنه مفعول ثان لترى ولا يلزم من صحة كونه حالا في المعنى امتناع أن يكون مفعولاً، والثاني أن يكون حالا، وجاز حذف الواو كراهة اجتماع الواوين، كما حذفت واو العطف من قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾﴾ [الغاشية:٨]، والمعنى: ووجوه تخفيفا لاجتماع الواوين، ثم قال: "وحذفت في مثبت المضارع "، كقولك: جاء زيد يقرأ، ولا يقال في مثله (ويقرأ)، لأنه في معنى قارئا معنى وزنة، ثم قال: "وغيره جوز بلا منافع" أي جوزوا الواو وحذفها في غير المضارع (سوله) كان مضارعًا منفيًا أو ماضيًا مثبتًا أو منفيًا. ثم قال: وقولهم في الحال هذا بسرا أطيب منه رطبًا وتمرًا.

عامله أطيب ليس هذا ومن يقل هذا فهذا هذا

يقول: إذا فضل الشيء على نفسه باعتبار حالين أو زمانين أو مكانين، أو نحو ذلك، فالعامل فيها أفضل التفضيل كقولك: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وقيل العامل في (بسرًا) ما في هذا من معنى الإشارة، والعامل في (رطبًا) أطيب، وهو غلط من وجوه: منها أن الحال من هذا لا يفيد معنى المبتدأ، بل يكون المبتدأ على إطلاقه من حيث كان التقييد للإشارة، ومداول المبتدأ الذات المحكوم عليها، ولو كان حال الإشارة تقيدا للمبتدأ لا لامتنع هذا قائمًا أبي، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢] ونحو ذلك، ولذلك كان قولك: (هذا قائمًا أبي)، و(هذا أبي) بمعنى واحد باعتبار الأخبار عن المبتدأ، فيجب أن يكون (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، و(هذا أطيب منه رطبًا) بمعنى واحد، وتبين فساده من جهة أنك فضلت شيئا على نفسه باعتبار واحد. ومنها أنك إذا قلت: هذا بسرًا أطيب منه رطًبا وجعلت معنى الإشارة عاملاً في (بسرًا) وجب أن يكون في حال الإشارة (بسرًا): لأن المعنى أشير إليه في حال كونه بسرًا، فإذا كان على غير حال البرية امتنع، ونحن قاطعون بجواز ذلك، كان بلحًا أو بسرًا أو رطبًا. ومنها أن (أطيب) له تعلق بالمفضل والمفضل عليه، وقد وجب تعلقه بالمفضل، وهو حال البسرية؛ لأن المعنى عليه، قوله: "ومن يقل هذا فهذا هذا "، يعني: ومن يقل إن العامل في (بسرًا) هذا، فهذا يقول الهذيان، لما ثبت من فساده. ثم قال:

ويحذف العامل نحو مرشدا و واجب إذا أتى مؤكدا

كقـــولهم: زيـــد أبـــوك عاطفـــا وهـــو بتقـــدير أحـــق كاشـــفا

وشـرطها تقـدير مضـمون الخبـر إذا العطـــوف مثبـــت لمـــا ذكـــر

يقول: إن عامل الحال يجوز حذفه عند قيام قرينة دالة عليه، كقولك: للمسافر راشدا ومرشدا ومهديا، ونحو ذلك، إذ لا يتلبس أن المعنى سافرت على هذه الحال. ثم قال: ويجب حذف عامل لحال المؤكد، لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل، واللفظ قائم مقامه، وفسرها أنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في الجملة الاسمية: كقولك زيد أبوك عطوفا، والمعنى: زيد أبوك أحقه عطوفا؛ لأنه لا يستقيم تقييد (الأبوة) بحال لفساد المعنى، والمعنى والعلم ضرورة يأتي تقييدها؛ لأنه يستلزم نفي المقيد عند نفيها، فعلم أن المراد (أحقه عطوفًا) ليكون التقييد راجعًا إلى معرفته، فيرجع بهذا التقدير إلى المقيدة فيدخل في حد الحال، وهذا التفسير للمؤكد أولى، لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقق المؤكد الذي هو (الأبوة) ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام، ومن فسر المؤكد بأنها التي علمت بدليل غير الحال فيدخل (دعوت الله سميعا) و﴿فَآيِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران:١٨]، و﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ [النمل:١٠] ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه، فان التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع. ثم قال:

[التمييز[1]]

ما يرفع الإبهام مستقرا ... عن ذات التمييز مستمرا
مذكورة وتلك في المقدار ... فالعدد اذكره بباب جار
وغير كمثل رطل جبنا ... لمفرد أو جمع أو مثنى
بفرد في الجنس الذي لا فردا ... له كزيتا علا وزيدا
إلا إذا ما قصدوا الأنواعا ... وأجمعوا في غيره إجماعا
وكل تنوين ونون اثنين ... فالحذف والخفض معا في ذين
وحملوا النصب بباب ساجا ... على المقادير بوجه راجا
وقدرت في طاب زيد نفسا ... وطيبه أو طيب زيد مسا
في نسبة إضافة أو جملة ... أو صفة رافعة في الجملة
ودره وحسب زيد بطلا ... من باب طاب لا كر طل عسلا
وقال قوم: هو حال زيد ... وهو بعيد موجب للقيد

أخذ يذكر الثاني من المنصوبات المشبه بالمفعول، وهو التمييز، فقال في حده: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات، فقوله: " المستقر" ليخرج نحو: هذه ذات قرء حيض، فقولك: (حيض) رفع الإبهام، في (قرء) لاحتماله الطهر والحيض، وليس بتمييز؛ لأن

---

(١) **التمييز**: هو اسم نكرة دائمًا يكون منصوب والهدف منه توضيح المقصود من الاسم الذي يسبقه، إذ يحتمل أن يكون له أكثر من معنى إذا لم يتم تحديده بالتمييز. أو هو اسم جامد فضلة أي أنه ليس من أصل الجملة، يأتي ليزيل الإبهام عن الجملة.

مثال: أمتلك ثلاثون كتابًا

التمييز في هذه الجملة هو كلمة كتابًا، فلولا وجود التمييز ما عرفنا ماذا يمتلك فقد يكون يمتلك ثلاثون قلمًا أو أي شيء آخر. إذا جاء التمييز لتوضيح الجملة وإزالة الإبهام عنها.

إعراب التمييز:

ينصب التمييز ولكن يجوز جره أيضًا، وعلامات نصب التمييز هي الفتحة إذا كان مفرد أو جمع تكسير، والياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم، ويُنصب بالكسرة بدلًا عن الفتحة إذا كان جمع مؤنث سالم.

(القرء) له دلالة على كل واحد منهما، بخلاف، نحو عشرين، فانه لا دلالة له على كل واحد منهما بظهور ولا اشتراك، وقوله: " عن ذات "، ليخرج الحال فانه يرفع الإبهام، ولكن عن الهيئات، وقوله: " مذكورة " يقول: إن هذه الذات المبهمة تكون مذكورة وتكون مقدرة، والمذكورة في المقادير كالمعدود، والموزون والمكيل، والمسموح.

وقوله: " فالعدد أذكره بباب ..... وشبهها، وفي النسب الإضافية، فالأول كقولك: طاب زيد نفسا، لأنك لما قلت: (طاب زيد) احتمل أن تقصد نسبة الطيب إليه أو إلى أبيه أو إلى حده أو إلى عمه أو غيره، فصار المنسوب إليه محتملا، فاذا فسر جرى كتفسير الذات المذكورة، لأن الباب واحد، وكذلك اذا قلت: (زيد طيب أبا)، فإنك لما قلت: (طيب) احتمل أن تقصده أو تقصد أمرا يتعلق به، أو يكون طيبا باعتباره كما تقدم في (طاب)، وكذلك إذا قلت: يعجبني طيب زيدا أبا، كان كما ذكرناه في الاحتمال. ثم قال: " ودره وحسب زيد بطلا"، توهم كثير من النحويين أن هذا من باب تمييز الذات المذكورة، كقولك: رطل زيتا، وليس بمستقيم؛ لأنه ليس في قولك: لله در زبد فارسًا وحسب زبد بطلا ذات مبهمة تفسر، وإنما هو من (باب يعجبني طيب زيد أبا)، أنه نسب (در) إلى (زيد) وإلى (الضمير) أو غيرهما على سبيل المدح، وهو يعني: مدح أمر يتعلق به من فروسية، أو علم، أو كرم، أو غير ذلك مما يمدح به، وكذلك حسب زيد نسبت الكفاية إلى زيد، وهو يعني كفاية أمر يتعلق به، فهو مثل قولك: يعجبني طيب زيد أبا سواء.

قوله: " وقال قوم: هو حال زيد " يقول: إن بعضهم يزعم أن قوله القائل: (لله دره فارسًا) حال من الضمير في (دره)، أو من زيد، أو من غير ذلك على حسب ما يذكر بعده، ولا ليس بمستقيم، وقد بينه بقوله: وهو بعيد موجب للقيد "، يقول: لو كان حالاً، لوجب أن يكون مدحه مقيدًا، بكونه على هذا الحال، فلو قال: (لله در زيد راكبًا) فهو حينئذ غير راكب لم يستقم والمعلوم بخلافه.

تمييز طاب قد يجيء موافقًا لما يليه فليكن مطابقا

يقول: إذا قلت: طاب زيد أبا، فقد يكون المدح له باعتبار كونه أبا، فيكون التمييز موافقا لما يليه، فيطابقه في الأفراد والتثنية والجمع، فإذا قصدت إلى هذا المعنى وجب

أن تقول، طاب زيد أباب، فطاب الزيدين أبوين، وطاب الزيدون أبا، وذلك واضح ثم قال:

تقديمه عن سيبويه عابا و المازني أجاز تقسيما طابا

يقول: إن مذهب سيبويه أن لا يتقدم التمييز بحال؛ لأنهم قد علم أن قولهم: عندي رطل زيتا، أصله: (زيت رطل)، وسمن منوان فقصدوا إلى التمييز، ليحصل الابهام الذي يستلزم التشوق إلى تفسيره، ثم فسروه، ليعلم موقعه، وليكون كأنه ذكر مرتين مبهما أو تفسيره فلو قدموا، فات هذا المعنى المقصود، لكونه ذكر من أول الأمر مفسرا وفرق المازني بين أن يكون العامل فعلا، وغيره فأجاز التقديم في الفعل ووافق في غيره، وما ذكرناه من المعنى يلزمه، لأن معنى قولهم: طاب زيد علما، في الأصل: (طاب علم زيد): فقصدوا إلى الإبهام ثم التفسير لذلك الغرض، فإذا قدم فات الغرض المذكور كما في المفرد سواء:

[المستثنى[1]]

ومـــا أتـــاك مخرجـــا بـــإلا وبابهـــا متصـــل فعلـــى

شرع يذكر القسم الثالث من المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو المستثنى، فقال: في حد المتصل ما أتى بعد إلا وأخواتها مخرجًا، يعني بقوله: " مخرجًا" إنك لو لم تذكره لدخل في المستثنى منه كقولك: جاء القوم إلا زيدًا، إذا كان (زيد) من جملة القوم المذكورين، ثم قال في حد المنقطع:

وغيـــره منقطـــع فخـــذه حـــد إلا حمـــارا بعـــد مـــا جـــاء أحـــد

يعني: وغير المخرج المذكور بعد إلا وبابها هو المنقطع، ثم مثله بقوله: "ما جاءني أحد إلا حمارًا؛ لأن (الحمار) ليس من جملة الأحدين، فهو غير مخرج، وكذلك ما يأتيك على هذا النحو حتى لو قيل: جاء القوم إلا زيد، و(القوم) المعهودون ليس (زيد) منهم كان منقطعًا.

وانصـــبه بعـــد موجـــب أو قـــدما علـــى الـــذي اســـتثنى منـــه وأســـلما

---

(١) **المستثنى**: اسم يذكر بعد أَداة استثناء مخالفاً ما قبلها في الحكم، مثل (ربح التجار إلا خالداً).

وأَركان الاستثناء كما في المثال ثلاثة: مستثنى منه (التجار)، ومستثنى (خالد)، وأداة الاستثناءِ (إلا)، أما الحكم فهو (ربح). وليذكر الطالب الأُمور التالية:

١-إن لم يكن في الجملة مستثنى منه فلا عمل لأداة الاستثناء، وما بعدها يعرب كما لو كانت أداة الاستثناء غير موجودة مثل (ما ربح إلا خالد). ويسمى التركيب استثناء ناقصاً أو مفرغاً. أما النقص فلفقدان المستثنى منه وأما التفريغ فإن العامل قبل الأداة تفرغ للعمل فيما بعدها. وعلى هذا فليس الكلام استثناء وإنما هو حصر فقط.

٢- الاستثناء المتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه كالمثال المذكور فـ(خالد) من جنس (التجار).

والاستثناء المنقطع ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ويختار فيه النصب دائماً مثل (رحل التجار إلا بضائعهم) والغرض من ذكره دفع التوهم الحاصل حين الاقتصار على (رحل التجار)، فإن السامع قد يظن أنهم رحلوا ببضائعهم كما هي العادة، فذكر الاستثناء استدراكاً ودفعاً للتوهم.

ونقلوا أن نبي تميم تجيز الرفع على البدلية إن صح تسليط العامل على ما بعد أداة الاستثناء.

٣- أدوات الاستثناء ثمان: ((إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون)).

ومثلـــه منقطـــع فـــي الأكثـــر ومـع خـلا أو مـع عـدا فـي الأظهـر
ولـيس ثـم مـا خـلا ومـا عـدا أو لا يكـون انصـب جميعـا واسـعدا
والبـــدل المختـــار بعـــد إلا مـــن غيـــر موجـــب ذكـــرت قـــبلا
واجعلـــه للعامـــل فـــي التقـــدير فـــي غيـــر موجـــب ولا مـــذكور
وهـــو المفـــرغ فخـــذه ســـالما ومنعـــوا مـــا زلـــت إلا قائمـــا

أخذ يذكر إعراب المستثنى على اختلاف أحواله، فقال: يكون منصوبا إذا كان الاستثناء بإلا من كلام موجب، كقولك: جاء القوم زيدا، أو قوله: "أو قدما على الذي " قدمته مثل قولك: ما جاءني إلا أخاك أحد، فإنه يجب نصبه لأنه قدم على المستثنى، وقوله:

"ومثلـــه منقطـــع فـــي الأكثـــر ومـع عـدا ومـع خـلا فـي الأظهـر"

يقول: وهذان القسمان مما يجب نصبهما في الأكثر إلا أن المنقطع يجوز فيه البدل في لغة بني تميم، ومع (عدا وخلا) يجوز فيه الخبر على أن يكون حرفي جر، وهو قليل لم يذكره سيبويه ولا المبرد وقوله: " وليس ثم ما خلا وما عدا ". يقول: ويجب النصب وفي هذه المواضع أيضًا، وقوله: "و البدل المختار بعد إلا " يقول: ويختار في المستثنى البدل، ويجوز النصب إذا كان مستثنى من كلام غير موجب، وذكر المستثنى منه، كقولك: ما جاءني أحد إلا زيد، وما ضربت أحد إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد.

وقوله: " وجعله للعامل في التقدير " يقول: واجعل المستثنى معربا بما يقتضيه العامل قبله في المستثنى منه إذا كان مستثنى من كلام غير موجب، ولم يذكر المستثنى منه كقولك: ما جاءني إلا زيد فرفع، وما ضربت إلا زيدا فنصب، وما مررت إلا بزيد فنخفض.

وقوله: " وهو المفرغ فخذه سالما " يقول: وهذا القسم الآخر يسمى الاستثناء المفرغ، لأنه فرغ العامل له حيث حذف المستثنى منه، وقوله: " ومنعوا ما زلت إلا قائمًا" تنبيه على أن مثل هذا لا يستقيم أن يكون من هذا الباب، لأن معنى مازال ثبت فيصير مفرغا في الإثبات، وأيضًا فإنه يؤدي إلى أن يكون قائمًا مثبتًا، لأنه في سياق ما

زل منفيا لوقوعه بعد إلا في كلام مثبت، أما نصب المستثنى بألا في كلام موجب مثل قام القوم إلا زيدا فلأنه وقع فضلة، ولا يستقيم فيه غير النصب، وعامله المستثنى منه، لأنه يقتضي الإخراج قبولا فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيها بالمفعول معه إذا عمل فيه ما يقتضيه قبولا بواسطة حرف، وهذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه، ولا ينبغي أن يجعل للفعل، في مثله قام القوم إلا زيدا، عمل لأنه يبطل بقولهم: القوم إلا زيدا أخونك، ولا عامل سوى ما ذكر، فلا معنى للمخالفة فيها مع استواء الأمرين فيما ذكرناه، وما قدم من المستثنى كذلك، وصح التقديم مع ضعف العامل، لأن هذا التقديم لا ينفك عن فعل، كقولك: ما جاء إلا أخاك أحد، أو شبه فعل، كقولك: مالي إلا الله راحم، وما كان استثناؤه منقطعا، لأن (إلا) فيه بمعنى لكن، فتعين نصبه على اللغة الفصيحة، والذين رفعوه أجروه مجرى المتصل في البدل، كأنهم لما رأوا ما جاءني أحد إلا حمارا بمعنى: (جاءني حمارا) أجروه مجرى (ما جاءني أحد إلا زيد)، وليس بالجيد، لأن البدل هنا إنما جاز لكون ما بعد (إلا) بعضا وليس هو في الاستثناء المنقطع، فيعتذر البدل، وما بعد (عدا وخلا) في الأكثر؛ لأنها أفعال مضمر فاعلوها إذا المعنى عدا بعضهم زيد، وليس ولا يكون، أي ليس بعضهم زيدا، ومن خفض (بعدا وخلا) رآهما حرف جر (كحاشا) وهو قليل، وأما جواز الأمرين في المستثنى إذا كان من كلام غير موجب وذكر المستثنى منه.

والبدل أكثر، فلا مكان للبدل ظهوره، فكان أولى من النصب على الاستثناء لخفائه وعسر تبينه، قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء:٦٦]، وقرأ أبن عامر[(١)]: (إِلا قَلِيلا مِنْهُمْ) بالنصب على الاستثناء، وأما تعين جعله للعامل المتقدم في الاستثناء المفرغ " فحذف المستثنى وتسليطه على المستثنى منه، فتعين إعماله فيه لفظا، وقوله:

---

(١) قرأ عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر: (ما فعلوه إلا قليلا منهم) نصبا على الاستثناء، والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى. [إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٤]

وقرأ بالنصب أيضا أبيّ، وابن أبى إسحاق، انظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٥، والكشف لمكّى ١/ ٣٩٢، والبحر ٣/ ٢٨٥.

أبـــدل محـــلا لامتنـــاع البـــدل في اللفظ في ما جاءني من رجل
لا أحـــد أبـــدل معـــه بـــالرفع مـــا هـــو شـــيئا مثلـــه فـــي الســـمع
لأن مـــن بعـــد إلا لـــم تـــزد ولا ومـــا مـــن بعـــدها يكـــون ضـــد
خـلاف لـيس حيـث كانـت فعـلا فـــالنفي لا يلـــزم بعـــد إلا
فلســـت إلا قائمـــا محمـــود مـــا زيـــد إلا قائمـــا مـــردود

أخذ يتكلم في أحكام البدل في المستثنى الذي يجوز فيه البدل والنصب على الاستثناء، يقول: إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على المحل كقولك: ما جاءني من رجل إلا زيد بالرفع، وكذلك لا أحد فيها إلا زيد بالرفع، وكذلك ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به. ثم أخذ يعلل ذلك فقال: لأنك لو أبدلت على اللفظ في ما جاءني من رجل إلا زيد لكنت مقدرًا (من) بعد (إلا) وهي لا تزاد في الإثبات، وهو قوله: " لأن من بعد إلا لم تزد ".

ولو أبدلت على اللفظ في لا أحد فيها إلا زيد، لنصب بتقدير (لا)، وكذلك ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به بتقدير (ما ولا)، ولا يقدر بعد (إلا) لما يلزم من كون ما بعد (إلا) مثبتا وهو متناقض، وكذلك ما النافية لا تقدر بعد (إلا) وهو معنى قوله: "و لا وما من بعدها يكون ضد " أي: من بعد (إلا) للتناقض البين.

و قوله " خلاف ليس حيث كانت فعلا"، أو رد ذلك اعتراضا وتقديره أنه إذا امتنع تقدير (ما ولا) بعد (إلا) للتناقض المذكور فيمتنع تقدير (ليس) بعد (إلا) لما يلزم من التناقض بعينه؛ لأنه يكون مثبتا بألا منفيا بليس كما ذكرته في (ولا وما).

وأجاب عن ذلك بأن (ليس) إنما عملت عمله للفعلية لا للنفي، فلها جهتان: الفعل والنفي، فالعمل للفعلية لا للنفي فهي بمثابة قولك: ما كان زيد إلا قائمًا، فإنما تقدر بعد (إلا) (كان) جون النفي، فكذلك في (ليس) إنما يقدر بعد (إلا) الفعل الذي كان العمل منسوبًا إليه، ثم قرر ذلك بقوله:

"فلســـت إلا قائمًـــا محمـــود مـــا زيـــد إلا قائمًـــا مـــردود"

يقول: ومن أجل ذلك وجب أن يقال: ليس زيد إلا قائمًا بالنصب بلا خلاف، وامتنع ما زيد إلا قائمًا، بالنصب باتفاق؛ لأن المقدر في (ليس) جهة الفعل لا النفي المقدر في (ما) النافية، لأنها عملت للنفي فلا بد من تقديرها نافية فيتنافيان، وهذا من دقائق معاني كلام العرب. ثم قال:

وخفضوا ما بعد غير وسوى و بعد حاشا غالبًا وقل سوى

يقول: المستثنى مع (غير وسوى وسواء) لا يكون إلا مخفوضًا؛ لأنه مضاف إليه، وكذلك (حاشا)؛ لأنه حرف جر، وقال: (غالبًا)، لأن منهم من ينصب به على أنه فعل بمعنى جانب بعضهم زيدا فاعل من الحشا وهو الجانب. ثم قال:

وأعربت غير كما قد أعربا ما بعد إلا مثل ما قد ذهبا

يقول: إن إعراب (غير) كإعراب (ما) بعد (إلا) على التفضيل المتقدم فإذا قلت: جاء القوم زيد فانتصب، وكذلك ما جاءني غير زيد أحد، وكذلك ما جاءني أحد غير حمار، فإذا قلت: ما جاءني أحد غير زيد، جاز البدل والنصب على الاستثناء والبدل المختار كما تقدم في ما بعد (إلا)، وإذا قلت: ما جاءني غير زيد فالرفع على ما تقدم في (إلا). ثم قال:

وأصله وصف على المخالفة وحملت إلا عليه في الصفة
في كل ما تعذر استثناءا وقال قوم: مطلقًا قد جاءا

يقول: إن (غير) أصلها أن تكون صفة، تقول: مررت برجل غير زيد أي: مغاير له في الذات، وقد يجيء بمعنى: مغاير له في الصفة كقولهم: دخل بوجه غير الوجه غير الوجه الذي خرج به، ثم استعملت في الاستثناء موضع (إلا) لما بينهما من معنى المغايرة، قوله: " وحملت إلا عليه في الصفة "، يقول: وقد استعملت (إلا) صفة تشبيها لها بغير وإنما استعملت صفة في الموضع الذي أو يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة، فلا يصح أن يكون " إلا الله " استثناء منها، لأن لا يكون إخراجًا، هذا هو الفصيح لضعف الحرف عن وقوعه موقع الاسم، ولذلك اشترط أن يكون

الموصوف مذكورًا، لو قلت: لو كان فيهما (إلا الله) كما تقول لو كان (غير الله) لم يجز، وشبه سيبويه بـ (أجمعون) وقال قوم: يجوز أن يقع موقع غير مطلقًا صح الاستثناء أو لم يصح، وأنشدوا[1]:

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلا الفَرْقَـــدَانِ

فهذا موضع يصح أن يقع فيه استثناء، وقد وقع صفة، وهو شاذ وفيه شذوذ ثان، وهو أنه وصف كل، والفصيح أن يوصف المضاف إليه (كل)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠] ثم قال:

(١) البيت من الوافر لعمرو بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرميّ بن عامرٍ الأسديّ.

و (الفرقدان): نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.

والمعنى: كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسَفرٍ أو موت.

والشّاهد فيه: (إلا الفرقدان) حيث استعمل (إلا) بمعنى (غير).

واستشهد به النُّحاة على نعت (كلّ) بقوله: (إلا الفرقدان) على تقدير (غير).

وفيه ردٌّ على المبرّد الّذي زعم أنّ الوصف بـ (إلا) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل؛ فـ (إلا الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٤، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، والإنصاف ١/ ٢٦٨، وشرح المفصّل ٢/ ٨٩، ورصف المباني ١٧٧، والجنى الدّاني ٥١٩، وتذكرة النُّحاة ٩٠، والمغني ١٠١، ٧٣٩، والهمع ٣/ ٢٧٣، والخزانة ٣/ ٤٢١، والدّيوان ١٧٨.

[خبر كان]

خبـــر كـــان مســـند كـــالخبر فـــي زيـــد قائمـــا فـــاعتبر

أخذ يذكر الرابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو خبر كان وأخواتها فقال: هو المخبر به بعد دخولها، ومثل بقوله: "كان زيد قائمًا "، ثم قال:

وجـــاز تقديمـــه فـــي المعرفـــة وجـــــاز عاملـــــه أن تحذفـــــه

فـــي مثـــل إن خبـــرا فخبـــر ثـــم إن شـــــرا فشـــــر جـــــائز أربعهـــــن

ذكر جواز تقديمه لئلا يتوهم أنه كخبر المبتدأ إذا كان معرفة، فإن المختار أن الذي يتقدم هو المبتدأ، وإنما كان كذلك، لأن هذا ينصب فتظهر فائدة التقديم، وقوله: "وجائز عامله أن تحذفه " أي: يجوز أن يحذف العامل في خبر كان، في مثل قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا) ويجوز في مثلها أربعة أوجه، أفصحها نصب الأول ورفع الثاني، وأضعفها عكسه ونصبهما معا، ورفعهما معا متوسط، أما نصب الأول ورفع الثاني، فتقديره إن كان عامله خبرا فجزاؤه خبر، فأضمرت (كان) واسمها لما دل عليها من السياق، وأما رفع الثاني فواضح، لأنه بعد فاء الجزاء، ويجوز حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء قياسا مستمرا، وأما عكسه، فتقديره إن كان في عمله خبر كان جزاؤه خبرا فضعف لبعد التقدير الأول والثاني، فالوجهان الآخران واضحان. وقوله:

أفصـــحها خبـــرا فخبـــر ووجـــب مـــن بعـــد أمـــا أنـــت إن كـــان الســـبب

أما أفصحها خبرا فخبرا، فقد تقدم، أما قوله: " ووجب من بعد أما أنت "، يقول إن قولهم أما أنت منطلقًا انطلقت أصله لأن كنت منطلقا انطلقت، حذفت اللام حذفا قياسيا بقى إن كنت منطلقًا انطلقت، حذفوا (كان) اختصارًا للكثرة وعوضوا عنها ما وجب أن يكون الفاعل ضميرًا مرفوعًا منفصلاً على ما يقتضيه الإضمار، فصار إن ما أنت منطلقًا انطلقت، ووجب إدغام النون الساكنة عن (إن) في الميم، وكتبت متصلة فصار لفظه إمّا أنت منطلقًا انطلقت. ثم قال:

[اسم إن وأخواتها]

والاسم في إن بمعنى المبتدأ في إن زيدا قائم لك الفدا

أخذ يذكر الخامس من المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو اسم إن وأخواتها فقال في حده: هو المسند إليه بعد دخول (إن)؛ لأنه إنما يتميز بذلك. ثم قال:

[اسم لا النافية للجنس]

منصوب لا التي انفي الجنس مضاف أو مشبه بالحس
نكرة جاءت عقبها تلي مثاله في لا غلام رجل
و إن أتى المفرد فهو مبني على مثال نصبه مستغن
و إن يكن معرفة أو فصلا فالرفع والتكرير فيه نقلا
و في قضية ولا أبا حسن تأويله نكرة وجه حسن
ونحو لا بيع ولا خلال خمسة أوجه به تختال
الرفع والنصب بثان صحا و الرفع جوز فيهما والفتحا
و الخامس ارفع أولا بضعف و افتح بثان على الأصل يشفي
ألا كلا في عمل ونعني عرضا أو استفهاما أو تمني
والنعت أولا يليه مفردا أعربه بالوجهين وأبن مسعدا
والعطف فانصب فيه وارفعا لا أب وأبنا وكذا ولا أبنا
وقد يجيء اللفظ في أب ذلك لفظ المضاف وهو أية سلك
ويظهر الأثر في الخمس وفي تثنية والجمع صح فاعرف
وغير هذا لفظه لا يختلف في اللفتين فاتبع ولا تخف
وإن يجيء في ذاك غير اللام لا أب فيها فأين في الدوام

أخذ يذكر السادس من المنصوبات المشبهات بالمفعول، فقال في حده هو مضاف أو مشبه بالمضاف نكرة تليها، ومثله بقوله: "لا غلام رجل " وإنما خصهم بذلك؛ لأنهم ذكروه بصفة كونه منصوبا فأحتاج أن يذكر في حده ما يوجب أن يكون منصوبًا وهي

هذه الشروط؛ لأنه لو فقد شرط منها كونه منصوبًا، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان هذه الشروط، فقال: إن فقد كونه مضافًا أو مشبهًا بالمضاف، وهو قوله: "فان أتى المفرد " وجب بناؤه على ما يستحقه من العلامات النصب لو كان منصوبا، كقولك: لا رجل ولا رجلين ولا ضاربات، ونحو ذلك، وإنما بني الفرد لتضمنه معنى " سن "، لأن معنى قولك: لا رجل في الدار من رجل بدليل أنهم لا يبنون إلا لشبه مبني الأصل.

و أيضًا فان المعنى على تأكيد النفي في (لا رجل) بخلاف (لا رجل) وقد ثبت تأكيد النفي بـ (من) فوجب تقديره، وإنما لم يبين المضاف والمشبه به، والمعنى معنى (من) فيهما، إما لأنهم كرهوا أن يوهموا التركيب في أكثر من كلمتين، وإما لأن الإضافة قابلت أمر الشبه لضعفه، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان بقية الشروط، فقال: " وإن يكن معرفة أو فصلا " يعني: أو فصلا " يعني: أو بينه وبين (لا) فقوله: وإن يكن معرفة، تبين لفقدان كونه يليها، ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحدا، جمع بينهما وحمها الرفع والتكرير، تقول: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة فرفعهما وتكرر (لا) أما الرفع في (لا زيد ولا عمرو) فلتعذر الأعراب بالنصب والبناء لذهاب مقتضيها.

وأما التكرير فليحصل التعدد الذي هو من موضوع ما يدخل عليه (لا)، ولو قيل الرفع والتكرير، لأنه في المعنى جواب: أزيد في الدار أم عمرو؟ فقيل لا زيد في الدار ولا عمرو لكان جيدا، وأما الرفع عند الفصل، فلضعف العامل، وأما التكرير، فلتبين أنها النافية لما ذكر معها، ولو قيل فيهما أيضًا، لأن جواب في الدار رجل أم امرأة، لكان جيدا، وقوله: "وفي قضية ولا أبا حسن " تأويله نكرة وجه حسن يورد اعتراضا في دخول (لا) على المعرفة من غير تكرير وأجيب عنه بأنه مقدر مثل أبي ولا أبي حسن، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فتكون (لا) إنما دخلت على نكرة بهذا وهو المراد بالمثل، لأنهم لا يعنون بذلك معنى، ولا علي بن أبي طالب، لأن انتفاءه معلوم ضرورة.

وقوله: " ونحو لا بيع ولا خلال خمسة أوجه به تختال " يقول: إذا كررت (لا) ودخلتا على ما يكون مبنيا معها لو لا التكرير كان لك فيها خمسة أوجه، ثم أخذ يبين

الخمسة، فقال: " الرفع والنصب بثان صحا " يعني: فتح الأول ورفع الثاني، ورفع أول ونصب الثاني، فهذان وجهان، وقوله: " والرفع جوز فيهما والفتحا " يقول: والوجه الثالث أن يكون مرفوعين معا، والرابع أن يكونا مفتوحين معا.

ثم قال: " والخامس أرفع أولا بضعف " أي: والخامس أن ترفع الأول على ضعف، وتفتح الثاني، أما رفع الثاني فعطف على المحل على زيادة (لا)، وأما نصبه فعطف على اللفظ، وأما رفعهما فلكراهة توهم امتزاج ألفاظ متعددة في لغتهم، فعدلوا عن هذه اللغة إلى الأصل في الرفع فيهما كراهة التحكم، أو لأنه جواب (أرجل في الدار أم امرأة؟) فأتوا بالجواب مطابقًا للسؤال.

فان قيل: فجوز (لا رجل في الدار) حيث يكون جوابا لقول القائل: (أرجل في الدار؟) قلت: لا يقال: (أرجل)، فان قيل فجوابه (لا) وحدها، وأيضًا فلا يلزم من مراعاة المناسبة في المتعدد مراعاتها في المفرد، وأما فتحهما فواضح على أن يكونا جملتين عطفت إحداهما على الأخرى، وأما رفع الأول فعلى أن يكون (لا) بمعنى ليس، واستعمالهما كذلك ضعيف وفتح الثاني واضح، وقوله: " ألا كلا في عمل ويعني " يقول: إذا دخلت الهمزة على (لا)، فعملها باق، وإن تغير المعنى إلى العرض والاستفهام يجيء على النفي كقولك: ألا رجل في الدار؟

وقوله: " والنعت أولا يليه مفردا" أخذ يذكر الحكم إعراب نعت المبني مع (لا)، فقال: إن كان النعت أولا يليه، وهو مفرد كقولك: لا رجل ظريف فيها، فلك في إعراب (ظريف) النصب على اللفظ، والرفع على المحل، ولك أن تبينه معه على الفتح.

وقوله: " والعطف فانصب فيه وارفعنا " يقول: وإن عطفت على ما ذكر، فلك النصب أيضًا والرفع، ثم مثل يقوله: " ولا أب وأبنا " فلك في (ابن) النصب والرفع ثم قال: " وكذا ولا ابنا " يقول، لا فرق في الجوازين أن تكرر (لا) أو تكررها، وقوله: "و قد يجيء اللفظ في أب لك "، يقول: إن النكرة المفردة إذا ذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه، وفصل بينهما باللام المضيفة، كقولك لا أب لزيد ولا غلامين لعمرو، ولا ناصحين لخالد فاللغة أن تبقى على بنائها على ما ينصب به كما ذكر، وفيها لغة أخرى وهو إن يجرى على أحكام المضاف في الأعراب وغيره فيقال: لا أبا لزيد، ولا غلامي لعمرو،

ولا ناصحي لخالد تشبيها لها بالمضاف لمشاركتها له في الأصل معناه، لأن معنى قولك غلام زيد غلام لزيد، فلما شبهت به أجريت مجراه في الأحكام المذكورة وليس ذلك بمضاف كما توهمه بعضهم، لأنه لو كان كذلك، لامتنع دخول (لا) عليه، ولأنه كان يجب نصبه، ولأن معنى قولك: لا أب لزيد، ومعنى لا أبا لزيد سواء، وانتصاب لفظ المضاف على الحال، أي يجيء مثل لفظ المضاف.

وقوله: " وهو أيه سلك " يقول: وهذا الحكم جار في أي موضوع وجد، وقوله: وهو مبتدأ محذوف الخبر "وأيه سلك" بشرط جوابه في المعنى ما تقدمه من قوله: وهو أي وهو جار، وقوله: " ويظهر الأثر في الخمس وفي " يقول: وإنما تظهر هذه اللغة في هذا التشبيه في الأسماء الخمسة، لأنه أسقط (ذو)؛ لأنها لا تجري هذا المجرى في التثنية والجمع الصحيح، وأما في الأسماء الخمسة فلأن أعرابها في الإضافة في النصب بالألف وجب لهما الفتح في الإفراد.

وأما في التثنية وجمع المذكر فلأن في الإضافة يسقط نونه، وفي الأفراد يثبت، والظاهر أن جمع المؤنث الصحيح كذلك، لأنه في الإضافة محذوف تنوينه كقولك: ضارباتك، وفي الأفراد يثبت كقولك: لا ضاربات في الدر، فلأجل ذلك قال: (والجمع صح)، ليدخل الجمعان، وقوله: " وغير هذا لفظه لا يختلف " يقول: وغير الخمسة والتثنية والجمع السالم لفظه لا يختلف اللغتين، ألا ترى أنك إذا قلت: لا غلام لزيد وقدرته مفردا أوجبت له الفتحة، وإذا شبهته بالمضاف لم يكن له إلا الفتحة، فلا مجيء للغتين فيه لفظًا وإنهما يقدران تقديرًا، وقوله: "و إن يجيء في ذاك غير اللام، يقول: وإن أتى غير اللام، كقولك: لا أب فيها ولا رقيبين عليها ونحو ذلك، لم يكن فيه إلا البناء، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف لزوال مقتضى التشبيه، وهي اللام التي يقررها بمعنى الإضافة. ثم قال:

[خبر ما و لا المشبهات بليس]

خبـــر مـــا ولا بمعنـــى لـــيس ينصـب فـي الحجـاز فـأفهم كيسـا
مـــا لـــم تكـــن إلا ولـــم تقـــدما و لـم تجـيء كلمـة إن مـن بعـدها
وإن عطفـــت موجبـــا فرافـــع مـــا أنـــت لـــي مخالفـــا بـــل طـــائع

أخذ يذكر السابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو خبر ما ولا بمعنى ليس، واستغنى عن حده لقوله: " خبر ما ولا "؛ لأنه الذي يجر به فيهما، وقوله: "في الحجاز: لأن تميما تقول: ما زيد قائم، فلا عمل عندهم لـ (ما)، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]، وقوله: " ما لم تكن إلا ولم تقدما ".

شروط عملها عندهم أن لا تكون معها (إلا)، لئلا يتنافيا كما تقدم لو قلت: (ما زيد إلا قائما) لم يستقم، وقوله: " ولم تقدما " يقول: شرط ثان في عملها؛ لأن عملها موجبا فواقع " يقول: "و إن عطفت موجبا فواقع " يقول: وإن عطفت على منصوبها بموجب كبل ولكن لم يكن في المعطوف إلا الرفع، لئلا يتنافيا كما تقدم في (إلا) لأنه يكون منفيًا لأنها عملت النفي مثبتًا ببل أو لكن فيتنافيان. ثم قال:

[المجرورات]:
[الإضافة[١]]:

(١) **الإضافة** : نسبة بين اسمين ، توجب جر الثاني أبدا ، ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه فيصيران بمنزلة كلمة واحدة ، والإضافة على أنواع :

١-الإضافة اللامية ، وهي ما كانت على تقدير اللام ، وتفيد الملك أو الاختصاص ، نحو : هذا قلمُ محمدٍ ، وهي الأصل عند جميع النحويين .

٢-الإضافة البيانية ، وهي ما كانت على تقدير (من) ، وضابطها أن يكون المضاف جنساً للمضاف إليه نحو : هذا ثوبُ حريرٍ .

٣-الإضافة الظرفية ، وهي ما كانت على تقدير (في) ، وضابطها أن يكون المضاف ظرفاً للمضاف إليه ، وتفيد زمان المضاف أو مكانه ، نحو : سهرُ الليل وجلوس الدار ، أي : سهرٌ في الليل ، وجلوسٌ في الدار .

٤-الإضافة التشبيهية ، وهي ما كانت على تقدير (كاف) التشبيه ، وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه ، مثل : انتثر لؤلؤ الدمع على الورد الخدود ، أي : انتثر الدمع كالؤلؤ على خدود كالورد .

الإضافة نوعان :

١-الإضافة المحضة ، وهي التي تفيد تعريفاً نحو : (كتابُ محمدٍ) أو تخصيصاً ، وذلك إذا أضيف إلى نكرة ، نحو : (بابُ خشبٍ) ، وهي غير إضافة الوصف إلى معموله ، وتسمى أيضا : الإضافة المعنوية والحقيقية ، أي إن الإضافة المحضة خالصة من نية الإنفصال .

٢-الإضافة غير المحضة ، وهي التي لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه ، وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة بشرط اضافتها إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى ، وذلك نحو : (هذا ضارب زيدٍ الآن أو غداً) ولما كانت على نية الانفصال سميت غير محضة ، وسميت لفظية ؛ لأن الغرض منها التخفيف فيحذف منها التنوين ونوني التثنية والجمع ، وسميت مجازية ؛ لأن الغرض من اضافتها غير الغرض الأصلي من الاضافة .

٣- والخلاصة أنه يشترط أمران في الاضافة غير المحضة ، وهما :

أ – الوصفية العاملة في المعنى

ب - الزمنية المعينة وهي (الحال أو الاستقبال) .

أمثلة تطبيقية :

هذا كتابُ زيدٍ / محضة / أفادت التعريف ، وهي غير إضافة الوصف إلى معموله.

هذا كتابُ طالبٍ / محضة ، أفادت التخصيص وهي غير إضافة الوصف إلى معموله.

ثـم المضـاف خفضـوا مـا بعـده ... كـــان لمعنـــى واللفـــظ عنـــده
فـالمعنوي بـاللام أو معنـى مـن ... فـي جنسـه أو فـي لظـرف قـد عنـي
غلامـــه وبـــاب ســـاج ثـــاني ... و مكـــر ليـــل ثالـــث المعـــاني
وشـــرطه أن لا يكـــون معرفـــة ... و الخمسـة الأبـواب بصـر ضـعفه
واللفـــظ كـــل صـــفة مضـــافة ... عاملـــة لـــو لـــم تكـــن إضـــافة
ضـــارب زيـــد وعظـــيم الحـــظ ... و لا يفيـد التعريـف جـا منكـرا
وامتنـــع الضـــارب زيـــد عنـــدنا ... إذ لـــيس تخفيفـــك فيهـــا ممكنـــا
والضـــــارب الرجـــــل شـــــبوه ... بالحســـــن الوجـــــه فجـــــوزوه
و من يقول قد أضيف الضار بك ... يقـول قـد أجـرى مجـرى ضـاربك
والوصف لم يضف إلى موصوف ... و العكـس فيـه المنـع كـالمعروف
ونحـــو: أخـــلاق ثيـــاب أولا ... ومســجد الجـامع بالوقـت انجلـى
ونحـــو: ليـــث أســـد ممتنـــع ... خـــلاف كـــل الأنبيـــاء خشـــع

لما انتهت المنصوبات بعد المرفوعات أخذ يذكر المجرورات، والمجرور قسمان، أحدهما مجرور بحرف الجر، وستأتي حروف الجر، والثاني ما ينسب إليه قبله بواسطة حرف مراد فلذلك، يجر، وهذه الإضافة على قسمين: معنوية ولفظية، فالمعنوي أن يكون المضاف ليس بصفة مضافة إلى معمولها، كقولك: غلام زيد وباب سياج، و(مكر الليل)، وشرط المضاف في المعنوية أن لا يكون معرفة.

=

هذه مزرعة عليَ / محضة ، اسم مكان مشتق لا يدل على زمن معين .
عجبت من ضرب زيدٍ / محضة ، مصدر يدل على الحدث فقط .
هذا ضارب زيدٍ أمس / محضة ، مشتق ، لكن دلالته الزمنية المضي .
هذا ضارب زيدٍ الآن / غير محضة ، وصف عامل في المعنى ودلالته الحال .
هذا ضارب زيدٍ غداً / غير محضة ، وصف عامل في المعنى ودلالته الزمنية الاستقبال .
زيدٌ حسنُ الوجه / غير محضة ، وصف عامل في المعنى ودلالته الزمنية الدوام .
زيدٌ مسلوبُ الإرادةِ الآن / غير محضة ، وصف عامل في المعنى ودلالته الزمنية الاستقبال.

وأجاز الكوفيون الخمسة الأثواب ونحوه، ومنع البصريون كغيره، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياسي واستعمال الفصحاء. واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى ما كان معمولا لها، مثل ضارب زيد، وعظيم الحظ وأصله ضارب زيدا، وعظيم الحظ، وحسن وجهه.

وقوله: " لا يفيد غير خف اللفظ "، يريد أن المعنى على ما كان عليه لو لم يضف، وإنما يضاف على سبيل التخفيف اللفظي: وقوله: " دليله أن وصفوا المنكرا " استدلال على أن معنى الإضافة اللفظية على ما كان عليه المعنى في العمل، فمعنى ضارب زيد يدل عليه قولهم: مررت برجل ضارب زيد، فلولا أنه نكرة لم توصف به النكرة، ويدل عليه امتناعهم من أن يصلوا به المعرفة، فلا يقولون: مررت بزيد ضارب عمرو على أن يكون صفة ولو كان معرفة لوصف به المعرفة.

و قوله: " وامتنع الضارب زيد عندنا "، يقول: ولما فهم المحققون أنها لا تفيد تخفيفا في اللفظ لم يجيزوا الضارب زيد؛ لأنك لم تفد فيه معرفة بالإضافة كما تفيدها في المثنى والمجموع، وفي المجرد عن اللام، وأجازه الفراء.

وقوله: "والضارب الرجل شبهوه: يعترض به على مسألة الضارب زيد، وهو أنهم أضافوا من غير إضافة تخفيف، وأجاب عنه بأن هذا مشبه بالحسن الوجه، يقول: كما نصبوا الوجه تشبيها بالضارب الرجل، خفضوا الرجل تشبيها بالمختار في الحسن الوجه.

وقوله: " ومن يقول: قد اضيف الضربك " يقول: قد أجري مجرى ضاربك، وهذا اعتراض آخر كالأول على من يزعم أن قولهم الضاربك مضاف إلى المضمر، وهو قول الأكثرين، فقد تحققت إضافة لفظية من غير تخفيف، كان كالضاربك زيدا، وأجاب عنه بأن باب (ضاربك) مضاف باتفاق وفيه تخفيف تقديري لا لفظي، إذا لم ينطق باسم فاعل عامل في مضمر متصل، فصار التخفيف فيه مرفوضا لأمر إليه، فأجرى الضاربك مجراه.

وقوله: "والوصف لم يضف إلى موصوف " يقول: لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها، لا تقول في رجل قائم: قائم رجل، لأن موصوف المقصود به الدلالة على

الذات والصفة المقصود بها الدلالة على المعنى، وأيضًا اسم منسوب إلى ما قبله، والمضاف اسم منسوب إلى ما بعده فيتنافيان، وأيضًا فكل مضاف مقدر بحرف الجر، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر.

وقوله: " والعكس فيه المنع كالمعروف " يعني: بالعكس إضافة الموصوف إلى صفته " يقول: إنه واضح المنع؛ لأن المضاف مقصود به الذات لا المعنى، والصفة مقصود بها المعن لا الذات فيتنافيان، وأيضًا فلا يستقيم فيه تقدير حرف الجر.

وقوله: " ونحو أخلاق ثياب أولا " أورد اعتراضا على ما ذكر امتناعه على مذهب البصريين، فأخلاق ثياب في إضافة الصفة إلى موصوفها، لأنهم يقولون: ثياب أخلاق فإذا قالوا: أخلاق ثياب، فقد أضافوا الصفة إلى موصوفها، ومثله سحق عمامة وجود قطيفة فقد أضافوا الصفة إلى موصوفها، وتأويل ذلك عند البصريين أنهم قالوا: ثياب أخلاق فحذفوا الموصوف فبقى أخلاق محتملا أن يكون ثيابا وغيرها، فأضافوا إلى ما بينه كإضافة ثوب إلى خز، وكذلك ما أشبه.

وقوله: " ومسجد الجامع " ظاهر في إضافة الموصوف إلى صفته، لأنهم يقولون: المسجد الجامع فإذا قالوا مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفته، وتأويله بالوقت، أي تقديره مسجد الوقت الجامع، يقول: كما يصح أن يوصف المسجد بالجامع يصح أن يوصف الوقت بالجامع، لأن كلا منها سبب لاجتماع الناس، فحذف الوقت وأضيف الجامع إلى صفة الوقت لا إلى صفة المسجد، وكذلك قولهم: الجانب الغربي، والبقلة الحمقاء، ثم يقولون: جانب الغربي وبقلة الحمقاء، على تأويل جانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء، لأنه كما توصف البقلة بالحمقاء توصف الحبة التي تنبتها.

وقوله: ونحو: ليث أسد ممتنع، يقول: لا يضاف اسم إلى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كليث وأسد وحبس ومنع إذا لا معنى للإضافة في تخصيص ولا تعريف بخلاف كل نفس وعين لتخصصها بالإضافة لما فيه من العموم.

وقل عصاي في عصامهما تضف　　و هكــذا جميــع ماجــا بــالألف

يقول: إذا أضفت اسما في آخره ألف نحو: عصا ورحى ومسمى ومعلى، فانك تأتي بياء المتكلم مفتوحة بعد الألف فتقول:

عصـــــــاي وروحـــــــاي ومســـــــماي ومعـــــــلاي
وعـــن هـــذيل كلـــه قـــد شـــدد مـــا لـــم يكـــن تثنيـــة لـــك الفـــدا

يقول: "وهذيل" تقلب الألف إلى أصلها وتدعمها في ياء المتكلم، فتقول: عصى وروحي ما لم تكن الألف ألف تثنية في مثل ضاربان وكاتبان، فإن الاتفاق على بقائها والإتيان بياء المتكلم بعدها لما فيهما من الدلالة على التثنية، وعلى الرفع أيضًا، فكرهوا أن يغيروها فيخلوا، أو أنها لا أصل لها يرد إليه بخلاف ما تقدم. بقوله:

والیـــاء أدغمهـــا وقـــل قاضـــيا كـــــذلك الـــــواو كمســـــلميا

يقول: إن كان آخر الاسم ياء مثل قاض في الإفراد وجرا، ومثل قاضين في النصب والجر، فان النون تذهب الإضافة كما تذهب التنوين، ومثل قاضيين في النصب والجر، الياء الأولى إن لم تكن ساكنة سكتت ثم أدغمت في ياء المتكلم، فتقول في الأفراد جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي، وفي التثنية رأيت قاضيي، ومررت بقاضيي، وفي الجمع رأيت قاضي، ومررت بقاضي، وإن كان آخر الاسم واوا، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم، كقولك جاءني مسلمي وأصله مسلموي اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للإضافة، وقلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على القياس وقوله:

ومصـــرخي مثـــل قاضـــي ســـوي وحمـــــزة بكســـــره كمـــــا روي

يقول: أن (مصرخي) جمع (مصرخ) جمع تصحيح، وأصله مصرخيي، مثل قاضيي، في الجمع حذفت النون للإضافة، فأجمعت ياء الأعراب، وياء المتكلم فوجب الإدغام كما وجب في قاضي في الجمع سواء، وقرأ حمزة (بمصرخي) بكسر الياء وهي لغة ليت بالقوية في جميع هذا الباب. وقوله:

بـــاب حـــواري كظبـــي ولـــؤي وجـــا حـــواري بفـــتح مـــروي

يقول: إن باب حواري المضاف إلى ياء المتكلم قياسه أن يكون كظبي ودلوي، لأن قبل حرف العلة ساكنا، فقياسه أن يجري مجرى الصحيح في الإعراب والإضافة فيقال: هذا جواري ومررت بحواري ورأيت حواريا، كما يقال: هذا ظبي ورأيت ظبيا ومررت

بظبي، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم فقياسه أن يقال هذا حواري كما يقول هذا ظبي وكرسي، وقد جاء فيه حواري كأنهم استثقلوا كستين وثلاث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحة، وفي الحديث الصحيح[(١)]: (لِكُلِّ نبيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيّ الزُّبَيْرُ) فالقياس كسر الياء كما تقدم، وروي بفتحها، وهو اختيار ابن وضاح، ولأجله قال: وجاء حواري بفتح مروي. ثم قال:

(١) أخرجه البخارى (٦/٢٦٥٠، رقم ٦٨٣٣) ، ومسلم (٤/١٨٧٩، رقم ٢٤١٥) ، وابن ماجه (١/٤٥، رقم ١٢٢) .

[أحكام الأسماء الستة في الإضافة]

وقل أبي ثم أخي ثم حمي ثم هني وفي خير من فمي
وإن قطعت فأب ثم حم ثم أخ ثم هن ثم فم
حم كخبء ثم دلو وعصا وقل هن مثل يد مستخلصا

أخذ يذكر أحكام الأسماء الستة، إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أو قطعت عن الإضافة، وقال: " في خبر من فمي "، لأن فيه لغتين: إحداهما فمي ووجهها أنه في الإفراد فم، كما يقال: أب وأخ، وكما قيل أبي وأخي فكذلك يقال: فمي، والفصيح في الأحوال الثلاث، لأن الوجه الذي أوجب أن يقال فيه فم في الإفراد زال عند الإضافة، وذلك أنهم لما أفردوا أبدوا الواو ميما كراهة أن يتحرك، وما قبلها مفتوح فتقلب ألفا فيحذف لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم على حرف واحد وليس في لغتهم اسم متمكن على حرف واحد، فأبدلوا الواو ميما ليقبل الحركة ويبقى، فلما أضيف زال الموجب لقلب الواو ميما لذهاب التنوين فرجعت الواو، ولا يكون ما قبلها في بابها إلا مضموما، فصار فوي فقلبت الواو ميما أو أدغمت وكسر ما قبل الياء فصار (في) في الأحوال الثلاث فتبين أن الظاهر من اللغتين ضعيفة، وأن الخفيفة منهما هي القوية الفصيحة، ولم يذكر (ذو) لأنها لا تضاف إلى مضمر، ولا تقطع.

وقوله: " حم كخبء ثم دلو وعصا "، يقول: إن في (حم) لغات غير ما ذكر، فاللغة الأولى حموك في الإضافة وحم في الأفراد. واللغة الثانية أن يجري كخبء، يقال: حمؤك في الإضافة، وحمؤك في الأفراد. واللغة الثالثة أن يجري مجرى دلو، فيقال حموك وحمو، واللغة الرابعة أن يجري مجرى عصا، فيقال: حماك وحما.

و قوله: " وقل هن مثل يد مستخلصا ". يقول: وفي هن لغة ثانية: وهي أن يجري مجرى يد، فهي وإن وافقت اللغة في الأفراد، لكن خالفتها في الإضافة، لأنك تقول: في اللغة الأولى في الإضافة هنوك، وتقول في هذه هنك كما تقول: يدك. ثم قال:

[التوابع]
[النعت]

النعـــت تـــابع أنـــى لمعنـــى بـــدل فـــي متبوعـــه وأغنـــى

لما فرغ من المعربات الأصول، أخذ يذكر التوابع، وهي ما ثبت لها الأعراب فرعا عن غيرها، وهي النعت، والعطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان، فقال في حد النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه، تقول: مررت برجل عالم، (فعالم) تابع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه، وهو رجل، وهكذا جميع الباب.

وقوله:

لغـرض التخصـيص والتوضـيح وقـــد يجـــي لـــذم أو مـــديح

تبين لفائدة النعت؛ لأنه التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف، وقوله: "وقد يجي لذم أو مديح"، يقول: وقد يأتي النعت لمجرد الثناء ولمجرد الذم، كالأوصاف الجارية على اسم الله، فإنما هي لمجرد الثناء والمدح، وأما الذم، فكقولك: فعل فلان الفاسق الخبيث، بعد وضوحه. وقوله:

والخبريـــة تلـــي المنكـــرا وصـفا كمـا جـاءت كـذاك خبـرا

يقول: والجمل الخبرية توصف بها النكرات، كما جاءت أخبارا، وقال: (الخبرية) لتخرج الإنشائية، فإنها لا يوصف بها كما لا تأتي أخبارا لما بينهما من المنافاة؛ لأن الخبرية تحتمل الصدق والكذب، والإنشائية لا تحتمل ذلك، تقول: مررت برجل قام أبوه، ومررت برجل أبوه قائم، وإنما لم توصف بها إلا النكرات؛ لأن الوصف بها إنما كان في المعنى بالخبر كأنك قلت: (قائم أبوه) فيها.

والخبرية لا تكون إلا نكرة، فلا يستقيم أن يوصف بها إلا النكرة. ثم قال:

ووصـــفوا بمـــا بـــه تعلقـــه كرجـــل مستحســـن تملقـــه

يقول: كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف يوصف بالمعنى الذي هو في الحقيقة لمتعلقه. ثم مثل بقوله: " كرجل مستحسن تملقه " فقوله: مستحسن جرى وصفا على رجل، وهو في المعنى لأمر يتعلق به، وهو تملقه. وقوله:

فـــأول يتبعـــه فـــي عشـــره إعرابـــه تعريفـــه والنكـــرة
إفـــراده تثنيتـــه وجمـــع مـــذكر مؤنـــث واســـترعوا
والثـاني يتبـع فـي الخمـس الأول لأتـه كالفعـل جـار فـي العمـل
مثـل رجـال قاعـد غلمـانهم لا قاعـدون وعظـيم شـأنهم
والمضـمر الوجهـان فيـه خصـا ولا تكـون صـفة أخصـا
فـلا تصـف ذا الـلام بالإشـارة وعكسـه يلـزم فـي العبـارة

إلى آخر يقول: فالنعت الذي هو في المعنى مختص بالمنعوت يتبعه في عشرة، في إعرابه ثلاثة، الرفع، النصب، الجر، والتعريف، والتنكير، والأفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

ولا يعنون أن العشرة تجتمع، لأنها أنواع متضادة الأفراد؛ وإنما يعنون أنه لابد في كل نوع من واحد، فمن الرفع، والنصب، والجر أحدهما، ومن التعريف والتنكير أحدهما، ومن الأفراد والتثنية والجمع أحدهما، ومن التذكير والتأنيث أحدهما، فلابد من أربعة من هذه العشرة للقسم الأول، وإنما كان كذلك؛ لأنه هو المنعوت في المعنى فوجب مطابقته فيما ذكر، وقوله:

والثـاني يتبـع فـي الخمـس الأول لأنـه كالفعـل جـار فـي العمـل

يقول: في القسم الثاني من النعت يتبع المنعوت في الخمس الأول: الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف، والتنكير؛ لأنه في المعنى له باعتبارها، ولا يتبعه في الخمس الأخر، لأنه باعتبارها معها كالفعل مع فاعله، وقد علم أن الفعل لا يضمر فيه قبل ذكر الفاعل، فلا يكون إلا مفردًا فكذلك هذه، وكذلك التذكير والتأنيث إنما يذكر ويؤنث الرافع للفعل إذا كان الفاعل مذكرا جرد عن العلامة، وإن كان مؤنثا أنت بخلاف القسم الأول، فأنه للمنعوت بالاعتبارات كلها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجلين عالمين، ففي (عالمين) ضمير للرجلين، فوجب أن يثنى، وكذلك الجمع، وكذلك التذكير والتأنيث، فلذلك وجب أن يقول: مررت برجل قاعد غلمانهم، ولا تقل قاعدين،

وفي ذلك إشارة إلى قعود غلمانهم؛ لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن مانع.

وقوله: " والمضمر الوجهان فيه خصا " يقول: والمضمر لا يكون موصوفًا ولا صفة، وقوله: " ولا تكون صفة اختصا " يقول: ولا تكون الصفة أخص من الموصوف بل يكون الموصوف مساويًا أو أخص، ولذلك قال: " فلا تصف ذا اللام بالإشارة "، لأن اسم الإشارة أخص من المعرف باللام، فلذلك لم تجر عليه صفة، لا تقول: مررت بالرجل هذا وأنت تعني الصفة، كما تقول: مررت بزيد هذا، وإنما لم تكن الصفة أخص؛ لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة فكرهوا أن يكون لغير المقصود مزيد في الأدلة.

وقوله: " وعكسه يلزم في العبارة "، يقول: ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه الألف واللام، ولا تقول: مررت بهذا غلام الرجل، وإنما كان كذلك من جهة أن اسم الإشارة مبهم الذات، فكرهوا أن يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية، والذي يدل على الماهية أسماء الأجناس، وهي مفردة، وتعريفها بالألف واللام فمن ثم وجب وصفها بما فيه الألف واللام. ثم قال:

[عطف النسق[1]]

العطف تابع مع المتبوع ينسب فيهما إلى الجميع
واعطف على المرفوع وهو متصل بشرط توكيد له بمنفصل
واعطف على المضمر يأتي جرا بشرط أن تعيد ما قد جرا

أخذ يذكر الثاني من التوابع، وهو العطف، فقال في حده: تابع ينسب إليه مع متبوعه، وليس في التوابع ما يشاركه في ذلك.

وقوله: " واعطف على المضمر يأتي جرا "، يقول: شرط العطف على المضمر المجرور أن تعيد الجار حرفا كان أو مضافا، كقوله: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧]، وقوله: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأحقاف:٨]، لأن المضمر المجرور شديد الاتصال، فكان كالجزء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقبل فرأوا من أن يطفوا على ما هو كالجزء، وقد قرأ حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] بالخفض، والأول أفصح.

وقوله: "يأتي جرا " أي مجرورًا، وهو نصب على الحال من الضمير في (يأتي)، وقوله: " ما قد جرا " جر الثاني فعل ماض أي العامل الذي قد جر الأول.

وقوله:

والعطف في حكمك كالمتبوع فإن أبى فأجعله كالمقطوع
ما أنت قائما ولا منطلق عمرو برفع واجب قد حققوا

يقول: إن المعطوف يشترط في صحته ما يشترط في صحة المعطوف عليه، فإذا قلت: زيد قائم وعالم، فلا بد من ضمير في (عالم)، كما لا بد منه في (قائم)، وإذا قلت: جاءني الذي قام أبوه، وسافر غلامه، فلا بد من ضمير في الجملة الثانية، كما لا لابد منه في الجملة الأولى.

---

(١) **عطف النَّسق ، هو** : التَّابع الذي يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، نحو : اخْصُصْ بِوُدَّ وثَنَاءِ مَنْ صَدَق ، ونحو : جاء محمدٌ فعَلِيٌّ .

يخرج بهذا التعريف بَقِيَّةُ التوابع فإنها لا يَتَوَسَّط بينها وبين متبوعها شيء.

وقوله: " فإن أبى فأجعله كالمقطوع "، يقول: فإن لم يستقم العطف لفوات المصحح فأجعله مستقلا لا معطوفا على ما تقدر عطفه عليه. ثم مثل بما يأبى للعطف، وهو قوله: " ما أنت قائما ولا منطلق " يقول: لو جعلت "منطلق" معطوفا على قائم خفضتها أو نصبتها، أو رفعتها لم يستقم لما يلزم من ضمير في منطلق يعود على المخبر عنه، ولا ضمير فيجعل قوله: " ولا منطلق عمرو " جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة الأولى، كأنه قيل: ما أنت قائمًا ولا عمرو منطلق، ولو قلت: ليس زيد قائمًا ولا منطلقًا عمرو جاز في " منطلقًا " النصب لا على أن يكون معطوفًا على " قائمًا " فإن المانع واحد؛ وإنما يكون جملة ليس، قدم خبرها على اسمها، كأنه قيل ليس زيد قائمًا ولا عمرو منطلقًا، فقدم الخبر.

فإن قلت: فاجعل الأولى كذلك، قلت: لو كان الخبر ما يتقدم عليها كانت كذلك، وإذا تعذر تقديم خبرها الأصلي، فلئن يتعذر تقديم الفرعي أجدر، فإن ورد عليك في هذا الباب قولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، من حيث كان يطير صلة الذي، ولابد من ضمير يعود عليه، وقد عطف (فيغضب) عليه، ولا ضمير يعود، فالجواب أن هذه فاء السببية لا فاء العطف، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يطير ويغضب زيد أو لم يغضب زيد لم يستقم: قوله:

العطف عند عاملين مُرْتَفِضْ إلا إذا قدم فيه المنخفض
في بيتنا أحبابنا والدار عمرو وخلف سيبويه جار
وقد أجاز في الجميع الفرا وليس ما أجازه مستقرى

اختلف الناس في صحة العطف على عاملين، وهو أن يتقدم معمولان لعاملين مختلفين يعطف عليهما معًا بعاطف واحد، وصورته، زيد في الدار وعمرو الحجرة، أو في الدار زيد والحجرة عمرو، ولا بد أن يكون أحدهما مجرورا وإلا كان المعمولان لعامل واحد، كقولك: إن زيدا قائم وعمرا منطلق، وكان زيد قائما وعمرو منطلقا، ولا خلاف في مثل ذلك.

وقد منع سيبويه العطف على عاملين مطلقًا، وأجازه الفراء مطلقًا، وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين، فأجازوه إن قدم المجرور، وعطف على ترتيبه، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك وهو المختار، قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿ءَايَٰتٞ﴾ [الجاثية:٥] فعطف ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ﴾ على قوله: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾ [الجاثية:٤] و(آيات) على (آيات)، وتأويله عند سيبويه بأن آيات الثاني والثالث توكيد بعيد، فإنا نقطع بأن المراد من (آيات) الأولى غير المراد من (آيات) الثاني، وكذلك الثالث إذ المعنى أن في كل واحد مما ذكر (آيات)، فكيف يستقيم أن يؤول بالتأكيد، وقال تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس:٢٦] ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا﴾ [يونس:٢٧]، وهو ظاهر في عطف (الذين كسبوا) على (الذين أحسنوا)، وعطف ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا﴾ على قوله: ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.

وقوله: "في بيتنا أحبابنا والدار عمرو"، تمثيل لما تقدم فيه المنخفض، ثم قال: "وخلف سيبويه جار"، يقول: إن سيبويه خالف في الجميع حتى تأول التأويل البعيد محافظة على ما ارتكبه.

وقوله: "وقد أجاز في الجميع الفرا"، أي والفراء يجيز العطف في الباب جميعه، وهو بعيد، إذ لم يثبت مثله مع كثرة وقوع مثله، وهو معنى قوله: "وليس ما أجازه مستقرى"، إذ لم يحصل منهم بالاستقراء مع كثرة المستقرئين، فدل على امتناعه. ثم قال:

[التأكيد]

تأكيـــدهم متبوعـــه قـــد قـــررا فـــي نسـبة أو فـــي شـــمول حصـــرا

أخذ يذكر التأكيد، وحده بأنه تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، فالأول كقوله: جاء زيد نفسه، والثاني كقولك جاء القوم كلهم. وقوله:

إن كـــرر اللفـــظ فقـــل لفظـــي وغيـــــر تكريـــــر فمعنـــــوي

يقول: إن التأكيد على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي أن تكرر اللفظ بعينه، نحو: جاءني زيد زيد، وهو جاز في الاسم والفعل والحرف والجملة. والمعنوي بألفاظ محصورة، وهي التي عددها بقوله:

ألفاظـــه نفـــس وعـــين وكـــلا وكلـــه أجمـــع والـــذي تـــلا

فـــالأولان بـــاختلاف الصـــيغ وبضـــــمير معـــــه مســـــوغ

وقـــل كـــلا تخـــتص بـــالمثنى وكلـــه لغيـــره فـــي المعنـــى

ثـــم الضـــمير فيهمـــا يجلـــي وأجمـــــع وبابـــــه ككـــــل

لكنـــــه مختلـــــف بالصـــــيغ إذ الضـــــمير معـــــه لـــــم يســـــغ

يعني والذي تلاها أكتع، وأبتع، وأبصع. ثم أخذ يذكر كيف يستعمل فقال: "فالأولان باختلاف الصيغ " يعني بالأولين: (نفس وعين)، يعني: تختلف صيغها، أو يأتي الضمير لمن هما له معهما، تقول: نفسه، أنفسهما، أنفسهم، نفسها، أنفسهما، أنفسهن، وقوله: " وقل كلا تختص بالمثنى" يقول: ولا يجري (كلا) إلا على المثنى خاصة، كما أن (كله) لا يجري إلا على غير المثنى.

وقوله: " ثم الضمير فيهما يجلي" يعني: أنهما يضافان إلى ضمير لمن هما له، كقولك: كلاهما، كلتاهما، وكله، وكلهما، وكلهم، وكلهن.

وقوله: "وأجمع وبابه ككل"، أي: لا يجري إلا على غير المثنى، ويختلف باختلاف الصيغ لا بضمير؛ لأنه لا يضاف، فتقول: أجمع، أجمعون، جميعا، جميع، وكذلك أكتع، وابتع، وأبصع. وقوله:

كـل لـذي الأجـزا التـي قـد تفتـرق بـالحس أو بـالحكم حتـى يتسـق

فقـــام زيـــد كلـــه ممتنـــع خـلاف بيـع العبـد كـل أجمـع

يقول: لا يوكد بكل وبابه ذو أجزاء يصح افتراقها حسا وحكما كقولك: جاء القوم كلهم، واشتريت العبد كله، وقوله "حتى يتسق"، أي: حتى يستقيم معناها؛ لأنها وضعت لمعنى الشمول، فإن لم يكن المؤكد كذلك استغنى عنها، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد كله لم يكن لقولك: (كله) معنى؛ لأنه معلوم ضرورة، ثم مثل بالمثالين ليوضحهما. وقوله:

والـنفس والعـين برفـع المتصـل بشـرط مـن قبـل ضـمير منفصـل

مثالـــه ضـــربت أنـــت نفســـكا لا بـد مـن أنـت فخـذه ممسـكا

ومـــا ســـوى ذلـــك أكـــدوه بغيـــر شـــرط فيـــه الزمـــوه

يقول: إذا أكد بالنفس والعين ضمير متصل مرفوع، فلابد أن يفصل بينهما بضمير منفصل مطابق للمؤكد، كقولك: زيد جاء هو نفسه، وجاءاهما أنفسهما، وجاءوا هم أنفسهم، وكذلك المضمر المتكلم والمخاطب، فأما المنصوب المتصل والمجرور المتصل والمرفوع غير المتصل، فيؤكدان بغير شريطة، كقولك: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك، وأنت نفسك فعلت، وغير النفس والعين يؤكد به من غير شريطة، كقولك جاءوا كلهم، وخرجوا أجمعون، وإنما خص النفس والعين فيما ذكر بذلك لأنهما يستعملان مستقلين كقولك: عرفت ما في نفسك وشبهه، والمرفوع المتصل كالجزء لشدة اتصاله فكرهوا أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقبل فأتوا بالمضمر المتصل ليجري المستقل على المستقل. وقوله:

ولا يؤكـــــدون إلا المعرفـــــه بهيمـــة جمعـــاء أجريـــت صـــفه

قـد صـرت البكـرة يومـا أجمعـا أجـازه الكـوفي كمـا قـد سـمعا

يقول: ولا تؤكد إلا المعارف، وأورد ما جاء في الحديث في قوله: (بهيمة جمعاء)، وأجاب بأنهم أجروها صفة لا تأكيدا بمعنى سالمة، وقيل (كاملة) ثم أورد مذهب الكوفيين واستدلالهم بقوله[1]:

قَـدْ صَـرَّتِ البَكَـرَةُ يَوْمًـا أَجْمَعَـا

وخصوه بما كان محدودًا، كيوم وليلة. ثم قال:

---

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوّتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

والشاهد فيه قوله: "يومًا أجمعا" حيث أكد النكرة المحدودة بـ "أجمعا"، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفيّة، والمدرسة البصريّة تأباه.

[البدل[1]]

والتـــابع المقصـــود دون الأول ... ذاك الـــذي قـــد لقبـــوا بالبـــدل
كـــل وبعـــض واشـــتمل وغلـــط ... فخـــذ ببالهـــا علـــى هـــذا الـــنمط
والكـــل مـــدلول كمثـــل الأول ... والـبعض بعـض الأول المسـتعمل
والاشـتمال اعرفـه بـالملا بسـه ... وغلـــط ســـبق اللســـان آنســـه
وقـد يكونـان معـا فـي المعرفـه ... والنكـــره وقـــد تجـــي مختلفـــه
وقـد يكونـان معـا فـي المظهـر ... ومضـــمر وفـــي اخـــتلاف عســـر
والنكـــرات لازمـــات للصـــفه ... إذا أتتـــك بـــدلا مـــن معرفـــه
لا يبـدلون ظـاهرا مـن مضـمر ... للكـــل إلا غائبـــا فاستبصـــر

أخذ يذكر البدل، وحده يأته تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يشاركه في ذلك شيء من التوابع، وقوله: "كل وبعض واشتمال وغلط" يقول: هو منقسم إلى أربعة أقسام، وذكرها على ترتيبها، ثم بينها على وجه بين، وقوله: وقد يكونان معا في المعرفة، يقول: إن البدل والمبدل منه يكونان في التعريف والتنكير على أربعة أقسام، الأول: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، والثاني: ﴿رِزۡقٌ مَّعۡلُومٌ ۝٤١ فَوَٰكِهُ﴾ [الصافات:٤١-٤٢]، والثالث: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾ [العلق:١٥-١٦]، والرابع: إلى صراط مستقيم صراط الله، وهذه الأمثلة في بدل الكل من الكل قد تجري في بدل البعض من الكل، وفي بدل الاشتمال وبدل الغلط.

قوله: "وقد يكونان معا في مظهر"، يقول: وقد يجيء البدل والمبدل منه مظهرين، ومضمرين، ومختلفين، فيكون أيضًا أربعة أقسان: كل واحد يجري في الأربعة، فيكون ستة عشر قسما.

وقوله: " والنكرات لازمات للصفة " يقول: إذا أبدلت النكرة من المعرفة لزمت الصفة حتى تفيد زيادة على المتبوع الذي ليس مقصودًا ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾، وقوله: " لا يبدلون ظاهرًا من مضمر"، يقول: لا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل إلا أن

(١) البدل اسم تابع مقصود لذاته في الحكم ، ممهد له بذكر اسم قبله يسمى مبدلا منه .

يكون غائبا كقولهم: صرفت وجوهها أولها؛ لأنه إذا لم يكن غائبا كان في النهاية الوضوح فيصير لغير المقصود على المقصود مزية، كقولك: أعجبني زيد، وضربتك زيدا، فلا يحسن ذلك، وإذا كان غائبا لم يكن في الوضوح كالمتكلم والمخاطب للاحتمال فحسن لذلك، وقوله: "بدل الكل " احتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى، فلا يكون لغير المقصود مزية، كقولك: ضربتك وجهك، مدحتك علمك.

[عطف البيان[1]]

عطـف البيـان تـابع غيـر صـفه يوضـح متبوعـا ولـو جـا معرفـه
أقسـم بـالله أبـو حفـص عمـر والتـارك البكـري بشـر معتبـر

أخذ يذكر التابع الخامس، وهو عطف بيان، وحده بأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه وليس في التوابع ما يوضح متبوعه غير صفة، فلذلك احترز منها، فإن قلت: جاءني زيد

---

(١) عرَّف النحاة عطف البيان بأنه: التابع؛ يعني: أنه من التوابع الخمسة التي تتبع متبوعَها في الإعراب.

المشبه للنعت؛ وذلك لأن عطف البيان يوافق متبوعه في إعرابه، وفي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، على ما تقدَّم بيانُه في باب النعت.

الموضح لمتبوعه إن كان معرفة، والمخصِّص له إن كان نكرةً، ومما يؤخذ مما سبق في تعريف عطف البيان أنه يأتي لإحدى فائدتين:

الفائدة الأولى: توضيح لمعرفة عطف عليها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٤]. فكلمة (آزر) عطف بيان لـ(أبيه)، وكلاهما معرفة، وهي قد أفادت توضيحًا للمعطوف عليه، وهو كلمة (أبيه).

والفائدة الثانية: تخصيص المعطوف عليه إن كان نكرة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٦]؛ حيث إن كلمة (صديد) عطف بيان لكلمة (ماء) خصَّصتها من أجناس المياه، وكلاهما نكرة.

وهاتان الفائدتان السابقتان لا يخلو عطف البيان من إحداهما في أي جملة تحتوي عليه، لكنه مع ذلك يفيد أغراضًا أسلوبية أخرى تهمُّ دارس البلاغة، لا دارس النحو، من هذه الأغراض مثلًا:

١- المدح، كما تقول: كان من شهداء أُحُد حمزةُ عمُّ الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢- الذم، كما تقول: كان مِن قتلى بدر أبو جهل رأسُ الكُفْر.

إلى غير ذلك من الأغراض التي يدل عليها سياق الكلام، والأسلوب الذي ورَدَتْ فيه.

اختلاف عطف البيان عن عطف النسق:

بِناءً على ما ذكرناه من تعريف عطف البيان، نقول: إن عطف البيان يختلف عن عطف النسق في:

أن عطف النسق تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف، على ما سيأتي بيانه بالتفصيل عند ذكر عطف النسق، إن شاء الله؛ أما عطف البيان فهو تابع يوضِّح متبوعه، أو يفيد تخصيصه، ويكشف غموضه دون الحاجة إلى حرفٍ مِن حروف العطف.

أبو عمرو، فقد أوضحت (زيد) بأبي عمرو، وهو بدل، قلت: إن قصدت إيضاح الأول بالثاني، فهو عطف بيان لا بدل، والأول هو المقصود، وإن قصدت أن الثاني هو المقصود بالنسبة، والأول كالتوطئة له، كان بدلاً لا موضحًا لأول، ومثل بقوله[1]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

في كونه عطف بيان. وقوله[2]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ

معتبر في عطف البيان؛ لأنه لو كان بدلا لكان التقدير التارك بشر، وهو غير جائز كما تقدم. ثم قال:

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن كيسبة، وقيل: لأعرابيّ، وقيل: لرؤبة وليس في ديوانه.

وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

والمقصود بأبي حفص عمر: أميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه –.

والشّاهدُ فيه: (أبو حفص عمر) حيث جاء قولُه: (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص) .

انظر: شرح المفصّل ٧١/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٩١/٣، وابن النّاظم ٥١٤، وأوضح المسالك ٣٢/٣، وابن عقيل ٢٠١/٢، والمقاصد النّحويّة ١١٥/٤، والتّصريح ١٢١/١، والخزانة ١٥٤/٥.

(٢) صدر بيت من الوافر عجزه:

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

والبيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ والكتاب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأن الطور لا تقع إلّا على الموتى.

والشاهد فيه قوله: "بشرٍ" حيث جاء عطف بيان على "البكري" لا بدلًا منه، لأنه لو كان بدلًا منه والمبدل منه في حكم الطرح، لكان "التارك" داخلًا على "بشر" وذلك غير جائز.

[المبني[1]]

ما ناسب المبني أصلا أو وقع غير مركب فمبني رجع
لم يختلف آخره للعامل خلاف الإعراب به وسائل

لما فرغ من المعرب، شرع يذكر المبني، فقال: في حده وما أشبه المبني أصلا، أو وقع غير مركب؛ لأنه المبني قد يكون لمانع الإعراب مع وجود سببه، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب. فالأول كقولك: من أبوك؟، والثاني كقولك: واحد، اثنان، ثلاثة، وألف، با، تا، ثا، وكذلك كل ما يعدد تعديدا من غير مركب، وقوله: "لم يختلف آخره للعامل"، يقول: إن المبني لا يختلف آخره لاختلاف الفاعل بخلاف المعرب. وقوله:

ضم وفتح ثم كسر وقف ألقابها فخذ بياني وأقف
رفع ونصب ثم جر جزم ألقاب الإعراب لفرق يسمو

يقول: إن ألقاب ما تبنى عليه الكلمة هذه أربعة، وذكر بعده ألقاب ما يعرب به، وهي: رفع، ونصب، وخفض، وجزم. وقوله: " لفرق يسمو " خالفوا بين أسمائها ليحصل الفرق بذكرها من أول الأمر. ثم قال:

---

(١) المبني: ما لا تتغيّر حركة آخره، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً. فكل كلمة لزمت حركةً واحدةً لا تتغير - مهما يكن موقعها من العبارة، ومهما تكن العوامل المؤثّرة فيها - فهي مبنية، نحو: [هذا - الذيْ - مَنْ - قدْ - رُبَّ - يسافرْنَ - لَتَذْهَبَنَّ إلخ...].

والمعرَب: ما تتغيّر حركة آخره في الكلام ما بين ضمّة وفتحة وكسرة وسكون، على حسب تأثير العوامل فيه نحو: [سافر خالدٌ - رأيت خالداً - مررت بخالدٍ - يسافرُ خالد - لم يسافرْ خالد إلخ...].

تنبيه: الأسماء والأفعال المختومة بواو قبلها ضمّ، أو ياء قبلها كسر، يستثقل العربي لفظ الضمة والكسرة على آخرها، فيسقطهما استثقالاً. نحو: [يدعُوْ القاضِيْ بالجانِيْ فيقضِيْ عليه بما يستحقّ]. وكان الأصل لولا الاستثقال أن يقال: [يدعُوُ القاضِيُ بالجانِي فيقضِيُ عليه بما يستحقّ]!! ولكن العربيّ لا ينطق بذلك.

[الضمير[1]]

فالمضمرات للذي تكلما أو خاطبوا أو غائب تقدما
مستتر وبارز متصل ومستقل واسمه منفصل
والرفع والنصب يكون فيهما والجر خفض باتصال علما
والرفع نوعان ونصب مثله والجر نوع واحد جاكله

أخذ يذكر المبينات قسما قسما، وبدأ بالمضمرات، وحدها بأنه الذي وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، والتقدم قد يكون صوريا، وقد يكون معنويا.

وقوله: " مستتر وبارز متصل "، يقول: يقسم قسمين: متصل، ومنفصل، فالمتصل مستتر وبارز، والمنفصل هو المستقل بنفسه على ما تبين.

وقوله: " والرفع والنصب يكون فيهما " يقول: المرفوع والمنصوب يكون منفصلا ومتصلا، وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً، فلذلك كان المرفوع نوعين، والمنصوب نوعين، والجر نوعا واحدا، فكانت خمسة أنواع ثم شرع يبين كل واحد من الأنواع الخمسة، وهي: المرفوع المتصل، والمرفوع المنفصل، والمنصوب المتصل، والمنصوب المنفصل، والمجرور، ولا يكون إلا متصلاً، فبدأ بالمرفوع المتصل، وهو قوله:

وأول ضربت مع ضربنا إلى ضربن كل ست معنى
ثان أنا ونحن ثم ألتا آخرهن هن ستا ستا

ضربت، وضربنا، وضربت، وضربت، وضربتما، وضربتم، وضربن، وزيد ضرب، وهند ضربت، وضربا، وضربوا، وضربن. فلما كان آخر ذلك ضربن، قال: إلى ضربن.

---

(١) **الضمير**: هو اسم يُستعاض به للدلالة على اسم آخر، وذلك للاختصار وتجميل الكلام بمنع التكرار.

والضمائر متصلة ومنفصلة ومستترة لكن عند الحاجة إلى استخدام الضمير فإن الغالب هو اختيار الضمير المتصل.

وقوله: " كل ست معنى " أي: كل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب على ستة معان: مفرد، ومثنى، ومجموع كل واحد يذكر ويؤنث وضع للمتكلم في جميع تصرفاته لفظان ضربت للمفرد المذكر، والمفردة المؤنثة، وضربنا للاثنين المذكرين والمؤنثين، ولجماعة المذكرين والمؤنثين، فأحد اللفظين مشترك في معنيين، والثاني مشترك في أربعة، ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ: أربعة نصوص، وهي: ضربت، وضربت، وضربتم، وضربتن، واحد مشترك بين الاثنين المذكرين والمؤنثين وهو ضربتهما، ووضعوا للغائب خمسة على هذا المثال، وهي: ضرب وضربت، وضربا، وضربوا، وضربن، ثم أخذ يذكر القسم الثاني من أقسام المضمرات الخمسة، وهو: المرفوع المنفصل، وهو جار على نحو ما تقدم من النص، والمشترك وهو أنا ونحن للمتكلم، وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن للمخاطب، وهو وهي وهما وهم وهن للغائبات. ثم قال:

وثالث ضربني ضربنا آخرها ضربهن معلنا

وهذا القسم الثالث، وهو المنصوب المتصل، يقول: ضربني وضربنا في المتكلم، وضربك وضربك وضربكما وضربكم وضربكن في المخاطب، وضربه وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن في الغائب، وقوله:

ورابع إياي مع إيانا تمام إياهن قد أتانا

هذا القسم الرابع، وهو المنصوب المنفصل، يقول: إياي، إيانا للمتكلم، وإياك، وإياك، إياكما، إياكم، إياكن للمخاطب، وإياه، وإياها، وإياهما، إياهم، إياهن للغائب. ثم شرع في الخامس وهو قوله:

وخامس غلامنا غلامي إلى غلامهن بانتظام

هذا القسم الخامس وهو المجرور، ولا يكون إلا متصلاً، يقول: غلامنا للمتكلم، وغلامك وغلامك، وغلامكما، وغلامكم، وغلامكن للمخاطب، وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن للغائب.

وهذا آخر الأقسام الخمسة لما تقدم أن المتصل مستتر وبارز، أخذ يبين معنى الستر فقال:

والاستتار كل ما لم يضعوا له مع الحاجة لفظا يسمع

يقول: المستتر كل مضمر يحتاج إليه لم يضعوا له لفظا يخصه، واستغنوا بدلالة سياق الكلام عليه كقولك: زيد قام، وعمرو منطلق، فلابد في (قام) من ضمير يعود على (زيد)، وكذلك في (منطلق) وهو ضمير ما لم يضعوا له لفظًا، فلذلك لم يستقم أن يقولوا محذوف، بخلاف قولك: جاءني الذي ضربت فإنه لابد من ضمير مفعول (لضربت) يعود على (الذي)، لكنه محذوف، لأنه له لفظًا يخصه يجوز ذكره، فإذا لم يذكر فقد اختير حذفه، فكان الحذف فيه محققا، بخلاف الضمير في قولك: زيد قام ونحوه، ثم شرع بين مواضع المستر. فقال:

وكل ماض غائب وغائبة فرد يرفع فاسترن صاحبه

يقول: كل فعل ماض لغائب مفرد أو لغائبة مفردة بشرط الرفع، فلا يكون هذا الضمير إلا مستترًا، كقولك: زيد قام، وهند قامت. ثم قال:

وكل مرفوع لذي تكلم مضارع مستترات فأعلم
والمفرد المخاطب المذكر وغائب غائبة مستتر
و الاستتار في الصفات رفعا و إن أتي تثنية وجمعا
و الانفصال لامتناع المتصل عند فوات ما به قد يتصل

يقول: كل مرفوع لمتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستترًا، كقولك: أخرج ويخرج، ثم قال: (والمفرد المخاطب المذكر) يقول: وكل مضمر لمفرد مخاطب مذكر أو غائب أو غائبة لا يكون، إلا مستترًا، كقولك: أنت تخرج، وزيد يخرج، وهند تخرج.

وقوله: (والاستتار في الصفات رفعًا) يقول: وكذلك كل مضمر مرفوع بصفة لا يكون إلا مستترا، وإن كان مثنى أو مجموعا كقولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون. والألف والواو في (قائمان وقائمون) علامة الإعراب ودالة على

التثنية والجمع وليستا بمضمرين، ولو كان ضميرين، لم يتغيرا من الألف إلى الياء، ومن الواو إلى الياء مع كونه فاعلا فيهما.

و قوله: (والانفصال لامتناع المتصل)، يقول: إنهم لا يعدلون إلى المنفصل إلا عند تعذر المتصل، لأنه أخصر فالتزموه ما لم يمنع مانع، ثم شرع بين أنواع الموانع، ويجمعها فوات ما يتصل به، فقال:

إما لتقديم على العوامل أو فصلوا لغرض بفاصل

أو حذفوا أو كان معنى متبع أو كان حرفا والضمير مرتفع

فالتقديم مثل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة:٥] الفصل لغرض بفاصل مثل ما ضربت إلا إياك، وما ضربك إلا أنا، بخلاف ضربك أنا، فانه فصل لغير غرض، لأن ضربك أنا وضربتك لا يختلف في المعنى.

وقوله: (أو حذفوا أو كان معنى متبع) فقوله: أو حذفه يعني: حذف العامل، كقولهم: إياك والأسد، ويقال: من أكرمت؟ فتقول: إياك، ولو قلت: أكرمتك، لأتيت بالضمير متصلاً، وقوله: (أو كان حرفا والضمير مرتفع)، مثل: ما هو قائما لأنه أو اتصل بما مضمر، لأستتر في مثل: (ما هو قائمًا)، والحروف لا استتر فيها، وإنما قال: (والضمير مرتفع) ليخرج نحو: (إن) وأخواتها، وحروف الجر، فإنها حروف، ويتصل بها الضمير بارزا؛ لأنه إما منصوب، وإما منصوب، وإما مجرور، فلا يؤدي إلى الاستتار.

أو كان مرفوعًا بوصف قد جرى على الذي ليس له قد ذكرا

يقول: أو كان الضمير مرفوعا بصفة جرت على غير من هو له، فان البصريين يأتون بضمير الفاعل منفصلا على ما يقتضيه من هو له، فيقولون: هند زيد ضاربته هي، والهندان الزيدان ضاربتهما هما، ونحو ذلك ما أجريتها فيه على غير من هي له، والكوفيون يجرون ذلك مجرى الفعل فكما يقال هند زيد ضربها، تقول: هند زيد ضاربته، وعلى هذا يقولون: الهندان الزيدان ضاربتاهما كما يقولون: يضربانهما، ونحو ذلك. وقوله:

ثم الضميران بغير رفع وصلك للثاني جواز سمع

إن كـــان ثـــم أعـــرف قـــد قـــدما أعطيتكـــه ضـــربيك منهـــا وأســـلما

يقول: وإذا أتى ضميران ليس أحدهما مرفوعا، وأحدهما أعرف وقدمته، كان لك في الثاني الاتصال والانفصال، كقولك: الدراهم أعطيتكه، وأعجبني ضربيك، ففي أعطيتكه ضميران الكاف والهاء وليس أحدهما مرفوعا وأحدهما أعرف، وقد حصل تقديمه فجائز أن تقول: أعطيتكه وضربيك، وجائز أن تقول: أعطيتك إياه، وضربني إياك، فان كان على غير ذلك، فلا بد من الانفصال في الثاني، كقولك: أعطيته إياك، وضربك إياي، وأعطاه إياه، وقد جاء في الغائبين أعطاهاه وأعطاهوها، وهو شاذ. ثم قال:

خبـــر كـــان فصـــله المشـــتهر لـــولا أنـــا وبابـــه المعتبـــر

وقـل عسـيت والقيـاس قـد شـهر و جـاء لـولاك عسـاك فـاعتبر

يقول: إن خبر كان إذا وقع مضمرًا، فأشهر اللغتين أن يكون منفصلاً، تقول: زيد عالم، وكان عمرو إياه، ويجوز وكأنه عمرو وتشبيهه في ذلك بخبر المبتدأ أولى من تشبيه بالمفعول، وقوله: (لولا أنا وبابه المعتبر) يقول: والضمير الواقع بعد (لولا) قياسه أن يكون مرفوعًا منفصلاً على حسب من هو له؛ لأنه مبتدأ فالمعتبر فيه الرفع والانفصال.

وقوله: (وقل عسيت في القياس قد شهر) يقول: وفاعل (عسيت) كفاعل بقية الافعال مضمر مرفوع متصل، يقول: عسيت وعسينا وعسيت إلى آخرها، وزيد عسى أن يفعل، والزيدان عسيا أن يفعلا إلى آخرها.

وقوله: (وجاء لولاك عساك فاعتبر)، يقول: وقد جاء في (لولا) لغة أخرى، وهو أن يكون بلفظ ضمير مجرور، تقول: لولاي ولولانا ولولاك ولولاك إلى آخرها، وجاء في (عسيت) لغة اخرى وهو أن يكون فاعلها لفظ ضمير منصوب كقولك: عساي وعسانا وعساك وعساكما إلى آخرها، وقد اختلف في هذه الضمائر على اللغة الضعيفة فيهما، فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس إن الكاف والياء ونحوهما في (لولا) في محل الخفض، وإن (لولا) مع المضمر حالا غير حالها مع المظهر، كما أن (للدن) مع

(غدوة) حالا ليس لها مع غيره، وأن الضمائر بعد (عسى) في مواضع النصب بمنزلتها في لعلك ولعلي، ومذهب الأخفش أن الضمائر في البابين في محل الرفع، حمل الرفع على الجر في (لولا)، والرفع على النصب في (عساك). وقوله:

والنون قبل الياء في الفعل وقد تنوب عنها نون الإعراب فقد

يقول: وإذا اتصلت ياء المتكلم بالفعل ماضيا كان أو مستقبلا فلا بد من النون وتسمى نون الوقاية؛ لأنها وقت الفعل الكسر الذي هو الخفض، كقولك: ضربني، وقوله: (وقد تنوب عنها نون الإعراب فقد)، يقول: وقد يستغنون بنون الإعراب في المضارع في نحو (يضربان ويضربون وتضربين)، فيقول: يضرباني في يضرباني، ويضربوني في يضربونني، وتضربيني في تضربيني، وأتى بقدما الأولى ليدل على أن هذه اللغة قليلة، وأتى بقد الثانية بمعنى فقط، ليدل على أنه لا ينوب عنها غير نون الإعراب، كقولك: النساء يضربنني، لا تقول: النساء يضربني؛ لأن تلك زائدة على الفعل خارجة عنه، فأمكن أن تجعل وقلية له، والنون في يضربنني فاعل متصل كالجزء من الفعلى، فلم تجعل وقاية، كذلك. وقوله:

وفي لدن وباب إن محتمل واختبر في ليت وعكسها لعل

يقول: إنهم يأتون مع (لدن) و(إن) وأخواتها بنون وقاية على سبيل الجواز، ويختارونها في (ليت)، ويختارون حذفها في (لعل)، وعلة ذلك واضحة. وقوله:

[ضمير الفصل]

والفصل بين المبتدأ والخبر ... ولو يكون عامل بمضمر
بشرط تعريف له أو أفعلا ... مطابق ككنت أنت أفضلا
وفي تميم جعلوه مبتدأ ... فيرفعون الاسم بعد أبدا

يقول: وقد يفصل بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها بصيغة مضمر مرفوع مطابق للمبتدأ بشرط أن يكون الخبر معرفة، أو (أفعل من كذا)، لشبه بالمعرفة، كقولك: كان زيد هو العالم، كان زيد هو أفضل منك، وفي التنزيل: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة:١١٧]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [الكهف:٣٩]، وقوله: (وفي تميم جعلوه مبتدأ) يقول: وتميم تجعله مبتدأ، فيرتفع ما بعده على أنه خبره والجملة خبر عن (كان) أو غيره على حسب ما معه، وهذا الضمير هو الذي يسميه البصريون فصلا، والكوفيون عمادًا، ولا موضع له عند الخليل، وقيل على إعراب ما قبله، وخص بصيغة المرفوع، لأنه في معنى التأكيد كما يقول في التأكيد ضربتك أنت، ونحو ذلك: وقوله:

[ضمير الشأن[١]]

وقل ضمير الشأن قبل الجملة خبره ما بعده في الجمله
وصرفوه حسب العوامل مع اتصال وانفصال شامل
وحذف منصوباته قد ضعفا وهو بأن لازم إن خففا

(يقول: ويقدمون قبل الجملة ضمير الهاء، ويخبرون عنه بها كقولك: هو زيد قائم، قوله: (وصفوه حسب العوامل)، يقول: وتدخل عليه عوامل الجمل، فيصرفونه حسب ما يقتضيه باب الضمائر من مرفوع متصل، ومنفصل، ومنصوب متصل، كقولك: كان زيد قائم، وليس زيد قائم، فهذا مرفوع متصل؛ لأنه فاعل، وهو لمفرد غائب، فوجب أن يكون مستترًا، كقولك: وهو زيد قائم فهذا مرفوع منفصل أنه مبتدأ، وكقولك: أنه زيد منطلق، فهذا منصوب متصل: وقوله: (وحذف منصوباته قد ضعفا) يقول: وحذف هذا الضمير إذا كان منصوبا ضعيف كقولك تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا﴾ [طه: ٧٤]، وجاء حذفه في ضرورة الشعر، كقوله[٢]:

---

(١) من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة، بعده يسمى ضمير الشأن، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول، وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم يقولون: (هو زيد منطلق) ومعنى: (هو): (زيد منطلق) أي معنى الضمير هو معنى الجملة فيكون المعنى هكذا: الشأن زيد منطلق، أو الأمر زيد منطلق: ويعني بالأمر ما بعده.

جاء في (شرح التصريح ١/ ١٦٢ - ١٦٣): والجملة أما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ .. نحو: (هو الله أحد) إذا قدر (هو) ضمير شأن، فهو مبتدأ (والله أحد) جملة خبره، وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر أي: الشأن الله أحد. ولا يكون ضمير الشأن لحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزءيها، فإن كان بلفظ التذكير، سمي ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث، سمي ضمير القصة وقد يسمى بهما.

(٢) البيت من الخفيف للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧؛ والدرر ٢/ ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

اللغة: الجآذِر: ج جُؤذُر، وهو ولد البقرة الوحشيّة. وهي هنا كناية عن الأولاد. الظباء: ج ظبية وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء.

إِنَّ مَــنْ يَــدْخُلِ الكَنِيسَــةَ يَوْمًــا يَلْــقَ فِيهَــا جَــآذِرًا وَظِبَــاءَ

وكقوله[1]:

إِنَّ مــن لامَ فِــي بَنِــي بِنْــتِ حسَّــا ن ألمْــهُ وَأعْصِــهِ فِــي الخطــوبِ

لما يؤدي إليه من دخول (إن) في الشرط ونحوها، وقوله: وهو بأن لازم إن خففا، يقول وقد التزموا حذفه مع (أن) المفتوحة، إذا خففت؛ لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل، والمفتوحة أقرب إلى الفعل، وقد جوزوا إعمال المخففة المكسورة في الفصيح، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود:١١١]، وهي قراءة الحرميين وأبي بكر، ولم يجز إعمال المفتوحة المخففة فيما يذكر بعدها، فوجب تقدير عملها في ضمير شأن مقدر وفاء بما ذكرناه من هذه القاعدة.

=

المعنى: من يدخل الكنيسة يلق فيها أولاد النصارى الذين هم كالجآذر في دعتها، ويلق نساء النصارى اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتها.

والشاهد فيه قوله: "إن مَن يدخلِ الكنيسة ... يلقَ" حيث حذف اسم "إنّ"، وهو ضمير الشأن. ولا يجوز اعتبار "مَنْ" اسمها، لأنها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الآن يُحذف في الشعر كثيرًا.

(١) البيت من الخفيف للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠.

اللغة: بنت حسان: بنت أحد ملوك اليمن (تبابعتهم). ألمه (ألومه): أناله باللوم والتقريع.

الخطوب: جمع خطب وهو الشأن صَغُر أو عظم.

المعنى: من يلمني في بنت التُّبَّع حسان فسألومه وأعصبه في حوادث الدهر وكروبه.

والشاهد فيه قوله: "إن من" حيث إن اسم "إنّ" هو ضمير الشأن المحذوف.

[اسم الإشارة(١)]

وذا وذان تـــا وتـــان وأولـــى إشـــارة خمـــس لســـتة عـــلا

ألاء للجمعـــين لا يخـــالف وذي وذه وتـــي وتـــه مـــرادف

أخذ يذكر القسم الثاني من المبنيات، وهو أسماء الإشارة، وذكر ألفاظها وأنها خمسة ألفاظ لستة معان؛ لأن المشار إليه إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى فيهما، أو مجموع فيهما، وضعت منها أربعة نصوص، ووضع اسم الجمع مشتركا بين جمع المذكر والمؤنث، وهؤلاء، وهو قوله: " أولاء للجمعين لا يخالف ".

وقوله: " وذي وذه وتي وته مرادف " بيان إن ألفاظها باعتبار ما وضعت له خمسة، وإنما هذه ألفاظ مترادفة. وقوله:

وخمســـها توصـــل بالخطـــاب فخمســـة فـــي خمســـة جـــوابي

يقول: إن ألفاظها توصل بالحروف الخطاب، فالإشارة لما يشير إليه وحرف الخطاب لمن يخاطبه، وألفاظها خمسة، وحروف الخطاب خمسة، فإذا ضربت خمسة في خمسة كانت خمسة وعشرين، ثم بينها بقوله:

ذاك إلـــى ذاكـــن خمـــس تمـــت ذانـــك حتـــى ذانكـــن عمـــت

أجـــر علـــى ذلـــك كـــل البـــاب فتســـلك الطريـــق للصـــواب

---

(١) **اسمُ الإشَارةِ** : هو ما وضِع لمُعيَّن بالإشارةِ إليْهِ. وألفاظُ الإشارةِ هي:

هذا : للمُفْرِدِ المذكَّر ، مثل : هذا شاعِرُ الْعُرُوبةِ. هذا أَبو الْهوْل.

هذه : للمفردةِ المؤَنَّثةِ ، مثل : هذه مُذِيعةُ برنامِج الأَطفال. هذِه دارُالإذاعةِ.

هذان : لِلْمثنَّى الْمُذكَّر ، مثل : هَذان رائدا اَلْفَضاءِ. هذان قمران صِناعِيَّان.

هَاتَان : لِلْمثنَّى الْمُؤَنَّثِ ، مثل : هَاتَان مُحرِّرتا الْمجلَّةِ. هاتَان صحِيفَتانِ صباحِيَّتَان.

هؤُلاءِ : للجمع مُذَكَّراً أو مؤَنَّثاً ، مثل : هؤُلاءِ أبطالُ الْمُقاومةِ الشَّعْبِيَّةِ. هَؤُلاءِ مُمثِّلاَتُ الْفِرقَةِ .

هُنَا : لِلْمكَان القَرِيبِ ، مثل : هُنَا مُلْتَقَى فرْعَيِ النِّيلِ.

هناكَ أَو هُنالِكَ : لِلْمكَان الْبعِيدِ ، مثل : هُنَا بيْت مُحمَّد. وهُناك مدْرستُه. ﴿هُنَالِك ابْتُلِىَ الْمُؤْمِنُونَ﴾

يقول: ذاك، وذاك، وذاكما، وذاكم، وذاكن، فهذه خمسة، والمشار إليه مفرد مذكر، ومثلها له إذا كان مفردا مؤنثا كقولك: تاك، تاك، تاكما، تاكم، تاكن، ومثلها له إذا كان المشار إليه مثنى مذكر، كقولك: ذانك، وذانك، وذانكما، وذانكم، وذانكن، ومثلها، والمشار إليه مثنى مؤنث كقولك: تانك، تانك، تانكما، تانكم، تانكن. والمشار إليه مجموع مذكر أو مؤنث، كقولك: أولئك، أولئك، أولئكما، أولئكم، أولئكن، وهو معنى قوله: " أجر على ذلك كل الباب فتسلك طريق الصواب" وقوله:

ذا للقريب ثم ذاك للوسط ذلك للبعيد عن بعض فقط

ذانك شدد نونه وتانكا وتلك للبعيد مع أولالكا

يقول: إن بعض النحويين، يزعم أن ذا موضوع للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد، وقوله: " ذانك شدد نونه وتانكا " بيان للبعيد في غير (ذا) فإنه يحتاج إلى بيان، فقال: إذا قصدوا البعيد في المثنى ردوا النون في الواحدة المؤنثة واستعملوا تلك في الجموع زادوا اللام وقصروا، فقالوا: أولالك. ثم قال:

[اسم الموصول(١)]

مـــالا يـــتم جـــزء إلا بالصـــله والعائـد الموصـول فأسـلك سـبله

والصـــلة الجملـــة والعائـــد قـــل بمضـــمر متصـــل أو منفصـــل

أخذ يذكر الثالث من أقسام المبنيات، وهي الموصولات، فقال في حده، ما لا يتم جزء إلا بصلة وعائد، وقوله: " والصلة والجملة والعائد قل " تبين للصلة والعائد، فقال: الصلة جملة تأتي بعده، والعائد مضمر في الصلة يعود عليه. وقوله:

ويوصـــل الـــلام مـــن الموصـــول بالاســـم للفاعـــل والمفعـــول

يقول: واختص اللام من الموصول بالاسم للفاعل والمفعول خاصة، ولا يكون ذلك في غيره، وسببه أنها لما كانت على لفظ اللام المعرفة للمفرد في نحو قولك: الرجل، ومعناها التعريف، وسبكوا الجملة الواقعة معها باسم فاعل أو مفعول ليوفوا بما عهدوه من لفظها ومعناها في اقتضائها المفرد، فقالوا: الضارب والمضروب بمعنى الذي

---

(١) **الاسم الموصول**: هو اسم مبني يؤتى به لربط الكلام وبالأخص ربط الأسماء بالأفعال كنحو قولنا: جاء الطالب الذي يحترم مدرسه. وقد لا تكون كذلك نحو قولنا: أحترم المرء الذي فيه خصلة من الحياء. والأسماء الموصولة في اللغة العربية هي: الذي واللذان والتي واللتان والذين (بفتح النون) واللاتي واللواتي واللائي والألى (بضم الألف) وتستخدم الأخيرة للجمع المطلق أي سواء كان عاقلا أم غير عاقل، مذكرا كان أم مؤنثا.

تعامل الأسماء الموصولة التي تلحقها الألف والنون أو الياء والنون معاملة الملحق بالمثنى وهي: اللذان في حالة الرفع، واللذين (بفتح الذال وكسر النون) في حالتي النصب والجر، واللتان في حالة الرفع واللتين في حالتي النصب والجر نحو قولنا: جاء اللذان أحبهما. وتعرب الأسماء الموصولة التي تلحقها الأف والنون بالعلامات الإعرابية الفرعية أي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر.

وتسمى الجمل التي تقع بعد الاسم الموصول جملة صلة الموصول وهي جملة لا محل لها من الإعراب. كما أن ما الموصولة تعامل معاملة الاسم الموصول إعرابيا وهي تستخدم لغير العاقل فنقول: حدث ما كنت أخشاه. وتعرب ما هنا على النحو التالي:

ما: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ومن الأسماء الموصولة أيضا (من) للعاقل و(أي) للعاقل وغير العاقل.

ضرب، والذي ضرب، ولم يقولوا: الضرب ولا اليضرب، فإذا أتوا بصريح (الذي) وأخواتها غير اللام لم يوصلوها إلا بالجملة على ما تقدم. وقوله:

والعائد المفعول قد ينحذف ... ما تشتهي الأنفس فيه يُعرف
وهو الذي ثم الأولى اللذان ... ثم التي واللاء واللتان
وذو تجي طائية ومن وما ... أي وأية وذا من بعدما

يقول: وإذا كان الضمير العائد على الموصول ضمير مفعول جاز حذفه، لقوة الدلالة عليه، ومثل قوله[1]: (مَا تَشْتَهِي الأنفُسُ) فيمن قرأ بحذف ضمير المفعول. ثم عددها في البيتين بعد ذلك. ثم قال:

وبالذي يخبر عن كل اسم ... في جملة إلا لمنع يحمي
ثم الذي في الجملتين عمت ... واللام بالفعل لمعنى خصت
فصدر الذي واضمر مخبرا ... عنه لها وأخرا ما أضمرا
فالتاء في ضربت زيدا الذي ... ضربت زيدا أنا فأقتبس واحتذي
فامنع ضمير الشأن من ذا الوصف ... وكل موصوف وكل وصف
والحال والمصدر مهما أعملا ... والمضمر الشرط لما لم يوصلا

أخذ يذكر الأخبار بالذي عن كل اسم في جملة سائغ إلا إذا منع مانع، وقوله: "ثم الذي في الجملتين عمت " يقول: يخبر بالذي سواء كانت الجملة اسمية أم فعلية؟ ولا يخبر بالألف واللام إلا بالجملة الفعلية، وهو قوله: " لمعنى خصت "؛ لأن صلة الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو مفعول، ولا يبنى ذلك إلا من الفعلية بخلاف الاسمية، فلذلك عمت (الذي) وخصت اللام، ثم قال: (فصدر الذي واضمر مخبرا)، يقول: طريقة الأخبار أن تصدر الجملة بالموصول، وتؤخر الاسم ونجعله خبرًا، وتجعل مكانه ضميرًا عائدًا على الموصول، وإذا أخبرت التاء في ضربت زيد (بالذي)، قلت: الذي ضرب زيدا أنا، وبالألف واللام، قلت: الذي الضارب زيدا أنا، وإذا أخبرت عن الكاف في

---

(١) سورة الزخرف ٧١، الأصل: تشتهيه، وقد قُرِئَ بِهِ.

قولك: ضربتك قلت: الذي ضربته أنت، وبالألف واللام، الضاربة أنا أنت؛ لأنه لما جرى اسم فاعل على غير من هو له وجب أن يكون الفاعل منفصلا.

و قوله: (فامنع ضمير الشأن من ذا الوصف)؛ يقول: وإذا تحقق ذلك علم أن ضمير الشأن لا مدخل له في ذلك من حيث كان له صدر الكلام، وعلم أن الموصوف لا مدخل له؛ لأنه لا يكون مضمرًا، وكذلك الموصوف لا يكون مضمرًا، وكذلك الحال؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وكذلك المصدر العامل في مثل قولك: ضربني زيدا أحسن، لأنك إذا جعلته مضمرًا بطل عمله، وكذلك المضمر المستحق لغير الذي، كقولك: زيد ضربته، لأنه لابد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه، فإذا أخبرت عنه (بالذي) لم يستقم، لأنك إذا جعلت موضعه ضميرًا عائدًا على الموصول بقى هذا المبتدأ لا عائد.

فان قلت: اجعله للمبتدأ على ما كان بقى الموصول بلا عائد. ثم قال:

وما يجيء شرطًا وفي استفهام وصفا موصوفا وفي التمام

لما ذكر ما باعتبار كونها موصولة، ذكر وجوهها في غير ذلك حتى لا يجعل لها أبوابا أخر، فقال: (تجيء شرطًا) كقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، وتجيء وصفا كقوله: إكرامه إكرامًا، وتجيء موصوفة: مثل[1]:

---

(١) صدر بيت من الخفيف عجزه:

لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَال

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهية ص٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣،١٠/ ٩؛ والدرر ١/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٠ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ ولعبيد في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ١٨٦/ ٣؛ وأمالي المرتضى ٤٨٦/ ١؛ والبيان والتبيين ٣/ ٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح شذور الذهب ص ١٧١؛ وشرح المفصّل ٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠؛ ومغني اللبيب ٢٩٧/ ٢؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ٨/ ١.

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنْ الأَمْرِ

وتجيء تامة كقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١]. وقوله:

من مثلها لا في التمام والصفة وكلها على البناء مشرفة

أي وأية فأعرف أبدا إلا إذا حذف فيها المبتدأ

يقول: إن (من) استعملت موصولة وشرطية، واستفهامية وموصوفة، فالموصلة تقدمت، والشرطية كقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة:٧]، والاستفهامية كقولك: من أخوك؟ والموصوفة: رب من يأتينا.

وقوله: (وكلها على البناء مشرفه) يقول جميع ما ذكر من المواصلات مبني إلا (أيا) و(أية) فإنها معربة أبدا إلا إذا حذف صدر صلتها كقوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩]، أي: أيهم هو أشد. وقوله:

جواب (ماذا) قد أتى بالرفع والنصب في (خيرا) لكل السبع

وقل أساطير برفع قطعا إذا عدلوا من الجواب قطعا

يقول: إن لهم في جواب (ماذا) وجهين: الرفع والنصب، فمن جعله بمعنى: أي شيء الذي صنعت؟ وجب أن تكون (ما) التي تعني: أي شيء، مبتدأ وخبره (الذي صنعت)، فيكون الجواب مرفوعا ليطابق السؤال، ومن جعل (ماذا) بجملتها بمعنى: أي سيء كانت في موضع نصب مفعولاً (بصنعت)، فيكون الجواب منصوبا ليطابق السؤال أي: صنعت كذا، قوله: والنصب في (خيرا) لكل السبع، يقول، لم يقرأ بالرفع أحد تنبيها على أنهم قصدوا خلاف ما قصد من قبلهم من الكفار الذين قيل لهم: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [النحل:٢٤]، فهذا لا يستقيم فيه إلا الرفع؛ لأنه عدول عن الجواب فلا يستقيم أن يكون المعنى أنزل ربنا أساطير الأولين، وإنما المعنى: هي أساطير الأولين، ولذلك قال: (وقل أساطير برفع قطعا) إذا لا يستقيم فيه إلا الرفع، وقوله: (إذا عدلوا عن الجواب قطعا)، أي: عدلوا، أي: علما يقينا؛ لأنه لا يستقيم أن يكون التقدير: أنزل ربنا أساطير الأولين. ثم قال:

[أسماء الأفعال[1]]

أسماء الأفعال بمعنى المضي ... والأمر هيهات روي قاض
وقس فعال في الثلاثي آمرا ... مثل نزال ونراك سائرا
وجا فعال كفجار معرفة ... ومصدرا وباتساق في الصفة
وفي فطام وغلاب علما ... عينا وكل قد بناء معلما
وفي تميم أعربوه جار ... إلا ذوات الراء في حضار

أخذ يذكر القسم الرابع من المبنيات، وهي أسماء الأفعال وبينها بأنها الأسماء بمعنى الماضي والأمر، فالماضي مثل قولك: هيهات زيد أي: بعد، وسرعان ذا خروجا أي: سرع، والأمر مثل قولك: رويدا زيدا أي: أردوه، ونزال، أي: انزل.

ثم قال: (وقس فعال في الثلاثي أمرًا) يقول: وقد جاءت أسماء الأفعال بمعنى الأمر من كل فعل ثلاثي على وزن فعال كنزال، وتراك، وقلت في الرباعية كقرقار.

وقوله: (وجاء فعال كفجار معرفة)، أخذ يذكر أن (فعال) أيضًا جاء وليس باسم فعل بل بمعنى المصدر المعرفة كفجار الفجور ويسار لليسر وحماد للحمد، بني لشبهه بفعال اسم فعل من حيث كان معدولا لمثله في المعنى، وعلى زنته، وجاء أيضًا صفة، كقولهم: يا فساق، ويا خباث، ويا لكاع، بني للعدل والزنة على ما ذكر.

وقوله: (وفي فطام وغلاب علما)، يقول: وقد جاء (فعال) أيضًا علما على أعيان مؤنثة كقولهم: فطام وغلا، وبهان وسجاح لنسوة، وهو مبني عند الحجازيين، معرب في تميم إعراب ما لا ينصرف إلا ما كان آخره راء، فإنهم يوافقون في بنائه الحجازيين إلا القليل منهم. ثم قال:

---

(١) اسم الفعل هو كلمة مبنية تدل على معنى الفعل، وتعمل عمله، ولا تقبل علاماته.
أمثلة على ذلك: صه عن بذيء الكلام أي اسكت عن بذيء الكلام.
حذار أن تهلك نفسك أي احذر أن تهلك نفسك.
رويدك إذا تكلمت أي تمهل إذا تكلمت.
وكل أسماء الأفعال تستخدم بصيغة واحدة، للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث إلا إذا اتصل اسم الفعل بكاف الخطاب (إذا كان أصله شبه جملة)، فإن هذه الكاف تتغير، تبعا لتغير المخاطب. ويعمل اسم الفعل عمل فعله من رفع فاعل، ونصب مفعول به.

[أسماء الأصوات[1]]

أسماء الأصوات تجيء صوتا كطق وتأتي لدعاء جوفا
ومثله غاق ومثل أيخا ونخ في إناخة وهيخا

أخذ يذكر القسم الخامس من أقسام المبنيات، وهي أسماء الأصوات وقسمها قسمين: قسم يحكي به الصوت كطق: حكاية وقع الحجارة، وغاق حكاية: صوت الغراب، وقسم بصوت به البهائم ليحصل منها للمصوت ما يقصد من إناخة ودعاء وغيره كنخ وجوت ونحو ذلك. والقسمان مبنيان لعدم التركيب، فان قصد بهما تركيب تركا على بنائهما. ثم قال:

(١) **أسماء الأصوات**: كلمات مبنيّة، خاطب بها العربُ الحيوانَ وصغار الأطفال. مثل: [حاي] لزجر الإبل، و[نَخْ نخ] لإناختها، و[بسّ] لتسكينها عند حلبها، و[عَدَسْ] لزجر البغل، و[هَجْ] لزجر الكلب، و[كِخ] لزجر الطفل.

أو قلّدوا بها أصوات الحيوان والأشياء؛ فقد حاكَوا صوت وقع الحجر مثلاً، فقالوا: [طَق]، وصوت الضرب، فقالوا: [طاق]...

تنبيه: يقف النحاة حين يبحثون في أسماء الأصوات، عند مسألة الاشتقاق منها، فيذكرون أن العرب اشتقت من ذلك مصادر وأفعالاً... وأنهم قالوا: عَيَّط الصبيانُ، وطقطقوا بالحجارة، وجَهْجَهَ القومُ بالسَّبُع.

[المركبات]

وفي المركبات قل قسمان ما بنيا ومعرب في الثاني
فالأول الثمان بعد العشرة وتسقط اثنا عشر المجرورة
والثاني حضر موت بعل بك وقس على البابين لا تشك
تضمن الأول حرفا فابتني والثان بعل بك ما تضمنا

أخذ يذكر القسم السادس من المبنيات، وهو المركب، وقسمه قسمين: قسم مبنيان معا، وقسم بني الأول خاصة، فالأول أن يتضمن الثاني منهما حرفا فيبني الثاني، لتضمنه معنى الحرف، ويبنى الأول لتنزله منزلة جزء الكلمة، وإن لم يتضمن الثاني معنى الحرف، بني الأول خاصة لتنزله منزلة الجزء دون الثاني.

ثم مثل بهما " فالأول الثمان بعد العشرة وتسقط اثنا عشر المحررة "، يعني: من أحد عشر إلى تسعة عشر، وهي ثمانية، وتسقط اثنا عشر؛ لأنها لم تبن كما بنيت أخواتها، وقال: " المحررة " إما لأنها حررت عن البناء، وإما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها؛ لأنها لما حذفوا النون من (اثنان) أشبه المضاف، وصار الاسم الثاني بدلا عنها، فكان كالمضاف إليه فامتنعوا من مزج الاسم الأول معه، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف، وترك الأول على إعرابه، قوله: "والثاني حضر موت بعل بك" يعني الثاني من المركبات الذي أعرب الثاني منهما، وبني الأول، لأن الثاني لم يتضمن معنى الحرف. وقوله: " وقس على البابين ما يجيء " مثلها. ثم قال:

[الكنايات[1]]

كـــم وكـــذا كنايـــة فـــي العـــدد كيـــت وذيـــت للحـــديث فاجهـــد
تميـــز كـــم مســـتفهما بمفـــرد ونصـــبه واخفـــض بمـــن إن تـــرد
ومخبـــرا بمفـــرد وجمـــع والجـــر والمختـــار مـــن بالســـمع
ولهمـــا صـــدر الكـــلام موقعـــا والرفـــع والنصـــب وجـــر موضـــعا

ثم ذكر القسم السابع من المبنيات، وهي الكنايات، فكم وكذا كناية في العدد، وكيت وذيت كناية في الحديث، وقوله: " تمييز كم مستفهما بمفرد " تبيين لأحوال تمييز (كم)، يقول: (كم) الاستفهامية مميزها مفرد منصوب، ويجوز أن يأتي بـ(من) معه فيخفض حينئذ، وقوله: " ومخبرا بمفرد وجمع "، يقول: وأما (كم) الإخبارية فتمييزها مفرد، ومجموع مجرور، والمختار أن يكون معه (من) كقوله: (وكم من ملك)، (وكم من قرية).

وقوله: " لهما صدر الكلام موقعا ": يقول: ولهما صدر الكلام، أما (كم) الاستفهامية فلما تضمنته من معنى الاستفهام، وأما (كم) الخبرية فلأنها للتكثير، وهو إنشائي كما أن (رب) للتقليل، هذا مذهب للبصريين، وأما الكوفيون فلا يرون لهما صدر الكلام، ويستدلون بمثل قوله: (أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم)، ويزعمون أن (كم) فاعل

---

(١) اللغة العربية لك أن تؤدي المعنى الذي تريد بطريقة غير مباشرة، فتبتعد عن لفظه المعتاد، رغبة منك في إيضاح هذا المعنى عن طريق المحسوسات، أو البعد عن لفظ قبيح لا يحسن ذكره.

فبدلا من أن نصف إنسانًا ما بالبخل بهذه الكلمة الصريحة الواضحة يمكنك القول إنه نظيف المطبخ وهذا يعني أنه لا يطبخ لبخله ، فهو تعبير غير مباشر .

وقد سمى البلاغيون هذه الطريقة من التعبير وبيان المعنى بالكناية .

وفيما يلي طائفة منوعة من الكنايات ، تفيد فيما ننطق ونكتب ، فتكسب تعبيرنا قوة وطرافة وجمالا.

فلان كثير الرماد : كريم

فلان أخضر الأسنان : قروي

فلان من قوم موسى : كثير الملل

فلان قنفذ الليل : نمام

يهد لهم في الآيتين، والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمرًا يعود على ما تقدم، ويقفون على (يهد لهم)، ويبتدؤون بقوله: كم أهلكنا، وتكون (كم) وغيرها من أسماء الاستفهام، والشرط في موضع رفع ونصب وجر. ثم أخذ يبين ذلك فقال:

فالجر بالمضاف من قبلهما أو حرف جر وليكن مقدما
والنصب بالفعل الذي بعدهما إن كان تسليط له عليهما
فالرفع بعد بابتداء شهرا إن لم يكن ظرفا وإلا خبرا
تمييزهم كم عمة أجازوا ثلاثة ورفعه مجاز
ونحو كم مالك كم ضربتا قد حذف التمييز إن فهمتا

يقول: إن كان قبل ذلك مضاف أو حرف جر وجب أن يكون في موضع خفض، كقولك: غلام كم رجلا ضرت؟ وبكم رجلا مررت؟

" **والنصب بالفعل الذي بعدهما إن كان تسليط له عليهما** "

يقول: فإن لم يكن قبله مضاف أو حرف جر، فإن كان بعدهما فعل مسلط عليهما، فهو في موضع نصب حسبما يقتضيه الفعل كقولك: كم رجلا ضربت؟ فمفعول به، وكم ضربه ضربت؟ فمصدر، وكم يوما سرت؟ فظرف، فإن لم يكن مما ذكر كان مرفوعا بالابتداء إن لم يكن ظرفًا كقولك: كم مالك؟ وإن كان ظرفا كان خبر مبتدأ، لأن الظروف لا تقع مبتدءا، كقولك: متى سفرك؟ وقوله: " كم عمة أجازوا " يعني: قوله:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

يجوز في (عمة) النصب على التمييز على أنها استفهامية، والجر على التمييز على أنها خبرية، والرفع على الابتداء وهو أبعدها، وقوله: لأنه يقدر (كم) في موضع نصب بحلبت على الاستفهام، أو على الخبر و(عمة) مبتدأ موصوف، (وقد حلبت) خبر المبتدأ، أي: كم مرة، أو مرة حلبت، ونحو " كم مالك كم ضربتا "، يقول: قد يحذف التمييز في مثل قولهم: كم مالك؟ لأن المعنى كم درهما أو كم دينارا مالك؟ وكم ضربت؟ أي: كم ضربة ضربت؟ أو كم مرة ضربت؟. ثم قال:

[الظروف]

والظرف عن إضافة قد يقطع فالضم في المختار ليس يدفع
كفوق تحت ثم قبل بعد ومثله لا غير حسب يبدو
وحيث ضمت شبها بالغاية يضاف للجملة حيث كانت

أخذ يذكر القسم الثامن من المبنيات، وهو الظرف الذي يقطع عن الإضافة ويسمى الغايات، وبين أن المختار أنها إذا قطعت عن الإضافة بنيت على الضم، ومثلها بما ذكر، وبين أن قولهم: لا غير وحسب يجريان مجراها في قولهم: لا غير وحسب.

وقوله: " وحيث ضمت شبها بالغاية " يقول: وبنيت (حيث) على الضم تشبيها لها بالغايات من حيث كانت ظرفا مفتقرا إلى ما يبينه من الجمل التي بعدها.

وقوله: " يضاف للجملة كيف كانت " يعني: لا يضاف إلا إلى جملة اسمية أو فعلية، هذا هو الكثير الشائع. وقوله:

إذا للاستقبال معنى الشرط ولا تجاز في الفصيح تخط
وللمفأجاة فتلك المبتدا يلزم فيما بعدها على المدا
وإذ لما مضى ولم يستفصحوا إذ جعفر قام بهذا صرحوا

يقول: ومن جملة الظروف المبنية (إذا) وفيها معنى الشرط، ثم بين أن الفصيح أنهم لا يجازون بها بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعا؛ لأنها للوقت المعين بخلاف (متى) فمن ثم جازوا بـ(متى) ولم يجازوا بـ (إذا) على الأفصح، وقوله: "وللمفأجاة فتلك المبتدأ"، وعلة بنائها افتقارها إلى الجملة بعدها، يقول: وقد تقع (إذا) للمفاجأة، كقولك: خرجت فإذا السبع، ولا يقع بعدها إلا المبتدأ غالبًا.

وقوله: " وإذ لما مضى ولم يستفصحوا " يقول: ومن جملة الظروف المبنية (إذ) وهي ظرف لما مضى من الزمان، ولا يضاف إلا إلى جملة، وهو علة بنائها، ولم يستفصحوا: إذ زيد قام، ولكن يقال: إذ زيد قائم، أو إذ قام زيد، وأما تغير جملتها إلى الاسمية ووقوع الخبر فعل ماضيا فليس بفصيح. وقوله:

وأين مع أني للاستفهام والشرط في المكان في الدوام
وكيف للحال تجي مستفهما ولا مجازاة وإن أدخلت ما

يقول: ومن جملة الظروف المبنية (أين) و(أني) بمعنى الاستفهام والشرط، وعلة بناءها تضمنهما معنى الحرف.

وقوله: " وكيف للحال تجي مستفهما يقول: وكيف في معنى الظرف، وهو سؤال عن الحال، تقول: كيف زيد؟ أي: على أي حال هو، ولا يجازي بها في الأفصح، وإن دخلت عليها (ما) كقولك: كيفما تكون أكون، وقد جازى بها الكوفيون مع (ما) واختاره الزجاجي في الجمل. وقوله:

ومـــذ ومنـــذ إن تكـــن لأول فمفـــرد معرفـــة لهـــا يلـــي
وللجميـــع فيلـــي مـــا يقصـــد إجـــزاؤه ليحصـــل التعـــدد

يقول: ومن جملة الأسماء المبنية قولهم (مذ ومنذ) ولهما معنيان: أحدهما أول المدة، كقولك: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي: أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة، ولذلك احتيج في هذا المعنى أن يكون مفردا معرفة ليفيد تعين أول المدة، والثاني جميع المدة، كقولك: ما رأيته منذ يومان، أي: المدة التي انتفت فيها الرؤية (اليومان) جميعًا، فيحتاج في هذا المعنى أن يفيد تعددا.

وأن ثـــم الفعـــل ثـــم المصـــدر بعـــدهما مضـــافها مقـــدر
مبتـــدأ خبرهـــا الـــذي يلـــي بثبـــت وعكســـه فـــي الجمـــل
لـــدى لـــدن لـــدن وجـــاء لـــدن ولـــد ولـــد ولـــد ثـــم لـــدن

يقول: وإذا وقع بعدها (أن) والفعل، أو المصدر قدر مضافًا بمعنى زمان، وقوله: " مبتدأ خبرها الذي يلي " يقول: إعرابها أنها مبتدأ خبرها ما يليها من اسم الزمان، وقوله: "بثبت" أي بحجة واضحة، "وعكسه في الجمل" يقول: وفي الجمل أنها خبر مبتدأ مقدم، وليس بمستقيم؛ لأن المعنى: أول المدة يوم الجمعة؛ أي: جميع المدة يومان، وقوله: "لدى، لدن، لدن، وجاء لدن "، يقول: ومن الظروف المبنية (لدى) وفيها لغات ثمان ذكرها جميعها، والفرق بينها وبين (عند) أنك تقول: عندي كذا، لما كان في ملكك، حضرك أو لم يحضرك، ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك، وبنيت لأن من لغاتها (لد ولد)، وهو وضع الحروف؛ وتستعمل مضافة، وقد نصبت العرب بها (غدوة) خاصة تشبيها لنونها بالتنوين، لما رأوها تنزع عنها وتثبت.

وقـط لاسـتغراق مـاض قـد نفـي وعـوض لاسـتقبال نفـي فـأعرف

يقول: ومن جملة الظروف المبنية (قط) و(عوض)، " فقط لاستغراق نفي ماض" تقول: ما فعلته قط، وعوض لاستغراق نفي مستقبل، تقول: لا أفعله عوض.

وبناء (قط)، لأن من لغاتها (قط) مخففة، وهو وضع الحروف، وبنيت (عوض)؛ لأن معناها عوض العائضين أي: دهر الداهرين. ثم قال:

وإن تضـف إلـى الكـلام ظرفـا فـالفتح فيـه جـائز لا يخفـى

يقول: إذا أضيف الظرف إلى جملة جاز إعرابه على ما يقتضيه وجاز بناؤه على الفتح، كقولك تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة:١١٩] و﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار:١٩]، وقرئ بالوجهين. وقوله:

ونحـوه مثـل وغيـر مـع مـا وأن وأن فأسـتمع لتفهمـا

يقول: ونحو الظرف المضاف مثل وغير مع ما، تقول: إلى ما أو أن وأن كقوله: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات:٢٣]، وقول الشاعر[1]:

لَـمْ يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

ففتح (غير) مع أنها فاعلة. ثم قال:

---

(١) صدر بيت من البسيط عجزه: حَمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْ قالِ

و البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لـم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

والشاهد فيه قوله: "غير" حيث جاء بها مبنيّة على الفتح في محلّ رفع فاعل لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

[النكرة والمعرفة[١]]

(١) **النكرة**: هي اسم يدل على شيء غير معين أو محدد، سواء كان إنسانًا أو حيوانًا أو غيرهما.

مثال: رجل، لغام، جبل، مدينة، كتاب، قطة

المعرفة هي ما دل على شيء معين ومعروف، سواء كان إنسان او حيوان أو جماد.

مثال: محمد، الكتاب، مكة، الذي.

أنواع المعارف:

هناك سبعة أنواع من أنواع المعارف وهم، العلم والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرف بـ ال والمعرف بالإضافة والمعرف بالنداء، وفيما يلي توضيح لكل نوع من هذه الأنواع.

أولًا: العلم: العلم هو كل اسم يدل على مسمى بعينه، أو كل ما يطلق على شيء يميزه عن باقي أفراد جنسه. وينقسم العلم إلى اسم ولقب وكنية ومدينة/ قبيلة. وقد يكون العلم مفردًا أو مركبًا إضافيًا أو مركبًا تركيبًا مزجيًا.

مثال:

– محمد طالب مجتهد (محمد: اسم معرفة لأنه علم يدل على اسم بعينه)

– مكة بلد شريفة (مكة: اسم معرفة علم يدل على مدينة بعينها)

– كانت قريش أكبر قبيلة في مكة (قريش: اسم معرفة علم يدل على قبيلة)

– أبو بكر أول الخلفاء الراشدين (أبو بكر: اسم معرفة علم يدل على كنية)

ثانيًا: الضمائر: الضمائر كلها معارف وتنقسم إلى نوعين الضمائر المنفصلة (ضمائر المتكلم، ضمائر المخاطب، ضمائر الغائب) والضمائر المتصلة (تاء الفاعل، نا الفاعلين، ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة، ياء المخاطبة، كاف الخطاب، هاء الغيبة)

مثال:

– أنت طالب مجتهد (أنت: ضمير مخاطب معرفة)

– أكلنا الطعام كله (نا الفاعلين: ضمير متصل معرفة)

ثالثًا: أسماء الإشارة: أسماء الإشارة هي ما دل على شيء معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية وهي كالتالي، هذا (للمفرد المذكر)، هذه (للمفردة المؤنثة)، هذان (للمثنى المذكر)، هاتان (للمثنى المؤنث، هؤلاء (للجمع بنوعيه)، ذلك (اسم إشارة لغير العاقل)، تلك (اسم إشارة لغير العاقلة)، أولئك (اسم إشارة للجمع البعيد للعاقل.

مثال:

– ذلك الفضل من الله (ذلك: اسم إشارة لغير العاقل معرفة)

ذو الــلام والمضــمر ثــم العلــم مضــاف تعريــف لمعنــى مــبهم
معـــــارف أعرفهـــــا الـــــتكلم والنكـــــرات لا لعـــــين تعلـــــم

أخذ يذكر المعرفة والنكرة، فقال: المعرفة ذو اللام والمضمر والعلم والمضاف إضافة تعريف، لتخرج الإضافة اللفظية، والمبهم يعني به أسماء الإشارة والموصولات. ثم قال: " والنكرات لا لعين تعلم " يقول: والنكرات ما وضع لشيء لا بعينه، ثم قال:

=

– هذا البستان رائع (هذا: اسم إشارة معرفة للمفرد المذكر)

– أولئك على هدى من ربهم (أولئك: اسم إشارة للعاقل لجمع البعيد معرفة)

رابعًا: الأسماء الموصولة: الاسم الموصول هو اسم وُضع لشيء معين بواسطة جملة تتصل به تُسمى صلة الموصول، وتضم الأسماء الموصولة ما يلي: الذي (للمفرد المذكر)، التي (للمفردة المؤنثة)، اللذان (للمثنى المذكر)، اللتان (للمثنى المؤنث)، الذين (للجمع المذكر)، اللاتي أو اللائي (للجمع المؤنث)، مَنْ (للعاقل)، ما (لغير العاقل). وجميع الأسماء الموصولة مبنية ماعدا المثنى فهي معربة وتُعرب حسب موقعها في الجملة.

مثال:

– الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض (الذي: اسم موصول معرفة في محل جر نعت)

– انطلقت السيارتان اللتان قامتا بالرحلة (اللتان: اسم موصول مثنى ويُعرب نعت مرفوع وعلامة رفعه الألف)

خامسًا: المعرف بـ ال: هو كل اسم اتصلت به ال وأفادته بالتعريف، فأي كلمة نكرة إذا أضفنا إليها ال أصبحت معرفة.

مثال:

– هذا العامل مخلص

– جلست في الفصل

سادسًا: المعرف بالنداء: والمعرف بالنداء هو أي كلمة دخل عليها حرف النداء فجعلها معرفة.

مثال:

– يا رجل (رجل: معرفة لأنها سُبقت بأداة نداء فحددت رجل بعينه)

– يا طالب (طالب: معرفة لأنها سُبقت بأداة نداء فحددت طالب بعينه)

سابعًا: المعرف بالإضافة: إذا أُضيفت الكلمة النكرة إلى أحد المعرفات الخمسة اكتسبت صفة التعريف بهذه الإضافة.

العدد[١]:

ما وضعوا لغرض الكميه ألفاظها اثنا عشر الأصليه
وواحد لعشرة ثم ميه ألف وباقيها فروع مغنيه
فواحد مذكر وأثنان واحدة التأنيث واثنتان
ثلاثة إلى انتهاء عشره وقل: ثلاث ثم عشره للمره
وأحد عشر الذكور أثنا عشر وأنث اللفظين في غير الذكر
ثلاثة عشر كذا لتسعه ثلاث عشرة وعد سبعه
والعين فأفتح من ثلاثة عشرا ثم السكون جائز كما ترى

---

(١) العدد: اسم أو وصف يدل على كمية الأشياء أو على ترتيبها. وهو بذلك قسمان: عدد أصلي، وعدد فرعي، ولكل أقسامه من حيث التأنيث، والإعراب أو البناء.

أقسام الأصلي أربعة

مفرد: من ثلاثة إلى عشرة، ومائة، وألف، ومليون.

مركب، من أحد عشر إلى تسعة عشر.

العقود، وهي من عشرون إلى تسعين.

المعطوف، وهو ما بين العقود، أي الأعداد التسعة التالية للعقد.

حكم تذكير العدد وتأنيثه

المفرد: (واحد واثنان) يذكران بلفظهما؛ مذكرين مع المذكر ومؤنثين مع المؤنث (كتاب واحد، وقصة واحدة، واثنان من الكتب، واثنتان من القصص). أما من ثلاثة إلى عشرة فتلحقه التاء مع المذكر، ويجرد منها مع المؤنث (ثلاثة كتب، وثلاث قصص) وينظر إلى المفرد لا إلا الجمع من حيث تذكير المعدود وتأنيثه، (ثلاثة قطارات) لأن المفرد قطار، (وثلاثة سور) لأن المفرد سورة. وتجري هذه القاعدة على المعطوف (ثلاثة وثلاثون عالما، وثلاثة وثلاثون طالبة) وإذا تقدم المعدود جاز تذكير العدد وتأنيثه (القراء السبعة والقراء السبع)، أما مائة وألف ومليون فتلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث تقول: (مائة طالب وألف طالبة).

العدد المركب: صدر العدد يتبع القاعدة السالفة في العدد وتأنيثه (عندنا أحد عشر طالبا و إحدى عشرة طالبة) (في المعهد أربعة عشرة طالبة، وأربعة عشر طالبا).

العقود: تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث مثل:(في الفصل عشرون طالبا وعشرون طالبة).

والشين سكن من ثلاث عشره ونحوه وعن تميم كسره
وفي ثماني عشرة السكونا أجز وحذف الياء وأفتح نونا
عشرون والباب أتى سواءا أحد وعشرون وإحدى جاءا
والعطف بعد ذاك مثل ما مضى حتى ترى تسعا وتسعين انقضى
ومائة وألف البابان ومائتان فيهما ألفان
وميزوا ثلاثة لعشره بالجمع خفضا للذكور والمره
إلا ثلاثمائه لتسع فإنه بمفرد لا جمع
واحد عشر إلى قبل المايه بمفرد نصبا على كل فئه
ومائة ألف وفي المثنى وجمع ألف أخفضه فردا تغنى
وواحد وأثنان لا يميز لأن لفظ جنسه مميز
وإن أتى اللفظ خلاف المعنى جاز لك الوجهان فأفهم عنا
لواحد التصيير قالوا الثاني والثانيه لعاشر المباني
لذا أضافوا ثالثا لأثنين وخامسا لأربع بعين
وباعتبار حاله تزيد لمنتهى العد إذا تفيد
فإن أضافوا فإلى مثل العدد كقولهم: ثالث ثلاثة جحد
وإن تزد قلت إذا حادي عشر بالفتح في الياء إلى تاسع عشر
وفي المؤنث تجيء تاءان وسكن الشين إذًا في الثاني
وإن تضف فالعدد المطابق مذكرا مؤنثا يطابق
وإن تشأ فأحذف عشر من أول لأنه بالحذف غير مشكل

أخذ يذكر العدد، وهو ما وضع لغرض كمية آحاد الأشياء، وذكر أن أصول الألفاظ فيها اثنا عشر لفظا، واحد إلى عشرة، ومائة وألف وبقية ألفاظها كلها فروع عنها، استغنى بها عن أن توضع ألفاظ أخر غير راجعة إليها.

وقوله: " ماية أبدل همزتها ياء " لينطق مع قوله: "فروع مفنية"، ثم أخذ يذكر كيفية استعمالها، فواحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث، ثم قال: " وثلاثة إلى عشرة"، يعني وأربعة، وخمسة، وستة، وسبعة، وثمانية، وتسعة بتاء التأنيث للمذكر، ثم قال: "وثلاث إلى عشر للمؤنث بغير تاء التأنيث "، ثم انتقل إلى ما بعد العشرة، فقال: أحد عشر، واثنا عشر للمذكر، وأنث اللفظين يعنى أحد عشر واثنا عشر أي فقل إحدى عشرة واثنتا عشرة، ثم انتقل إلى ما بعد اثنى عشر، فقال: ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث. ثم بين أن العين في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر مفتوحة على الأفصح والسكون جائز كما ترى " يعني: كما قلته في البيت حتى يتزن. ثم أن الشين من ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ساكنة على الأفصح. وبين أن تميمًا تكسر الشين، فتقول: عشرة، ثم بين أن لك في (ثماني عشرة) في المؤنث أن تسكن الياء، ولك أن تحذف الياء وتفتح النون. ثم انتقل إلى ما بعد (التسعة عشر)، فقال: " عشرون والباب " يعني و(ثلاثون)، و(أربعون) إلى (تسعون)، "أتى سواءا" لمعنى المذكر والمؤنث بلفظ واحد.

ثم انتقل إلى ما بعد (العشرين). فقال: أحد وعشرون للمذكر، وإحدى وعشرون للمؤنث، ثم انتقل إلى ما بعد (أحد وعشرون)، فقال: "والعطف بعد ذلك مثل ما مضى" يقول: تأخذ (اثنان) وتعطف عليها (عشرون)، وتأخذ (اثنتان) وتعطف عليها (عشرون) للمؤنث، وكذلك ثلاثة إلى تسعة للمذكر، وثلاث إلى تسع للمؤنث، تقول: ثلاثون، ثم تفعل بعد (الثلاثين) كما فعلت بعد (العشرين) من أحد وإحدى. إلى تسعة وتسع إلى أن تنتهي إلى تسعة وتسعين، وتسع وتسعين. وإنما قال: "حتى ترى تسعا وتسعين"؛ لأنه الآخر بعد (تسعة وتسعين). ثم قال: ومائة بعد تسعة وتسعين، ثم على ما ذكر من أول العدد إلى أن ينتهي إلى تسع وتسعين بعد (المائة) فتقول: مائتان، ثم على ذلك إلى أن تنتهي إلى تسع مائة وتسع وتسعين، فتقول: ألف، وقوله: " ثم ألف ذكروا " تنبيه على أن الألف مذكر.

ثم شرع يبين تمييز العدد، لأنه قال فيما تقدم إن التمييز العدد يذكره في العدد، فقال: " وميزوا ثلاثة لعشرة " يقول: تمييز ثلاثة إلى عشرة بالجمع مخفوضًا، فتقول:

ثلاثة رجال، وثلاث نسوة إلى عشرة رجال، وعشر نسوة: ثم قال: " إلا الثلاثمائة لتسع " يقول إلا أنهم إذا ميزوا ثلاثة باعتبار مئات، أتوا بالمائة مفردة، فيقولون: ثلاث مائة، أربع مائة إلى تسع مائة، وهو واضح.

ثم أخذ يبين تمييز أحد عشر إلى تسعة وتسعين فقال: " وأحد عشر إلى قبل المائة " يقول: مميزه مفرد منصوب، تقول: أحد عشر رجلا، وعشرون رجلا، ثم كذلك إلى تسعة وتسعين رجلا، وتسع وتسعين امرأة. ثم أخذ يبين تمييز مائة وألف، والمثنى فيهما، وجمع ألف، فقال: تمييزه مفرد مخفوض، وقال: " وجمع ألف " ولم يقل وجمع مائة؛ لأنه قد تقدم أن (مائة) لا تأتي في العدد جمعا، إذ لا يقال: ثلاث مئات ولا مئتين، فلا تجيء (مائة) في العدد إلا مفردة أو مثناة. ثم بين أن واحد واثنين لا يميز، وبين علته، وهو أنك تذكر المفرد منه والمثنى فيجعل الغرض من العدد والتمييز معا، وهو قوله: " لأن لفظ جنسه مميز " لأنك إذا قلت: رجل أغناك عن واحد، وإذا قلت: رجلان أغناك عن اثنين، فلا حاجة إلى عدد، ثم تميز بخلاف ما بعد الاثنين، لأنك إذا اقتصرت على لفظ العدد لم تبين الجنس، وإذا اقتصرت على التمييز لم تبين كمية العدد فاحتيج إلى الأمرين، بخلاف الواحد والاثنين على ما تبين:

وقوله: " وإن أتى اللفظ خلاف المعنى " يقول: إذا كان اللفظ مذكرا والمدلول مؤنثا، أو بالعكس كقولك: عندي ثلاث شخوص من النساء وثلاث، وعندي ثلاث أنفس من الرجال وثلاثة، وقوله: " لواحد التصيير قالوا الثاني " أخذ يذكر كيف يعبر عن المعدود باعتبار أسماء العدد، فقال: إذا قصدت معنى التصيير قلت: الثاني والثانية، والثالث والثالثة، إلى العاشر والعاشرة، فإن أضفته أضفته إلى العدد أقل منه بواحد؛ لأن معناه أنه صير عددا على وفق العدد الذي هو منه فيجب أن يضاف إلى أقل منه بواحد، فقال: ثالث اثنين ورابع ثلاثة، قال الله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة:٧]، وخامسهم وسادسهم، فإن قصدت معنى واحد من العدد الذي أضفته إليهم، وجب أن تضيفه إلى ما يطابقه، فتقول: ثالث ثلاثة، ورابع أربعة، قال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ [التوبة:٤٠]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة:٧٣]، ويقتصر في الوجه الأول إلى العشرة، لأنه ليس بعد (العشرة) ما يمكن أن

يكون اسم العدد مشتقا من فعل بمعنى التصيير، لأن ثالث اثنين عن ثلاثتهما، وكذلك أربعتهم وخمستهم، فإذا جاوزت (العشرة) لم يبقى إلا الوجه الثاني، فتقول: حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، وحادية عشرة إحدى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة، ويجوز أن يقال ثالث ثلاثة عشر إذ لا يلبس أن المراد ثالث عشر ثلاثة عشر إلا أنك تعربه لفوات التركيب المقتضي البناء، وكل ذلك قد بين على وجه واضح. ثم قال:

[المذكر والمؤنث[1]]

(١) **الاسم المذكر**: الأصل في الأسماء التذكير، والمذكر الحقيقي يدل على ذكر من البشر أو الحيوان مثل رجل وأسد.

وهناك مسميات أخرى وردت ألفاظها مذكرة في الاستعمال اللغوي مثل: كتاب، جبل، بحر، علم...

الاسم المؤنث: هو الاسم الذي يدل على أنثى من البشر أو الحيوان: امرأة، طالبة، قطة...

ويسمى هذا النوع من المؤنث مؤنثا حقيقيا، ولا يؤنث ما سواه من الأسماء إلا إذا ورد في اللغة أصلا مؤنثا.

ويسمى هذا النوع مؤنثا مجازيا مثل: طاولة، ورقة، شمس...

علامة التأنيث:

للتأنيث في الأسماء ثلاث علامات هي:

- التاء المربوطة، وهي علامة التأنيث الأكثر ورودا في الأسماء والصفات مثل: فاطمة، شجرة، مجلة، كاتبة، معلمة...

- الألف المقصورة، وتَرِد علامة للتأنيث في بعض الأسماء والصفات مثل: ليلى، سلمى، حبلى، عليا، كبرى...

- الألف الممدودة، وتَرِد علامة للتأنيث في بعض الأسماء والصفات مثل: صحراء، خضراء، بيضاء...

مظاهر التذكير والتأنيث في التركيب:

يظهر أثر التأنيث في عدة وظائف وتراكيب لغوية منها:

- الإشارة، فالاسم المذكر يُشار إليه بـ"هذا" والاسم المؤنث يُشار إليه بـ"هذه" مثل: هذا رجل/ هذه امرأة.

- الضمائر، فللمذكر ضمائر خاصة به وللمؤنث ضمائر خاصة به، وتجب مطابقة هذه الضمائر لما تعبر عنه وتعود عليه مثل: خالد يتقن عمله/ فاطمة تتقن عملها.

- الخبر، حيث يلزم تذكير الخبر إذا كان المبتدأ مذكرا، ويلزم تأنيثه إذا كان مؤنثا، مثل: المعلم مجتهد/ المعلمة مجتهدة، القمر منير/ الشمس مضيئة.

- الوصف، حيث يطابق الوصف (النعت) الموصوف في التذكير والتأنيث في أغلب الحالات، مثل: هذا صحفي متميّز/ هذه صحفية متميّزة.

ويندرج في هذا السياق مطابقة الأسماء الموصولة للموصوف بها مثل: الطالب الذي يجتهد يحقق التفوق/ الطالبة التي تجتهد تحقق التفوق.

ويعتبر الحال نوعا من الوصف، ولذلك يلزم أن يطابق صاحبَ الحال تذكيرا وتأنيثا مثل: وقف السائح متأملًا/ وقفت السائحة متأملةً.

ما فيه تأنيث فقل مؤنث	اللفظ والتقدير فيه يحدث
والتاء قد يقدرون لا الألف	وهو حقيقي ولفظي عرف
فماله في الحيوان ذكر	فهو حقيقي كذا قد ذكروا
فأسند الفعل إليه بالتا	وغيره على الخيار أنتا
إلا إذا كان ضميرا رفعا	فالفعل بالتاء يكون قطعا
وظاهر الجمع بلفظ أسوه	كقالت الأعراب قال نسوه
وفي ضمير للعقلاء قتلوا	وقتلت وفي الصحيح الأول
وغيرهم قيل عدلن عدلت	ثلاثة الأنواع فيها اعتدلت

أخذ يذكر المذكر والمؤنث، فالمؤنث ما فيه علامة التأنيث، والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: الألف، والتاء، والتاء قد تكون ملفوظا بها وقد تكون مقدرة، وهو قوله: " والتاء قد يقدرون لا الألف " والمؤنث حقيقي ولفظي، فالحقيقي ما بإزائه ذكر في الحيوان، كامرأة وناقة ونعجة، واللفظي بخلافه.

وقوله: " وأسند الفعل إليه بالتاء "، يعني: المؤنث الحقيقي، كقولك: قامت هند و(غيره)، يعني: وغير الحقيقي على الخيار إن شئت ألحقت التاء، وإن شئت لم تلحق كقولك: جاءت التثنية وجاء التثنية.

وقوله: " إلا إذا كان ضميرًا رافعًا " يقول: إلا إذا كان المؤنث ضميرًا مرفوعًا فلابد من علامة التأنيث كقولك: الشمس طلعت، وقوله: " وظاهر الجمع بلفظ أسوه " يقول: وظاهر الجمع أن شئت أنثت فعله، وإن شئت لم تؤنثه، مثل ﴿۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ [الحجرات:١٤]، و﴿۞ وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف:٣٠]، وإذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير العقلاء جاز أن تقول: الرجال قتلوا، أو الرجال قتلت، وإن كان جمعًا صحيحًا مثل

=

ويستثنى من مطابقة الوصف للموصوف جمع غير العاقل فيجوز أن يوصف بمفرد مؤنث مثل هذه كتب مفيدة.

- الفاعل، حيث يظهر التأنيث غالبا في الفعل إذا كان فاعله مؤنثا مثل: فازت فاطمة/ تفوقت الصحيفة.

(المسلمون) قلت: قتلوا لا غير، وضمير غير العقلاء من الجمع المذكر، والجمع المؤنث لك أن تقول في فعل ضميره: عدلن، ولك أن تقول: عدلت، كقولك: الأيام حسنت وحسن، والنساء حسنت وحسن، والليالي حسنت وحسن، وهو معنى قوله: "ثلاثة الأنواع فيها اعتدلت " أي: سواءه ثم قال:

[المثنى[1]]

كل مثنى رفعه جا بالألف والنصب والجر بياء قد ألف
وقبلها الفتح وبعد نون مكسورة إذ قدر السكون
وكل ما ألفه عن واو ثالثة فالواو بالتساوي
وما عداه ثنه بالياء لأنها أخف في الإفضاء
والهمزة الأصلية الممدوده تبقى على همزتها مردوده
وهمزة التأنيث واو عين وما سواهما فبالوجهين
وتحذف النون إذا أضفتا كضاربا زيد وما وجدتا

أخذ يذكر المثنى، فقال: هو ما لحقته في الحال الرفع ألف ونون مكسورة، وفي الحال النصب والجر ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة.

وقوله: " وكل ما ألفه عن واو " تبين لما آخره ألف، فقال: إن كانت الألف ثالثة منقلبة عن واو عصا ورحى قلبت في التثنية واوا، فتقول: عصوان ورحيان، وقوله: " وما عداه ثنه بالياء "، يقول: وكل ما عدا مما ذكر، فما آخره ألف فإن الضم تقلب ياء؛ لأنها أخف عندهم من الواو.

وقوله: " والهمزة الأصلية الممدودة " أخذ يبين حكم ما آخره همزة ممدودة، فقال: إن كانت الهمزة الأصلية بقيت همزة في التثنية كقولك: قراءان وحناءان، وإن كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا كقولك: حمراوان وصفراوان، وإن كانت غير ذلك فثنه على الوجهين، كقولك: كساوان وكساءان، ورداوان ورداءان، وعلباوان وعلباءان.

---

(١) الاسم المثنى هو اسم معرب يتم ذكره بدلًا من ذكر اسمين متفقين في اللفظ والمعنى وذلك بزيادة ألف ونون أو واو ونون. أو هو ما دل على اثنين أو اثنتين ويُشترط في الاسم الذي يُثنى أن يكون مفردًا معربًا غير مركب تركيبًا مزجيًا أو إسناديًا، ويكون مماثل في اللفظ والمعنى.

مثال: التلميذان مجتهدان

وهنا كلمة تلميذان اسم مثنى لأنه اتفق في المعنى واللفظ أي تلميذ+ تلميذ

ولكن لا يجوز أن يكون الاسم مثنى مختلف في اللفظ والمعنى أي لا يمكننا جمع كلمة قلم وكتاب

وقوله: " وتحذف النون إذا أضفتا " يقول: إذا أضيف المثنى حذفت نونه، كقولك: ضاربا زيد، وكذلك ما أشبهه، ثم قال:

[الجمع[١]]

(١) الجمع ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده أو بإضافة إليها مثل: صُورة: صُور. ناجح: ناجحون، فتاة: فتيات.

وهو ثلاثة: جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم وجمع تكسير.

١- جمع المذكر السالم

كل ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع مثل (هؤلاء موفقون في تجارتهم) أو ياء ونون في حالة النصب والجر مثل (زرت الناجحين في الانتخاب مع رفاقٍ مرشحين). ولا يتغير المفرد حين جمعه كما رأيت، إلا أن:

١- المقصور تسقط أَلفه حين جمعه وتبقى الفتحة على ما قبل الأَلف، فنقول في جمع مصطفى ومنادى: (هؤلاءِ مصطفَوْن كانوا منادَيْن إلى المحاكمة).

٢- المنصوص تحذف ياؤُه عند الجمع ويضم ما قبلها مع الواو ويكسر مع الياء فنقول (حضر محامون عن المدَّعين).

ويشترط في الاسم الصالح لأَن يجمع جمعاً مذكراً سالماً أن يكون أَحد اثنين:

١- علماً لمذكر عاقل مثل: حضر المحمدون في حيّناً ((الذين اسم كل منهم محمد))، ويشترط أَلا يكون مركباً مثل (معد يكرب وسيبويه) ولا يكون بتاء مثل حمزة ومعاوية.

٢- وصفاً لمذكر عاقل مثل هؤلاء طلاب مجدون مكرَّمون، ويشترط في الصفة أن تصلح لدخول تاء التأْنيث كما رأَيت، فكلمة (أَخضر وعجوز) لا تجمعان جمعاً لمذكر سالم لأَنهما لا تؤنثان بالتاء، كما لا يجمع هذا الجمع الصفات المتصلة بالتاء مثل (نابغة وعلامة).

أما أَسماءُ التفصيل فتجمع جمع مذكر سالماً مع أَن التاءَ لا تتصل بها، نقول: (مررت بالرجال الأَكرمين).

وهناك كلمات غير مستوفية الشروط عاملها العرب معاملة جمع المذكر السالم فرفعوها بالواو والنون ونصبوها وجروها بالياء والنون، فيقتصر عليها وتسمى ملحقات بجمع المذكر السالم أَشهرها:

أَولون، أَرَضون، أَهلون، بنون، سنون، عالَمون، عِلّيُون، وابلون، عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون، مئون مثل: (هذه أَرضون ساومت أَهليها فطلبوا ثمانين ألفاً ثمناً على أَن يسلموها بعد عشر سنين).

٢- جمع المؤنث السالم

ما دل على أَكثر من اثنين بزيادة أَلف وتاءٍ مثل (قرأت طالبات مجتهدات) فلا تغيير في صور المفرد كما رأيت إلا فيما يأْتي:

١- حذف تاءِ التأْنيث: (فتاة عالمة: فتيات عالمات).

والجمع ما دل على آحاد مقصودة بأحرف الأفراد

=

٢- المقصور تقلب أَلفه ياءً - كما فعلنا في المثنى - فنقول في جمع(زارت هدى مستشفىً: زارت هُدياتٌ مستشفياتٍ)، إلا إذا كانت الأَلف ثالثة وأَصلها واو فتنقلب واواً، فنقول في جمع (رضا) اسم فتاة: (رِضوات).

٣- الممدود يعامل معاملته في المثنى فنقول في فتاة وُضاءَة: (فتيات وُضاءَات) لأَن همزتها أَصلية، ونقول في جمع (عذراء حسناء: عذراوات حسناوات) لأَن أَلفها للتأْنيث أَما (كساء) فيجوز أَن نجمعها (كساءَات) أَو (كساوات).

٤- الأَسماءُ التي هي على وزن ((فَعْل)) أَو ((فَعْلة)) مثل: (دَعْد وسجْدة، وظبية) إذا كانت صحيحة العين نجمعها بفتح عينها فنقول (دعَدات وسجَدات وظبيَات). فلا يصلح لهذا الجمع مثل (عبْلة) لأَنها صفة وليست باسم، ولا (فيْنة) لأَن عينها غير صحيحة ولا (ورقة) لأَن ثانيها متحرك.

ويطرد جمع الاسم جمع مؤنث بالأَلف والتاء إذا كان:

١- علماً لأُنثى مثل هند وسعاد وزينب.

٢- ما ختم بعلامة من علامات التأْنيث وهي التاءُ والأَلف المقصورة والأَلف الممدودة مثل (فاطمة وليلى وحسناء) فتجمع على (فاطمات وليليات وحسناوات).

٣- مصغر غير العاقل مثل: جُبَيْلات وحُبيْبات ودُرَيْهمات.

٤- وصف غير العاقل مثل جبال شامخات وأَيام معدودات.

٥- ما لم يرد له جمع تكسير من الخماسي مثل: حمّامات، إصطبلات أَو الأَسماء الأَعجمية مثل: جنرالات.

٦- المصدر فوق ثلاثة أَحرف مثل: تعريفات، إنعامات.

٧- اسم غير العاقل المصدّر بـ((ابن)) أَو ((ذو)) مثل: بنات آوى وذوات القعدة.

وقد ورد قليلاً من غير ما تقدم مثل: أُمهات وسجلات وسماوات وشمالات، ورجالات، وبيوتات فيقتصر عليه.

وعاملت العرب مثل (أُولات وأَذرِعات، وعرفات) معاملة جمع المؤنث السالم: هؤلاءِ حاجَاتٌ إلى عرفات من أُولات الفضل في أذرعات.

٣- جموع التكسير

كل جمع تغيرت فيه صورة مفردة مثل ((جبل: جبال، عندليب: عنادل)) فهو جمع تكسير. وأَوزانه واحد وعشرون وزناً، وقد يرد للمفرد أكثر من جمع، والمدار في ذلك على السماع. وهو إما جمع قلة ويكون لما لا يزيد على العشرة وإما جمع كثرة وهو لما فوق العشرة.

فـالتمر والركـب لغيـر جمـع والفلـك والهجـان جمـع جمـع
قسـم صـحيح ثـم قسـم كسـروا ثـم الصـحيح أنثـوا وذكـروا
فالـذكر اسـما علمـا ذو فهـم وفـي الصـفات عـالم بعلـم
لا نحـو سـكران الـذي لسـكرى ولا كـأحمر الـذي لحمـرا
ولا فعيـل إن أتـى مفعـولا مثـل جـريح لا ولا فعـولا
وتلحـق الجميـع ولـو رفعـا واليـاء فـي نصـب وجـر قطعـا
وضـم قبـل الـواو واكسـر فـي اليـا وافـتح بنحـو مصـطفى ويحيـى
ونـون مفتوحـة وإن تضـف فـالنون عـن جميعـه قطعـا حـذف
ثـم المؤنـث الصـحيح مـا أصـف يـزاد تـاء آخـر بعـد ألـف
ففـي الصـفات يجمـع المـذكر لـه صـحيحا مثـل مـا قـد ذكـروا
وإن يكـن مؤنثـا غيـر صـفه فأجمعـه مطلقًـا علـى هـذي الصـفه
ونحـو حـائض يجـي مجـردا فأجمعـه بالتكسـير وقيـت الـردى
وجمعـك التكسـير مـا تغيـرا واحـده نحـو رجـال وقـرى
وأفعلـه أفعـال أفعـل فعلـه مـع الصـحيح خمسـة للقلـه

أخذ يتكلم في الجمع، فقال: الجمع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة، كرجال، لأنه دل على ثلاثة فصاعدا بحروف مفردة، وهو رجل.

وقوله: " فالتمر والركب لغير جمع " يقول: إن التمر ونحوه مما بينه وبين واحدة التاء ليس بجمع؛ لأن فعلا ليس من أبنية الجموع، ولأنك تقول: في تصغيره: تمير، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة، وتصغيره تميرات، ولأنه اسم جنس، وأسماء الأجناس ليس بجمع، والركب ليس يجمع، وإن وافق الركب في حروفه الوجهين الأولين.

وقوله: " والفلك والهجان جمع جمع " يقول: وقولهم: فلك يجمع (فلك)، وهجان يجمع (هجان) جمع عند جماعة، ويزعم أن الضمة في (فلك) في المفرد كضمة (قفل)، وضمة (فلك) في الجمع كضمة (سقف)، ويزعم أن كسرة (هجان) في المفرد ككسرة (كتاب)، وكسرة (هجان) في الجمع ككسرة (رجال).

وقوله: " قسم صحيح ثم قسم كسروا " يقول: والجمع على قسمين: صحيح، ومكسر، فالصحيح على ضربين: مذكر ومؤنث، وقوله: " فالذكر اسما علما ذو فهم " يقول: فالمذكر الصحيح شرطه إن كان اسما أن يكون علما يعقل، وإن كان صفة أن يكون صفة لمن يعقل غير سكران سكرى، وأحمر حمراء، وغير فعيل بمعنى مفعول، وغير فعول، كأنهم جعلوا لمن يعقل على ما لا يعقل مزية في الصحة، ولم يجمعوا باب فعلان فعلى؛ لأنهم جمعوا باب فعلان فعلانة مصححا ليفرقوا بينهما، ولم يجمعوا أفعل فعلاء كأحمر وبابه، لأنهم جمعوا أفعل التفضيل مصححًا ليفرقوا بينهما وكذلك فعيل بمعنى مفعول، لأنهم جمعوا فعيلا بمعنى فاعل مصححًا.

وقوله: " وتلحق الجمع واو رفعا " هذا حكم الجمع الصحيح، وقوله: " وضم قبل الواو واكسر في الياء "، يقول: إن الواو في الجمع يضم ما قبلها مطلقًا إلا فيما كان مفرده مقصورا كقولك: مصطفى ويحيى، أما في (مسلمون) فواضح، وأما في نحو (قاضون) فلأن أصل الضاد ونحوها للكسر، فلما جاءت الواو تعذر الكسر فوجب تغييره، ولما لم يكن بد من التغيير فتغييره بما يناسب الواو أولى، وفي المقصور نحو (مصطفون) في جمع مصطفى لم يتعذر بقاء الفتحة، فلم يجب التغيير فبقيت الفتحة على حالها، ولذلك قال: " وافتح بنحو مصطفى ويحيى.

وقوله: ونونه مفتوحة وإن تضف " يقول: نون الجمع لا تكون إلا مفتوحة، وتحذف عند الإضافة كما تحذف نون التثنية.

وقوله: " ثم المؤنث الصحيح ما أصف " يقول: والجمع المؤنث الصحيح ما في آخره تاء زائدة بعد ألف. كقولك: قائمات ومسلمات، وقال: (زائدة)، لئلا يتوهم أن أبياتا ونحوه منه، فإن التاء في (أبيات) ليست زائدة.

وقوله: " ففي الصفات يجمع المذكر " يقول: إن كان المؤنث صفة، فشرط جمع التصحيح فيه أن يكون مذكره جمعا مصححا، فيخرج نحو سكرى سكران وحمراء أحمر، فإن مذكره لم يجمع مصححا ولا يكون للمؤنث على المذكر مزية، فلذلك لم يجمع مصححًا.

وقوله:

" وإن يكــن مؤنثــا غيــر صــفه فأجمعه مطلقًا على هذي الصفة "

يقول: وإن كان مؤنثا وليس بصفة فأجمعه جمع التصحيح مطلقًا، كقولك: قمحة وقمحات، وطلحة وطلحات، وزينب وزينبات.

وقوله: " ونحو حائض يجي مجردًا "، يقول: نحو حائض وحامل إنما يجمع مكسرا، فتقول: حوامل وحوائض، فإذا قلت: حائضة وحاملة قلت: حائضات وحاملات، لأنه لو كان له مذكر لجمع مصححًا.

وقوله: " وجمعك للتكسير ما تغيرا "، يقول: قد تقدم السالم، وهو ما سلم فيه بناء الواحد، وجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد، كقولك: في رجل رجال، وفي قرية قرى.

وقوله: " وجمعك " مبتدأ والتكسير صفته أي ذو التكسير أي المكسر.

وقوله: " ما تغير " خبر، المبتدأ أي: الذي تغير، ويجوز، وجمعك التكسير بالنصب، أي: وجمعك جمع التكسير تغير الواحد.

وقوله: " وأفعلة أفعال أفعل فعلة " يقول: إن الجمع ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثره، فجمع القلة العشرة فما دونها ظاهرًا، وجمع الكثرة لما فوق ذلك، وأبنية جمع القلة ما ذكر كأجربة وأحمال وأفلس وغلمة، والجمع المصحح للمذكر والمؤنث كالمسلمين والمسلمات، وما عدا ذلك جموع كثرة. ثم قال:

[إعمال المصدر(١)]

وأعملوا كالفعل منه المصدرا ولم يجيء فاعله مستترا
وأخروا معموله عن عامله حتما ولا يلزم ذكر فاعله
وقد يجي الفاعل والمفعول خفضا به فيتبع الدليل
وما يجيء مطلقًا فالعمل للفعل إلا نحو سقيا فأقبلوا

أخذ يذكر إعمال المصدر، يقول: يعمل المصدر كإعمال الفعل المشتق منه كقولك: أعجبني ضرب زيد عمرًا كما تقول: أعجبني أن يضرب زيد عمرًا.

قوله: " ولم يجيء فاعله مستترًا "، يقول: لم يأت الفاعل مستترًا في المصدر وبخلاف الفعل وبخلاف اسم الفاعل، لأنه لو استتر فيه الفاعل، فصح أن يقال: (زيد

---

(١) **المصدر هو**: الاسم الدال على الحدث فقط، في مقابل الفعل الذي يدل على مدلولين هما: الحدث والزمن.

أمّا المقصود من إعمال المصدر فهو أن يعمل المصدر عمل فعله فيرفع فاعلًا فقط إن كان من فعل لازم، ويرفع فاعلًا وينصب مفعولاً به إن كان من فعل متعدٍّ. فمثال الأول: سرّني صدقُ محمدٍ، ومثال الثاني قولك: إطعامُك الفقيرَ كسرةَ خبز صدقة (فالمصدر: اطعام نصب مفعولين، هما: الفقير وكسرة).

ومن الشواهد القرآنية على إعمال المصدر عمل فعله قوله تعالى: ((وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ)) [سورة غافر من الآية: ٣٧]. فـ (كيد) مصدر و(فرعون) فاعل له، وكذلك قوله تعالى: ((إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ)) [سورة البقرة من الآية: ٥٤]، (اتخاذ) مصدر والضمير فاعل و(العجل) مفعول به.

مواضع عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله المواضع الآتية:

١- أن يكون نائباً مناب الفعل؛ نحو: احتراماً أخاك. فأخاك منصوب باحترام لنيابته مناب احترام، وهو فعل أمر من أحترم الذي أخذ منه المصدر، كما أن المصدر مشتمل على ضمير مستتر فيه يعرب فاعلاً تماماً كما هو الحال في فعله الأمر، وفيه يجوز تقديم المصدر على معموله أو تأخيره عنه.

٢- صحة حلول فعله (ماض أو مستقبل) محله مسبوقاً بأن المصدرية، أو (ما) المصدرية إذا أريد بالزمن الحال. ومن أمثلة ذلك قولك: عجبت من محادثتك عليًا أمسِ. التقدير: عجبت من أن حادثت عليًا أمس. ويدهشني إرسالك الرسالة غدًا، التقدير: يدهشني أن ترسل الرسالة غداً. ومن أمثلة التقدير بـ (ما) المصدرية قولك: يسرني عملك الواجب الآن. والتقدير: ما تعمله.

أعجبني ضرب عمرا) لوجب إبراز علامة التثنية، فتقول: ضربان عمرا فلا يعلم أتثنية ضرب هو أم تثنية الفاعل؟ وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك؛ لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه، فلا يؤدي إلى لبس، وبخلاف الفعل فإنه يعلم أنه للفاعل؛ لأن الفعل لا يثنى.

وقوله: أخروا معموله عن عامله، يقول: إن المعمول المصدر لا يتقدم عليه، فلا تقول: أعجبني عمرا ضرب زيد، كما لا تقول: أعجبني عمرا أن ضرب زيد معناه.

وقوله: " ولا يلزم ذكر فاعله " أي: لا يلزم ذكر فاعله مرفوعا ولا مضافا بل يجوز أن تقول: أعجبني ضرب زيدا، إذ لا يذكر فاعله.

وقوله: " وقد يجي الفاعل والمفعول " يقول: وقد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول فيتبع الدليل، فتقول: أعجبني دق الثوب القصار؛ لأنه فاعل، ودق القصار الثوب فتنصب الثوب، لأنه مفعول.

وقوله: " وما يجيء مطلقًا فالعمل " يقول: وإذا أتى المفعول المطلق ومعه معمول، كقولك: ضربت ضربا زيدا، (فزيدا) منصوب بالفعل لا بالمصدر، وكذلك لو قيل: من أضرب؟ فقلت: ضربا زيدا، كان كذلك على المختار، فإن كان المفعول المطلق مما يجب معه حذف الفعل، مثل سقيا وحمدا وشكرا، فقلت: سقيا زيدا فالعمل لسقيا على المختار، لأنه قام مقام الفعل، وصار الفعل معه نسيا منسيا. ثم قال:

[عمل اسم الفاعل(١)]

فاشتق من فعل لمن يقوم به ... على الحدوث فاعل لا يشتبه
من الثلاثي فاعل وما عدا ... فكالمضارع بميم يبتدا
وميمه مضمومة والكسر ... من قبل الآخر مستمر
يعمل كالفعل والاستقبال ... شرط في الأعمال له والحال
مع اعتماد للازم لصاحبه ... أو همزة أو ما ولا تغال به

---

(١) يَعْمَلُ اسْمُ الفَاعِلِ عَمَلَ فِعْلِه مُتَعَدِّيًا ولازمًا، وهو فَرْعٌ مِنَ الفِعْلِ في العَمَلِ، ونَشَأَ خلافٌ بين النحاة في عَمَلِ اسْمِ الفَاعِلِ، ومَنْشَأُ الخلافِ هو حَمْلُ اسْمِ الفَاعِلِ على الفِعْلِ لَفْظًا ومَعْنًى؛ لأن طائفةً مِنَ النحاةِ تَأْخُذُ بِجَرَيَانِ اسْمِ الفَاعِلِ على الفِعْلِ في اللَّفْظِ والمَعْنَى، وطائفةً أخرى تَأْخُذُ بِجَرَيَانِه في المَعْنَى دونَ اللَّفْظِ، وتَرَتَّبَ على هذا الخلافِ خلافٌ في الفروعِ، وأَكْثَرُ النحاةِ يُعَوِّلُونَ على المُجَاراةِ اللَّفْظِيّةِ والمَعْنَوِيَّةِ؛ قال سِيبَوَيْهِ: "بابٌ مِنِ اسْمِ الفَاعِلِ الذي جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ المُضارِعِ، وذلك قولُك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعَمَلُه: هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا".

وقال: "بابٌ صار فيه الفاعِلُ بمَنْزِلَةِ الذي فَعَلَ في المَعْنَى، وما يَعْمَلُ فيه، وذلك قولُكَ، هذا الضَّارِبُ زَيْدًا، فصار في مَعْنَى: الذي ضَرَبَ زيدًا وعَمِلَ عَمَلَه".

وقال ابنُ يَعِيشَ: "واعْلَمْ أنَّ اسمَ الفَاعِلِ الذي يَعْمَلُ عمَلَ الفِعْلِ هو الجارِي مَجْرَى الفِعْلِ في اللَّفْظِ والمَعْنَى".

وقال الرَّضِيُّ: "واسْمُ الفَاعِلِ يَعْمَلُ لمشابَهةِ الفِعْلِ لَفْظًا ومَعْنًى.

ومُقْتَضَى ذلك بُطْلَانُ عَمَلِ اسْمِ الفَاعِلِ، إذا بَطَلَتِ المُشَابَهَةُ اللَّفْظِيَّةُ والمَعْنَوِيَّةُ؛ ولذلك إذا كان اسْمُ الفَاعِلِ بمَعْنَى الماضي لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ؛ لعَدَمِ جَرَيَانِه على الفِعْلِ، فهو مُشْبِهٌ له مَعْنًى لا لَفْظًا، فلا تَقَولُ: هذا ضاربٌ زَيدًا أَمْسِ، بل يَجِبُ إضافتُه.

شروطُ عمل اسْمِ الفَاعِلِ:

وَضَعَ النّحْوِيُّونَ شروطًا لِعَمَلِ اسْمِ الفَاعِلِ، وهو لا يَخْلُو مِن أن يكون مَقْرونًا بأَلْ، أو مُجَرَّدًا منها، فإن كان مُجَرَّدًا مِنْ (أَلْ) عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه إن كان حالًا أو مستقبَلًا؛ نَحْوُ: هذا ضاربٌ زيدًا الآنَ أو غدًا، وإنما عَمِلَ كما قُلْنا لجَرَيَانِه على الفِعْلِ الذي هو بمعناه، فضاربٌ يُشْبِهُ (يَضْرِبُ) في اللَّفْظِ والمَعْنَى؛ لأن المضارعَ للحالِ أوْ الاسْتِقْبَالِ.

قال ابْنُ السَّرَّاجِ: "تَقولُ: هذا ضاربٌ زيدًا، إذا أردتَ بضاربٍ ما أنتَ فيه، أوِ المُسْتَقْبَلَ كمَعْنَى الفِعْلِ المضارِع له، فإذا قلتَ هذا ضاربُ زيدٍ، تُرِيدُ به مَعْنَى المُضِيِّ فهو بمَعْنَى غلامِ زَيْدٍ، لم يَجُزْ فيه إلا هذا؛ يَعْنِي: الإضافةَ والخَفْضَ.

وفـــي المضـــي يلـــزم الإضـــافه معنـــى وقـــال بعضـــهم خلافـــه
وسـكنا فـي جاعـل الليـل العمـل لغيـــر جاعـــل بتقـــدير جعـــل
والـلام إن جـاءت فكـل مسـتوي لأنهـــا موصـــولة بهـــا قـــوي
مـــا بـــالغوا بـــه كـــذلك يعمـــل مفعـــول فعـــال فعـــل فعـــل
مفعـــال ثـــم الضـــاربون الـــرجلا أجـــر بحـــذف النـــون منـــه العمـــلا

أخذ يذكر إعمال اسم الفاعل، فقال: اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، كقولك: ضارب وعالم، وقوله:

مـــن الثلاثـــي فاعـــل ومـــا عـــدا فالمضـــــارع بمـــــيم يبتـــــدا

يقول: صيغته من الثلاثي على الفاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة، وكسر ما قبل الأخر مثل مخرج ومستخرج ومدحرج ومتعلم.

وقوله: " يعمل كالفاعل والاستقبال "، يقول: وشرط إعماله كفعله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على من هو له، أو همزة الاستفهام، أو حرف النفي، كقولك: زيد ضارب غلامه عمرا بمعنى الآن أو غدا، وأضارب الزيدان عمرا؟

فلو قلت: ضارب زيد عمرا من غير اعتماد لم يجز، فان كان بمعنى المضي لزمت الإضافة، وبطل العمل فتقول: زيد ضارب عمرو أحس، والكسائي يجيز إعماله بمعنى المضي كالحال والاستقبال ويستدل له بمثل قوله: (وجاعل الليل سكنا)، فيقال لا ناصب لـ (سكنا) سوى (جاعل)، وهو بمعنى المضي، وإذا نصب المفعول الثاني، فلأن ينصب الأول أقرب، ورد بأن ذلك مستعمل كثيرًا، فلو كان بمعنى المضي لوقع قطعا عاملا في الأول، ولو وقع لنقل، ولما لم يقع منصوب إلا الثاني، ونصبه يجوز أن يكون بفعل مقدر، وجب تقديره، فيكون التقدير: وجاعل الليل جعله سكنا.

وقوله: "واللام إن جاءت فكل مستوى، يقول: وإذا جاءت اللام في اسم الفاعل، نحو: الضارب والعامل عمل، وإن كان بمعنى المضي، لأنها موصولة، وأصل صلتها صريح الفعل؛ وإنما سبك اسم فاعل ليناسب اللام التي معناها بمعنى لام التعريف، فمن ثم قوي إعمال اسم الفاعل معها، وإن كان بمعنى المضي.

وقوله: (ما بلغوا فيه كذلك يعمل) يقول: إذا أتى اسم الفاعل بمعنى المبالغة كضروب وضراب وسميع وحذر ومضراب عمل عمل اسم الفاعل الذي على ذلك الوزن، كأنهم أقاموا ما فيه من المبالغة مقام ما فات من وزنة الفعل.

وقوله: (ثم الضاربون الرجلا أجر بحذف النون منه العملا) يقول: إذا جاء نحو الضاربون الرجل، فأجر فيه حذف النون مع العمل، إنما جوزوا ذلك مع العمل على سبيل التخفيف؛ تشبيها بنون الذين. ثم قال:

[اسم المفعول(١)]

ما أشتق من فعل لمن تعلقا ... به اسم مفعول فقل مصدقا
صيغته مفعول إن تجردا ... وغيره كفاعل قد اعتدى
وفرقوا بينهما بالفتحة ... من قبل الأخرى بحرف الصحة
ونحو مختار ومحمر سوى ... لفظا وفي التقدير فرق مستوى
وأمره في عمل وشرط ... على اسم فاعل مضى لا يحظى

أخذ يذكر اسم المفعول وإعماله، فقال في حده؛ ما أشتق من فعل لمن تعلق به كمضروب وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، إلا أن ما قبل آخر المفعول مفتوح، كمخرج ومستخرج ومدحرج ومتجرع، وقد بين ذلك.

---

(١) **اسم المفعول** هو اسم مشتق من حروف الفعل المتصرف للمجهول ويدل على من وقع عليه فعل الفاعل، ويُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي.

مثل: أكل/ مأكول، شرب/ مشروب

إعمال اسم المفعول:

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول إذا كان مقترنًا بـ ال أو مجردًا من ال، وشرط عمله هنا أن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مبتدأ.

أمثلة

– العمل الجاد مُنصرَف إليه

اسم المفعول ''مُنصرَف'' مجرد من ال، واعتمد على وجود مبتدأ، لذا فهو عامل عمل فعله

– ما مضيعة حقوق يطلبها أهلها

اسم المفعول ''مضيعة'' وحقوق نائب فاعل والجملة اعتمدت على وجود نفي.

– الأرض محاط سطحها بالماء

اسم المفعول ''محاط'' والأرض نائب فاعل، والجملة اعتمدت على مبتدأ

– الفلاح الصابر إنسان ممنوح جهده أرضه

اسم المفعول ''ممنوح'' وهو مسبوق بموصوف وهو فعل متعد لمفعولين، وجهده نائب فاعل وأرضه مفعول به ثانٍ.

وقوله: (ونحو مختار ومحمر سوى) يقول: إن (محمرا) اسم مفعول (ومختار) اسم مفعول موافق في اللفظ لاسم الفاعل إلا أنهما في التقدير مختلفان (فمحمرا) اسم الفاعل في التقدير: (محمرا)، واسم المفعول في التقدير (محمرر)، وكذلك مختار اسم الفاعل في التقدير (مختبر)، واسم المفعول (مختبر) فلما جاء الإدغام في (محمرا) والإعلال في (مختار) وجب استواؤهما لفظا في البابين.

وقوله: (وأمره في عمل وشرط) يقول: وأمر اسم الفاعل في إعماله، إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله، واشتراط الزمانين والاعتماد، كأمر اسم الفاعل الذي مضى ذكره لا يخطئ منه شيئا مما ذكر. ثم قال:

[الصفة المشبهة[١]]

ما اشتق من فعل ولا تعدي ... لفاعل وللثبوت تحدي
كحسن صعب عم قبيح ... تعمل مثل فعلها الصريح
إما بلام أو تجيء مجرده ... كحسن والحسن المقيدة
معمولها كذا وبالإضافة ... فاثنان في ثلاثة بستة
إعرابه رفع ونصب جر ... يكون عشرا مع ثمان فادروا
فحسن مع وجهه والوجه ... ووجه الثلاث تسع تلهي
ثم تجيء باللام أيضًا تسعا ... تكون عشرا مع ثمان قطعا
فالحسن المضاف قبل وجه ... ووجه أمنع فيهما بوجه
وحسن المضاف قبل وجهه ... فيه خلاف واضح بوجهه
وما عداه بضمير واحد ... فهو الذي اختير بغير جاحد
وبضميرين يكون حسنا ... ولا ضمير فقبيح هجنا

---

(١) **الصفة المشبهة**: هي اسم يُشتَق من الفعل الثلاثي اللازم، للدلالة على صفة، يغلِب في كثير من الأحوال أن تتطاول مع الزمن وتستمر، نحو: [أخضر - سكران - عطشان - فَرِح...]، وقد تدل أحياناً على صفة دائمة، نحو: [أعرج - أعمى - قصير - طويل...].

صيغها: لها صيغة قياسية واحدة هي: (أفعل)، ومؤنثها (فعلاء) تدل على لون أو حلية، فاللون نحو: [أبيض - أسود - أحمر...]، والحلية نحو: [أعرج - أكحل - أحمق...].

وأما صيغها الأخرى فكثيرة، دونك أشهرها:

فَعْلان ومؤنثها فَعْلى: سكران - شبعان - عطشان...

فَعِل ومؤنثها فَعِلَة: تعِب - مرِح - قلِق...

فَعِيل ومؤنثها فَعِيلَة: كريم - جميل - بخيل...

الأحكام:

ليس للصفة المشبهة إعراب خاصّ، فهي تعرب على حسب موقعها من الكلام. غير أن الاسم بعدها قد يكون فاعلاً لها، نحو: [خالدٌ جميلٌ وجهُه]. (وجهُه: فاعل)، أو مضافاً إليه، نحو: [خالدٌ جميلُ الوجهِ]، (الوجهِ: مضاف إليه). أو تمييزاً، نحو: [خالدٌ جميلٌ وجهاً]، (وجهاً: تمييز).

و أرفع على الفاعل وانصب أبدا ... مميزا واجرر مضيفا مسعدا
وقيل نصبه على التشبيه ... وقيل بالفرق على التوجيه
شبه بالمفعول إن جاء معرفه ... والنصب بالتمييز فيما خالفه
وإن نصبت أو جررت أضمرا ... فيها وطابق بينها والمضمرا
وهي كالفاعل إذا رفعتا ... لا تضمرا ذكرت أو أنثتا
وفاعل اللازم مع مفعول ... قد شبها بها على المنقول

أخذ يذكر الصفة المشبهة باسم الفاعل، وحدها بما أشتق من فعل غير متعد لفاعله على معنى الثبوت، وقال: على (معنى الثبوت) ليخرج اسم الفاعل من غير المتعدي، فإنه كذلك إلا أنه يفيد الحدوث، والصفة إنما يجيء على معنى الثبوت كحسن وصعب وقبيح، وتعمل عمل فعلها من غير اشتراط زمان، بخلاف اسم الفاعل والمفعول، وتعمل مجردة عن اللام كحسن، وباللام كالحسن، ومعمولها مجرد وباللام ومضاف، واثنان في ثلاثة ستة، كل واحد من معمولاتها يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، صارت ثمانية عشر قسما في التقدير: (حسن وجه) ثلاثة، (حسن الوجه) ثلاثة، (الحسن وجه) ثلاثة، (الحسن الوجه) ثلاثة، (الحسن وجهه) ثلاثة، (فالحسن وجه)، والحسن وجهه) ممتنعان، (وحسن وجهه) فيه خلاف، بقى خمسة عشر، منها: الأحسن، والحسن، وقبيح، فما كان فيه ضمير واحد، فهو (الأحسن)، وما كان فيه ضميران في (حسن)، وما ليس فيه ضمير (قبيح)، والضمير في (حسن) لا بد أن يكون مستترا إذا لم يرفع الظاهر بعده، فان رفع الظاهر فلا ضمير فيه، والضمير في ما بعده لا يكون إلا بارزا، وقد علم بذلك تفاصيلها، (فحسن وجه)، و(حسن الوجه)، و(الحسن وجه)، و(الحسن الوجه)، هذه الأربعة لا ضمير فيها فهي قبيحة، و(حسن وجهه)، و(الحسن وجهه) حسنان؛ لأن فيهما ضميرين بقى تسعة هي: الأحسن (حسن وجها)، (الحسن وجها)، (حسن وجه)، (حسن وجهه)، (الحسن وجهه)، (حسن الوجه)، (حسن الوجه) (الحسن الوجه)، هذه التسعة الأحسن؛ لأنه ليس فيها إلا ضميرا واحد، فالرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول، وقيل على التمييز في النكرة، ومتى رفعت فلا

ضمير في الرافع، ومتى نصبت أو جررت فلا بد من ضمير مطابق لمن جرى عليه، كقولك: مررت برجلين حسني الوجه، وبرجلين حسنين وجها.

وقوله: (وفاعل اللازم مع مفعول) يقول: كل اسم فاعل لازم أو اسم مفعول يجوز أن يستعمل على هذه الصفة، فتقول: مررت برجل كامل الفضل، وكامل فضلا، ومررت برجل مسعود الجد، ومسعود جدا، وكذلك جميع الباب. ثم قال:

[أفعل التفضيل(١)]

وأفعـــل التفضـــيل لـــيس يبتنـــى إلا مـــن الـــثلاث حتـــى يمكنـــا
لا لـــون لا عيـــب لفـــرق فصـــل إذا منهمـــا أفعـــل لا للفضـــل

(١) **اسم التفضيل** هو اسم مشتق من حروف الفعل الماضي الثلاثي على وزن (أفعل)، ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة معينة ولكن أحدهما زاد على الآخر. أو هو أسلوب يتم استخدامه لتفضيل شيء على شيء آخر في صفة ما ويُشتق من الفعل الماضي الثلاثي على وزن (أفعل).

أركان أسلوب التفضيل:

يتكون أسلوب التفضيل من ثلاثة أركان وهم

– المفضل: وهو الشيء الذي زادت فيه الصفة.

– اسم التفضيل : وهو الصفة المشتركة.

– المفضل عنه : وهو الشيء الذي قلت فيه الصفة عن المفضل

مثال:

– أحمد أطول من محمد : وهنا يكون أحمد هو المفضل ومحمد هو المفضل عنه، أما اسم التفضيل فهو كلمة أطول أي أن الصفة المشتركة بينهما هي الطول ولكن أحمد تفوق فيها.

– الشمس أكبر من القمر : وهنا الشمس هي المفضل والقمر هو المفضل عنه، أما أكبر فهو اسم التفضيل أي أن الصفة المشتركة بينهما هي كبر المساحة ولكن الشمس زادت فيها الصفة.

شروط صياغة اسم التفضيل:

يأتي اسم التفضيل على وزن أفعل ونأتي به من الفعل الماضي الثلاثي مثل صغر وأصغر أو فضل وأفضل، ولكن هناك بعض الشروط في الفعل وهي :

– أن يكون الفعل ثلاثيًا ومثبتًا (ليس منفيًا).

– أن يكون الفعل تامًا (ليس ناقصًا مثل كان وأخواتها أو كاد وأخواتها).

– أن يكون مبنيًا للمعلوم وليس مبنيًا للمجهول.

– أن لا يكون الوصف منه على وزن أفعل ومؤنثه على وزن فعلاء، مثل (أحمر – حمراء) أو (أسود – سوداء) في الدلالة على لون أو زينة أو عيب حسي ظاهر.

– أن يكون الفعل متصرفًا وليس جامدًا مثل (عسى – بئس – ليس)

– أن يكون الفعل متفاوتًا أي له درجات في الحدث مثل أكرم أي أنه يوجد من هو أكثر أو أقل كرمًا منه، أما (مات – هلك – فني – ذهب) فهي أفعال غير متفاوتة.

ويتوصل بممكن كما أشد منهم انطلاقا وعمى

أخذ يذكر أفعل التفضيل، وهي صيغة تدل على أن من هي له فيه زيادة على غيره في المعنى الذي هي مشتقة منه، وقوله: (ليس يبتنى إلا من الثلاث حتى) يقول: لو بني من صيغة على أكثر من ذلك، لم يكن بد من إسقاط بعض الحروف، فيفوت المعنى الذي اشتقت منه.

و قوله: (لا لون لا عيب)، أي: ولا يبنى من الألوان والعيوب، لأن فيهما أفعل لغير الزيادة، فلو بني منهما أفعل التفضيل لحصل اللبس ويتوصل فيما لا يبنى منه أفعل التفضيل بأن يبنى أفعل مما يصح باعتبار المعنى المقصود، ثم ينصب مصدر ذلك، كقولك: هو أشد انطلاقا وأقبح عورا أو سودا. وقوله:

بناؤه لفاعل مطرد وغيره لنقله مستند

كقولهم ألوم منهم أعذر وقولهم أشغل منه أشهر

يقول: وقياسه أن يبني للفاعل لا للمفعول، فإذا قلت أعلم وأضرب وأقبل، فإنما تعنى للفاعل، وقد يجيء للمفعول، ويحتاج إلى النقل، ومثل بقولهم: (ألوم، وأعذر، وأشهر وأشغل) أي: ملوم ومعذور ومشغول ومشهور. وقوله:

مستعمل على أحد ثلاثة بمن وباللام وبالإضافة

يضاف للتفضيل وهو منهم مشركي الأصل وزاد عنهم

وإن أتى مخفوضة منكورا طابق به المفضل المذكور

كأن جنسه به قد فصلا بعدد المنكور ثم فضلا

و الثاني فيه مطلق الزياده ليس على المذكور في الإفاده

يضاف للتخصيص والتوضيح كحسن يضاف أو قبيح

و لم يجز يوسف أعلى أخواته إذا لا يكون يوسف من جملته

وهو على الثاني يجوز عنهم إذا ليس شرطا أن يكون منهم

يقول: أن أفعل التفضيل لا يستعمل إلا على أحد ثلاثة أوجه:

بـ (من) كقولك: زيد أفضل من عمرو، وقد تحذف (من) إذا كان معلوما كقولهم: (الله أكبر) أي: من كل كبير، وباللام كقولك: زيد الأفضل، وبالإضافة كقولك: زيد أفضل الناس، فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليه في الخصلة التي هو وهم فيه شركاء؛ فلا بد أن يكون أحدهم.

و الثاني أن توجد له الزيادة مطلقًا، ثم يضاف على سبيل التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه كحسن وقبيح، فعلى الأول لا يجوز أن تقول: يوسف أفضل أخواته؛ لأنك لما أضفت (الإخوة) إلى ضميره، فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف غير المضاف إليه، فإذا أضفت (أفضل) إليه، فقد أضفته إلى ما ليس هو منهم، وعلى الثاني لا يمتنع وقد استعمل المعنى الأول وإن لم يذكر الجنس المفضل عليهم للعلم به والاعتناء بمعنى آخر، وهو أنهم إذا قصدوا تفضيل عدد مخصوص من واحد واحد واثنين اثنين أو جماعة جماعة، أضافوا إلى العدد الذي يقصد تفضيله نكرة؛ كأنهم فضلوا الجنس على ذاك العدد، ثم فضل ذلك العدد على مثله من جميع الجنس، واستغنى عن ذكر الجنس العام للعلم به، فإذا قلت: هذان أفضل رجلين فمعناه: أفضل من جميع الرجال. وقوله:

وطـــابقوا فـــي أول وأفـــردوا وطـابقوا فـي الثـاني حيـث أبعـدوا

وطـــــابقوا معرفـــــا بـــــاللام ومـــا بمـــن يفـــرد فـــي الـــدوام

أخذ يذكر مطابقة (أفضل) لمن هو له وإفراده، فقال: أما إذا أضفته بالمعنى الأول، فأنت بالخيار إن شئت أفردت ون شئت طابقت، كقولك: الزيدون أفضل الناس، والزيدون أفاضل الناس، قال تعالى: ﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾ [الأنعام:١٢٣]، وقال: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:٩٦]، وأما إذا أضفته بالمعنى الثاني، فلا بد من المطابقة. وكذلك المعرف باللام، وأما المستعمل بـ (من) فلا يكون إلا مفردا كقولك: الزيدون أفضل من العمرين. وإنما أفرد الذي بـ (من)؛ لأنه جار مجرى التعجب فيما يجب ويجوز فأفرد بذلك، وأنما طابقوا في المعرف باللام لبعده عن فعل التعجب حيث أجروه مجرى الأسماء الصفات، وإنما جاز في المضاف بالمعنى الأول الوجهان؛ لأنه

أشبه المستعمل بـ (من)، وأشبه المعرف باللام فحمل عليها معا وأما المضاف بالمعنى الثاني فإنما وجبت المطابقة لبعده عن معنى (من) حيث لم يذكر المفضل عليه. وقوله:

لم يرفعوا أسماء ظاهرا بأفعلا إلا مسببا أتى مفضلا
مفضلا عليه من وجهين موصوفة المنفي ثان اثنين
كما رأيت رجلا أحسن في عينيه كحل منه في عين الصفي
ونكر الفاعل أو فعرف واحذف إذا شئت ضمير من وفي
ومت رأيت مثل عين عمرو أحسن فيها الكحل فرع فأدر
لو رفعوه خبرا لفضلوا بما يكون المبتدى فأعملوا
أو هو ههنا بمعنى حسنا ولم يجيء فعل بمعنى أحسنا

أخذ يتكلم في إعمال أفعل التفضيل، فقال: لم يرفعوا به اسما ظاهرًا إلا مشروطًا أن يكون مسببًا مفضلاً عليه باعتبارين: أحدهما موصوفة المنفي في الأفضلية، والثاني اعتبار ما يذكر بعد (من) في المفضولية، كقولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد، والمعنى ما رأيت رجلا حسن في عينيه الكحل حسنه في عين زيد، فالأول هو المفضل، والثاني المفضل عليه، وإنما يفهم العكس من جهة النفي، كما إذا قلت: ما زيد أفضل من عمرو، وإعمال أفعل التفضيل في الظاهر على ما ذكر قياس مطرد، ونفي الزمخشري إعماله في الظاهر، وهو غلط، وقال ابن بابشاذ[1]: لم يعلموه في الظاهر إلا في مسألتين: إحداهما ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والثانية: (ما مِنْ أَيَّامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) وهو غلط.

ثم أخذ يعلل إعماله في ذين، لذلك دون غيره بتعليلين: أحدهما أنه في هذه المسائل بمعنى حسن على تبيين تفسيره، فلما أتفق أنه في معنى حسن في هذا المحل

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري أحد أئمة العربية، ورد العراق تاجرا وأخذ عن علمائها ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل يتأمل ما يخرج من الديوان من الإنشاء وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر ثمّ تزهد وانقطع، ويقال: إنه مات إثر سقوطه من منارة الجامع إلى سطحه. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وشرح المقدمة المحسنية، وتوفي سنة (٤٦٩ هـ) وقيل: (٤٥٤ هـ). البغية (٢/ ١٧)

أعمل عمله، ولا يكون في غير ذلك بمعنى حسن، وليس ثمة فعل بمعنى أحسن فيعمل عمله. والثاني أنهم لو لم يعملوه لوجب أن يرفعوا أفعل على أنه خبر مبتدأ، ويكون المرفوع به مبتدأ، فيفضلون بين متعلق (من) وهو أفعل وبين (من) بالمبتدأ الذي كان مرفوعا بأفعل فأعملوه لذلك، ولك في هذه المسائل أن تقول: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيحذف الضمير الذي كان مع (من) والجار الذي بعده، ويدخل (من) على المجرور، ومنه قوله عليه السلام: " ما من أحد أَحَبّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللهِ، وما من أحد أَحَبّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْ اللهِ "[1]، ولك أيضًا أن تقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، ومنه قول الشاعر[2]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيًا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيًا

ولو استعملته على الوجه الأول لقلت: ما رأيت واديا أقل به ركب منه بوادي السباع، ولو استعملته على الوجه الثاني لقلت: ما رأيت واديا أقل به ركب من وادي السباع.

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٩٦/٤، رقم ٤٣٥٨) ، ومسلم (٢١١٤/٤، رقم ٢٧٦٠) ، والترمذى (٥٤٢/٥، رقم ٣٥٣٠) وأخرجه أيضًا: أبو يعلى (١٠٩/٩، رقم ٥١٧٨) .

(٢) البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وثيل في ديوانه ص١٩؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٤٦، ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧؛ والكتاب ٢/ ٣٢، ٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٧١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤، ٧٧٥.

[الأفعال[1]]

خصـائص الفعـل دخـول السـين ونحـو نـا فعلـت بالسـكون

لما فرغ من قسم الأسماء شرع يذكر قسم الأفعال، وقد تقدم حدها في أول الأرجوزة، وذكر خصائص الأفعال، فدخول السين مثل قولك: سأقوم وسيقوم، ونحو ذلك، "ونحو تا فعلت" لقولك: ضربت، وضربتما وضربتم، وضربتني وضربوا وضربن، وهو كل ضمير مرفوع بارز؛ وإنما قال: بارز ليخرج نحو: ضارب، وضاربان، وضاربون، فإنه مرفوع ولكنه غير بارز. وقوله:

(١) ينشطر كلامُنا في اللغةِ العربية إلى ثلاثةِ أقسامٍ رئيسية؛ وهي الاسم والفعل والحرف، ويقصد بالاسم ذلك اللفظ الدال على شيءٍ ما دون اقترانه بزمان معين، أما الحروف فتنقسم إلى عدة أنواع كحروف الجر والجزم والعطف والنصب وغيرها الكثير، أما فيما يتعلق بالفعل؛ فهو ذلك الحدث المقترن بزمن محدد؛ ويُقسم إلى ثلاثة أنواع: فعل أمر، فعل مضارع، فعل ماضي، وحتى يتسنى للقارئ التمييز بين الأقسام الثلاث لا بد من معرفة الفرق بينهما، ويكون ذلك بمعرفة أن (ال التعريف) لا تتوافق مع الفعل نهائياً، ولا التنوين ولا حروف الجر إلا في حال تحويلها إلى اسم، أما فيما يتعلق بالاسم فإنه لا يقبل اقترانه مع حروف النصب.

[الفعل الماضي[١]]

فـذو زمـان قبـل مـن زمانكـا ... مـاض علـى الفتحـة مـن بنائكـا

وسـكنوا عنـد ضـمير الرفـع ... محركـا واضـمم بـواو الجمـع

(١) يُشار بالفعل الماضي إلى ذلك الحدث الذي حصل في وقتٍ سابق وانتهى قبل البدء بالكلام عنه، ويمتاز الفعل الماضي بأنه لا يتأثر بموقعه في الجملة؛ فيأتي دائماً مبنياً.

تتعدد أنواع الفعل الماضي من حيث المصدر؛ إذ يمكن أن يأتي ثلاثي أو رباعي المصدر أو خماسياً أحياناً، ولا بد من الإشارة إلى أنه همزة الفعل الماضي الثلاثي أو الرباعي دائماً "قطع"، بينما تكون "وصل" في الأفعال الخماسية أو السداسية المصدر.

حركة إعراب الفعل الماضي:

يكون الفعل الماضي مبنياً على الفتح الظاهرة على آخره في حال كان منتهياً بحرف صحيح، كالفعل: لعبَ، أكلَ، نامَ

يكون إعرابه مبنياً على الفتحة المقدرة على الألف منعاً من ظهورها التعذّر في حال كان معتل الآخر، مثل: مشى، رمى.

بناء الفعل الماضي:

مبنياً على الضم: يأتي في بهذه الحالة إذا اتصلت واو الجماعة به، كما في: الأولاد لعبوا في الحديقة.

أما إعرابه في هذه الحالة فيكون: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة؛ واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

مبنياً على الفتح: يأتي الفعل الماضي مبنياً على الفتحة الظاهرة على آخره، أما في حال اتصال الفعل بألف الاثنين، فيكون إعرابه: فعل ماضي مبني على الفتح المقدرة على الألف، وألف الاثنين: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

أما في حال اتصاله بتاء التأنيث الساكنة المتصلة، فيكون الإعراب: فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة، وتاء التأنيث لا محل لها من الإعراب، أما إذا كان ضمير النصب متصلاً به، فيكون إعرابه: فعل ماضي مبني على الفتحة الظاهرة على آخره.

مبنياً على السكون: يكون ذلك في حال اتصال تاء الفاعل المتحركة بالفعل نفسه، مثال ذلك: نظرت إلى السماء، فإعراب نظرت: نظر: فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، وتعرب التاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

حد الفعل الماضي، وهو كل فعل دل على زمان قبل زمانك. وقوله: "وسكنوا" آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، نحو ضربت وضربنا؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، فلما كان متحركا كرهوا بقاء الفعل الماضي متحركا لئلا يؤدي إلى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وقوله: " واضمم بواو الجمع " يقول: وإذا اتصل بالفعل الماضي واو الجمع، كقولك: (ضربوا وقتلوا، ضموه ليناسب الواو).

[الفعل المضارع[1]]

ما ضارع الأسما بحرف يأتي أول من نأيت أو من نأتي
مضارع كهمزة التكلم لمفرد والنون للمعظم
وغائب التثنين والواحدة واليا لمن عداهما في الغيبة

هذا حد الفعل المضارع، وهو ما أوله هذه الحروف الأربعة لمن ذكرت له. ثم أخذ يبين معانيها فقال: " فالهمزة للمتكلم " إذا كان مفردا مطلقًا، كقولك: أضرب للمذكر والمؤنث، والنون للمعظم ولغير المفرد، كقولك الرجل المعظم نفعل، وقول المتكلم عنه وعن غيره واحدا كان أو جماعة نفعل، والتاء لكل مخاطب وللغائبة الواحدة وللغائبتين، كقولك: هند تخرج، أو الهنديان تخرجان، ولا يقال: (الهندان يخرجان)، قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ ﴾ [القصص:٢٣]، والياء لكل غائب سواهما كقولك: زيد يقوم، والزيدان يقومان، والهندات يقمن. وقوله:

وأضمم به الأول في الرباعي وأفتح به الغير بلا دفاع

---

(١) هو مادل على وقوع حدث في زمن التكلم سواء في الحاضر أو المستقبل .

سمي الفعل المضارع مضارعا لأنه يضارع الاسم في الإعراب أي يشبهه . فالاسم معرب ونقول في إعرابه :

– مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره أو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

وكذلك الفعل المضارع فهو معرب ونقول في إعرابه :

– مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره أو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

ويختلف الفعل المضارع عن الاسم في حالة الجر . فالاسم يكون مجرورا إذا سبق بحرف جر بينما الفعل المضارع لا يجر إلا إذا كان في تأويل مصدر كأن تقول :

– ذهبتُ لأعملَ . التقدير : ذهبتُ للعملِ .

تبين لحركة حرف المضارعة، يقول: تكون مضمومة في كل فعل كان ماضيه على أربعة أحرف، كقولك: دحرج يدحرج، وأخرج يخرج، وما عدا ذلك مفتوح، كقولك: يضرب وينطلق، ويعتذر ويستخرج، في كل ما كان غير رباعي.

وخص بالأعراب لا يكون تأكيد نون أو ضميرا نون

كمثل تضربا ويضربنا وقولهم يضربن أو تضربنا

يقول: لا يعرب من الأفعال غير ما لم يكن مؤكدا بالنون أو متصلاً به ضمير هو نون، وهو ضمير جمع مؤنث، كقولك: تضربن ويضربن، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالأسماء، ولذلك سمي مضارعا أي مشابها، وأشبهه في الشياع والتخصيص، لأنك تقول: رجل فيصلح لزيد وعمرو، ثم تقول: الرجل فيتخصص بالحرف بعد أن كان شائعا، وكذلك تقول: نضرب فيصلح للحال والاستقبال، ثم تقول: ستضرب فيتخصص بالاستقبال بعد أن كان شائعًا، فلما أشبه الاسم أعرب بالنصب والرفع، وأعرب بالجزم مكان الجر، ولذا لم يعرب عند اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث؛ لأنه لو أعرب مع نون التأكيد لالتبست معانيها، ولو أعرب مع نون جمع المؤنث بالحركات لم يستقم، وكان يكون على خلاف قياسه، ولو أعرب بالنون لم يستقم؛ لأن الأعراب بها يقتضي سبق علة، هو ضمير، ولا يستقيم.

وقوله: "تأكيد نون"، أي: لا يكون ذا تأكيد نون مثل هل تضربن، وهل تضربن، وهل تضربن، وقوله: "أو ضميرًا هو نون" كقولك: هل تضربن ويضربن، وكل فعل مضارع لحقته نون ضمير جماعة المؤنث، وقوله:

إعرابه رفع ونصب جزم ليست لأنواع معان تسمو

يقول: ليس إعراب الأفعال لمعان كوجوه إعراب الاسم، وإنما دخله الأعراب على وجه من الشبه اللفظي كما تقدم. قوله:

ما ليس تفعلان تفعلونا وليس يفعلان يفعلونا

وليس تفعلين لام صحه بضمة وساكن وفتحه

يقول: إن الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير التثنية ولا ضمير الجمع المذكر ، ولا ضمير المخاطب المؤنث، وكانت لامه حرفا صحيحا، كقولك: نضرب وتضرب وأضرب، فإن رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة، وجزمه بالسكون، وقوله:

ذو الـــواو واليـــاء ضـــمه يقـــدر والفـــتح والحـــذف بلفـــظ يـــذكر

والألـف أضـمم وافـتحن مقـدرا والحـــذف والجـــزم بلفـــظ ذكـــرا

يقول: فإن كان آخره واوا أو ياء فرفعه بضمة مقدرة، ونصبه بفتحة ملفوظ بها، وجزمه بالحذف، كقولك: زيد يغزو ولن يغزو ولم يغز، وكذلك يرمي ولن يرمي ولم يرم، وإن كان آخره ألفا فرفعه بضمة مقدرة، ونصبه بفتحة مقدرة، وجزمه بحذف الألف، كقولك: زيد يخشى، ولن يخشى، ولم يخش. وقوله:

والنـون فـي لـم يـك قـد تنحـذف ولـــم يـــك الـــذين هـــذا يضـــعف

وخمســـة الأفعـــال أدخـــل نونـــا وحـــــذفها كمثـــــل يضـــــربونا

يقول: وقد كثر قولهم لم يكن حتى جاز حذف النون على وجه التخفيف، بخلاف لم يجز ولم يمن ونحو ذلك، وضعيف حذفها في نحو: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة:١]، لقوتها بالحركة.

وقوله: " وخمسة الأفعال أدخل نونا " يقول: وخمسة الأفعال المستثناة أولا وهو كل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع مذكر، أو المخاطب مؤنث رفعه بإثبات النون، ونصبه وجزمه بحذف النون، كأنهم لما حملوا النصب على الجر في ضاربين وضاربين، حملوا النصب على الجزم في تضربان وتضربون وتضربين مشبه به كرهوا أن يجعلوا للفعل على الاسم مزية، وقوله:

فـارفع إذا لـم ينتصـب أو ينجـزم وانصـب بـأن وكـن وكـي إذا وعـم

أخذ يذكر عوامل الأفعال، فقال: يرتفع الفعل إذا جرد عن عوامل النصب وعوامل الجزم، وهذا تعريف الكوفيين، وهو أقرب من تعريف البصريين، وقولهم: يرتفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم، فإنه ترد عليه مشكلات تحتاج إلى الجواب عنها، كقولك: مبتدئا يقوم زيد، وقولك: عسى يقوم زيد، وكاد يقوم زيد، ولما لم يكن عروة

عن الناصب والجازم يعرف حتى يعرف الناصب والجازم، شرع في ذكرهما ليعرف الناصب والجازم، ويعرف عروه عنهما، فقال: " وانصب بأن وكن وكي إذا وعم ". ثم قال:

[نصب المضارع[1]]

فـإن إذ لـم تـك بعـد علـم إذ خففوهـا بعـدها فـي الحكـم
كـذاك يـأتي قـد والاسـتقبال أو حـرف نفـي عوضـا قـد قـالوا

يقول: شرط (أن) الناصبة أن لا يكون قبلها فعل من أفعال العلم، لأن تلك هي المخففة من الثقيلة التي يلزمها (قد) أو حرف الاستقبال، أو حرف نفي، كقولك: علمت أن ستقوم، وأن قد تقوم، وأن لا تقوم، قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، كأنهم قصدوا التنبيه بها على أنها المخففة، وكأنها أيضًا عوض عما حذف منها. وقوله:

وإن تجـيء مـن بعـد فعـل ظـن فجـوز الـوجهين وأفهـم عنـي

---

(١) يُنصب الفعل المضارع إذا سبقه إحدى أدوات النصب، وهي (أن، لن، كي، حتى، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية)

– أن: أطمع أن يغفر لي ربي (يغفر: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ أن)

– لن: لن أبرح مكاني (أبرح: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ لن).

– كي : أجتهد في دراستي كي أنجح (أنجح: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ كي)

– لام التعليل : أحافظ على الصلاة لأنال الجنة (أنال: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ لام التعليل)

– حتى : اجتهد حتى تحقق أمانيك (تحقق: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ حتى)

– لام الجحود : لم أكن لأذهب لو علمت أنك آتٍ (أذهب: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ لام الجحود) وتفيد النفي والإنكار

– فاء السببية : اجتهد في الدرس فتنجح (تنجح: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مسبوق بـ فاء السببية) وتفيد الاستنتاج أي أن الفعل الذي يسبق الفاء السببية تكون نتيجته الفعل الذي يأتي بعدها.

يقول: وإن وقعت بعد فعل ظن فجوز أن تكون المخففة وعاملها حينئذ بشروطها، وجوز أن تكون الناصبة، قال الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، وإلا فهي الناصبة. وقوله:

ولـــن لنفـــي أكـــد المســـتقبلا كمثـــل لـــن أبـــرح حتـــى ينـــزلا

يقول: و(لن) معناها نفي المستقبل على وجه من التأكيد، تقول: لا أبرح فإذا أكدت وشددت قلت: (لن برح)، قال الله تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [يوسف:٨٠]. وقوله:

وقـل (إذا) تنصـب فـي المسـتقبل إن لـم يكـن بحـد اعتمـاد واقبـل

وإن أنـت مـن بعـد حـرف عطـف فهـو اعتمـاد فـي الفصـيح يكفـي

يقول: و(إذا) تنصب المستقبل بشرط أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، كقولك: لمن يقول أنا أتيك، فتقول: إذا أكرمك، فلو حدث أن قلت: (إذا أظنك كاذبا) ألغيتها؛ لأن الفعل للحال، فإن قلت: (أنا إذا أكرمك) ألغيتها؛ لأن ما بعدها خبر المبتدأ. قوله:

و (كـــي) تكـــون أبـــدا للســـبب أسـلمت كـي أدخـل فـأفهم تصـب

إضـمار (أن) مـن بعـد (حتـى) والفـا والـــواو والـــلام و(أو) لا يخفـــى

(حتـــى) للاســـتقبال ممـــا قبلـــه تـــأتي ككـــي وكـــالي فـــي الجملـــه

فـــإن تـــرد تحقيقـــا أو حكايـــه الحـــال فـــأرفع مخبـــرا بالغايـــه

ويجـــب الســـبب حيـــث اســـتغنى كشـــرت حتـــى تجـــر البطنـــا

ولا تقـل مـا سـرت حتـى أدخـل وهكـــذا اســـرت حتـــى تـــدخل

وأبهـــم قـــد ســـار حتـــى يـــدخل الرفـــع والنصـــب جميعـــا ينقـــل

يقول: و(كي) ننصب أبدا، ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها، كقولك: (أسلمت كي أدخل الجنة)، والصحيح أنها الناصبة فإذا قلت: (أسلمت لكي أدخل الجنة)، فمتفق على أنها في مثل ذلك الناصبة.

وقوله: (إضمار أن من بعد حتى والفا): يقول: إن (أن) تنصب مقدرة بعد هذه الحروف؛ أما (حتى) فلأنها حرف جر فإذا وقع بعدها الفعل المضارع فلابد أن يكون في تأويل الاسم، ليصح دخول حرف الجر عليه، ولا يكون بتأويل الاسم إلا (بأن أو ما

أوكي)، ولا يستقيم تقديرها لأنها لا تعمل مظهرة فكيف تعمل مقدرة؟ ولا تقدر (كي) لفساد في مثل: (سرت حتى تغيب الشمس)، فتعينت (أن) فوجب تقديرهما فثبت أن النصب بها، وشرط عملها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها، كقولك: (سرت لتدخل مصر)، (سرت حتى ادخلها)، إذا قصدت الأخبار عن السير الذي كان بالدخول مترقبا عنده دخلت أولم تدخل ليستقيم تقدير (أن)، وكذلك (سرت حتى تغيب الشمس)، فإن قصدت دخول أنت عليه أو قصدت الدخول الذي وقع منك، لم تنصب لتعذر تقدير (أن)، وتكون (حتى) حرف ابتداء، أي؛ تقع بعدها الجملة على سبيل الأخبار، ووجب أن يكون الأول سببا الثاني، فتقول: (سرت حتى أدخل البلد)، بالرفع، إذا أخبرت عن دخول أنت فيه، وسرت أمس حتى أدخل البلد، وإذا أخبرت عن الدخول الذي وقع منك مشبها على الحال، ولا تقول: (سرت حتى تغيب الشمس) بالرفع؛ لأن الأول ليس سببا للثاني، وكذلك لم يجز (ما سرت حتى أدخلها) بالرفع، لأن نفي السير ليس سببا للدخول، ولا (أسرت حتى تدخلها)، لأنه لا يستقبل إثبات السبب مع الشك في وجود السبب، وأما (أيهم سار حتى يدخل)، فيجوز فيه النصب؛ لأنه لم يشك في السير، وإنما الشك في السائر، فلذلك جاز النصب والرفع بالمعنيين المتقدمين. وقوله:

ولام كـــي ككـــي ولام الجحـــد تأكيـــد نفـــي بعـــد كـــان يجـــدي

يقول: ولام كي تنصب بتقدير (كي) (أو بتقدير لأن)، لأنها حرف جر كما ذكر في (حتى)، (ولام الجحد ينصب) بتقدير (أن) ومعناها التأكيد، فلذلك لو أسقطتها، لم يتغير المعنى. وقوله:

والفـاء بشـرط أن تكـون للسـبب وقبلهـــا أحـــد ســـتة وجـــب
أمـــر ونهـــي نفـــي اســـتفهام عـــرض ثمـــن ســـتة تمـــام

يقول الفاء تنصب بشرطين: أحدهما أن يكون المعنى أن ما قبلها سبب لما بعدها، والثاني أن يكون قبلها أحد ستة الأشياء، وهي ناصبة عند البصريين بتقدير (أن)، وذلك نحو قولنا: اكرمني فأكرمك لأن المعنى: (ليكن منك إكرام فإكرام مني)، وكذلك

سائرها، ولا يستقيم معنى المصدر إلا بما ذكرناه متقدما فيتعين أن مثال الأمر (أكرمني فأكرمك)، والنهي ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه:٨١]، والنفي: ما تأتينا فتحدثنا، والاستفهام: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف:٥٣]، والعرض ألا تنزل فينا فتصيب خيرا، والتمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ [النساء:٧٣]. وقوله:

وقد تجيء الفاء في النفي كما تجيء واو الجمع عند العلما

يقول: إن للفاء بعد معنى النفي آخر كمعنى واو الجمع، وهو أن يكون المعنى ما يجتمع الآيتان والحديث، ومنه قوله عليه السلام[1]: (لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة للقسم) أي لا يجمع على أحد موت ثلاثة من الولد ومس النار، ولو خمل مثل ذلك على المعنى الأول لم يستقيم، وقوله:

وبعد واو الجمع للجمعيه وقبل إحدى الستة المحكيه

يقول: الواو تنصب بشرطي: أحدهما أن يكون المعنى على الجمع بن ما قبلها وما بعدها: والثاني أن يكون ما قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة مع الفاء، فإذا قلت: أكرمني وأكرمك، فالمعنى ليجتمع الأكرمان، ومنه قول الشاعر:

فقلت أدعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

وكذلك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، أي: لا تجمع بينهما، وكذلك: (ما تأتينا)، أي لا يجتمع منك الآيتان والحديث، وكذلك البواقي. وقوله:

وبعد واو العطف إن عطفتا فعلا على اسم بعده ذكرنا

يقول: إن الواو العاطفة إذا عطف بها فعل مضارع على اسم نصب بتقدير (أن) ليكون في تأويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم. وقوله:

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٣/٤، رقم ١٧٦٧٦) ، وابن ماجه (٥١٢/١، رقم ١٦٠٤).

وبعلـــم الـــذين واو الصـــرف وعنـــدنا مقـــدر بـــالعطف

يقول: ونحو قوله: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾ [الشورى:٣٤-٣٥] في قراءة النصب مقدرا معطوفا على فعل مقدر منصوب، أي لينتقم ويعلم، ويزعم الكوفيون أن الفعل المضارع إذا صرف عن جواب الشرط إلى غيره كانت الواو ناصبة. وقوله:

و (أو) بشـــرط أن يكـــون كـــإلى وبعضـــهم قـــال كـــإلا مســـجلا

يقول: و(أو) تنصب الفعل بعدها بتقدير (أن)، لأنها في معنى (إلى) فيجب تقدير (أن)، وقال بعضهم: لأنها بمعنى (إلا) يعني في معنى إلا المتصلة، وقوله: (كإلا مسجلا) أي مطلقًا. وقوله:

يجـوز (أن) مـع لام كـي والعاطفـة وأوجبوهـــا فـــي لـــئلا كاشـــفه

ومـــا ســـواها واجـــب إضـــمارها إذا لـم يجـيء فـي موضـع إظهارهـا

يقول: ويجوز إظهار (أن) مع لام كي ومع الواو العاطفة كقولك: جئت لأن تكرمني، وأريد حضورك وأن تكرمني، ويجب إظهارها مع النفي كقولك: جئت لئلا تغضب، كأنهم كرهوا حذفها فيدخل حرف الجر على (لا)، ويجب إضمارها فيما سوى ذلك لقوة القرينة الدالة عليها. ثم قال:

[جزم الفعل المضارع[1]]

وأجـزم بـلام الأمـر (لـم) و(لمـا) لا النهـي والجـزاء (إن) و(مهمـا)

(إذا ما) و(أين) و(ومتى) و(من) و(ما) (أي) و(أنـي) وكـذاك (حيثمـا)

أخذ يذكر الجوازم، وانقسمت قسمين: قسم غير جزئي فيجزم فعلا واحدا، وهي لام الأمر، كقوله: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق:٧]، وهي اللام المكسورة التي يطلب فيها الفعل، و(لم) كقولك: يخرج، يدخل على الفعل المضارع فيجزمه، ويقلب معناه إلى الماضي. و(لما) مثلها أنها أوكد وتفيد دوام الانتقاء إلى حين الأخبار، ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل، كقوله: (ولا تأكلوا مال اليتيم).

وقسم جزائي وهو ما يقتضي فعلين: الأول شرط، والثاني جزاء، وذلك حروف واسماء، فالحروف، إن، وإذا ما على رأي، والأسماء فيما عداهما. وقوله:

فمـا أتـاك فـي الجـزاء والشـرط مضـارع فأجزمـه غيـر مخطـي

وإن أتـاك فـي الجـزاء مفـردا فـالرفع جـوز وأتـرك المبـردا

أي مهما أتاك في الجزاء والشرط فعل مضارع فأجزمه، وقوله: (وإن أتاك في الجزاء مفردا) أي دون الشرط فجوز فيه الرفع – أيضًا – خلافًا للمبرد فإنه لا يجوز منه عنده إلا الجزم، فلذلك قال: (وأترك المبردا) ثم قال:

والفعـل للماضـي يجـي جـزاء ا وهـو للاسـتقبال يـأبى الفـاءا

وفـي المضـارع نفـي أو اثبتـا الحـذف والإثبـات فيـه ثبتـا

ومـا سـواه لازم الفائيـه أو بـاذا فـي الجملـة الإسـمية

أخذ يذكر مواضع امتناع دخول الفاء في الجزاء ومواضع الجواز، ومواضع الوجوب، فقال: إذا وقع الفعل الماضي جزاء، وكان معناه الاستقبال لم يجز دخول الفاء كقولك: إن أكرمتني أكرمتك، فإذا وقع المضارع جزاء مثبتا أو منفيا بلا جاز دخول الفاء وجاز حذفها، كقولك تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة:٢٨٢] في قراءة

(١) يجب جزم الفعل المضارع إذا سبقه أداة من أدوات الجزم وهذه الأدوات منها ما يجزم فعلاً واحدًا ومنها ما يجزم فعلين، كما يجوز جزمه إذا كان واقعاً في جواب الطلب.

حمزة، وكقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه:١١٢]، ومثال حذفها كقوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩]، ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ [آل عمران:١٢٠]، وما سوى ذلك، فلا بد فيه من الفاء كقوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾﴾ [آل عمران:١٧٩]، ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة:٤٢]، فإن أكرمتني فقد أكرمتك أمس، وضابط ذلك أن كل موضع أفاد حرف الشرط في جوابه الاستقبال، امتنعت لوضوحه في الارتباط، وكل موضع لا يقيد حرف الشرط فيه الاستقبال، فلابد من الفاء لتوضح لارتباط، وكل موضع يحتمل التقديرين جاز الأمران باعتبار التقديرين. ثم قال:

وقدروا إن جزمت بعد الطلب ... في خمسة تضمنت معنى السبب

الأمر والنهي والاستفهام ... عرض تمن خمسة اقسام

ومنعوا لا تدن يأكلك الاسد ... وللكسائي جواز مقتصد

ولم يجي جزم لهم في النفي ... إلا إذا كان بمعنى النهي

يقول: (إن) تجزم مقدرة بعد هذه الخمسة المذكورة، تقول: أكرمني أكرمك، ولا تكفر تدخل الجنة، وهل تأتيني أحدثك، وألا تنزل فينا تصب خيرا، وليته عندنا يحدثنا، وقوله: (ومنعوا لا تدن يأكلك الأسد)، يقول: إنما يقدر الفعل حسب ما دلت عليه القرينة، فإذا قلت: (لا تدن) فإنما تقدر، (فإنك ألا تدن) وعند ذلك إذا قلت (يأكلك الأسد) فسد المعنى، وكذلك إذا قلت: (لا تكفر) فإنما تقدر (فإنك إن لا تكفر) فإذا قلت: (تدخل الجنة) استقام، وإن قلت: (تخل النار) لم يستقم.

وقال الخليل: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى الشرط، عن المطلوب، فإذا ذكر السبب والمسبب أغني عن ذكر صريح الشرط، فمن ثم كان تقدير (إن) الشرطية في المحال واضحا، وقوله: (ولم يجي جزم لهم في النفي) يقول: إن النفي مجرد إخبار فلا دلالة له على مسبب يكون هو سببا به، كما قيل في الطلب، فمن ثم لم يجز (ما تأتينا تجهل أمرنا)، ومن منع (ما تأتينا تحدثنا) من حيث كان نفي الإتيان لا يكون عنه الحديث، لزمه أن يجيز (ما تأتينا تجهل أمرنا)، ألا ترى أنه لما امتنع (لا تدن من الأسد

يأكلك)، وجب أن يجوز (لا تدن من الأسد تسلم) مثل (لا تكفر تدخل النار)، و(لا تكفر تدخل النار).

وقوله: (إلا إذا كان بمعنى النهي) يعني إذا قصد بالنفي معنى النهي جاز أن يجزم الجواب، كما في صريح النهي. ثم قال:

[الفعل الأمر[1]]

وصيغة الأمر تخص فاعلا مخاطبا فأحذف له الأوائلا
من المضارع فإن كنت تجد محركا فانطق به كقل وعد
وفي السكون جي بهمز وصل تثبتها في الابتدا لا الوصل

(١) يكون فعل الأمر مبنيًا دائمًا، وهناك العديد من أشكال بنائه في اللغة العربية، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

حذف النون: حيث يُبنى على حذف النون من آخره إذا اتصلت به ثلاثة ضمائر، ويتم إعراب هذه الضمائر ضميرًا متصلًا مبنيًا على السكون في محل رفع فاعل، وهذه الضمائر هي:

ألف الاثنين: حيث يتم حذف حرف النون من آخر أفعال الأمر للمثنى مثل: اذهبا، اكتبا، العبا.

واو الجماعة: حيث يتم حذف حرف النون من آخر أفعال الأمر لجموع المذكر التي تحتوي على واو الجماعة مثل: اذهبوا، اكتبوا، العبوا.

ياء المخاطبة: حيث يتم حذف حرف النون من آخر أفعال الأمر للمؤنث مثل: اذهبي، اكتبي، العبي.

حذف حرف العلة: حيث يُبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتلَّ الآخر سواء كان حرف العلة الألف أو الواو أو الياء، ومثال ذلك على الترتيب: انْهَ، اعفُ، أوفِ.

الفتح: حيث يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد التي لها نوعان هما:

نون التوكيد الثقلية: والتي تكون مشددة مثل اكتبَنَّ.

نون التوكيد الخفيفة: والتي تكون ساكنة مثل: اكتبَنْ.

السكون: حيث يُبنى على السكون في حالتين:

إذا لم يتصل به شيء شريطة أن يكون غير معتل الآخر، مثل: اكتبْ، اضربْ، اذهبْ.

إذا اتصلت به نون النسوة، مثل: اكتبْنَ، ادرسْنَ.

صيغ فعل الأمر

هناك العديد من الصيغ المختلفة لفعل الأمر، ويمكن إجمال هذه الصيغ فيما يأتي:

صيغة افعل: وهي الصيغة الأشهر له مثل: اقرأ، اكتب، ادرس.

صيغة الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر: وهناك يتم جزم الفعل المضارع بلام الأمر ليحمل معنى الأمر، مثل: ليكتبْ الطالب الدرسَ.

اسم فعل الأمر، ومن الأمثلة عليه: صَه يا محمد.

المصدر النائب عن فاعله، مثل: صبرًا آل ياسر.

مضـمومة فـي مثـل أخـرج وأقتـل مكسـورة فـي الغيـر كـانزل واجعـل
وخـذ وكـل يحـذف فـي الفعلـين وجـاء مـن يـأمر بـالوجهين

أخذ يذكر الصيغة التي يعبر عنها بصيغة الأمر، فقال: هذه الصيغة تخص الفاعل المخاطب بأن يحذف حرف المضارعة، فإن كان بعده متحرك نطقت به على ما هو عليه، كقولك: في: يقول قل، وفي: يعد: عد، وإن كان بعده ساكن جئت بهمزة وصل لتنطق بالساكن عند الابتداء خاصة مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة نحو: (أخرج) من يخرج، (أقتل) من يقتل مكسورة فيما سوى ذلك نحو اضرب، اعلم قوله:

وترجـع الهمـزة فـي الربـاعي بـالفتح والقطـع بـلا دفـاع

يقول: إن أصل يكرم ويرسل من الرباعي يؤكرم ويؤرسل حذفت الهمزة كما حذفت من أأكرم للمتكلم كراهة اجتماع الهمزتين. ثم حملت بقية حروف المضارعة عليها، فلما حذف حرف المضارعة في الأمر وجب أن ترجع الهمزة لذهاب المقتضي حذفها، وهو حرف المضارعة، فوجب أن يقال: أكرم، وأرسل بهمزة مفتوحة مقطوعة. وقوله:

وشـبهوا آخـره بـالجزم وهـو بنـاء عنـدنا بـالجزم

يقول: إن آخر فعل الأمر كآخر المجزوم، والبصريون يقولون مبني ومنه قراءة شاذة[1]: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ٥٨] لذهاب حرف المضارعة الذي به حصل الشبه

---

(١) روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة يزيد بن القعقاع. قال هارون في حرف أُبَيّ: (فافرحوا). قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم، كما أن مع النهي حرفا إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً بمخاطبته، وربما جاءوا به على الأصل منه فبذلك فلتفرحوا. [انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥١]

وهي قراءة عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، والجمهور بالياء على أ مر الغائب.

انظر: المحتسب ١/ ٣١٣، وشواذ القرآن ٦٢، والحجة لابن خالويه ١٨٢، وأسرار العربية ٣١٨، والإنصاف ٢/ ٥٢٤، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٢٤، والبحر المحيط ٦/ ٧٦، والدر المصون ٦/ ٢٢٤.

المقتضى للأعراب، والكوفيون يقولون معرب بالجزم لما رأوا آخره كالمجزوم، ولا يؤمر غير الفاعل المخاطب إلا باللام، تقول: ليضرب زيد، ولأضرب أنا، ولتضرب أنت، والأمر باللام الفاعل المخاطب قليل. ثم قال:

[الفعل المبني للمجهول[1]]

(١) الأفعال في اللغة العربية تنقسم إلى فعلٍ مضارع وفعلٍ ماضٍ وفعل الأمر وهناك أفعال لازمة وأخرى متعدية كما يوجد فعل مبني للمعلوم وفعل مبني للمجهول، ويعرف الفعل المبني للمعلوم بأنه فعل تم معرفة فاعله أما الفعل المبني للمجهول فهو الفعل الذي تم حذف فاعله ولم يُذكر وناب عنه المفعول به الذي يعرب بأنه نائب فاعل مرفوع ويُطلق على الجملة في هذه الحالة جملة مبنية للمجهول، والجدير بالذكر بأنّ هذا الفعل لا يأتي في فعل الأمر بل في الفعل المضارع والفعل الماضي فقط، وسنتعرف في هذا المقال على أحكامه وطريقة بنائه وعلامة إعرابه.

أحكام الفعل المبني للمجهول:

حكمه في الفعل الماضي ثلاثي الجذر:

في الفعل الماضي ثلاثي الجذر يتم ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ومن الأمثلة على ذلك: (فتح، فُتِح).

في الفعل الماضي الثلاثي الأجوف يتم كسر أول الفعل وقلب حرف العلة إلى ياء، ومن الأمثلة على ذلك: (قال، قِيل).

في الفعل الماضي الثلاثي الناقص يتم قلب الحرف الأخير من الفعل إلى ياء ويُضم أوله ويتم كسر ما قبل آخره، ومن الأمثلة على ذلك: (أتى، أُتِيَ).

حكمه في الفعل الماضي الرباعي:

يتم كسر الحرف ما قبل الآخر وضم الحرف الذي قبله إذا كان أول الفعل أو ثالثه ألف زائدة حيث تقلب إلى واو، ومن الأمثلة على ذلك: (شاهد، شوهِد).

إذا كان الفعل مضاف يتم ضم أوله ووضع فتحة فوق علامة التضعيف، ومن الأمثلة على ذلك: (مدّ، مُدَّت).

حكمه في الفعل المضارع الثلاثي:

إذا كان الفعل المضارع فعلاً صحيحاً يخلو من أحرف العلة يتم ضم أوله وفتح الحرف قبل الآخر، ومن الأمثلة على ذلك: (يكتب، يُكتَب).

في حال كان الفعل المضارع أجوفاً فيتم ضم أوله وقلب حرف العلة إلى حرف الألف، ومن الأمثلة على ذلك: (يقول، يُقال).

وإذا كان الفعل المضارع ناقصاً يتم ضم أول الفعل وقلب حرف العلة إلى ألف، ومن الأمثلة على ذلك: (يدعي، يُدعى).

حكمه في الفعل المضارع الرباعي:

وكــل فعــل قــد أزيــل فاعلــه فــذاك فعــل لــم يســم فاعلــه

أخذ يذكر فعل ما لم يسم فاعله، فقال: كل فعل حذف فاعله، وقد تقدم أنه إذا حذف فاعله فلا بد من مفعول يقوم مقامه.

وقوله: "فاعله" الأول الفاعل المعروف، وفاعله الثاني من تتمة اللقب؛ لأن اللقب فعل ما لم يسم فاعله، وقوله:

فــإن يكــن مــاض فضــم الأول وكســر قبــل الآخــر الموصــل

أي إذا كان ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل الآخر، كقولك: ضرب، ودحرج. وقوله:

وضــم مــع همــزة وصــل مــا يلــي ســاكنه وثــاني التــا واقبــل

=

إذا كان الفعل صحيحاً يجب أن يُضم أوله ويُفتح الحرف ما قبل آخره، ومن الأمثلة على ذلك: (يستخرِج، يُستخرَج).

إذا كان الفعل المضارع أجوفاً يتم ضم الحرف الأول من الفعل وقلب حرف العلة إلى ألف، من الأمثلة على ذلك: (يقول، يُقال).

إذا كان الفعل المضارع ناقصاً اي أنّ حرفه الأخير حرف علة فهنا يتم ضم أول الفعل وقلب حرف العلة إلى ألف، من الأمثلة على ذلك: (يدعو، يُدعى).

تحويل الجملة من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول

كتب الطالبُ الدرس تصبح كُتِبَ الدرسُ.

باع المزارعُ القمحَ تصبح بيعَ القمحُ.

دعا المعلم التلميذ تصبح دُعيَ التلميذُ.

أمثلة على إعراب الفعل المبني للمجهول

شُرِبَ الحليبُ

شُرِبَ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح.

الحليبُ: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

كُتِبَ الدرسُ

كُتِبَ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح.

الدرسُ: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

يقول: فإن كان أول الماضي همزة وصل ضمت هي وما يلي الساكن بعدها، إذ لو اقتصر عليها وهي تزول في الوصل لم يدر إذا قلت: أقتدر واستخرج أفعل أمر هو أم فعل لم يسم فاعله؟ وإن كان أوله تاء ضمت وما بعدها، كقولك: تعلم، ونحو هل إذ لو اقتصر عليها لم يدر أمضارع هو أم فعل لم يسم فاعله. وقوله:

وبـــاب قيـــل مـــع بيـــع ســـام بالياء والـــواو وبالإشـــمام

ومثلـــه انقيـــد وبـــاب اختيـــر دون أقـــيم وكـــذا اســـتخيرا

يقول: إذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين، مثل: قال وباع، فلك فيه ثلاث لغات: إحداهما أن تقول: (قيل وبيع) بالياء فيهما، وهي أفصحها، والثانية أن تقول: (قول وبوع)، وهي أضعفها، والثالثة أن يشم الأول الضم تنبيها على أن أصله الضم، وهي فصيحة. وقوله: " أنقيد وباب اختيرا "؛ لأن أصل اختير اختير من (خير) كبيع فجرى فيه ما جرى في قيل وبيع في اللغات الثلاث، وكذلك أنقيد. وأما أقيم واستخير، فأصل أقيم، أقوم، فليس قبل الواو ضمة، فيكون كقيل بل ساكن، وحكم ذلك أن تنقل حركة الواو أو الياء إليه، فلا يجري فيه ذلك بل يكون مكسورا لا غير. وقوله:

وفـــي المضـــارع يضـــم الأول وفـــتح قبـــل الآخـــر المعـــول

يعني فإن كان الفعل مضارعًا ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره، وإنما قال: "وفتح قبل الآخر المعول "؛ لأنه يحصل تبيينه فيما كان الأول منه مضموما. ثم قال:

[اللازم والمتعدي من الأفعال[١]]

والمتعـــــدي مالـــــه تعلـــــق كالضـرب والقتـل كـذاك حققـوا

أعلمــت مــع رأيــت لا أظننــت ولا أخلـــــت لا ولا أزعمـــــت

(١) الفعل هو ما دل على شيء في زمن محدد، وينقسم الفعل إلى العديد من الأقسام منها الفعل من حيث الزمن (ماضٍ، مضارع، أمر) أو صحيح ومعتل أو لازم ومتعدٍ أو المجرد والمزيد وغيرهم الكثير. وفي هذا المقال سنستعرض شرح الفعل اللازم والفعل المتعدي بالأمثلة.

تعريف الفعل اللازم

الفعل اللازم هو الفعل الذي يكتفي بالفاعل ولا يحتاج إلى مفعول به لإتمام معنى الجملة، مثل جلس، وقعد وسافر وعام وغيرهم.

أمثلة:

- اشتهر الرسول بالصدق والأمانة
- سافر محمد إلى فرنسا
- نام الطفل في فراشه
- تقهقر العدو أمام جيشنا الباسل

تعريف الفعل المتعدي:

الفعل المتعدي هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله وإنما يتعداه وينصب مفعولا به لإتمام معنى الجملة. وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام، وهم:

أولًا: الفعل المتعدي الذي ينصب مفعولًا واحدًا أي يحتاج الفعل إلى مفعول واحد لإتمام معنى الجملة

أمثلة

- كتب الطالب الدرس (الدرس: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة)
- شاهدت المباراة (المباراة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة)
- قلت الحق (الحق: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة)
- أديت الصلاة (الصلاة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة)

ثانيًا: الفعل المتعدي لمفعولين

وهو الفعل الذي يحتاج إلى نصب مفعولين لإتمام معنى الجملة، وبدوره ينقسم الفعل المتعدي لمفعولين إلى نوعين فرعيين وهما الفعل المتعدي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والفعل المتعدي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وقـــد يجـــي لواحـــد واثنـــين وجـــاءت الـــثلاث فـــي فعلـــين
وأخبـــروا وخبـــروا وحـــدثوا وأنبـــأوا ونبئـــوا مســـتحدث

أخذ يذكر المتعدي من الأفعال، وحده بأنه الذي لا يعقل إلا بمتعلق، كضرب وقتل وأكل وشرب، فإنك إذا قطعت النظر عن التعلق لم يفهم، ثم إن كان المتعلق واحد كان متعدي إلى واحد، وإن كان المتعلق اثنين كان متعدي إلى اثنين، مثل (كوت وأعطيت وعلمت وظننت)، وليس في المعاني ما تتوقف عقليته على ثلاث متعلقات إلا أعلمت ورأيت، وزاد الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت.

وأما أخبر وخبر وأنبأ ونبأ وحدث فقد أجريت مجرى أعلمت لوافقتها لها في ان ما علمته ففي النفس حديث عنه، وإن كان المفعولان في معنى المصدر؛ لأنه الحديث والنبأ والخبر فليس هو في التحقيق متعلقا، وإنما هو من معنى الفعل باعتبار خصوصه، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر كالقرفصاء بالنسبة إلى قعد. ثم قال:

[أفعال القلوب(١)]

ظننت مع حسبت مع علمت ... زعمت مع رأيت مع وجدت
وجل أفعال القلوب تدخل ... في مبتدأ وخبر فتعمل
وتكشف الحديث كشف معنى ... أقصدوا علما به أم ظنا
خصت بأن تلازما بشرط ... كالأصل لا كمثل باب يعطي
وفي التأخر وفي التوسط ... يجوز الأعمال والالغا فأضبط
وأنها قد علقت باللام ... والنفي أيضًا مع الاستفهام
وبضميري فاعل مفعول ... مثل علمتني على المنقول
وقد يجي ظننت كاتهمت ... وقد يجي علمته عرفت
وقد يجي أبصرته أبصرت ... وقد يجي وجدته أصبت
فلا تعدي بعد ذا الأثنين ... لفقد ذاك المقتضي الأمرين

هذه الأفعال التي تسمى أفعال القلوب، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الجزءين على المفعولية؛ لأنهما متعلقاها على الحقيقة؛ لأنها متعلق بالنسب، ولا تكون نسبة إلا من جزءين، فلذلك افتقرت إلى جزءين، وفائدتها الأعلام بما يخبر عنه أعلم هو أم ظن؟ ولهذه الأفعال خصائص، منها أنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من الآخر؛ لأنهما

---

(١) أفعال القلوب، وتسمى أفعال الشك واليقين أيضا، هي عند النحاة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت. وتسميتها بأفعال القلوب ظاهر. أما تسميتها بأفعال الشك واليقين فكأنهم أرادوا بالشك الظن، وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك، أي تساوي الطرفين، فهذه سبعة أفعال تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعلق شيء بشيء على صفة، فلذا اقتضت مفعولين. وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم أو ظن. والحصر على السبعة باعتبار مدلوله النوعي فإن بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك فيهما. فذكر كل نوع ما هو مشهور منه والفرق بين مفعولي هذه الأفعال وبين مفعولي باب أعطيت أن المفعول الثاني فيها عين الأول وأن المفعول الثاني في باب أعطيت غير الأول كما هو المشهور. ومما يشبه أفعال القلوب في مجرد نصب جزئي الاسمية لا في خواصها من الإلغاء والتعليق اتخذ وصير وجعل وترك وشعر ودرى وألفى وتوهم وهب بمعنى أحسب.

في المعنى كالمبتدأ والخبر، لما بينهما من الربط بخلاف باب (أعطى وكسا)، فأنه لا ربط بين مفعوليها. ومنها أنها إذا توسطت بين مفعوليها أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها، كقولك: زيد علمت منطلق، وزيدا علمت منطلقا، وزيد منطلق علمت، وزيدا منطلقا علمت، وإنما جاز إلغاؤها لاستقلال الجزءين كلاما بخلاف باب (أعطيت)، ولم تلغ إذا قدمت على الأصح لقوتها بالقديم. ومنها أنها تعلق مع لام الابتداء والنفي والاستفهام، ومعنى تعليقها إبطال عملها، لأن ما ذكر له صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيه، يقول: علمت لزيد منطلق، وعلمت ما زيد قائما، وعلمت أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى العلم بمضمون الجمل بعدها. ومنها أنه يجوز أن يكون فيها ضمير فاعل ومفعول لشيء واحد، كقولك: علمتني مطلقًا ورآه عظيمًا، وفي غيرها يبدل الثاني بلفظ النفس، كقولك: (شتمت نفسي، وكرهت نفسي)، ولا تقول: (شتمتني وكرهتني)، وقد جاء (فقدتني وعدمتني): " وقد تجي ظننت كاتهمت " يقول: وبعضها معنى آخر يتعدى به إلى مفعول واحد، ثم ذكرها مفسرة، وذكر أن معانيها لا تقتضي إلا التعلق بمعنى واحد، فلذلك لم يتعد إلا إلى مفعول واحد. ثم قال:

[الأفعال الناقصة(١)]

كـان وصـار ظـل بـات أصـبحا أمسـى وأضـحى آض عـاد فرحـا
غـدا وراح مـا فتـى ومـا بـرح مـا أنفـك مـا زال ومـا دام شـرح
ولـيس أيضًـا وتسـمى الناقصـه لكونهـا عمـا سـواها ناقصـه
لأنهـا للنصـب ذو افتقـار وغيرهـا بـالرفع ذو اقتصـار

أخذ يذكر الأفعال الناقصة وعددها من (كان) إلى (ليس) وقوله: " تسمى الناقصة " يريد أن ذلك غلب عليها لقبا؛ لأنها ناقصة عن غيرها من الأفعال؛ لأن غيرها من الأفعال: يتم كلاما بمرفوعه، وهذه إن لم تذكر منصوبها مع مرفوعها لم يكن كلاما، وهو معنى قوله: "لأنها للنصب ذو افتقار" يعني أنها مفتقرة في كونها كلاما إلى المنصوب، وغيرها يصح أن يقتصر على المرفوع فيكون كلاما. وقوله:

قـد قـررت فاعلهـا علـى صـفة أو ضـحه موضـوعها وكشـفه

يعني أن جميعها تدخل على الفاعل لتقييد تقريره على صفة باعتبار موضوعها، أي: باعتبار معناها فيكتسب الخبر حكم معناها، ثم أخذ يذكر معانيها فقال:

---

(١) الأفعال الناقصة هي (كان وأخواتها او كاد وأخواتها)، تلك الأفعال التي دخلت على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها (اسم كان او ايا من أخواتها) وتنصب الخبر، ويسمى خبرها "مثال يلعب محمد بالكرة"، ولكن الكثيرين لا يعرفون سبب تسميتها بهذا اسم، ولماذا سميت ناقصة .هناك سببين لهذه التسمية سوف يتم توضيح، كل منهما بشكل مفصل وفيما يلي شرحا مفصلا لأشكال الأفعال الناقصة مع الأمثلة الموضحة لكل شكل منهم .

أسباب تسميتها بهذا الاسم

اولا- لأنها أفعال لا تكتفي بمن يرفعها أي (اسمها) بل أنها تحتاج أيضا إلى من ينصبها أي (خبرها) ليعطي المفهوم الصحيح لتكتمل فائدتها بالمرفوع بعدها، كما أنها تحتاج مع المرفوع إلى منصوب

ثانيا :لأن هذه الأفعال هي الوحيدة، التي لا تحتاج إلى فاعل أو مفعول به

وسميت بالافعال الناقصة نظرا لأن كل فعل منهم يوضح أمرين،وهما:

١- يوضح الزمان

٢- يوضح الفعل

فكـــان معناهـــا الثبـــوت للخبـــر علـــى انقطـــاع أو دوام أشـــتهر
وبضـــمير الشـــأن أو كصـــارا هـــذي معـــاني الـــنقص لا تمـــارى
وفي التمام أجريت مجرى حضر وقـــد تجـــي زائـــدة فيمـــا أشـــتهر

يقول: (كان) لها معان: منها ثبوت فاعلها على صفة، مثل كان زيد قائما، واستعمالها في ذلك على معنيين: أحدهما دوام ذلك كقولك: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [النساء:١٤٨]، ونحو ذلك. والثاني أنه على معنى حصل وانقطع، مثل: (كان هذا الفقير غنيا). ومنها أن يكون فيها ضمير الشأن كقولك: كان زيد قائم؛ أي: (كان الحديث زيد قائم).

وجعلوها قسما وإن كانت هي التي تقدمت، لاختصاصها بأن اسمها ضمير شأن، وأن خبرها لا يكون إلا جملة، لأنه خبر عن ضمير بمعنى الجملة، وأن الجملة التي تقع خبرا مستغنية عن الضمير، لأنها في المعنى: هو الحدث المخبر عنه. ومنها أنها تكون بمعنى صار، كقوله[1]:

قَـــدْ كَـــانَ فِرَاخًـــا بُيُوْضُـــهَا

---

(١) البيت كاملا من الطويل:

بِتَيْهَـــاءَ قَفْـــرٍ وَالمَطِـــيُّ كَأَنَّهَـــا قَطَـا الحَـزْنِ قَـدْ كَانَـتْ فِرَاخًـا بُيُوْضُـهَا

وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء، والقطا أشدّ عطشًا، فإذا أراد الماء أسرع.

المعنى: أن المطيّ كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت بيوضًا صارت فراخًا، فهي تسير بسرعة إلى فراخها.

والشاهد فيه قوله: "قد كانت فرارخًا بيوضها" حيث استعمل "كان" بمعنى "صار".

أي: صارت، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى صارت فهذه معانيها إذا كانت ناقصة. وتكون تامة بمعنى (حضر ووجد)، كقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]. وتكون زائدة كقوله(١):

عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَاب

وقوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق:٣٧]، يتوجه على ما ذكر من معانيها. وقوله:

وصار لانتقاله وأصحابا ... أمسى وأضحى لاقتران واضحا
ولانتقال وبمعنى دخلا ... فاعلها في وقتها وحصلا
ظل وبات لاقتران جعلا ... وجاءنا كصار فيما انتقلا
وما فتى ما زال ثم ما برح ... ما انفك للدوام حيث صلح
ما دام ظرف جاء للتوقيت ... بمدة الخبر في الثبوت
من ثم يحتاج إلى كلام ... كسائر الظروف في الأعلام

أي معنى (صار) الانتقال، وهي في ذلك على استعمالين: أحدهما (صار الغني فقيرًا)، و(الطين خزفًا)، والثاني (صار زيد إلى عمرو) (ولأصبح وأمسى وأضحى) على

---

(١) عجز بيت من الوافر صدره:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى

و البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧ - ٢١٠، ١٠/ ١٨٧؛ والدرر ٢/ ٧٩؛ ورصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

اللغة: تسامى: تتسامى، ترتفع. المسوّمة: من الخيل التي جعلت لها علامة تُعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة.

المعنى: إن جياد بني أبي بكر من الجياد العربيّة التي تسمو على سائر الخيول، والتي تبعد كلّ البعد عن الهجنة.

والشاهد فيه قوله: "على كان المسوّمة" حيث زاد "كان" بين الجار والمجرور.

ثلاثة معان: أحدهما اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة والثاني بمعنى (صار). والثالث تامة بمعنى أن فاعلها دخل في الوقت الخاص، كقولك: أصبحنا وأمسينا. و(ظل وبات) على معنيين: أحدهما اقتران مضمون الجملة بوقتها، فظل للنهار، وبات لليل، والثاني بمعنى (صار) كقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨]. وما فتي وما برح وما أنفك (وما زال) لاستمرار خبرها لفاعله منذ قبله، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإثبات: و(ما دام) ظرف لتوقيت أمر بمدة خبرها لفاعله، تقول: (أكرمك ما دام زيد أميرا)، ومن ثم احتاج إلى كلام، لأنه ظرف مما يقع فيه.

وجوزوا في الكل تقديم الخبر إلا الذي أوله ما مستطر
ولابن كيسان جواز فيها إلا بما دام فمستثنيها
وليس قد جاءت على الخلاف و (ليس مصروفا) دليل خاف

يقول: يجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها نفسها إلا في أوله (ما)، فلا تقول: قائما ما فنيء زيد، وكذلك أخواتها، ولا قائما ما دام زيد، وجوز ابن كيسان تقديم الخبر على الجميع إلا فما دام فإنه استثناها، ورأى أن غير ما دام أنها لما صارت للإثبات أجريت مجرى (كان)، وليس بشيء. وأما (ما دام) فما مصدرية ولا يتقدم ما في خبز المصدرية عليها، فلذلك كان المنع إجماعا، واختلفوا في ليس (ليس)، فمنهم من ألحقها بكان، لكونها فعلاً محققًا. ومنهم من ألحقها بما فتيء؛ لأن معناها النفي، واستدل من ألحقها بـ (كان) بقوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، ووجه الاستدلال بأن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول لـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ وما قدم من معمول يصح أن يقع فيه العامل، لأنه فرعه.

وقوله: (دليل خاف) لأن دليل (يأتيهم) ظرف فمن الجائز أن يكون إنما جوز تقديمه لا تساعهم في الظروف فلا يلزم تقديم غير الظرف.

[أفعال المقاربة[1]]

ما كان منها لدنو في الرجا أو الحصول أو لأخذ فيه جا
فكلها تضاف للمقاربة فللرجا أتى عسي ما جانبه
عسيت أن أخرج مع عسى أن أخرج والفصيح أن معاين
وللحصول كاد جعفر يجي بغير (أن) على الفصيح يلتحى
وفي دخول النفي كالأفعال على أصحها ولا تبالي
وعكسها قيل وقيل الماضي عكس وفي الغير قياس ماضي
تمسكا بقوله ما كادوا ولم يكد وكلهم أجادوا
وثالث جعل ثم طفقا كرب ثم اخذ المحققا

أخذ يذكر أفعال المقاربة، وهي على ثلاثة أقسام: قسم يدل المقاربة على سبيل الرجا، وهي عسى، تقول: عسى الله أن يشفي مريضك، يريد ان قرب شفائه مرجو من الله، وقسم على المقاربة على الحصول، كقولك: أخذ زيد يقول، وجعل وطفق وكرب، وأوشك، تقول: كاد زيد يجيء، والفصيح أن لا يأتي بأن، والصحيح أن النفي إذا دخل على (كاد) وكان معها كسائر الأفعال في انتفاء ذلك المعنى، فيكون معنى: (ما كاد) ما

---

(١) **أفعال المقاربة أو كاد وأخواتها** : هي أفعال ناقصة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها .

أقسام أفعال المقاربة:

تنقسم كاد وأخواتها إلى ثلاثة أقسام :

١ – أفعال المقاربة

وهي ما تدل على قرب وقوع الخبر ، وهي : كاد – أوشك – كرب .

٢ – أفعال الرجاء

وهي ما تدل على رجاء وقوع الخبر ، وهي : عسى – حرى – اخلولق .

٣ – أفعال الشروع

وهي ما تدل على الشروع في العمل ، وهي كثيرة ، منها : أنشأ – أخذ – طفق – علق – قام – أقبل – هبّ .

اقرب، وهذا معلوم من لغتهم في سائر الأفعال، فيجب أن تجرى (كاد) مجراها، فإن جاء شيء على هذه القاعدة المعلومة وجب تأويله.

وقال قوم: إن (كاد) عكس الأفعال إثباتها نفي ونفيها إثبات، وتمسكوا في الإثبات أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم فمعناه: (ما قام)، وإن قلت: يكاد يقوم فمعناه: (ما يقوم)، وتمسكوا في النفي الماضي بمثل قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة:٧١]، وفي نفي المستقبل بما روي عمن أخذ من ذي الرمة وعابه في قوله[1]:

..... لَـــــمْ يَكَـــــدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وما ذاك إلا لما فيه من إثباته زوال الهوى، وقال قوم: أما في نفي الماضي فعكس الأفعال، وأما في نفي المستقبل فكالأفعال تمسكا بقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾، وبقوله: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠]، فان المعنى لم يقارب رؤيتها، وهو أبلغ من نفي الرؤية، فلا يستقيم أن يكون ذلك بعد قوله: ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ من قوله: ﴿مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور:٤٠] إلا على ما ذكر من نفي مقاربة الرؤية، وقد أجيب عن قولهم: كاد يفعل ويكاد أنه يفعل، إنه لإثبات مقاربة الفعل، وهو معنى (كاد) على قياس الأفعال، ويلزم إذا لم يصدر إلا لمقاربة نفي الفعل، لا أنه موضوع لنفي الفعل، وعن قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ أنهم كان حالهم قبل الذبح في التعنت حال من يقارب أن يفعل فالإخبار عن مقاربة الذبح قبل

---

(١) البيت كاملا من الطويل:

إِذَا غَيَّـرَ النَّـأي المُحِبِّـيْنَ لَـمْ يَكَـدْ رَسِـيْسُ الهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرَحُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١١٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٩ - ٣١٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩٧ (رسس).

اللغة: النأي: الهجران والبعد. رسيس الهوى: أثر الحبّ. يبرح: يبقى.

المعنى: إذا ابتعد العشّاق عمّن يحبّون فقَدْ يسلونهنّ فيزول عنهم ما يعانونه، أمّا أنا فحبّها راسخ في قلبى لن يزول.

والشاهد فيه: أنه ينفى بـ"لم يكد" مقاربة الفعل، وأن في هذا مبالغة عن نفى الفعل نفسه، فهو ينفي هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حبّ ميّة، ليدلّ بذلك على فضل تمكّن حبّها من قلبه.

الذبح عند ذلك التعنت، والإخبار عن الذبح بعد ذلك، أي فذبحوها وما كانوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا، وأما بيت ذي الرمة فإنما عابه من رأيه ذلك الرأي المتقدم، وهو عند كل محقق على الاستقامة، أي إذا غير التهجير المحبين لم يقارب هو أي التغيير، وهو أبلغ من نفي التغيير. وقوله:

وهـــذه ككـــاد ثـــم أو شـــكا ككـاد مـع عسـى بهـا قـد سـاكا

يقول: أن جعل وطفق وكرب وأخذ استعمل ككاد، يقول: (جعل يقول)، و(طفق يفعل)، و(كرب يفعل)، و(أوشك) يستعمل (ككاد) ويستعمل (كعسى) في مذهبيها، تقول: أوشك زيد يفعل، وأوشك زيد أن يفعل. ثم قال:

[فعلا التعجب[1]]

(١) **التعجب**: هو شعور تنفعل فيه النفس سلبًا أو إيجابًا حين تستعظم أمرًا نادرًا أو مجهول الحقيقة، وهناك صيغتين لأسلوب التعجب وهما الصيغة السماعية والصيغة القياسية.

أولًا الصيغة السماعية:

التعجب السماعي هو التعجب الذي لا وزن ولا قاعدة له، ولكننا نفهم منه أن الشخص يتعجب من شيء ما، وهناك مجموعة من الألفاظ في اللغة العربية التي يتم استخدامها للتعبير عن التعجب مثل سبحان الله، لله درك، وغيرها من الألفاظ التي نفهما من سياق الكلام ويتم إعرابها حسب موقعها في الجملة.

ثانيا الصيغة القياسية:

وهذه الأساليب لها قاعدة يمكن القياس عليها، وهي تدل بلفظها ومعناها على التعجب. وهناك صيغتان للطريقة القياسية وهما،

١- أنا يتم تصريف الفعل الثلاثي على وزن أفعل ويتكون الأسلوب من

– ما : تعجبية اسم نكرة بمعنى شيء عظيم.

– فعل التعجب : وهو فعل ماضٍ على وزن أفعل.

– المتعجب منه : وهو الاسم أو الضمير العائد على الاسم المتميز في الجمال أو القبح

مثال

– ما أجمل الصدق.

– ما أروع الطبيعة.

الإعراب:

(ما) اسم تعجب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ بمعنى شيء عظيم، (أجمل) فعل التعجب ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، (الصدق) مفعول به لفعل التعجب منصوب بالفتحة الظاهرة.

٢- الصيغة الثانية أن يتم تصريف الفعل الثلاثي على وزن أفعل + بـ

– فعل التعجب : وهو فعل ماضٍ يأتي على صيغة الأمر لضرورة التعجب ويكون على وزن أفعل.

– الباء : حرف جر زائد.

– المتعجب منه : وهو الاسم أو الضمير العائد على الاسم المتميز في الجمال أو القبح

مثال

– أجمل بالصدق.

وأنشـــأوا ببعضـــها تعجبـــا لأجلـــه صـــار عليهـــا لقبـــا
وصـــيغتاه جاءنـــا مـــا أفعلـــه أفعـــل بـــه كلتـــا همـــا محصـــله
والأمـــر فيهمـــا كـــأمر أفعـــل منعـــا وتجـــويزا وفـــي التوصـــل
والتزمـــوا صـــورته وقـــد فصـــل بـالظرف فـي مـا المـازني كمـا نقـل
ومـــا أبتـــدأ عـــن ســـيبوبه نكـــرة ويجعـــل الأفعـــال بعـــد خبـــره
موصـــولة بالفعـــل عنـــد الأخفـــش قـــد حـــذفت أخبارهـــا ومـــا خشـــي
وقـــل بـــه عـــن ســـيبويه فاعـــل وصـــيغة الأمـــر كمـــاض جاعـــل
وعنـــد الأخفـــش قـــل مفعـــول والبـــابوا جهتـــين لهـــا منقـــول
زائـــدة كمثلهـــا فـــي الفاعـــل وللتعـــدي وهـــو قـــول فاضـــل
فيقتضـــي أنهـــا ضـــميرا رفعـــا لابـــد منـــه باســـتتار قطعـــا

أخذ يذكر فعلي التعجب، وهو ما وضع لإنشاء التعجب، وهما صيغتان، ما أفعله وأفعل به، لا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل، ويتوصل فيهما كما يتوصل في أفعل

=

– أروع بالطبيعة

الإعراب:

(أجمل) فعل ماضٍ مبني على أتى على صورة الأمر للتعجب، (الباء) حرف جر زائد، (الصدق) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة لوجود حرف الجر الزائد.

شروط فعل التعجب:

– أن يكون الفعل ثلاثيًا ومثبتًا (ليس منفيًا).

– أن يكون الفعل تامًا (ليس ناقصًا مثل كان وأخواتها أو كاد وأخواتها).

– أن يكون مبنيًا للمعلوم وليس مبنيًا للمجهول.

– أن لا يكون الوصف منه على وزن أفعل ومؤنثه على وزن فعلاء، مثل (أحمر – حمراء) أو (أسود – سوداء) في الدلالة على لون أو زينة أو عيب حسي ظاهر.

– أن يكون الفعل متصرفًا وليس جامدًا مثل (عسى – بئس – ليس)

– أن يكون الفعل متفاوتًا أي له درجات في الحدث مثل أكرم أي أنه يوجد من هو أكثر أو أقل كرمًا منه، أما (مات – هلك – فني – ذهب) فهي أفعال غير متفاوتة.

التفضيل، فيقال: ما اشد استخراج زيد: وأشد باستخراج زيد: ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل، وقد أجاز الجرمي الفصل بالظرف في (ما)، وينصر ذلك قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما عند سيبويه نكرة مبتدأ وما بعده خبره، كقولهم: (أمر بعده)، (وشر أهر ذا ناب) ثم خص بالتعجب. وعند الأخفش موصولة بالفعل، مبتدأ محذوف الخبر، أي: الذي أحسن زيد شيء، و(به) في (أفعل به) عند سيبويه فاعل، وصيغته الأمر بمعنى الماضي في الأصل، كأنه أحسن زيد، ثم لما قص التعجب غير الماضي إلى صيغته الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، وفي ذلك تعسف، وأسهل منه مأخوذا أن يقال: إنه في الأصل أمر لكل أحد بأن يجعل (زيدا كريما)، أي بأن يصفه (بالكرم)، والباء زائدة مثلها في (ألقى بيده)، أو التعدي كأن الأصل من أكرم زيد، أي: (صار ذا كرم)، ثم جيء بالباء للتعدي، فصار بمعنى (أكرم بزيد)، أي: صبره ذا كرم، وعلى هذين التقديرين يكون في أفعل ضمير الفاعل مستترا لا يتغير لأنه بعد استعمالهم إياه للتعجب صار كالأمثال التي لا تتغير. ثم قال:

[أفعال المدح والذم[1]]

(١) **تعريف أسلوب المدح**: هو أسلوب نستخدمه عند استحساننا لصفة حميدة أو لأمر يستحق المدح والثناء.

تعريف أسلوب الذم: هو أسلوب نستخدمه عند استهجاننا لصفة سيئة أو لأمر يستحق الذم والهجاء.

أركان أسلوب المدح أو الذم:

يتكون أسلوب المدح أو الذم من ثلاثة أركان، وهم :

١- فعل المدح أو الذم، في المدح (نعم – حبذا)، وفي الذم (بئس – لا حبذا)

٢- الفاعل

٣– المخصوص بالمدح أو الذم : وهو الاسم الذي تمدحه جملة (نعم – حبذا)، أو الذي تذمه جملة (بئس – لا حبذا).

مثال

– نعم الخلق الأمانة (أسلوب مدح، " نعم " فعل المدح، " الخلق " فاعل المدح، " الأمانة " المخصوص بالمدح)

– بئس الخلق الغدر (أسلوب ذم، " بئس " فعل الذم، " الخلق " فاعل الذم، " الغدر " المخصوص بالذم)

أولًا : أسلوب المدح أو الذم باستخدام (نعم – بئس)

يتكون الأسلوب من فعل المدح/ الذم وفاعل المدح/ الذم والمخصوص بالمدح/ الذم، ولكن هناك بعض الصور التي يأتي عليها فاعل (نعم – بئس)، وهي :

١- معرف بـ ال

– نعم الصديق الوفي

– بئس الصديق الغدار

٢- مضاف إلى ما فيه ال

– نعم خلق الإنسان الصبر

– بئس صديق المرء الكاذب

٣- من أو ما الموصولتان، ويأتي بعدهما جملة تسمى جملة الصلة تفصل بينها وبين المخصوص.

– نعم من تصاحبه الوفي

– نعم ما تفعله إكرام الضيف

وأنشـــأوا مـــدحا بهـــا وذمـــا فـــي بعضـــها صـــارت بـــه تســـمى
فـــــنعم مـــــدح بـــــئس ذم وفـــي اتفـــاق فيهمـــا جـــا الحكـــم
فاعلهـــا بـــاللام جـــاء معرفـــه أو قـــد أضـــافوه إلـــى تلـــك الصـــفة
أو مضـــــمر مميـــــز بنكـــــرة أو مـــا بمعنـــى شـــيء المقـــدرة
وبعـد ذاك اسـم هـو المخصـوص بالمـــدح والـــذم بـــه التلخـــيص
قيـــل ابتـــدا والفعـــل قبـــل خبـــر أو خبـــــر والابتـــــداء مضـــــمر

أخذ يذكر أفعال المدح والذم، وهو ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، والشرط في (نعم وبئس) أن يكون الفاعل معرفا باللام، او مضافا إلى المعرف به، أو مضمر مميزا بنكرة منصوبة أو بما، كقولك: نعم الرجل، ونعم صاحب الرجل، ونعم رجلا ونعم ما يفعل الرجل، وبعد ذلك اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، كقولك: نعم الرجل زيد، وكذلك الآخران، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد، أو مبتدأ وخبره ما تقدمه، كأن أصله (زيد نعم الرجل)، وليس (الرجل) في قولهم: (نعم الرجل) لمعهود وجودي معين، وإنما هو لواحد مبهم في الوجود مطابق لمعهود ذهني، كأنهم قصدوا إلى الإبهام

=

– بئس من تصاحبه الخائن

– بئس ما تفعله الغش

٤- ضمير مستتر وجوبًا مميز بنكرة، أي يفسره التمييز

– نعم عملًا الإخلاص

– بئس خلقًا الغدر

الإعراب

تُعرب نعم أو بئس فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح لإنشاء المدح أو الذم، أما المخصوص بالمدح أو الذم فيُعرب مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله المكونة من الفعل الجامد (نعم – بئس) والفاعل عبارة عن جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم. أما غذا جاء بعد نعم أو بئس نكرة منصوبة فإنها تُعرب تمييزًا.

مثال

– نعم عملًا الإخلاص عملًا تُعرب تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة

أولا، ليعظم وقعه في النفوس، وتتشوق النفوس إلى تفسيره، ثم فسروه، وكذلك إذا قيل نعم غلام الرجل، ونعم رجلا، فإنه مضمر مبهم يرمى به من غير قصد إلى متقدم ذكره، ثم يفسره جنسه بالتمييز، فيصير مثل قولك: (نعم الرجل)، ثم يفسر كما يفسر (الرجل) ونحو بالمخصوص، ولا يستقيم أن يكون العموم كما يقوله: كثير من النحويين، وهو من غلطهم الواضح، وكيف يستقيم أن يكون العموم وهو يفسر بالواحد في قولك: نعم الرجل زيد؟ وقد نص سيبويه في غير موضع على أن (زيد) في قولك: (نعم الرجل زيد) تفسير للرجل، وأنه لا يستقيم أن يكون لغيره، وقوله:

وهو طباق فاعل قد حصلا وأولوا القوم بساء مثلا

لأن ساء عندهم كبئسا فأولوا ما خالف المقيسا

قد يحذف المقصود وهو القصد معنى وفي التنزيل نعم العبد

يقول: إن المخصوص لابد أن يكون مطابقا للفاعل باتفاق، وهذا يوضح انه ليس للعموم، فإن كان مفردا كان المخصوص مفردا، وكذلك إذا ثني الجمع. ولما كان المخصوص لابد أن يكوم مطابقا للفاعل، وجب تأويل ما جاء على لخلافه في الظاهر، مثل قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٧٧]، لأن الفاعل ضمير بمعنى (مثل)، والمخصوص بالذم: (القوم)، وهو غير مطابق في الظاهر، وتأويله إن ساء مثلا مثل القوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لما كان ذلك معلوما من لغتهم، و(ساء) ههنا بمعنى (بئس) فحكمها حكمها، وقد يستعمل في غير ذلك كقوله: ساءني ما فعلت.

وقوله: " قد يحذف المخصوص وهو القصد " يقول: إن المخصوص قد يعلم فيجوز حذفه كقوله: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص:٤٤]، بعد إن تقدم ذكر (أيوب)، فيعلم إن المراد نعم العبد أيوب.

وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات:٤٨] فيعلم أن المراد: (فنعم الماهدون نحن)، وقوله:

وحبذا مناسب لنعما فاعله ذا مفرد معما

وبعـــده مخصوصـــه وأعربـــا إعــراب مخصــوص لــنعم ذهبــا

يقول: و(حبذا) مما يناسب (نعم) في المدح والإبهام والتفسير إلا أن فاعله لا يكون إلا لفظ (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا غيره، وهو في الإبهام والأفراد كالضمير في (نعم) إلا أن ضمير (نعم) لابد أن يفسر باسم جنس مطابق للضمير في المعنى كقولك: نعم رجلا، ونعم رجلين، ونعم رجالا، و(ذا) في حبذ لئلا يلتزم فيه ذلك، واستغنوا بالمخصوص عن تفسيره ولم يستغنوا بالمخصوص في (نعم) لئلا يؤدي إلى التباس المخصوص بالفاعل في كثير من الصور ألا ترى أنك لو قلت نعم السلطان وجوزت الإضمار في نعم من غير تفسير لم يدر الفاعل السلطان أم المخصوص بالمدح، بخلاف حبذا، وإن (ذا) مؤذن بأنه الفاعل، وإعراب مخصوص حبذا مخصوص نعم. وقوله:

وقـد يجـي مـن قبلـه حـال علـى طبــاق مخصــوص وتمييــز جــلا

يريد نحو قولك: حبذا عالما زيد، وحبذا رجلا زيد، ثم قال:

[الحروف]
[حروف الجر[1]]

ما يقضي بالأفعال معنى فأدر ... لما يليه فهو حرف جر
من وإلى حتى وفي ثم البا ... ثم على واللام ثم ربا
وواوها والواو والبا قسما ... والكاف ثم مذ ومنذ فاعلما
وبعد حاشا وخلا ثم عدا ... فمن لبعض أو بيان وابتدا
ولزيادة بغير موجب ... وعمم الكوفي بغير موجب
قد كان من مطر الدليل ... لهم وعندنا له تأويل
إلى وحتى لانتهاء ثم مع ... ظهور معناها بحتى مستمع
يختص بالظاهر عند الفضلا ... وفي لظرف ويكون كعلى
والباء للإلصاق واستعانة ... وللمصاحبة والتعدية
وقابلت ومثل في وزائده ... في غير موجب أتت كالعائده
بحسبك العلم وألقى بيده ... ليس قياسا بل سماع مسنده
واللام لاختصاصها وزائده ... وقد تجي في قسم لفائده
ورب للتقليل لا تؤخر ... مجرورها بصفة منكر
وقد يجيء مضمرًا مميزا ... وطابق الكوفي به المميزا
وإن أتت ما دخلت على الجمل ... وفعلها ماض وحدها العمل
وواو رب مثل رب قدرت ... وقيل بعد الواو رب أضمرت
واحذف بواو القسم الأفعالا ... وجانب الضمير والسؤالا

---

(١) **الحروف**: وهي التي نسمِّيها بحروف الجرِّ (وعددُها عشرون حرفًا)، وهي التي تجرُّ ما بعدها جرًّا مباشرًا بدخولها على الاسم بعدها، فتُؤثِّر فيه بجرِّه بالكسرة أو ما ينوب عنها، وهي:

عن - على - إلى - في - الباء (زائدة وأصلية) - من (زائدة وأصلية) - والكاف (زائدة وأصلية) - حاشا - خلا - عدا - واللام - حتى - الواو - مذ - منذ - التاء - متى - لعلَّ - كي - رُبَّ.

كـــذلك التـــاء وخصـــت بـــالله والبـــاء عمـــت للجميـــع كلـــه
يجـــاب بـــاللام وإن مثبتـــا وبحـــروف النفـــي إن نفـــي أتـــى
والحـذف عنـدما يـدل مرتضـى وهكـــذا إذا أتـــى معترضـــا
و (عـن) تجـاوز (علـى) اسـتعلاء وعنـد حـرف الجـر قـل أسـماء
والكـــاف للتشـــبه (ثـــم) زائـــده واسـم لحـرف الجـر وهـي القاعـده
(منذ) و(مذ) للابتدا في الماضي والظرف في الحاضر عن تراضي

لما فرغ من قسم الفعل شرع في قسم الحرف، وابتدأ بحروف الجر وحدها بأنه الذي يقضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت معنى (المرور) إلى زيد على سبيل الإلصاق، وخرجت من البصرة، فمن أوصلت معنى (الخروج) إلى البصرة على سبيل الابتداء، ولذلك سميت حروف الجر، لأنها جرت معنى الفعل إلى الاسم، فهي في هذا المعنى سواء، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء، ثم عددها، ثم أخذ يذكر معانيها واحدا واحدا.

فمن لبعض وبيان وابتداء، فتعرف المبعضة بأنك لو قدرت موضعها بعضا استقام كقولك: أخذت من الدراهم، والتي للبيان تعرفها بأنها في معنى الصفة لما قبلها كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، الذي هو وثن. والتي لابتداء الغاية تعرفها بأنها التي تصلح قبالتها (إلى)، كقولك: خرجت من البصرة، لأنه يصلح أن تقول إلى بغداد ونحوه، وقد يكون المبتدأ بذكره هو المقصود بسياق الكلام حتى يبعد لذلك قصد الغاية، كقوله: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، كما إن الغاية قد يكون هو المقصود حتى يبعد لك قصد الابتداء، مثل: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات:٥٠] والزائدة تعرف بأنك لو حذفتها لكان المعنى الأصلي على حاله، ولا يفوت بحذفها سوى التأكيد، كقوله، ما جاءني من أحد، وهي مختصة عند البصريين بغير واجب، وجوز الكوفيين والأخفش في زيادتها في الواجب أيضًا، واستشهد بقوله: قد كان من مطر، وتأويله عند البصريين قد كان شيء من مطر، وأما استشهادهم بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:٤]، فضعيف.

قوله: " إلى وحتى لانتهاء ثم مع " يقول: إلى وحتى لانتهاء الغاية إلا أن (حتى) تفيد معنى (مع)، أي: يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف (إلى)، فإذا قلت: قدم الحاج حتى المشاة، فكأنك قلت: (مع المشاة). و(إلى) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها في الظاهر، وقيل يدخل، وقيل إن كان من جنس ما قبله دخل وما قبله دخل ولا لم يدخل، وعلى الظاهر فإنما دخل قوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] ببيان ذلك من النبي - عليه السلام - بالفعل، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله. وقوله: " يختص بالظاهر عند الفضلاء ".

يقول: إن (حتى) لا تدخل إلا على اسم ظاهر، لا يقال (حتاه) كما يقال (إليه) خلافا للمبرد. و(في) معناها الظرفية كقولك: جلست في المسجد، وتكون كعلي، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي: على. والباء للإلصاق كقولك: به داء، أي: التصق به، والاستعانة كقولك: كتبت بالقلم، والمصاحبة، كقولك: اشتريت الفرس بسرجه ولجامه، وللتعدية، كقولك: خرجت به بمعنى: أخرجته، وللمقابلة، كقولك: بعت هذا بهذا، وبمعنى: (في)، كقولك: ظننت به خيرا، وزائدة في غير الموجب قياسا، كقولك: ما زيد بقائم، وسماعا في الموجب، كقولك: القى بيده، وبحسبك زيد، وهو معنى قوله: " بل سماع مسند " واللام للاختصاص، كقولك: المال لزيد، وزائدة، كقوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل:٧٢]، وقد يجيء في القسم فيما فيه معنى التعجب، كقوله: (لله لا يؤخر الأجل)، وهو معنى قوله: " وقد يجيء في قسم لفائدة " و(رب) للتقليل لها صدر الكلام لما فيها من معنى إنشاء (القليل)، ولما كانت لتقليل نوع من جنس، لزم مجرورها الصفة لتحقق النوع، وقد يجيء مجرورها مضمرًا غائبًا مفردًا مذكرًا يرمى به من غير قصد إلى معين، ثم تميز كما يميز ضمير نعم، والكوفيون يطابقون به المميز، فيقولون: ربهما وربهم وربهن، ويدخل عليها (ما) فتختص بالجمل كأنهم قصدوا تقليل النسبة وفعلها لا يقدر إلا ماضيا؛ لأن الإنشاءات متحققة، وحذفه هو الفصيح.

فإذا قلت: رب رجل لقيت، فلقيت: صفة (لرجل)، ومتعلق (رب) محذوف، وواو رب بمعنى (رب)، وقيل (رب) مقدرة بعدها، ومجيئها أول الكلام يدل على أنها بمعنى

(رب)، وأجيب بأن واو العطف قد يأتي أول الكلام بتقدير معطوف عليه، وواو القسم مختصة بحذف الفعل وبالظاهر دون المضمر في غير السؤال، وبالتاء مثلها، وتختص باسم الله، والباء لا تختص بشيء مما ذكر، تقول: أقسمت بالله، وبك لأفعلن، وبحياتك أخبرني، وهو معنى قوله: " والباء عمت الجميع ".

وقوله: " يجاب باللام وإن مثبتا " يقول: إن القسم يجاب في الإثبات باللام، و(إن) تقول: والله لأفعلن، ولزيد منطلق، وإن زيدا منطلق، وفي النفي، والله ما زيد منطلقا، ولا أفعل، وقوله: " والحذف عندما يدل مرتضى " يقول: وقد يحذف الجواب إذا قامت قرينة عليه، وكذلك إذا جاء معترضا، كقولك: زيد قائم والله، وزيد والله قائم، والمعترض من القسم والشرط هو الذي يأتي بعد الجملة التي هي في المعنى الجواب، وإن لم يكن على صيغة أو متوسط الجملة كما تقدم في التمثيل.

قوله: " وعن تجاوز " و(عن) بمعنى: المجاوزة، تقول: (رمى عن القوس)؛ لأنها تقذف عنها بالسهم، ويتجاوز به عنها، وأطعمه عن جوع، وكساه عن العري؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسما بمعنى: جانب، كقولك: جلست من عن يمينه، أي: من جانبها.

و (على) بمعنى الاستعلاء، تقول: جلست على الحصير، وإذا دخل عليها حرف الجر، كانت اسما بمعنى: فوق، كقولك: قمت من على الحائط، أي: من فوقه.

والكاف للتشبيه كقولك: الذي كزيد أخوك، وزائدة كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ويدخل عليها حرف جر فتكون اسما، بمعنى: مثل كقوله[1]:

---

(١) هذا البيتُ من الرجز للعجّاج، وقبله:

بَيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمّ

و (البَرَد): حبُّ الغمام. و (المنهمّ): الذائب.

والشّاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسمًا بمعنى (مثل)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليها.

انظر: أسرار العربيّة ٢٥٨، وشرح المفصّل ٨/ ٤٢، ٤٤، وابن النّاظم ٣٧٠، وشرح الرّضيّ ٢/ ٣٤٣، والمغني ٢٣٩، والهمع ٤/ ١٩٧، والأشمونيّ ٢/ ٢٢٥، والخزانة ١٠/ ١٦٦.

يَضْـــحَكْنَ عَـــنْ كَـــالبَرَدِ المُـــنْهَمّ

ومنذ ومذ تدخل على الزمن الماضي فتكون بمعنى (من) كقولك: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وعلى الحاضر فتكون بمعنى (في) كقولك: ما رأيته منذ يومنا ومذ شهرنا. والبصريون يخصون (من) بغير الزمان فلا يجيزون: ما رأيته من يوم الجمعة، والكوفيون يجيزون، كقوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]. ثم قال:

[الحروف المشبهة بالفعل[1]]

(إن) و(أن) و(كـأن) (ليتـا) (لعـل) (لكـن) أضـبط إن رأيتـا
جميعهـا مشـبه بالفعـل على نقيض قد مضى في الفعل
صدر الكلام غير أن استعملت وإن أتت (ما) فالفصيح الغيت
وهيأت دخولها على الجمل فعليـة واسـمية بـلا عمـل
فإن باق فيه معنى الجمله وأن مثل مصدر في الجمله
لذاك فأكسر في مواضع الجمل وإن يكن لمفرد فافتح وسل
فكسرت بدأ وفي المقول وقسم وصلة الموصول
وفتحت فاعلة مفعوله وفي خصوص المبتدأ مجعوله
كمثل لولا أنه مسكين ومثل عندي أنه مغبون
وبعد لو من حيث كان فاعلا وبعد كل ما يجر عاملا
وبعد حيث حيث كان أصلا لوضع ألمفرد وهو الأعلى

---

(١) **الأحرف المشبّهة بالفعل هي**: [إنّ وأنّ (للتوكيد)، كأنّ (للتشبيه)، لكنّ (للاستدراك)، ليت (للتمنّي)، لعلّ (للترجّي)، لا (لنفي الجنس)]. ولكلٍّ منها أحكام خاصّة تُذكر معها في موضعها من قسم الأدوات.

أحكامها العامة:

تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأوّل، ويسمّى اسمها، وترفع الثاني، ويسمّى خبرها، نحو: [إنّ خالداً مسافرٌ، لكنّ زهيراً مقيمٌ].

يمتنع تقديم أخبار هذه الأحرف على أسمائها، إلاّ أن يكون الخبر شبه جملة فيجوز، نحو: [إنّ في الرياضة نشاطاً].

إذا اتصلت بها [ما] كفَّتها عن العمل، فعاد الكلام مبتدأً وخبراً، نحو: [إنما أنت بَشَر].

إذا عطفتَ على أسماء هذه الأحرف نصبتَ المعطوف فقلت مثلاً: [إنّ سعيداً وخالداً مسافران. ولعلّ سعيداً مسافرٌ وخالداً].

تُخفَّف أربعة أحرف منها هي: [إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ]، فيقال: [إنْ وأنْ وكأنْ ولكنْ]، فتُهمَل عندئذٍ فلا تعمل.

وإن يكن يحتمل الوجهين ... فأنت بالخيار في الأمرين
كمثل ما يأتيك من بعد إذا ... أو بعد فاء للجزا وبعد ذا
وعنه جاز العطف في المكسوره ... بالرفع أيضًا مكسورة في الحكم
وشرط هذا الرفع أن يمضي الخبر ... وخالف الكوفي بغير معتبر
ثم المبرد يجيز مثلا ... إني وزيد ذاهبان نقلا
وقولهم: إني وزيد مسلم ... ومثله والصابئون فاعلموا
خبر إن قدروا مقدما ... فقس عليه ما أتاك معلما
كذاك لكن وقل لكنا ... في الكهف لكن أنااصل يعني
وادخلوا اللام على المكسورة ... لأنها على ابتداء جاءت
في خبر أو ما عليه قدما ... أو في اسمها بفاصل بيتهما
وخلفوا إن فألزموها ... لاما فالغوها وأعملوها
وجوزوا من بعدها فعل ابتدا ... وأطلق الكوفي ما قد قيدا
وخففوا (أن) فأعملوها ... في الثاني تقديرا وألزموها
عند دخولها على الأفعال ... لقد وحرف النفي واستقبال
ونحو أن زيدا على الأعمال ... شذ فلا تعبأ به بحال
كأن للتشبيه والصحيح ... إلغاؤها إن خففت فصيح
لكن لاستدراكها مشارفه ... بين كلامين على المخالفه
في لفظ أو معنى وإن نخفف ... ألغيتها عن الجميع فأعرف
والواو فيها كثرت على المدى ... و (ليت) جاءت للتمني أبدا
وليت زيدا قائما للفرا ... مجرى (تمنيت) لها قد أجرى
(يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا) ... دليله فكن بحذف دافعا
(لعل) جاءت للترجي فأخفضا ... بها شذ وذا وهو غير مرتضى

أخذ يذكر الحروف المشبه بالفعل وهي الستة المذكورة تدخل على الجملة الاسميه فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وشبهها بالفعل المتعدي؛ لأنها تقتضي اسمين كما يقتضيها الفعل المتعدي، فتنصب أحدهما وترفع الآخر، كما صنع في مقتضى الفعل المتعدي، وقدم المنصوب على المرفوع إما للفرق عن شبه الفعل، فجعل معمولها مثل معمول الفعل الفرعي، وهو تقديم المنصوب على المرفوع.

وقوله: (نقيض قد مضى في الفعل)، يريد: أن المنصوب مقدم ههنا، وفي الفعل الأصل تقديم المرفوع، وكلها لها صدر الكلام غير (أن) المفتوحة. لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام فوجب التقديم.

و أما (أن) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها بتأويل المفرد، وإنما التزموا أن لا تكون أول الكلام، لئلا تلتبس بـ (أن) التي بمعنى (لعل)، وتلك لا تكون إلا أول الكلام، أو لئلا تكون عرضة لدخول (إن) المكسورة عليها، (وتدخل عليها (ما) وتلغيها عن العمل على الأفصح)، وتدخل حينئذ على الجملة الفعلية أيضًا كقولك: إنما زيد قائم، وإنما قام زيد.

قوله: (فإن باق فيه معنى الجملة) يقول: (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة نقلبها إلى معنى المفرد، فلذلك كسرت في مواضع الجمل، وفتحت في مواضع المفرد، وكسرت ابتدأ كقولك: إن زيد قائم، وبعد القول كقولك: قال زيد إن عمرا منطلق؛ لأن القول لا يكون إلا جمله، وفي القسم كقولك: والله إن زيدا منطلق، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وبعد الموصول كقولك: جاءني الذي إن أباه منطلق؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة وفتحت فاعلة، كقولك: أعجبني أنك منطلق؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفردا. ومفعولة؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفردا، أو في خصوص المبتدأ؛ لأن المبتدأ بخصوصه لا يكون إلا مفردا، كقولك: لولا أنك منطلق لانطلقت فلا يقدر أنك انطلقت واقعا إلا موقع انطلاقك، لأن المفرد بعد لولا ملتزم في الاستعمال، ولا يكون الخبر إلا محذوفا بعد (لو) أن تقدير أنك انطلقت لوقع انطلاقك موقع الفاعل فوجب الفتح، وكذلك نحو أعجبني أنك منطلق. وبعد حرف الجر؛ لأن

المجرور لا يكون إلا مفردًا، وبعد حيث على المختار، وإن كانت الجملة بعدها ملتزمة اعتبار بالأصل، لأنها ظرف والأصل إضافتها إلى المفرد فاعتبر الأصل فيها على المختار.

وقوله: (فإن يكن يحتمل الموجهين) يقول: فإن كان الموضع يحتمل أن يقدر موضعا للجملة، وإن يقدر موضعا للمفرد، جاز الكسر والفتح باعتبار التقديرين بمثل قوله[1]:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

إن قدرت أنها وقعت موقع (إذا هو عبد القفا) كسرت لمكان الجملة، وإن قدرت (إذا العبودية) والخبر محذوف فلم يقع إلا موقع المفرد فيجب الفتح؛ لأن المعنى: فإذا العبودية حاصلة، وكذلك إذا قلت: من يكرمني فأني أكرمه، إن قدرت أنها وقعت موقع (فأنا أكرمه) كسرت لمكان الجملة، وإن قدرت (فجزاؤه أني أكرمه)، أي؛ (فجزاؤه الإكرام) فتحت، لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو (الإكرام)، والمبتدأ محذوف.

وقوله: (وعنه جاز العطف في المكسورة) يقول: ومن أجل (إن) المكسورة أنها تقع موضع الجملة وجاز العطف على اسمها بالرفع من حيث كانت (إن) كالزائدة لكونها لا تغير المعنى، فوجدها في أصل المعنى كالعدم، كما جاز في قولك: ما زيد بقائم ولا ضاربا صح النصب في (ولا ضاربا)، أو لأن الزائد ومعمولة في موضع إعراب آخر فجاز العطف عليه باعتباره.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٩٩؛ والدرر ٢/ ١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

اللغة: القفا: المؤخرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتىء في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسة والحقارة.

والشاهد فيه: وقوع "إذا" بمعنى المفاجاة.

وقوله: (وسامحوا في أن بعد العلم) يقول: المفتوحة الواقعة بعد العلم أجريت مجرى المكسورة في ذلك؛ لأن أصلها الكسر، لأنه موضع الجملة في المعنى، وهذا مما يضعف قول من يقول إن تقدير قولهم: علمت أن زيد قائم، علمت قيام زيد حاصلا، لأنه لو كان التقدير كذلك لم يجر مجرى المكسورة، لأنها لم تفد معنى الجملة إذا لم تقع إلا موضع مفرد، والذي يدل على أنها أجريت مجرى المكسورة قوله[1]:

وَإِلا فَاعلَموا أَنَّا وَأَنتُم بُغاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ

والتقدير أنا بفتاة وأنتم، فعطف (أنتم) وهو صيغة المرفوع.

وقوله: (وشرط هذا الرفع أن يمضي الخبر) يقول: شرط العطف بالرفع أن يمضي الخبر لفظًا أو تقديرًا؛ فاللفظ كقولك: إن زيدا قائم وعمرو، والتقدير كقولك: إن زيدًا وعمرو قائم، لأن التقدير إن زيدًا قائم وعمرو قائم بخلاف قولك: إن زيدًا وعمرو قائمان، هذا ممتنع عند البصريين لأنه لم يجيء عنهم مثله، ولا يستقيم قياسه على محل الإجماع، لأن نصب الأول بـ (أن) ورفع الثاني بالابتداء، فإذا أخبرت عنها بـ (قائمان) كان (قائمان) معمولا لأن والابتداء معا، وهو باطل.

و أجاز المبرد نحو: إني وزيد ذاهبان، وقد نقل ذلك عن بعض العرب، وهو عند المحققين غلط منهم، لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، وأما نحو: إني وزيد مسلم، فجائز بتقدير: إني مسلم وزيد مسلم كما تقدم، وكذلك قوله: (والصابئون)، على أن يكون (فلهم أجرهم) خبر لقوله: (والصابئون) وما بعده، وحذف خبر المنصوب بأن لدلالة الثاني عليه كما في قولك: إن زيدا وعمرو قائم.

---

(١) البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ والكتاب ٢/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤.

اللغة: البغاة: جمع باغٍ، وهو الذي يعدل عن الحق ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى- نحن وأنتم- جائرين وبعيدين عن الحقّ ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

والشاهد فيه قوله: "أنّا وأنتم بغاة" حيث رفع "بغاة" على خبر "إنَّ"، والنيّة به التقديم، ويكون "أنتم" ابتداءً مُسْتَأنفًا، وخبره محذوف دلّ عليه خبر "أنّ".

وقوله: (كذاك لكن وقل لكنا) يقول: إن (لكن) تجري مجرى (أن) في العطف على الموضع بالرفع كقولك: ما قائم زيد لكن عمرا قائم وخالد.

وقوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] في الكهف لا يستقيم أن تكون (لكن) المشددة، لوقوع المبتدأ بعدها، وللوقوف عليها بالألف إجماعا، ولقراءة ابن عامر (لكنا) في الوصل، فلذلك حملت على أن أصلها (لكن أنا)، نقلت حركة الهمزة في نون (لكن) وحذفت فاجتمعت نونان فأدغمت الأولى في الثانية فصار (لكنا) وحذفت الألف في الوصل خاصة، كما يحذف ألف (أنا) في غير ذلك، وأثبتها ابن عامر في الوصل قصدا لبيانها عند حذف الهمزة.

وقوله: (وأدخلوا اللام على المكسورة) يقول: إن لام الابتداء تدخل على المكسورة؛ لأنها لا تغير معنى الابتداء، ولم يدخلوها على (أن) كراهة اجتماع حرفي ابتداء، فأدخلوها على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر إن قدم عليه أو على اسمها إن فصل بينهما فاصل كقولك: إن زيدا لقائم، وإن زيدا لطعامك آكل، وان في الدار لزيدا، فلو قلت: إن زيدا آكل لطعامك لم يجز؛ لأنها لا تتأخر عن الاسم والخبر جميعا.

وقوله: وخففوا (إن) فألزموها، يقول: إن (إن) المكسورة تخفف فيجوز إلغاؤها وإعمالها، وتلزمها اللام ليفرق بينهما وبين النافية، فإذا قلت: إن زيد قائم، فهي النافية، وإذا قلت: إن زيد لقائم، فهي المخففة، وتدخل على أفعال الابتداء كقولك: إن كان زيد لقائما، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ١٠٢﴾ [الأعراف:١٠٢] وجوز الكوفيون دخولها على الأفعال واستدلوا بقوله[(١)]:

---

(١) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/ ١١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢/ ١٩٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨. ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ١١٢؛ والمنصف ٣/ ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

اللغة: المتعمّد: القاصد.

بِـــاللهِ رَبِّـــكَ إِنْ قَتَلْـــتَ لَمُسْـــلِمًا وَجَبَـــتْ عَلَيـــكَ عُقُوبَـــةُ الْمُتَعَمِّـــدِ

هو شاذ عند البصريين. وقوله: (وخففوا (أن) فأعلموها) يقول: أنهم خففوا (أن) المفتوحة أيضًا، وأعملوها في ضمير شأن مقدر، وإنما حكموا بذلك لما رأوا من قوتها في العمل على المكسورة، وجاز إعمال المكسورة في الاسم الملفوظ به بعدها، كقوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١]، على قراءة نافع، وابن كثير وأبي بكر، ولم يعلموا (أن) المفتوحة إذا خففت في الاسم الملفوظ به بعدها، فلو لم يقدروا إعمالها في شأن مقدر، لجعلوا للمكسورة في العمل المفتوحة مزية، وهو خلاف القياس، ولذلك دخلت على الأفعال مطلقًا؛ لأن ضمير الشأن لا يقتضي بعده إلا جملة، وإذا دخلت على الفعل ألزموها (قد) أو حرف النفي أو حرف الاستقبال.

وقوله: " ونحو أن زيدا على الإعمال " يقول: إعمال المفتوحة في الاسم الواقع بعدها، ضعيف شاذ، وقد جاء[1]:

فَلَـوْ أَنَّـكِ فِـي يَـوْمِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي فِرَاقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ

قوله: " كأن للتشبيه والصحيح " كأن للتشبيه، وتخفف فتلغى على الأفصح.

=

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بإنزال أشد العقوبات به.

والشاهد فيه قوله: "إن قتلت لمسلمًا" حيث ولي "إن" المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو "قتلت"، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢؛ والإنصاف ١/ ٢٠٥؛ والجنى الداني ص ٢١٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢؛ والدرر ٢/ ١٩٨؛ ورصف الماني ص ١١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥؛ ولسان العرب ٤/ ١٨١ (حرر)، ١٠/ ١٩٤ (صدق)، ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١١؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

المعنى: أنك لو سألتني طلاقك في أيّام سعة الحال، لم أمتنع عن ذلك ولم أبخل، مع ما أنت عليه من صدق المودّة.

والشاهد فيه قوله: "أنك" حيث خفّفت "أن" المفتوحة، وجاء اسمها ضميرًا بارزًا هو الكاف، وهذا قليل.

قوله: " لكن لاستدراكها مشارفه "، لكن للاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين في لفظ أو معنى، كقولك: ما قام زيد لكن عمرا قاعد، وما قام زيد لكن عمرا مسافر، وتخفف فتلغى، وأكثر ما تستعمل مع الواو كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]. و(ليت) معناها: التمني، وأجاز الفراء ليت زيدا قائما كما تقول: تمنيت زيدا قائما، واستدل بقوله[١]:

يـا لَيْـتَ أيَّـامَ الصِّـبَا رَوَاجِعَـا

والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان، والبصريون يقولون: (يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا) فرواجعا: حال من الضمير المستكن في لنا.

قوله: " (لعل) جاءت للترجي واخفضا " (لعل) للترجي وقد جاء الخفض بها شذوذا، وأنشدوا[٢]:

لَعَـلَّ أَبِـي الْمِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

وليس بشيء. ثم قال:

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرى إلى أيام الشباب، ولكن هيهات هيهات!

والشاهد فيه قوله: "ليت أيام الصبا رواجعًا" حيث حذف خبر "ليت"، والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع.

(٢) عجز بيت من الطويل صدره:

فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ.

والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ ب (لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

ويروى: (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٠٧، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٠٥، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٦١، ورصف المباني ٤٣٦، والجنى الدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد النّحويّة ٣/٢٤٧، والخزانة ١٠/٤٢٦.

[حروف العطف[1]]

(١) **العطف**: هو اتباع لفظ للفظ آخر بواسطة حرف، أي أن تركيب العطف يتكون منه تابع يسبقه متبوع ويتوسطهم حرف من حروف العطف. وبذلك يتكون أسلوب العطف من المعطوف عليه (المتبوع) والمعطوف (التابع) وحرف العطف.

مثال:

– ذاكر أحمد ومحمد (المعطوف عليه: أحمد، المعطوف: محمد، حرف العطف: الواو)

– أكلت عنب وتفاح (المعطوف عليه: عنب، المعطوف: تفاح، حرف العطف: الواو)

حروف العطف:

تتكون حروف العطف من تسعة أحرف، ستة منها (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم) تفيد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه، أما الثلاثة الأخرى (بل، لا، لكن) فلا يشترط فيها المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه. وفيما يلي شرح لهذه الأحرف وأمثلة عليها:

١- الواو: الواو تفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في أمر واحد دون التقيد بترتيب

مثال:

– لا ينجح الكسول والمهمل (وهنا اشترك المعطوف (المهمل) والمعطوف عليه (الكسول) في أمر واحد وهو عدم النجاح، ولا يوجد ترتيب لأي منهما)

– لعب الأولاد والبنات (وهنا اشترك المعطوف (البنات) والمعطوف عليه (الأولاد) في أمر واحد وهو عدم النجاح، ولا يوجد ترتيب لأي منهما)

٢- الفاء: وحرف الفاء أيضًا يفيد المشاركة ولكنها تفيد الترتيب مع التعقيب أي التتابع في الفترة الزمنية قصيرة بين وقوع المعطوف والمعطوف عليه.

مثال:

– دخل محمد فمحمود (وهنا اشترك المعطوف (محمود) والمعطوف عليه (محمد) في أمر الدخول، ولكن بوجود ترتيب أي دخل محمد أولًا ثم محمود)

– خرج الطلاب فالطالبات (وهنا اشترك المعطوف (الطالبات) والمعطوف عليه (الطلاب) في أمر الخروج، ولكن بوجود ترتيب أي خرج الطلاب أولًا ثم الطالبات)

٣- ثم: تفيد الترتيب ولكن مع التراخي في الزمن، أي وجود فترة زمنية طويلة بين وقوع المعطوف والمعطوف عليه.

مثال:

العطـــف بـــالواو وفـــا وثمـــا حتـــى واو وأم وقيـــل إمـــا
ولا وبـــل ولكـــن المخففـــة وهـــي فـــي إعرابهـــا مؤتلفـــه

=

– يزرع الفلاح القمح ثم الذرة (وهنا أفادت ثم الترتيب ولكن حدثت فترة زمنية أطول بين المعطوف (الذرة) والمعطوف عليه (القمح)

– ذهبت إلى المسجد ثم الحديقة (وهنا أفادت ثم الترتيب ولكن حدثت فترة زمنية أطول بين المعطوف (الحديقة) والمعطوف عليه (المسجد))

٤- أو: وتفيد التخيير

مثال:

– أقرأ شعرًا أو نثرًا (وهنا جاء لتفيد التخيير بين المعطوف (النثر) والمعطوف عليه (الشعر)

– تذوق العسل أو السكر (وهنا جاء لتفيد التخيير بين المعطوف (السكر) والمعطوف عليه (العسل)

٥- أم: تستلزم التعيين، كما يمكن أن تأتي بعد سواء

– أقرأت القصة أم القصيدة (وهنا عليك التعيين بين المعطوف (القصيدة) والمعطوف عليه (القصة)

– سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص (وهنا عليك التعيين بين المعطوف (صبرنا) والمعطوف عليه (جزعنا)

٦- حتى: وتفيد إيضاح الغاية ولكن لابد أن يكون المعطوف اسم ظاهر وليس ضمير، وأن يكون جزءًا من المعطوف عليه وأن يكون غاية لما قبله إما بالتعظيم أو بالتقليل منه.

مثال:

– أكلت السمكة حتى رأسها

٧- لا: وتفيد النفي

مثال: أحب الصدق لا الكذب (وهنا أفادت نفي المعطوف)

٨- بل: تنفي الحكم عن المعطوف عليه وتثبته للمعطوف

مثال – لا تصاحب الخائن بل الأمين (أفادت النفي عن المعطوف عليه (الخائن) وتثبت المعطوف (الأمين)

٩- لكن: تنفي الحكم عن المعطوف عليه وتثبته للمعطوف

مثال:

– لا تهمل لكن اجتهد

– لا تقل باطلًا لكن حقًا

فـالأربع الأولـى أتـت للجمـع ... فـالواو جمـع مطلـق بالسـمع
والفـا لترتيـب وثـم مهلـه ... حتـى لـبعض جـاء ممـا قبلـه
واو وأم إمـا تجـيء فأعلمـا ... لأحـد الأمـرين تـأتي مبهمـا
فـأم لـزام همـزة اسـتفهام ... إن طلـب التعيـين بـالإعلام
فأحـد الأمـرين للهمـز يلـي ... والثـاني بعـد أم يلـي فـي الأعـدل
كـذاك كـان غيـره قـد ضـعفا ... فـي أرأيـت جعفـرا أم خلفـا
جوابهـا التعيـين لا لا ونعـم ... إذ أحـد الأمـرين فيهـا قـد علـم
وأم كبـل وهمـزة منقطعـه ... تـأتي كـذاك مطلقًـا علـى السـعه
وجـي بـاء مـا قبـل أمـا الثانيـه ... وجـاز ذاك مـع أو علانيـه
ولا وبـل ولكـن المخففـه ... لواحـد معـين لـن تخلفـه
لكـن لكـن يلـزم النفـي وبـل ... فـي النفـي والإثبـات إضـرابا وكـل

أخذ يذكر حروف العطف، وهي عشرة أحرف، ثم قسمها ثلاثة أقسام، فالأربع الأول وهي: الواو، والفاء، و(ثم)، و(حتى) للجمع بين الثاني، والأول في الحكم الذي نسب إلى الأول، ثم إنها تفترق بعد ذلك، فالواو للجمع المطلق ليس فيها دلالة على أن الأول قبل الثاني ولا العكس، ولا إنهما معا في وقت واحد بل كل ذلك جائز، ولا دلالة لها عليه، و(الفاء) مثلها إلا أن الثاني بعد الأول بغير مهلة. و(ثم) مثل (الفاء) إلا أن بينهما مهلة. و(حتى) الواجب فيها أن يكون بها جزء من المعطوف عليه، إما أفضله، وإما أدونه، لأنها للغاية، تقول: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحاج حتى المشاة، و(أو)، و(أم)، و(إما). ثلاثتهما لإثبات الحكم لأحد المذكورين إلا أن (أو) و(إما) يقعان في الخبر والاستفهام والأمر والنهي، تقول: جاءني زيد أو عمرو، أي: أحدهما، وازيد عندك أو عمرو؟ أي: عندك أحدهما، ولذلك كان جوابه بنعم أو لا، وخذ (إما ذا وإما ذاك أي: أحدهما، وقد يكون للتمييز فيما علمت الإباحة فيهما، كقولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، والنهي كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإنسان:٢٤]، أي: لا تطع واحد منهما، ومن ثم كان المعنى على النهي عنهما معا، والفرق بين (أو) و(أما)

إنك مع (أو) كلامك من أوله مبني على صورة اليقين، ثم يعترضه الشك، ومع (إما) كلامك من أوله مبني على الشك؛ لأنه لا بد من تقدم (إما) قبل المعطوف عليه، تقول: جاءني إما زيد وإما عمر، وأنت مع (أو) مخبر في تقديم (إما) وتركها، و(أم) لا تقع إلا في الاستفهام، إذا كانت متصلة تلزم همزة الاستفهام قبلها لطلب تعيين أحد الأمرين اللذين علم السائل أحدهما لا بعينه، والأصح أن توقع أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد (أم) ليتضح للمسؤول من أول الأمر المسؤول عن تعينه فنقول: أرجل في الدار أم امرأة؟ ولا يحسن أفي الدار رجل أم امرأة؟ ويجوز أرجل في الدار أم امرأة؟ بعد امتناعه من غير (أم) دليل واضح على ضعف خلافه، وكذلك أرجل قام أم امرأة؟ ولذلك كان جوابها بتعيين أحدهما لا بنعم ولا بلا. وأما المنقطعة فتقع في الخبر أيضًا، تقول إنها لإبل أم شاة، أي: بل أهي شاة؟

و(لا وبل ولكن) لأحد الأمرين معينا إلا أن (بل ولكن) لإثبات الثاني دون الأول، و(لا) لإثبات الأول ونفي الثاني، والفرق بين (بل) و(لكن) أن (بل) للإضراب عن الأول موجبا كان أو منفيا، و(لكن) لا تكون إلا بعد النفي. ثم قال:

[حروف التنبيه[١]]

ونبهـــوا بهـــا أمـــا ثـــم ألا علـــى الكـــلام بعـــدها ليحصـــلا
ونبهـــوا أيضًـــا بهـــا الإشـــارة والمضـــمرات نحـــو هـــذه ســـاره
ونحـــو هـــأنتم ونحـــو هأنـــا هـــاهو ذا فقـــس عليـــه معلنـــا

أخذ يذكر حروف التنبيه، وهي الثلاثة تذكر قبل الشروع في الكلام ليتنبه المخاطب لما يخاطب به، وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة، ومع الضمائر، لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها، كقولك: هذا، وهذه، وها هو ذا، وها أنت ذا، وها أنا ذا. ثم قال:

[حروف النداء[٢]]

وللنـــدا يـــا وهـــو المعتمـــد وقـــل أيـــا هيـــا لمـــن يســـتبعد
وأي مـــع الهمـــزة للقريـــب ووامضـــت تخـــتص بالمنـــدوب

أخذ يذكر حروف النداء، وهي التي عددها، وقوله: " وهي المعتمد " لأنها التي تقع كثيرا. ثم قال:

---

(١) **أحرُف التَّنبيهِ أو الاستفتاح**: أَلا، أمَا، ها، يا، كلا

يُبدأ بها الكلام، والغرض منها تنبيه السامع إلى ما يأتي بعدها من كلام.

لأسلوب التنبيه أدوات، هي: الهاء، و(ألا) بتخفيف اللام، و(أما) و(يا)، و (كلا).

أما (الهاء) فتدخل على:

أداة الإشارة (ذا) فنقول: هذا، هذه، هذان، هاتان، ولا تدخل على اسم الإشارة للبعيد.

ضمير الرفع المخبَر عنه باسم الإشارة، نحو قوله سبحانه: ها أنتم أولاء- النساء،١٠٩.

(٢) **النداء لغة** : هو الدعاء بأي لفظ كأن تنادي على شخص باسمه ، أو أن تحدث صوتا يشعر بالنداء ، أو أن تصفر، أو أن تشير إلى إنسان فيفهم أنك تناديه فيُقْبِل .

النداء اصطلاحا : هو طلب الإقبال بـ"يا" أو بإحدى أخواتها .

أحرف النداء : الهمزة – أي – يا – أيا – هيا – وا .

[حروف التصديق]

نعم بلى وإي أجل وأنا وجير للإيجاب فأعلمنا
نعم لتقرير لما قد غبرا بلى لإيجاب لنفي ذكرا
وإي لإثبات عن استفهام يلزمها القسم في الدوام
أجل وجير ثم إن صدقا بها حديث مخبر قد حققا

أخذ يذكر حروف التصديق والإيجاب، وهي التي عددها. فأما (نعم) فمصدقة لما سبقها من كلام موجب أو نفي، تقول: لمن قال أقام زيد؟ أو أقام؟ نعم أي: قد قام زيد، أي: نعم ما قام زيد، وأنا ألزم مالك من قام، نعم لمن قال له (ليس لي عندك دينا) تغليبا للعرف، وإلا فاللغة تقتضي إنكاره.

وبلى إيجاب بعد النفي، تقول: لمن قال ما قام زيد، أو ما قام زيد؟ أو ما قام؟ بلى قد قام، قال الله تعالى: بعد ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢]، ولو قالوا: نعم لكان كفرا. و(إي) للإثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم كقوله: (إي وربي). وأجل وجير وإن تصديق للخبر، واستشهادهم في أن يقول[1]:

وَيُقَلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلا ك وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتَ: إِنَّهُ

ضعيف لاحتمال أن الأمر كذلك، وإنما يظهر ذلك في مثل قول ابن الزبير لمن قال: (لَعَنَ اللهُ نَاقةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ)، فَقَالَ لَهُ: (إِنَّ وَصَاحِبَهَا). ثم قال:

---

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرّقيّات.

والشّاهدُ فيه: (إنّهْ) حيث جاءتْ (إنّ) بمعنى (نعم) .

انظر: الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٣٨٣/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٢/٢، ٥١٦، والأزهيّة ٢٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٥/٢، وشرح المفصّل ٦/٨، ٧٨، ورصف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، والجنى الدّاني ٣٩٩، والمغني ٥٧، ٨٥١، والخزانة ٢١٣/١١، ٢١٦، والدّيوان ٦٦.

[حروف الزيادة[1]]

البا ومن وإن وأن وما ولا ... زيادة خذ حكمها مفصلا
فالبا ومن في الجر قد تقدما ... وإن تزاد جائزا مع نفي ما
وقد تجي مع ما التي للمصدر ... وبعد لما في القليل فأنظر
وإن تزاد بين لو والقسم ... وبعد لما في الكثير فأعلم
وما تزاد مع متى ومع إذا ... وأين أي إن شروطا هكذا
وهي مع حيث وإذ ملازمه ... إذا قصدت أن تكون جازمه
قلت مع الجر وفي المضاف ... فأتبع المنقول فهو واف
ولا مع الواو لنفي مسبقا ... وبعد أن لمصدر تحققا
وقبل أقسم خلاف عرفا ... وبئر لا حور سرى قد ضعفا

أخذ يذكر حروف الزيادة، فالباء ومن قد تقدم ذكرهما في حروف الجر، و(إن) تزاد جوازا مع حروف النفي، تقول: ما إن رأيت زيدا، الأصل: ما رأيت، ودخول (إن) لتأكيد معنى النفي، وزعم الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا. وقد تجي زائدة مع ما المصدرية كقولهم: انتظر في ما إن جلس القاضي، أي: (ما جلس)، أي: مدة جلوسه، وبعد لما كقولك: لما أن جاء زيد أكرمته، وذلك قليل يعني، فيهما. و(أن) تزاد بين (لو) والقسم كقولك: أما والله أن لو قمت قمت، وبعد (لما) في الكثير كقولك: (فلما أن جاء البشير).

و (ما) تزاد مع متى، وإذا، وأين، وأي، و(إن) إذا وقعت شروطا، تقول: متى ما قمت قمت ولا تفيد إلا تأكيدا، وكذلك إذا ما تقوم أقوم، وأينما تكن أكن، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ

---

(١) وجد الصرفيّون أنّ حروف الزيادة لا تتعدّى عشرة أحرف وهي: (السين والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف). وقد جُمعت هذه الحروف في عبارة (سألتمونيها) أو (اليوم تنساه)، وذكر بعض الصّرفيين أنّ الأصل في حروف الزيادة هي: حروف المد واللين، والمتكونة من: الواو، والياء، والألف.

أغراض حروف الزيادة: للزيادة في الحروف غرضين اثنين وهما: لفظي؛ ويقصد به تكبير الكلمة بحروف زائدة من باب التوسّع، فتلحق ببناء الرّباعي. معنوي؛ ويقصد به الزّيادة بهدف الحصول على معانٍ جديدة، لم تكن موجودة بالفعل وقت تجرده، فقد قيل "الزيادة في المبنى تعدُّ زيادة في المعنى".

﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ﴾ [الإسراء:١١٠] و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال:٥٨]، وإذا قصدت بإذ وحيث المجازاة فلابد معها حينئذ من (ما) تقول:

إذا ما دخلت على الرّسول فَقُل له

وحيثما تكن أكن، وقلت مع حروف الجر إلا بالسماع كقولك: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء:١٥٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠] وكذلك مع المضاف كقولهم: (غضب من غير ما جرم) و(لا) تزاد مع الواو لتأكيد نفي سابق كقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:٧]، وما جاءني زيد ولا عمرو. وبعد (أن) المصدرية كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢] و﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩]، وقوله: (وقبل أقسم خلاف عرفا) لأن منهم من يقول: زائدة، ومنهم من يقول: نافية في التقدير وأقسم بعدها للإثبات، وقوله[1]:

فِي بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ

ضعيف، أي في بئر حور، أي: في بئر هلال. ثم قال:

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٠؛ والأزهيَّة ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥١، ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٧ (حور)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٤؛ والخصائص ٢/ ٤٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٢ (حور).

اللغة: الحُور: المهلكة التي يهلك فيها المسافر.

المعنى: يريد العجاج أن الحروري في اختياره الديني سار في طريق الضلال من غير أن يدري، فهو كمن سرى ليلًا في بئر مهلكة دون أن يعرف ذلك.

والشاهد فيه: زيادة "لا" لفظًا ومعنى في قوله: "في بئر لا حورٍ".

[حرفا التفسير]

و (أي) و(أن) قد جاءتا تفسيرا و (أن) لمعنى القول أو تقديرا

ف (أي) يقع تفسيرًا مطلقًا، وأن لا تفسير لها إلا بمعنى القول، أو تقدير القول، كقوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤﴾ [الصافات:١٠٤] ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص:٦]. ثم قال:

[الحرفان المصدريان]

و (ما) و(أن) بالفعل مصدريه و (أن) قبل الجملة الاسمية

يعني أن (ما) و(أن) إذا كانت مصدرية لابد معها من الفعل، ليكون معه بمعنى: المصدر. و(أن) المشددة لابد معها في الجملة الاسمية، ليكون معها بمعنى: المصدر، تقول: أعجبني ما صنعت، وما تصنع، أي: صنيعتك، وأعجبني أن خرجت، وأن تخرج، أي: خروجك، وأعجبني خروجك، وأعجبني أن زيدا قائم. ثم قال:

[حروف التخصيص]:

(هلا) و(لولا) ثم (لو ما) (ألا) يلزم للتحضيض فيها الفعلا

هذه تسمى حروف التحضيض، ولذلك لا يقع بعدها إلا الفعل لفظًا أو تقديرًا، تقول: هلا ضربت زيدًا، وهلا زيدًا ضربته، ولذلك وجب النصب في (زيدًا) لوجوب تقدير الفعل؛ لأن التقدير (هلا ضربت زيدًا)، وإذا وقع بعدها الفعل الماضي كان معناه: التوبيخ. ثم قال:

[حروف التوقع]

و (قد) أنت توقعا منقولا وفي المضارع أتت تقليلا

يقول: أن (قد) حرف توقع، أي: يخبر بها من يتوقع ذلك الخبر، ومنه قول المقيم: (قد قامت الصلاة). قال الخليل فيها: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، ومن ثم قربت الماضي من الحال، وإذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم: (إن الكذوب قد يصدق). ثم قال:

[حرفا الاستفهام]

وهـــل مـــع الهمـــزة لاســـتفهام ولهمـــا الصـــدر مـــن الكـــلام
وصـــرفوا الهمـــزة لمـــا كثـــرت أو إن هـــل كمثـــل قـــد قـــد قـــدرت
فـــأوقعوا مـــا بعـــد مـــا أنكـــرا وأوقعـــوا المفعـــول والمقـــررا
وأوقعـــوا أيضًـــا حـــروف العطـــف ومـــا لهـــل فـــي ذاك خـــط يشـــفي

يقول: أن الاستفهام حرفين: الهمزة و(هل)، وما يقع للاستفهام غيرهما من قبيل الأسماء، تقول: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟ وهل زيد قائم؟ وهل زيد؟

وقوله: (وصرفوا الهمزة لما كثرت) يقول: إن الهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها، فتقع للإنكار، كقولك: أتضرب زيدا وهو أخوك؟؛ ويقع بعدها المفعول، كقولك: أزيدا ضربت؟ وتقع للتقدير، كقوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات:٢٠] ويقع بعدها تقدير حرف العطف كقوله: (أو من) (أفمن؟) (أثم)؟ ولا تقع (هل) في هذه المواضع إما لكثرة استعمالهم الهمزة، وإما لكون (هل) في الأصل بمعنى (قد). ثم قال:

[حروف الشرط[1]]

(١) تعددت الأساليب اللغوية المستخدمة في اللغة العربية ومن أبرز تلك الأساليب ما يعرف بأسلوب الشرط، ويعرف الشرط في اللغة بأنه الالتزام أما في النحو فهو الجزء الأول من أجزاء الجملة الشرطية، واصطلاحاً فإنه يشار للشرط على أنه التزام جملتين أو حدثين معاً، أي أن حدوث الحدث الثاني يقترن بتحقق الحدث الأول، حيث أن وجود أساسي لكي تصح الجملة الشرطية كما أنه مرتبط مع باقي الأدوات الأخرى، وتتكون الجملة الشرطية بشكل أساسي من فعل الشرط، وجواب الشرط إضافة إلى أداة الشرط، وسنتحدث في هذا المقال حول ماهية أدوات الشرط.

أشكال الجملة الشّرطية:

جملة فعلية فعلها مضارع، ومن الأمثلة على ذلك (مهما تفعلْ في صغرك تلقَ في كبَرِك) حيث أن جملة الشّرط تكون فيها هي (تفعل في صغرك).

جملة فعليّة فعلها ماضي، ومن الأمثلة على ذلك (من اقتنعَ بما لديه استغنى)، حيث أن جملة الشّرط تكون فيها هي (اقتنعَ).

أدوات الشرط:

تأتي أدوات الشرط على النحو الآتي:

أدوات الشرط الجازمة

حروف الشرط، وهما:

إن: وهو من أكثر حروف الشرط المستخدمة، ويعرب على أنه لا محل لهما من الإعراب.

إذما، وهو أيضاً حرف شرط لا محل له من الإعراب حيث أنه يبنى على السكون.

أسماء الشرط، وهذا الأسماء هي:

من: وهو عبارة عن اسم شرط يدل على العاقل، وفيما يخص إعرابه فإذا وجد في الجملة مفعول به فإنه يعامل معاملة المبتدأ ويعرب بإعرابه، أو قد تعامل معاملة المفعول به إذا لم يوجد في الجملة مفعولاً به، أما إذا لم يوجد في الجملة خبراً فإنها تعامل معاملة الخبر.

ما، وهو اسم شرط يدل على غير العاقل، وفيما يخص إعرابه فإذا وجد في الجملة مفعول به فإنه يعامل معاملة المبتدأ ويعرب بإعرابه، أو قد تعامل معاملة المفعول به إذا لم يوجد في الجملة مفعولاً به، أما إذا لم يوجد في الجملة خبراً فإنها تعامل معاملة الخبر.

مهما، وهو ام شرط يدل على غير العاقل.

متى، وهو اسم شرط يدل على الزمان، وفيما يخص الإعراب فهو يعرب اسم مبني على السكون، في محل نصب ظرف زمان لفعل الشرط.

وإن ولـــو أمـــا حـــروف الشـــرط صـــدر الكـــلام للـــثلاث أعطـــي
فـــإن للاســـتقبال لـــو للماضـــي ويلزمـــان الفعـــل عـــن تـــراض
مـــن ثـــم (لـــو أنـــك) جـــاء فتحـــا لأنـــه فاعـــل فعـــل صـــحا
والخبـــر الفعـــل فـــإن تعـــذرا جـــاء علـــى الأصـــل كمـــا تقـــررا
لـــو أنـــك انطلقـــت لانطلقـــا ولا تقـــل منطلـــق لمعنـــى
(لَـوْ أَنَّهُـمْ بَـادُونَ فِـي الْأَعْـرَابِ) لـــو للتمنـــي لـــيس مـــن ذا البـــاب
وقـــد أتـــى الماضـــي مـــرادا مـــع إن معـــه فـــي الإثبـــات فقســـمه وأســـتبن
وإن تقـــدم قســـما عـــن شـــرط فـــإن أجبـــت الشـــرط لفظـــا تخطـــي
لكـــن أجـــب بمـــا يجـــاب القســـم أجـــل اعتـــراض الشـــرط أو إذا قـــدموا
والفعل الماضي ماض حكمه إن أفردا كـــإن وعـــدتني وإن لـــم تعـــدا
وإن توســـطه بشـــرط قـــرر أو غيـــره فألغيـــا واعتبـــرا
وإن يقـــدر بعـــد شـــرط قســـم فكالصـــريح مثـــل إن قـــوتلتم

=

أيان، وهو اسم شرط يدل على زمن المستقبل، وفيما يخص الإعراب فهو يعرب اسم مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان لفعل الشرط.

أين، حيثما: وهما اسما شرط يدلان على المكان، وفيما يخص الإعراب فإن كل منهما يعرب على أنه اسم مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط.

كيفما، وهو اسم شرط يدل على الحال، وفيما يخص الإعراب فهو يعرب على أنه اسم مبني على الفتح في محل نصب حال.

أي، وهو اسم شرط يعتمد على الاسم المضاف إليه، وفيما يخص الإعراب فيجب الانتباه إلى أنه اسم معرب بحيث يعرب على حسب موقعه في الجملة.

أدوات الشرط غير الجازمة

وهي: لو ولولا ولوما وكلما وإذا ولما وأما.

لو ولولا ولوما، تعرب على أنها حرف جزم مبني لا محل له من الإعراب.

إذا وكلما ولما، تعرب على أنها أداة شرط غير جازمة في محل نصب ظرف زمان.

أخذ يذكر حروف الشرط، وهي هذه الثلاثة، وما يقع شرطا من غيرها، فأسماء تضمن معنى الشرط، وقد تقدم ذكرها. فـ (إن) للاستقبال وإن دخلت على الماضي، و(لو) على العكس، فزعم الفراء أن (لو) أيضًا تستعمل في الاستقبال كـ (إن) ويلزمان الفعل لفظا أو تقديرا، ومن ثم قيل لو أنك بالفتح؛ لأنه فاعل بتقدير (لو ثبت)، ووجب حذف الفعل، لأن (أن) قامت مقام المفسر لما بها من معنى الثبوت، والتزم أن يكون خبرها فعلا إن أمكن، كأنهم قصدوا إلى تقوية المفسر بصورة الفعل لما تكن (أن) فعلا، فيقولون: لو أنك انطلقت لانطلقت، ولا يقولون: لو أنك منطلق لانطلقت، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات:٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا﴾ [المائدة:٦٦]، فإن تعذر الفعل جاء الاسم؛ لأنها مراعاة لفظية تراعى مهما أمكن، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان:٢٧]، إذا لا فعل بمعنى (أقلام) فيوقع خبرا وقوله: ﴿لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[الأحزاب:٢٠] (لو) للتمني ليس من باب ذا الباب)، قد أورد اعتراضا على هذه القاعدة؛ لأنه قد أوقع (بادون) خبرا مع امكان (بدوا)، فأجيب عن ذلك بان (لو) هذه ليست (لو) الشرطية، وإنما هي للتمني بمثابة الزائد، والمعنى يودون انه مبادون، كقوله: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧]، فمن ثم لم يلتزم فيها ما التزم في الشرطية.

قوله: (وقد أتى الماضي مرادا إن) يقول: أن الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي وحده، كما يجوزه بعضهم، مثل قوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد:٣٦]، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج:١٠]، المراد به أصحاب الأخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم، وكذلك قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ﴾ [الطلاق:١١]، وأشباهها، المراد به من آمن ومن يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك، وكذلك يحكم بالعموم في مثل إن جاءك رجل عالم فأكرمه، وبالتكرير في المطلق؛ لأن السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك إذا العرف في مثله قصد التكرير كقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾، كقوله: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ﴾ إلى آخره، وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة:٦]، ولا إشكال في ذلك.

فإن قلت: فيلزم على هذا أن يتكرر المشروط بتكرير الشرط، ومعلوم أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت ثانية لم تطلق، قلت: هذا إذا لم يكن العرف أقتضى التكرير، وقد علم من ذلك الشرع أن هذه الشروط كلها وإن كانت مطلقة المعنى فيها قصد التكرير للمشروط عند تكريرها، لأن المقصد في الترغيب والترهيب، التعليم مستمرًا، والترغيب مستمرًا والترهيب مستمرًا، والعرف في مثله قصد التكرير، ومن ثم قال مالك رحمه الله ما معناه: إن المشروط لا ينكر بتكرر الشرط، لا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير، كقول القائل: إن تركت صلاة الوتر فعلي كذا، فإن ذلك يتكرر عليه بتكرير الشرط، حتى كأنه: (كلما) إذا مثل ذلك لا يقصد فيه المرة الواحدة، وإنما المراد المحافظة على ذلك مستمرا، ولا يستقيم ذلك إلا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط.

وقوله: (وإن تقدم قسما عن شرط) يقول: إذا تقدم القسم على الشرط فلا يكون الشرط إلا معترضا؛ لأن القسم إنما يجاب باللام، وبـ (أن) وبحرف النفي، وكلها لها صدر الكلام فلا تدخل على الشرط، لأن له صدر الكلام، فلا يبقى إلا جعله معترضًا، ويجاب بالقسم بعده، كقولك: والله إن أكرمتني لأكرمتك.

ولو قلت: والله إن أكرمتني أكرمتك ونحوه، كان رديئا، والتزموا في فعل الشرط بعد القسم أن يكون ماضيا أو في حكمه، لأنه لما الغي باعتبار لفظ جوابه، جعل فعله ماضيا حتى لا يظهر فيه إعراب، وهو معنى قوله: (والفعل ماض حكمه إن أفردا)، أي اذا أفراد عن الشرط لأنه مع الشرط في معنى الاستقبال، ثم مثل بقوله، (كإن وعدتني وإن لم تعدا) وعلل التزامهم جواب القسم، لكون الشرط معترضا أو لكونه قدم، والتقديم يدا على الاعتناء به فجعل الجواب له لفظا. ثم قال: (وإن توسطه بشرط قررا) يقول: وإن توسطه القسم بعد شرط مقدم عليه أو غيره والشرط مؤخر عنه، جاز لك اعتباره وإلغاؤه، لإمكان ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: أن تكرمني فو الله لأكرمنك، جاز اعتبار القسم لإمكان الوفاء بجواب الشرط وجوابه؛ لأن الشرط أنها يجاب في مثل ذلك بالفاء ولا يمتنع دخولها على القسم فأمكن جواب الأمرين على ما تقضيه أبوابها وجاز إلغاؤه بأن تجعله معترضا، فتعين الجواب للشرط، كقولك: إن تكرمني والله أكرمك. ومثال

توسطه لغير الشرط والشرط مؤخر عنه كقولك: أنا والله أن تكرمني أكرمك، ولك أن تقول: أنا والله أن أكرمتني لأكرمك، فتجعل الشرط معترضا، فتعين الجواب للقسم، ويكون القسم وجوابه والشرط خبرا المبتدأ، (ولك أن تقول: أنا والله ان تكرمني أكرمك فتجعل القسم معترضا) ويكون الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

قوله: (وإن يقدر قبل شرط قسم فكالصريح مثل: إن قوتلتم) يقول أن تقدير مع الشرط كصريح القسم فيما ذكرناه كقوله تعالى: ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر:١١] وقوله: ﴿وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام:١٢١] تقديره: والله إن قوتلتم، والله إن أطعتموهم، وقوله من قال: التقدير فإنكم لمشركون ضعيف رديء لم يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر.

[حروف التفضيل]

قوله:

أمـــا لتفضـــيل بفعـــل حـــذفا وعرضـــوا بعـــض الجـــواب خلفـــا
كمثـــل أمـــا جعفـــرا فضـــارب ومثـــل أمـــا يومـــه فغالـــب
وقيـــل ذاك عمـــل المحـــذوف وقيـــل بالتفضـــيل بـــالمعروف
فـــإن يجـــز تقديمـــه فـــالأول أو لا فئتـــان وهـــو قـــول يقبـــل

يقول: إن (أما) وضعها إشعار المتكلم بتفصيل أمور في نفس المتكلم، وقد يذكر الجمع (وقد يترك واحد) ويترك غيره، وقيل لا بد من ذلك المتعدد، وكأن معناها (إن أردت بيان كذا فهو كذا) ثم التزموا حذف الفعل لكثرته، والعلم به، وجعلوا بعض الجواب بينها وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف، وخلفا منه، فتقول: أما زيد فمنطلق، وأما عمرو فأنا مكرم، وأما يوم الجمعة معمرو منطلق، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾﴾ [الضحى:٩-١٠]، والمعنى: إن أردت بيان حكم زيد، فهو منطلق، وأن أردت بيان من تعلق به إكرامي، فأنا مكرم زيدا، وأن أردت بيان زمان وقع فيه انطلاق عمرو، فعمرو منطلق يوم الجمعة، وإن أردت بيان ما تعلق به النهي عن القهر والنهي عن النهر، فلا تقهر اليتيم، ولا تنهر السائل، كأنهم فعلوا ذلك ليؤذنوا أن ما يرفعونه بين (أما) وفائها أحد ما يقصد تفصيله من مبتدأ أو مفعول أو ظرف أو غير ذلك، ومثله سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق، والظاهر إشارته إلى ذلك، وقد قيل إن الواقع بعد (أما) هو معمول الفعل المقدر كأنك قلت: إن تذكر كذا فحكمه كذا، وقيل إن كان ما يذكر بعدها مما يصح تقديمه قبل الفاء فالمذهب الأول كقولك: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، لأن الظرف في مثل ذلك يجوز تقديمه، وإن كان مما لا يصح تقديمه، فالمذهب الثاني كقولك: أما يوم الجمعة فإن زيدًا منطلق، لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها، ويضعف الأول بالإجماع على جواز (أما زيد فمنطلق) بالرفع، وهو مبتدأ بمعمول فعل، ويضعف الثاني بأنه كما يمتنع تقديم معمول ما بعد (إن) عليها يمتنع ما بعد الفاء عليها، فان زعم أنه جوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها لغرض

الإيذان بالتفصيل المذكور لم يبعد تجويز معمول ما بعد إن عليها كذلك، واعلم أن (أما) قد تقع، لتفصيل ما يذكره ذاكر مثل أن يقال: زيد ذو علم وفهم وفقه، فيقول المتكلم: أما العلم فعالم، لتقدير البعض ويسكت عن البعض، ولذلك إذا قال: زيد عالم وفهم وفقيه، فيقول المتكلم: أما عالم فهو عالم، وكذلك ما أشبه. ثم قال:

[حروف الردع]

(كـــلا) ليـــردع وبمعنـــى حقـــا وقـــف علـــى الـــردع تجـــده وفقـــا

يقول: إن (كلا) حرف وضع للردع والزجر لمن يقول شيئا ينكره المتكلم، كقولك: زيد يبغضك وشبه اي ارتدع عن هذا أو تنبيه على الخطأ فيه، قال الله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥﴾ [الفجر:١٥] (كلا)، وبعد (أهانن)، (كلا)، وقد يجيء بمعنى: حقا كقوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ كَلَّآ﴾ [العلق:٥-٦]، وقوله (وقف على الردع تجده وفقا)، أي: إذا وقفت على التي بمعنى الردع كان مستقيمًا. ثم قال:

[تاء التأنيث]

وتـــاء تأنيـــث بمـــاض تســـكن وقـــد مضـــى حكـــم لهـــا مبـــين

يقول: إن تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الماضي من الأفعال ليدل على أن الفاعل مؤنث، وقد مضى ذلك بتفاصيله. ثم قال:

[التنوين[1]]

(١) يمكن تعريف التنوين في اللغة على أنّه نون ساكنة تُثبت لفظًا ولا تُكتب أبدًا، وينقسم التنوين في اللغة إلى عدّة أقسام، وأهم أقسام التنوين هي:

تنوين التمكين: وهو التنوين الذي يتّصل بالأسماء المعربة وغير الممنوعة من الصرف حصرًا، ومثاله: "رجلٌ ضخمٌ، رأيتُ رجلًا ضخمًا، مررتُ برجلٍ ضخمٍ".

تنوين التنكير: وهو تنوين يتصل ببعض الأسماء المبنية، ويكون للتفريق بين المعرفة والنكرة، ويقسم إلى نوعين، وهما:

سماعي، ويكون في اسم الفعل حصرًا، مثل: صهٍ، مهٍ.

قياسي، ويكون في الأسماء المبنية المنتهية بلفظ ''ويه'' إذا كانت نكرة، مثل: سيبويهِ، سيبويهٌ وهكذا.

تنوين المقابلة: وهو تنوين يتصل بجمع المؤنث السالم، مثاله: ''مؤمناتٌ'' وهو تنوين يقابل النون في جمع المذكر السالم، مثل: مؤمنون.

تنوين العوض: وينقسم تنوين العوض إلى ثلاثة أشكال، وهي:

عوض عن جملة: ويأتي هذا النوع حصرًا مع ''إذْ الظرفية''، ومثاله: وصلنا البيت وحينئذٍ لعبنا، وفي الجملة جاء التنوين معوّضًا لجملة وصلنا، الأصل: وصلنا البيت وحين وصلنا لعبنا.

عوض عن كلمة: ويتصل هذا التنوين بكلة ''كلّ'' حصرًا، ومثاله: كلٌّ عاشقٌ، وفي الجملة جاء التنوين معوضًا عن كلمة محذوفة وهي تناسب المعنى مثل: ''كلُّ إنسان عاشق''.

عوض عن حرف: ويكون هذا النوع في الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، ومثاله: "رأيتُ قاضٍ عادلًا" وفي الجملة جاء التنوين ليعوّض حذف حرف الياء.

أغراض التنوين:

تنقسم أغراض التنوين في اللغة العربية وتختلف باختلاف نوعهِ، فالتنوين الذي يتصل بالأسماء المعربة في اللغة يكون لتأكيد إنكار الاسم الداخل عليه، وأما تنوين العوض فهو يعوّض جملة وينوب عنها ويحذفها، وتنوين العوض عن كلمة فهو يقتصر على تعويض غياب كلمة واحدة كما يعوض تنوين العوض عن حرف غياب حرف واحد، وأمّا فيما يتعلّق بتنوين التنكير فهو تنوين يفرّق بين النكرة والمعرفة في الجملة، وأمّا تنوين المقابلة فهو يتصل بجمع المؤنث السالم ويكون مقابلًا للنون التي توجد في جمع المذكر السالم.

ألف تنوين النصب:

هي ألف تُرسم بعد الحرف المنون في نهاية الجملة المنونة بتنوين النصب ووظيفتها تكمن في أنّها تجعل القارئ يقرأ الحرف المنون مفتوحًا عند الوقف عنده، وأمّا في طريقة رسمها فإنَّ الألف تُرسم

وخصصـــوا الأســـماء بـــالتنوين إن كـــان للتنكيـــر والتمكـــين

أو عوضا عـن المضـاف إن حـذف حينئـذ ونحـو كـل غـن تصـف

أو لمقابلـــــة مســـــلمات بمســـــلمين فـــأتبع صـــفاتي

يقول: إن التنوين حرف لا يدخل إلا على الأسماء إن كان للتنكير كثل: صه وصه، وسيبويه وسيبويه آخر، وللتمكين؛ مثل زيد ورجل، أو عوضا عن المضاف إليه، مثل: حينئذ، ومررت بكل قائمًا، أو للمقابلة كمسلمات، أنه في هذا الجمع لمقابلة نون جمع في نحو (مسلمون). ثم قال:

وإن يكـــن تـــر لـــم أو غـــال فـــلا خصـــوص اســـم ولا أفعـــال

يقول: أن كان التنوين تنوين ترنم كقوله[1]:

=

في نهاية الكلمة بعد الحرف المنون مباشرةً، ويُرسم تنوين النصب في نهاية الكلمة التي حقها النصب فوق الحرف المنون وليس فوق الألف التي تُرسم بعد الحرف المنون تنوينَ نصبٍ، ومثاله: رأيتُ فلّاحًا في الحقل، فتنوين النصب هنا رُسم على الحاء وهو الحرف المنون ولم يرسم على الألف، وإنّما جاءت الألف ليُنطق الحرف المنون قبلها مفتوحًا فقط.

(١) صدر بيت من الطويل، عجزه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجني الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٨ (آ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وتاج العروس (قوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ وشرح قطر الندى ص ٨٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا).

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِل

أو التنوين: المسمى بالتنوين الغالي كقوله[1]:

وقائم الأعماق خاوي المخترق

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة، فلا يختص باسم ولا فعل بل يكون في الأسماء والأفعال وفي الحروف. ثم قال:

وإن يكن في علم وقد وصف بابن مضاف علم فقد حذف

يقول: وإن كان التنوين في علم موصوف بابن مضاف إلى علم كقولك: (مررت بزيد بن عمرو) فإنهم يحذفونه اختصارًا لكثرة وقوع مثله ولو قلت: (مررت بزيد بن أخيك) لم تحذف التنوين، لأنه لم فيه (ابن) إلى علم، وقلت: (زيد ابن عمرو) لم تحذف التنوين أيضًا لأنه لم يقع (ابن) صفة، وإنما وقع خبرا. ثم قال:

(١) من الرجز لرؤبة، انظر: ديوانه (ص ١٠٤)، والخصائص (١/ ٢٢٨، ٢٦٠)، وشرح المفصل (٢/ ١١٨)، (٩/ ٢٩)، والكتاب (٢/ ٣٠١)، والهمع (٢/ ٣٦).

[نونا التأكيد[1]]

ونـــون تأكيـــد لفعـــل خفـــف وشـــددا فتحـــا بغيـــر الألـــف

فـــي الأمـــر والنهـــي والاســـتفهام مـــع التمنـــي العـــرض والأقســـام

ولزمـــت فـــي مثبـــت فـــي القســـم وكثـــرت فـــي شـــرط إمـــا فـــأعلم

يقول: ومن الحروف نون التأكيد، وتكون خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف، ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وهو الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم، وقوله (ولزمن في مثبت القسم)، بين أن ما عدا ذلك فيه على سبيل الجواز كقولهم: والله ليخرجن زيد، وكذلك جوزوا في النفي، (والله يخرج زيد)، بعني: (لا يخرج)، لأنه قد علم انه لو كان مثبتا، لم يكن بد من النون، وقد كثرت في مثل: (إما تخرجن، فأنا خارج)، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف:٤١]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦] كأنهم لما أكدوا حرف الشرط لـ(ما) أكدوا فعله بالنون. ثم قال:

فـــإن يكـــن فيـــه ضـــمير الجمـــع مـــذكرا فأضـــمم لهـــا بقطـــع

وإن يكـــن لمضـــمر المخاطبـــه فاكســـر وافـــتح بعـــده مـــا جانبـــه

وفي المثني اكسر وشدد غير خف وجمـــع تأنيـــث كـــذا أو زد ألـــف

وقـــد أجـــاز يـــونس المخففـــه عليهمـــا وغيـــره قـــد خالفـــه

أخذ يذكر تفصيل حركات ما قبلها، فقال: إن كان في الفعل ضمير الجمع المذكرين البارز، كان ما قبلها مضمومًا، كقولك: هل تحرصن.

---

(١) للتوكيد نونان ثقيلة كنون "اذهبن" وخفيفة كنون "اقصدنَهما" وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقلية، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ﴾ [الزخرف:٩]، وإنما قيل البارز، ليخرج نحو قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ [إبراهيم:١٣]، وإن كان في الفعل ضمير المخاطب المؤنث، وهنا لا يكون إلا بارزًا كان مكسورًا، كقولك: (هل تخرجن يا امرأة)، وإنما ضم الأول، لأن أصله إن كان صحيح اللام (ليخرجون) فلما جاءت نون التأكيد حذفت نون الإعراب، لوجوب البناء بنون التأكيد، فأجمع ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ لأنها الأولى والضمة تدل عليها، وإن كان معتلا بالياء والواو، كقولك: يسري ويغزو، فأصله (يغزون) و(يسرون) زالت الإعراب، وجاءت نون التأكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

وإن كان معتلا بالألف، كقولك: ترى وتسعى فاصله (ترون) و(تسعون)؛ زالت نون الإعراب وجاءت نون التأكيد فلم تحذف الواو، لأنه لا ضم يدل عليها، فحركت بالضم لالتقاء الساكنين، فتقول: لترون ولتسعون، قال الله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦﴾ [التكاثر:٦]، وإنما كسرت مع ضمير المخاطب المؤنث لما ذكر في ضمها فيما تقدم وذلك واضح، وفتح ما قبلها فيما سوى ذلك: لتخرجن ولترين ولتغزون يا رجل، ولترون، ولتسعون، ففي المثنى وما فيه ضمير جمع المؤنث، تقول فيه اضربان واضربنان، ولا تدخل فيهما عند المحققين إلا النون المشددة، وتكسر لوقوعها بعد الألف وجوز يونس دخول في ذلك، وليس؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما. ثم قال:

والحذف في خفيفة إن وقفا ورد ما كان لها قد حذفا

يقول: ومتى وقف على المخففة، حذفت ويرد ما كان حذف لوجودها وقفت على نحو لتخرجن. يا رجال قلت: لتخرجون، وهذه النون نون الإعراب؛ أنه نون التأكيد حذفت للوقف، وإذا وقف على نحو (لتخرجن) يا امرأة قلت (لتخرجين) ولم يجعل حذفها كالعارض كما في حذف التنوين، لأن التنوين جاء لمعنى في الاسم فهو مراد، وإن حذفت صورة نون التأكيد لمجرد التأكيد، وإذا حذف حرف التأكيد، كان كالعدم، فلذلك رجع الفعل معربا، وعمل فيه ما يقتضيه الفعل المعرب على حسبه، وقوله:

وبعـــد مفتـــوح فقـــف بـــالألف وإن تـــــلاق ســـــاكنا فلتحـــــذف

يقول: وإذا وقفت على الخفيفة قبلها فتحة، كقولك: (اضربا) تقف بالألف، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢] تشبيهًا لها بالتنوين، وإذا لقيت ساكنًا بعدها حذفتها، كقولك: اضرب الرجل، ويبقى ما قبلها مفتوحًا ليدل عليها، ولم يحركوها فرقًا بينها وبين التنوين، جعلوا لما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال مزية.

هذا آخر شرح الوافية،

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب،

والحمد لله رب العالمين،

وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين.

فهرس

مقدمة التحقيق	٥
نبذة حول كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب	٨
شروح الكافية وعناية العلماء بها	١٠
ترجمة المؤلف الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ ابن الحَاجِب	١٧
وصف النسخ الخطية	٢٦
منهج التحقيق	٢٧
الافتتاحية	٣٥
(الكلمة)	٣٦
(أقسام الكلمة)	٣٧
(المعرب بالحروف):	٤٢
[الممنوع من الصرف]	٤٦
[المرفوعات]	٥٨
الفاعل	٥٨
(التنازع):	٦١
(نَائِبُ الْفَاعِلِ):	٦٥
الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ	٦٨
[خبر إن وأخواتها]	٧٥

خبر لا النافية للجنس	٧٧
[اسم ما ولا المشبهات بليس]	٧٨
[المفعول المطلق]	٨٠
المفعول به	٨٤
[المنادى]	٨٦
[أحكام توابع المنادى]	٨٨
[الترخيم]	٩٣
[المندوب]	٩٦
[الاشتغال]	٩٩
[التحذير]	١٠٣
المفعول فيه	١٠٥
[المفعول له]	١٠٧
[الحال]	١٠٩
[التمييز]	١١٣
[المستثنى]	١١٦
[خبر كان]	١٢٢
[اسم إن وأخواتها]	١٢٣
[اسم لا النافية للجنس]	١٢٣
[خبر ما ولا المشبهات بليس]	١٢٧

[المجرورات]: ١٢٨
[الإضافة]: ١٢٨
[أحكام الأسماء الستة في الإضافة] ١٣٤
[التوابع] ١٣٥
[النعت] ١٣٥
[عطف النسق] ١٣٨
[التأكيد] ١٤١
[البدل] ١٤٤
[عطف البيان] ١٤٦
[المبني] ١٤٨
[الضمير] ١٤٩
[ضمير الفصل] ١٥٥
[ضمير الشأن] ١٥٦
[اسم الإشارة] ١٥٨
[اسم الموصول] ١٦٠
[أسماء الأفعال] ١٦٤
[أسماء الأصوات] ١٦٥
[المركبات] ١٦٦
[الكنايات] ١٦٧

[الظروف] ١٦٩

[النكرة والمعرفة] ١٧٢

العدد : ١٧٤

[المذكر والمؤنث] ١٧٩

[المثنى] ١٨٢

[الجمع] ١٨٤

[إعمال المصدر] ١٨٩

[عمل اسم الفاعل] ١٩١

[اسم المفعول] ١٩٤

[الصفة المشبهة] ١٩٦

[أفعل التفضيل] ١٩٩

[الأفعال] ٢٠٤

[الفعل الماضي] ٢٠٥

[الفعل المضارع] ٢٠٧

[نصب المضارع] ٢١١

[جزم الفعل المضارع] ٢١٦

[الفعل الأمر] ٢١٩

[الفعل المبني للمجهول] ٢٢٢

[اللازم والمتعدي من الأفعال] ٢٢٥

[أفعال القلوب] ٢٢٧
[الأفعال الناقصة] ٢٢٩
[أفعال المقاربة] ٢٣٣
[فعلا التعجب] ٢٣٦
[أفعال المدح والذم] ٢٣٩
[الحروف] ٢٤٣
[حروف الجر] ٢٤٣
[الحروف المشبهة بالفعل] ٢٤٨
[حروف العطف] ٢٥٦
[حروف التنبيه] ٢٦٠
[حروف النداء] ٢٦٠
[حروف التصديق] ٢٦١
[حروف الزيادة] ٢٦٢
[حرفا التفسير] ٢٦٤
[الحرفان المصدريان] ٢٦٤
[حروف التخصيص]: ٢٦٤
[حروف التوقع] ٢٦٤
[حرفا الاستفهام] ٢٦٥
[حروف الشرط] ٢٦٦

[حروف التفضيل] ٢٧١

[حروف الردع] ٢٧٢

[تاء التأنيث] ٢٧٢

[التنوين] ٢٧٣

[نونا التأكيد] ٢٧٦

الفهرس ٢٧٩